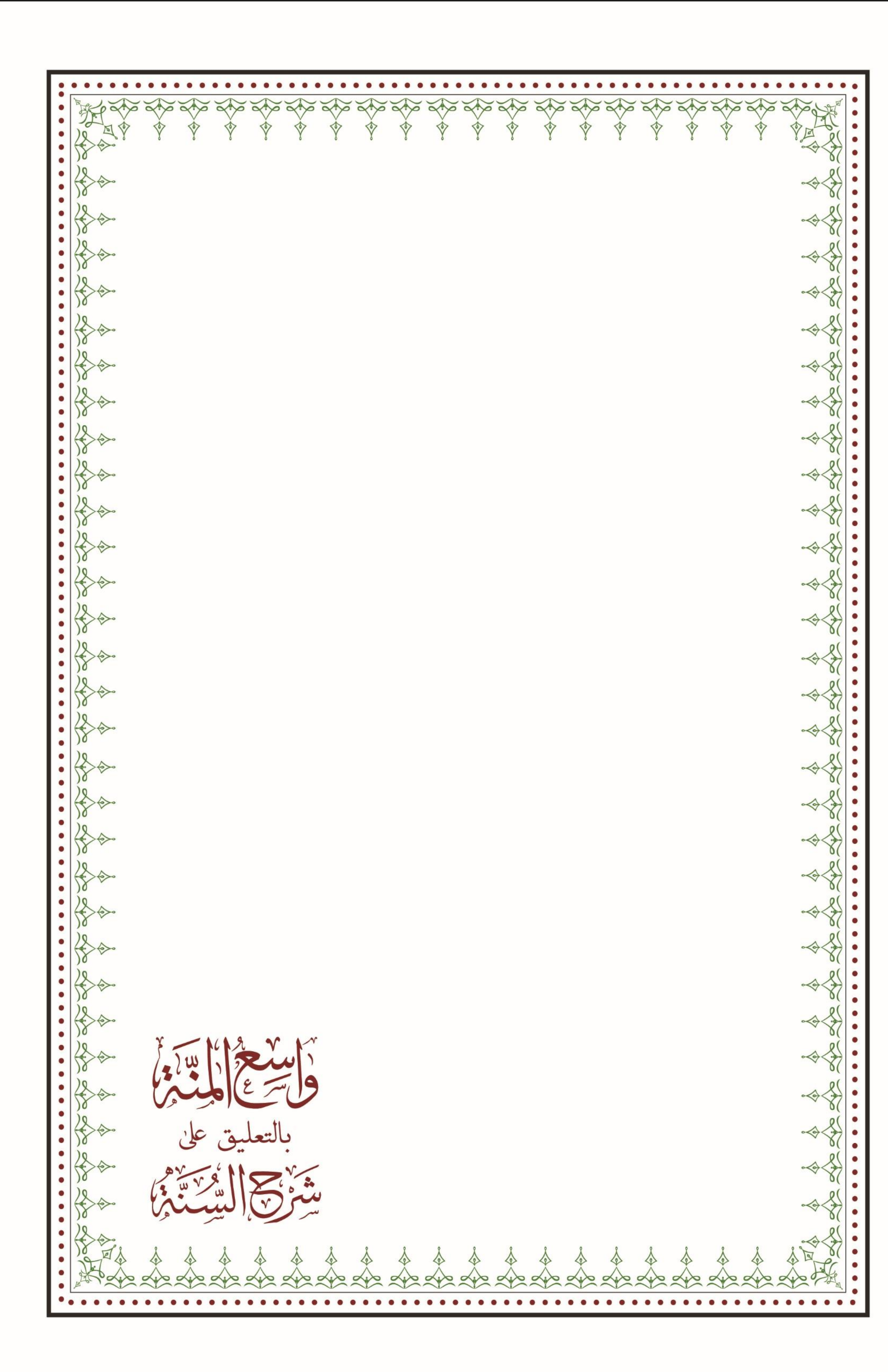


تصنيف

الصغير بن عمار الشريكي

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين


واسع المنة
بالتعليق على
شرح السنة

مقدمة الشارح

الحمد لله واسِع المَنِّ والعَطاء، وصلى الله وسلَّم وبارَك على نبينا محمدٍ خاتَمِ الأنبياء، وعلى آلِه وصحبه الهُداةِ الأتقياء، أما بعد،

فهذا تعليق مُتوَسِّط على «شرح السنّة» **للإمام إسماعيل بنِ يحيى المُزني الشافعي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهي رسالَةٌ شهيرة، فوائدُها غزيرَة، اعتَنى بها العُلماءُ دَرسًا وإِقراءً، وانتشَرَت بين طُلَّاب العِلم ومُحبِّيه.

أهمية هذه الرسالة

وتَكمُنُ أهميَّةُ هذه الرسالة في عِدَّة أمور، منها:

أن المُزني (175 – 264 هـ) متقدِّم، فقد عاش رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين القرنين الثاني والثالث للهجرة، وهذا يدلُّنا على أنَّ هذا المُعتقدَ السلفيَّ قديمٌ، وليس من ابتكارات ابنِ تيمية أو من بُنيَّات أفكار ابنِ عبد الوهاب كما يقوله المُغرِضون.

نقلُ المزنيِّ إجماعَ أئمة الهدى الماضين على هذه العقيدة، وذلك بقوله في آخرها: «**هذه مقالات وأفعال اجتمع عليها الماضون الأولون من أئمة الهدى، وبتوفيق الله اعتصم بها التابعون قدوة ورضى، وجانبوا التكلف فيما كُفُوا، فسُدِّدوا بعون الله ووُفِّقوا، لم يَرغَبوا عن الاتباع فيُقصِّروا، ولم يجاوزوه تزيُّدًا فيَعتدوا، فنحن بالله واثقون، وعليه متوكِّلون، وإليه في اتباع آثارهم راغبون**». وهذا يزيد المُوَحِّدَ ثباتا، واستيقانا أنَّ هذه العقيدة التي عَقَدَ عليها قلبَه ليست بِدَعًا من القول، بل هي الحق الذي أجمعت عليه الأمة قبل ظهور الخلاف والتفرق.

قال العلامة الهَرَّاس رَحِمَهُ ٱللَّهُ [1]: «**فإنَّ الأصولَ لا يَسَعُ أحدًا الخلافُ فيها، وكلمةُ أهل الحقِّ فيها مُتَّفِقَةٌ كما صَرَّحوا جَميعًا بذلك في كتبهم**». انتهى

وأهل الحق هم كما قال ابن بطة العكبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ [2]: «**مِن عَين واحدة شرِبوا، فعليها يرِدون، وعنها يصدُرون، قد وافق الخلَف الغابر للسلَف الصادر**». انتهى

أنَّ هذه العقيدة لم تتضمَّن عباراتٍ مستنكرةً، كما هو حال بعض المتون والمُصنَّفات التي انتقَدَها أهلُ العلم في بعض المباحث والجُمَل والعِبارات. فهذه العقيدة المباركة –إن شاء الله– تلقَّاها العُلماء بالقَبول جُملةً وتفصيلاً، كما هو الحال بالنسبة «للعقيدة الواسطية» وغيرِها من الرسائل التي وفَّقَ الله أصحابَها لتَحَرِّي عبارات السلف الصالح، والبُعد عن ألفاظ المتكلِّمين.

أنَّ صاحب هذه العقيدة عالم شافعي المذهب، وهذا مهم جدا، فليست هذه العقيدة المباركة مقتصرةً على الحنابلة أو أي مذهب آخر، بل هي عقيدة السلف الصالح ومنهم الأئمة الأربعة. وقد يسر الله لي ولإخواني دراسة «لمعة الاعتقاد» لابن قدامة المقدسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ و «العقيدة الواسطية» لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ وكلاهما من علماء الحنابلة، و«مقدمة ابن أبي زيد القيرواني رَحِمَهُ ٱللَّهُ» وهو من علماء المالكية، وكذلك «العقيدة الطحاوية» وهي لأبي جعفر الطحاوي الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهذا الكتاب «شرح السنة» للمزني رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو لعالم شافعي. **فاختلاف المذهب الفقهي لم يؤثر في اعتقاداتهم، وما يدينون الله به في أصول الديانة،** فإن عقيدة الأئمة

(1) «شرح نونية ابن القيم» (1/ 227).

(2) «الإبانة الكبرى» (1/ 379).

الأربعة واحدة ما عدا مسألة الإيمان، وما اشتهر فيها من خلاف عن الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وللدكتور محمد بن عبد الرحمن الخميس -وفقه الله تعالى- كتاب بعنوان: «**اعتقاد الأئمة الأربعة**» بيَّن فيه اتفاقهم على أصول أهل السنة والجماعة، إلا مخالفاتٍ لأبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسألة الإيمان. وإلا فمن حيث الجملة، فهم على نفس العقيدة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: «**ولكن من رحمة الله بعباده أن الأئمة الذين لهم في الأمة لسان صدق كالأئمة الأربعة وغيرهم**... كانوا ينكرون على أهل الكلام من الجهمية قولهم في القرآن والإيمان وصفات الرب، **وكانوا متفقين على ما كان عليه السلف** من أن الله يُرى في الآخرة وأن القرآن كلام الله غير مخلوق وأن الإيمان لا بد فيه من تصديق القلب واللسان...». انتهى

ومعرفة الموَحِّد أن هذه العقيدة لم يأت بها جماعة من المتأخرين مما يزيده يقينا وثباتا على الحق، ونسبة بعض المغرضين هذه العقيدة السلفية للمذهب الحنبلي دون غيره من المذاهب من الغَلَط والجَور في الحكم، ولهذا قال أحد شيوخ المغاربة: «الاعتقاد لمالك والشافعي والظهور لأحمدَ»، لأنه امتحن وابتلي وفتن من أجل هذه العقيدة، فثَبتَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وإلاَّ فالذي كان عليه أحمدُ هو

(1) انظر: «اعتقاد الأئمة الأربعة» للخميس (ص 5).

الذي عليهِ جميعُ أئمَّةِ الإسلام وَإِنْ كانَ لِبَعضهم مِن زِيادةِ الْعِلم وَالْبَيَانِ وإِظهَارِ الْحَقِّ وَدَفعِ الْباطلِ مَا لَيس لِبَعضٍ.»[1]

وفي خاتمة «القصيدة اللاَّمِيَّة»، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ:

هذا اعتقادُ الشافِعيِّ ومالكٍ وأبي حنيفةَ ثم أحمدَ يُنْقَلُ
فإنِ اتَّبَعْتَ سبيلَهُمْ فَمُوَفَّقٌ وإنِ ابْتَدَعْتَ فَما عَلَيْكَ مُعَوَّلُ

سببُ تأليف هذه العقيدة

وهذه الرسالة «شرح السنة» أُلِّفت لسبب، وهو أنَّ المزني رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى طُعِنَ في عقيدته، ونُسب لبدعةٍ مِن أشنَعِ البِدع وهي «القول بخلق القرآن»، وقيل: إنَّه نُسب إلى «الوَقف» أي توقَّف فلم يجزم بأنَّ القرآن كلام الله أو مخلوق. و«بدعة الوقف» من جُملة بِدَع الجهمية[2]، كما قال ابن أبي داود رَحِمَهُ اللَّهُ في «حائيَّته»[3]:

ولا تَكُ في القرآن بالوَقفِ قائلاً كما قال أتباعٌ لجَهمٍ وأسجَحُوا

---

(1) انظر: «الفتاوى» (3/ 170)، و«درء التعارض» (2/ 327) و«منهاج السنة» (2/ 327) لشيخ الإسلام.

(2) انظر: «باب: ذكر النهي عن مذاهب الواقفة» من «كتاب الشريعة» (1/ 526-531) للآجُرِّي رَحِمَهُ اللَّهُ، و«باب: الإيمان بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، خلافا على الطائفة الواقفة التي وقفت وشكت وقالت: لا نقول: مخلوق، ولا: غير مخلوق» من «الإبانة الكبرى» (5/ 284، وما بعدها)، لابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ، و«سياق ما روي في تكفير من وقف في القرآن شاكا فيه أنه غير مخلوق» من «شرح أصول الاعتقاد» (2/ 357، وما بعدها)، للالكائي رَحِمَهُ اللَّهُ...

(3) وقد شرحت هذه المنظومة في عام 1440 في كتاب بعنوان: «نهج الاقتصاد شرح حائية الاعتقاد».

قال علي بن عبد الله الحلواني: «كنت بطَرابلس المغرب، فذكرت أنا وأصحاب لنا السُّنة، إلى أن ذكرنا أبا إبراهيم المُزني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، **فقال بعض أصحابنا: بَلَغني**[1] **أنه**

---

(1) قال محقق الرسالة: «وليس كلُّ ما يبلُغُ المرءَ صحيحٌ».

قلت: وكم من رجل على السنة طُعِنَ فيه، ونيل منه، بل وهُجِرَ وبدِّع، بسبب كلمة: (بلغني، وقيل، وحدثني الثقة)، وإذا جئتَ تبحث عن حقيقة الأمر، وجدتَها كُذَيبةً، صارت مع الأيام فرية، أو حقيقة زيد فيها ونقص، حتى صارت تُهَمة... والله الموعد!

ولقد أحسَن أبو العتاهية حينَ قال:

ومَن ذا الذي يَنجو من الناسِ سالما ... وللناس قالٌ بالظُّنونِ وقِيلُ

انظر: «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص 448). وللآلوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلام نافع في هذا الباب في كتابه: «جلاء العينين في محاكمة الأحمدين».

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مدارج السالكين» (2/ 319): «وما أكثر ما ينقل الناس المذاهب الباطلة عن العلماء بالأفهام القاصرة». انتهى

وقال في كتاب «الروح» (ص 85): «سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، بل هو أصل كل خطأ في الأصول والفروع ولا سيما إن أضيف إليه سوء القصد، فيتفق سوء الفهم في بعض الأشياء من المتبوع مع حسن قصده وسوء القصد من التابع، فيا محنة الدين وأهله والله المستعان». انتهى

ويقول شيخ الاسلام في «الرد على البكري» (ص 342): «وكلام الله ورسوله وكلام العلماء مملوء بما يَفهم الناس منه معنى فاسداً، **فكان العيب في فهم الفاهم لا في كلام المتكلم الذي يخاطِب جِنسَ الناس**». انتهى

ومن تخَيَّل نفسَهُ لحظة مكان المُفترى عليه، علِمَ شدةَ الأذى في ذلك، و«لا يؤمنُ أحدكم حتى يحب لأخيه ما يُحبُّ لنفسه»، ومفهومه: أن يكرَه لأخيه ما يَكرَهُ لنفسه، وفي هذا يقول ابن حزم الأندلسي في «مداواة النفوس»: «**من أراد الإنصافَ فليتَوهَّم نفسَه مكانَ خَصمِه، فإنه يَلُوحُ لَه وجهُ تَعَسُّفِه**». انتهى

قال ابن رجب الحنبلي في رسالة «الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة»: «**من نسب إلى أئمة الإسلام ما لم يقولوه، أو ما عُلم أنهم يقولون خلافه، فإنه كاذب يستحق العقوبة على ذلك**».

كان يتكلم في القرآن ويقف عنده، وذكر آخر أنه يقولُه، إلى أن اجتمع معنا قومٌ آخرون، فغَمَّ الناسَ ذلك غما شديدا، فكتبنا إليه كتابا نريد أن نستعلم منه يكتب إلينا شرح السنة في القدر والإرجاء والقرآن والبعث والنشور والموازين وفي النظر[1]، فكتب إلينا» ... ثم ذكر نصَّ هذه الرسالة.

فبيَّن المُزَنيُّ في هذا الكتاب عقيدتَه السلفية جوابـًا على سؤالٍ من أحدِ محبِّيه، فوضَّحَ وبيَّن، وأزالَ الشُّبهةَ عن نفسه، فقرَّت بذلك أعيُنُ المُحبِّين، ورَغِمت أنوفُ العُذَّلِ الشانِئين، ولهذا نظائر: فقد كتب محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ «خلق أفعال العباد» لمَّا رمي ببدعة «اللَّفظ»، وألّف محمد بن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابه «صريح السنة» لمّا رمي ببدعة «الرَّفض»، والأمثلة كثيرة...

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**إذا صار شغلُك الردَّ على أئمة المسلمين، والتَّفتيشَ عن عُيُوب أئمة الدين: فإنك لا تزداد لنفسك إلا عُجبا، ولا لطلب العلو في الأرض إلا حبا، ومن الحق إلا بعدا، وعن الباطل إلا قربا**...». انتهى

ولما عرض ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لمن ضل من المنتسبين للعلم والزهد في «صيد الخاطر» (ص 10)، قال: «**فأول عقوباتهم: إعراضهم عن الحق شغلا بالخلق**. ومن خفِيِّ عقوباتهم: سلب حلاوة المناجاة، ولذة التعبُّد...». انتهى

وقال ذَهبيُّ العصر العلامة المُعَلِّمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «القائد إلى تصحيح العقائد» (ص 19): «وإنك لتجد من المنتسبين إلى العلم، من يحرص على تخطئة غيره من العلماء ولو بالباطل، حسدا منه لهم، ومحاولة لحط منزلتهم عند الناس...». انتهى

(1) وفي هذا درسٌ تربَوي عظيم، وهو أنَّ السائل لم يُرِد أن يُكَدِّرَ شيخَه المُزَني، حيث إنه لم يقل له: «الناس يطعنون فيك»، ويقولون: «إن فيك كيتَ وكيتَ»، ولكنه طلبَ منه بيان المعتقد الصحيح في القدر والإيمان والقرآن والبعث وغيرها من المباحث، وأظهر ذلك في صورة طلبٍ مُجرَّد، دون تكديرٍ لخاطر شيخه بكلام الناس عليه... **فرحم الله الشيخ والتلميذ!**

استفدتُ هذا مشافهة من شيخنا بدر بن علي بن طامي العتيبي سدده الله أثناء تعليقه على هذه الرسالة.

ودفع الشُّبهة والتُّهمَة عن النفس له أصل في السنة الشريفة، كما في «الصحيحين» لما زارت أمُّ المؤمنين صَفيَّةُ بنتُ حُيَيٍّ رسولَ الله ﷺ وهو في معتكفه، فمرَّ رجلان من الأنصار، فلما رَأَيا رسولَ الله ﷺ أسرعا، فقال النبيُّ ﷺ: «**على رِسلِكُما؛ إِنَّهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ**».

ومن فوائده هذا الحديث: إزالةُ الإنسان (سِيَّما أهلُ الفضل) ما يَلحَقُه من تُهمَة، لئلاَّ يُظَنَّ به شيءٌ هو بريءٌ منه.[1]

فالمزني رَحِمَهُ اللهُ بيَّن مُعتقدَه السَّلَفي الصَّافي في هذه النُّبْذَة المختصرة التِّي ساقها بعبارة لطيفة مع شيء من استيعاب الكثير من مسائل الاعتقاد على وجه من الوَجازَة والاختصار.

وإلى هذا أشار رَحِمَهُ اللهُ في فاتحة كتابه: «فَإِنَّك أصلحك الله سَأَلتنِي أَن أوضح لَك من السّنة أمرا تصبر نَفسك على التَّمَسُّك بِهِ، **وتدرأ بِهِ عَنْك شبه الْأَقَاوِيل وزيغ محدثات الضَّالّين**».

طبعة الكتاب

طُبِع هذا الكتاب بتحقيق الشيخ جمال عزُّون وطبعته نَفيسةٌ، واستفتحَ تحقيقه بمقدمة ترجَمَ فيها للمُزني، وأتى بفوائدَ عن حياته وشيوخه، وطلابه، ومصنفاته، وعقيدته، ومكانته في العلم والعمل، وحقَّقَ نصَّ العقيدة، ولكن تحقيقه اقتصر على المقارنة بين النُّسَخ الموجودة ولم يعتن كثيرا بشرح بعض الكلمات، والتعليق على المتن، وكأنه أراد فقط خدمة النص، وهذا عمَلٌ طيِّبٌ يُشكَرُ عليه والله يُثيبُه خيرَ الجزاء.

---

(1) انظر: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» لابن المُلَقِّن رَحِمَهُ اللهُ (5/ 453).

الإسناد الذي أروي به الكتاب

من فضل الله أنَّه تيَّسر لي سماع هذا الكتاب المبارك «شرح السنة» للمزني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، مع التعليق عليه من شيخِنا بدرٍ بنِ علي بن طامي العتيبي حفظه الله، ظهر الأحد 18 رمضان لعام 1436، الموافق لـ 05 جويلية 2015، وأجاز لي روايته عنه بأسانيده المثبتة في آخر هذا الشرح.

ح وأخبرني بهذا الكتاب إجازةً لا سماعا الشيخ الفاضل عاصم بن عبد الله القَرَيُوتي حفظه الله، وتمَّ ذلك يوم السبت 08 من ذي القعدة لعام 1436، الموافق لـ 22 أوت 2015.

أصل هذا الشرح

وأصل هذا الشرح مجلس إملاء[1] ألقيته في «**مسجد الأتراك**» بمدينة «**كلارمون فيرون**» الفرنسية. وكان تاريخ إلقاء هذا الدرس فجر الإثنين 12 من رجب لعام 1435، الموافق لـ 12 ماي من عام 2014 ميلادي.

وقد قام بتفريغه من الدرس الصوتي، وتخريج بعض أحاديثه، الأخ الفاضل **خيرالدين بن بو بكر الغول** وفقه الله، وبارَك في علمِه وعملِه، وقد بَذَلَ فيه جُهدا كبيرا، فجزاه الله خيرا، وأصلح له الأهلَ والذُّرِّية.

وبعد استخارة الله تعالى، راجعت التفريغ، وحرَّرته، وعزوت نُقولَه إلى مصادرها، وأعدتُ صياغتَه مُجدَّدًا، حتَّى صار شرحًا مَكتوبًا ابتداءً، وسمَّيتُه: «**واسِعُ المِنَّة بالتَّعليق على شرحِ السُّنة**».

---

(1) الدرس الصوتي موجود على هذا الرابط: https://bit.ly/31SHhdD

وكانَ البدءُ في تَحريره ضحى السبت 07 من ذي القعدة لعام 1436، الموافق لـ 22 أوت 2015، وانتهيتُ منه تعليقًا وتَنسيقًا -بفضل الله سُبحانه- ليلةَ الخميس 12 مِن شهر الله المُحرَّم لعام 1438، الموافق لـ 13 أكتوبر 2016 بمدينة «تُلوز» بفرنسا، فدامَت مُدَّةُ التعليق أزيدَ مِن أربعةَ عَشَر (14) شهرًا، لم تَخلُ مِن الشواغِلِ والصَّوارِفِ، والله مِن وراءِ القَصد.

مَنهَج الشّرح

يتَلخَّصُ مَنهَجي في هذا الشرح مِن خلال النقاط التالية:

- حاوَلتُ قَدر المُستَطاع فكَّ عِباراتِ المُصنِّف رَحِمَهُ اللهُ، وذلك بالرجوع إلى كتب الغريب والتفسير وشروح الحديث، ثم أُدلِّلُ على كلامِه مِن كتاب الله جَلَّ جَلَالُهُ، وسُنة رسولِه ﷺ، وأقوال أئمَّة الدين مِن السلف رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ ومَن سارَ على نَهجهم مِن أهلِ العِلم.
- لم أُطِل في الردِّ على المُخالِف إلَّا في بَعضِ المواطِن، خَشيَةَ الإطالَة، ومَن طلبَ التَّفصيل وَجدهُ في مظانه.
- حرصتُ على النَّقل عن عُلماء المالكية ما استطعت، لأنَّه هو المذهب الذي نشأتُ عليه في بَلدي «تونس»، وحتى يَعلمَ القارئ أنَّ أئمةَ المذاهِب خلافُهم في الفُروع، أما أصول العقيدة فهي -ولله الحمد- واحدة، ومِن ذلك مذهبُ الإمام مالك بن أنس، إمام دار الهِجرة رَحِمَهُ اللهُ، الذي كان على طريقة السلف،

مُعظما للقرآن والحديث، ناصِرًا للسنة، قامِعًا للبِدعة وأهلِها، وكذلك مَن سارَ على طريقَته مِن أتباعِه، كابن عبد البَرِّ وغيرِه، رحمهم الله.

- أعتَمِدُ في تَخريج الأحاديث على برنامَج «**الموسوعة الشاملة**».
- أقتَصرُ في الغالِب على مَوضعٍ واحِدٍ للحديث، فأذكرُ رَقمَه دونَ إيرادٍ للكتاب والباب، وكذلك القرآن، فإذا تكَرَّرت الآية في المُصحَف اكتفيتُ بالعَزوِ لمَوضعٍ واحدٍ، وهو أوَّلُها في الغالب.
- أعتَمِدُ في الغالِب على تَصحيحات مُحدِّث العَصر الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.
- إذا عَزَوت إلى كتاب تفسير مُتعَلِّقٍ بالآية المُستشهَد بها، لا أذكر الجزء والصفحة، لسهولة البحث في ذلك، بخلاف الكلام الذي أنقله للمُفسر في غير تلك الآية، فإني حينئذٍ أذكُر الجزء والصفحة.
- جعَلتُ عناوين لكل مباحث الكتاب، واستفدت فيها مِن نُسخة المُحقِّق، وأضفتُ إليها عناوين أخرى داخِلَ كُلِّ باب، تيسيرًا على القارئ الذي يَرغَبُ في مُراجَعة مسألَةٍ بعَينِها.
- حاوَلتُ شَكلَ ما يُشكِل مِن الكتاب، ولكنِّي رُبَّما نقَلت مِن «**الموسوعة الشاملة**» بَعضَ الفَقَرات المَشكولَة بأكمَلِها، فليَعذُرني القارئ في ذلك، ولعلَّ اللهَ يُيَسَّر استدراك ذلك لاحِقًا.

أسأل الله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العليا، أن يَكتُبَ لهذا الشرح القَبول، وأن ينفع به كاتبه، وكل من سعى لإخراجه، كما نفعَ بأصله، وأن يجعلَه لي ذُخرا يوم ألقاه، حينَ لا ينجو من عذاب الله إلا من رضي الله عنه واجتباه، إنه ولي ذلك ومولاه. هذا، والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد، وآله وصحبه، وسلم.

وكتب

الصغيَّر بن عَمَّار

ليلةَ الخميس 12 من شهر الله المُحرَّم لعام 1438

الموافق لـ 13 أكتوبر 2016 بمدينة «تولوز» بفرنسا (1)

---

(1) وانتهيت من مراجعته وتصحيحه مع بعض التعديلات والإضافات عصر الثلاثاء الموافق لغُرة ربيع الأول عام 1441، الموافق لـ 29 أكتوبر 2019، بمدينة «ليون» بفرنسا.

ترجمة الإمام المُزني

هو الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، فَقِيهُ المِلَّةِ، عَلَمُ الزُّهَّادِ، أَبُو إِبْرَاهِيمَ، إِسْمَاعِيلُ بنُ يَحيَى بنِ إِسْمَاعِيلَ بنِ عَمْرِو بنِ مُسْلِمٍ، المُزَنِيُّ [1]، المِصْرِيُّ، تِلْمِيذُ الشَّافِعِيِّ. [2]

وُلدَ رَحِمَهُ اللهُ في أسرة مُحبة للعلم وأهله، فِي سَنَةِ مَوْتِ اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ رَحِمَهُ اللهُ، سَنَةَ خَمْسٍ وَسَبْعِيْنَ وَمائَةٍ (175 هـ).

شيوخه

محمد بن إدريس الشافعي (تـ 204 هـ)، وقد كان له الأثر الأكبر على تلميذه المزني.

علي بن معبد بن شداد البصري (تـ 218 هـ).

نعيم بن حماد (تـ 228 هـ).

وأصبغ بن نافع (تـ 225 هـ).

ولم يتوسَّع مُترجِموه في ذكر مشايخه، ولكن اقتصروا على هؤلاء، ولعل ذلك يعود إلى أمرين:

أحدهما: ملازمته الشديدة لشيخه الشافعي. [3]

والثاني: أنه لم تكن له رحلة إلى حواضر العالم الإسلامي اكتفاء بما عند شيوخ مصر وفي مقدمتهم الإمام الشافعي، وقد يكون العلماءُ الواردون مصرَ -وليسوا

---

(1) المُزَني، بضم الميم وفتح الزاي وبعدها نون: نسبة إلى مزينة بنت كلب، وهي قبيلة كبيرة مشهورة.

(2) اختصرت هذه الترجمة مما كَتَب محقق «شرح السنة»، جمال عزُّون، فقد أجاد، جزاه الله خيرا، وربما تصرفت في ذلك وزدت عليه بشكل يسير.

(3) وهو القائل: «**قرأتُ كتاب الرسالة للشافعي خمسمائة مرة، ما من مرة منها إلا واستفدت منها فائدة جديدة لم أستفدها في الأخرى**». فرحم الله الشيخ والتلميذ ورضي عنهما.

منها- أغنَوه عن الرحلة، إذ كانت مصرُ مركزَ إشعاعٍ يقصدها العلماء من كلِّ حدَبٍ وصوبٍ.

تلاميذه

من فضل الله على الإمام المزني رَحِمَهُ اللهُ أن حظي بكثرة التلاميذ، وتخرَّج على يديه خلق كثير من العلماء، ومن أشهر تلاميذه:

إمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة (تـ 311 هـ)، صاحب «كتاب التوحيد».

أبو جعفر الطحاوي (تـ 321 هـ)، وهو ابن أخته [1].

وغيرهم...

مكانته عند العلماء

كان المزني رَحِمَهُ اللهُ زاهدا عالما مجتهدا قوي الحجة حتى قال عنه شيخُه الشافعي: «**لو ناظر الشيطان لغلبه**»، وقال عنه أيضا: «**المزني ناصر مذهبي**» [2].

وقال عنه أبو إسحاق الشيرازي: «كان زاهدا عالما، مناظرا محجاجا، غوَّاصا على المَعاني الدقيقة».

وقال عمرو بن عثمان المكّي: «ما رأيتُ أحدًا من المتعبّدِين في كثرة مَن لقِيت منهم أشدَّ اجتهادا من المزني، ولا أدومَ على العبادة منه، وما رأيت أحدا أشدَّ

---

(1) وله مع خاله قصة لطيفة مشهورة، تحوَّلَ من خلالها الطحاوي من المذهب الشافعي إلى المذهب الحنفي، حتى صار من أبرز علمائه. قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (3/ 809): «كان أولا شافعيًا يقرأ على المزني، فقال له يومًا: والله لا جاء منك شيء، فغضب من ذلك وانتقل إلى ابن أبي عمران فلما صنف مختصره قال: رحم الله أبا إبراهيم لو كان حيًّا لكفر عن يمينه». نقلا عن كتاب التَّحوُّل المذهبي للعلامة بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللهُ [مطبوع ضمن «النظائر» له (ص 69-170)]، ففيه فوائد أخرى.

(2) علما وأن الشافعي مات وللمُزني 29 سنة! وهذا يدلُّ على نبوغه في العلم شابا رَحِمَهُ اللهُ.

تعظيما للعلم وأهله منه، وكان من أشدِّ الناس تضييقا على نفسه في الورع، وأوسَعه في ذلك على الناس، وكان يقول: أنا خُلُقٌ من أخلاق الشافعي».

وقال العبَّادي: «كان زاهدا عالما جَدِلاً، حَسَنَ الكلام في النظر، مَرضيَّ الطريقة، رشيد المقال، سديد الفِعال».

وقال عنه ابن عبد البر المالكي: «وكان فقيها عالما، راجحَ المعرفة، جليلَ القدر في النظر، عارفا بوجوه الكلام والجدل، حَسَن البيان، مقدَّمًا في مذهب الشافعي وقولِه وحفظِه وإتقانِه، وكان أعلمَ أصحاب الشافعي بالنظر، دقيقَ الفهم والفِطنة... وكان تقيًّا ورِعًا ديِّنا صَبورا على الإقلال والتقشُّف».

وكان المزني رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُغسِّل الموتى تعبُّدا واحتسابا، وهو القائل: «تَعانَيتُ غسل الموتى ليرَّق قلبي، فصار لي عادة، وهو الذي غسَّل الشافعي». قاله الذهبي في «سير أعلام النبلاء».

مصنَّفاته

لقد أثنى العلماء على مصنفات الإمام المزني، ومن ذلك قول حافظ المغرب ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وله (أي المزني) على مذهب الشافعي كُتُبٌ كثيرة لم يلحقه أحد فيها، ولقد أتعب الناس بعده... انتشرت كتبُه ومختصراته إلى أقطار الأرض شرقا وغربا».

ومن هذه المصنفات:

- أحكام التقليد.
- الجامع الكبير.
- الجامع الصغير.

مختصر المختصر المشهور بمختصر المزني.[1]

شرح السنة. وهو كتابنا هذا.[2]

... وغير ذلك من المؤلفات الدالة على مكانة هذا الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ.

وفاته

قال ابن خلّكان في «وفيات الأعيان»: «توفي لست بقين من شهر رمضان سنة أربع وستين ومائتين (264 هـ) بمصر، ودفن بالقرب من تربة الإمام الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالقرافة الصغرى بسفح المقطّم، رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى.

وذكر ابن زولاق في تاريخه الصّغير أنه عاش تسعـًا وثمانين سنة (89)، وصلَّى عليه الربيع بن سليمان المؤذّن المراديّ صاحب الشافعي».[3]

---

(1) وقد استغرق المزني رَحِمَهُ اللَّهُ في تأليف هذا الكتاب عشرين سنة! وقد مدح العلماء هذا الكتاب حتى قال فيه المزني –وهو مؤلفه-: «لو أدركني الشافعي لسمع مني هذا المختصر». وقد امتلأت البلاد به، وشرحه عدة من الكبار، حتى قيل: «**كانت البِكرُ يكونُ في جهازها نسخة بمختصر المزني**».

قال المزنيُّ في أول هذا «المختصر»: «اختصرت هذا الكتاب من علم محمد بن إدريس الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ ومن معنى قوله، لأقرِّبه على من أراده، مع إعلامِيه (وفي نسخة: مع إعلامه) نهيَه عن تقليده، وتقليد غيره، لينظر فيه لدينه ويحتاط فيه لنفسه».

(2) وقد مرَّ معنا الكلام عن سبب تأليفه.

(3) ومن أراد تفاصيل الترجمة مع ذكر المصادر (بالجُزء والصفحة)، فليراجع مقدمة المُحقِّق جمال عزّون على الرسالة، فقد أحسن جزاه الله خيرا.

مقدمة المُزني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

عَصَمَنا الله وَإِيَّاكُم بالتقوى، ووفقنا وَإِيَّاكُم لموافقة الْهدى.

أما بعد، فَإِنَّك أصلحك الله سَأَلتنِي أَن أوضِّح لَك من السّنة أمرا تصبر نَفسك على التَّمَسُّك بِهِ، وتدرأُ بِهِ عَنْك شبه الْأَقَاوِيل، وزيغَ محدثات الضَّالّين، وَقد شرحت لَك منهاجا مُوضِحًا مُنيرا لم آلُ نَفسِي وَإِيَّاك فِيهِ نُصحا، بدأتُ فِيهِ بِحَمْد الله ذِي الرّشد والتسديد.

الْحَمدُ لله أَحَقُّ من ذُكر، وَأولى من شُكر، وَعَلِيهِ أُثني، الوَاحِد الصَّمد الَّذِي لَيْسَ لَهُ صَاحِبَة وَلَا ولد، جلَّ عَن المثيل فَلَا شَبيه لَهُ وَلَا عديل، السَّمِيعُ الْبَصِيرُ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ المنيعُ الرَّفيعُ.

بدأ **المصنّف** رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد البسملة بقوله: (**عصمنا الله وَإِيَّاكُم بالتقوى ووفقنا وَإِيَّاكُم لموافقة الْهدى**): وفي هذا غاية التَّلَطُّف مع السائل، فإنَّ هذا العلم مبناه على الرحمة وحب الخير للناس. قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلۡ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡۖ كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]. وقد ازدحم الناس مرة على باب الحسن البصري لطلب العلم، فأسمعهم ابنُه كلاما، فقال الحسن: «مهلاً يا بُنَيَّ!»، ثم تلا هذه الآية[1]. فالعلم مبني على الرحمة، **ومنه هذا**

---

(1) انظر: «شرح حديث أبي الدرداء في فضل العلم» ضمن «مجموع رسائل الحافظ ابن رجب» (2/ 282)، وقد اختصرته وزدت عليه فوائد في كتابي: «سبيل النَّجاة في فضائل العلم والعمل».

الدعاء المبارك من الإمام المزني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**عَصَمنا الله وَإِيَّاكُم بالتقوى ووفقنا وَإِيَّاكُم لموافقة الهُدى**).

والدعاء بالعصمة: أي أن يعصم الله ﷻ العبدَ ويحفظه من الوقوع في الذنوب والخطايا. وإذناب العبد وتقصيره في حق الله أمرٌ محتوم كَتَبه الله ﷻ على بني آدم، وفي «صحيح مسلم»[(1)]: «**يَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ**».

ولكن المُوَفَّق من يسَّرَ اللهُ له طريق التوبة والثباتَ عليها، ثم تقبَّلَها منه، فرُبَّما وُفِّقَ العبدُ إلى التوبة ابتداءً ولكنه انتكس ولم يثبُت عليها، أو أنَّها لم تُقبل منه.

فتوبة الله سبحانه على عبده نوعان[(2)]:

أحدهما: أن يُلهِمَ عبدَه التوبةَ إليه، ويوفقَه لتحصيل شروطها والثبات عليها.

والثاني: توبته على عبده بقبولِها وإجابتها، ومحو الذنوب بها؛ فإنَّ التوبة النصوح تجبُّ ما قبلها.

يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «النونية»**:

وكذلك التَّوَّابُ من أوصافهِ	والتَّوبُ في أوصافهِ نوعانِ
إذْنٌ بتوبَةِ عبدِهِ وقَبولِها	بعدَ المَتابِ بِمِنَّة المنَّانِ

وقد جمع الله هذين الأمرين في قوله: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ لِيَتُوبُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [التوبة: ١١٨].

---

(1) (رقم: 2577).

(2) انظر: «شرح النونية» (2482) للهراس.

قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تفسيره» [1]: «فقيل: معنى ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ أي وفقهم للتوبة ليتوبوا. وقيل: المعنى تاب عليهم، أي فسح لهم ولم يعجل عقابهم ليتوبوا. وقيل: تاب عليهم ليثبُتوا على التوبة. وقيل: المعنى تاب عليهم ليرجعوا إلى حال الرضا عنهم». انتهى

ولهذا قال بعدها: ﴿إِنَّ اللهَ هُوَ التَّوَّابُ﴾[2]: كثير التوبة والصفح عن الزلات، ﴿الرَّحِيمُ﴾: بعباده المؤمنين أن أنقذهم من عذابه بتوفيقهم للتوبة وقبولها منهم.

وفي هذه الآيات دليل على أن توبة اللّه على العبد أجلُّ الغايات، وأعلى النِّهايات، فإن اللّه جعلها نهاية خواص عباده، وامتن عليهم بها، حين عملوا الأعمال التي يحبها ويرضاها.[3]

وقول المصنّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**فَإِنَّك أصلحك الله**): توجَّهَ للذي سأله فقال له: (**سَأَلْتنِي أَن أوضِّح لَك من السّنة أمرا تصبر نَفسك على التَّمَسُّك بِهِ**): فهنا بيَّنَ أن هذه الرسالة اللطيفة أُلِّفَت جَوَابًا على سؤال.

(1) فائدة: ذكر القرطبي عند هذه الآية عن أبي زيد أنه قال: «**غَلِطتُ في أربعةِ أشياءَ**: في الابتداء مع الله تعالى، ظننت أني أحبه فإذا هو أحبني، قال الله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾، وظننت أني أرضى عنه فإذا هو قد رضي عني، قال الله تعالى: ﴿رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾، وظننت أني أذكره فإذا هو يذكرني، قال الله تعالى: ﴿وَلَذِكْرُ اللهِ أَكْبَرُ﴾، وظننت أني أتوب فإذا هو قد تاب علي، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ تابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾». انتهى

(2) قال الخطَّابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شأن الدعاء» (ص 90): «**التوَّاب**: هو الذي يتوبُ على عبده ويقبلُ توبتَه، كُلَّما تكررت التوبة تكرَّرَ القَبول...». انتهى، نقلا عن «النهج الأسمى» للنجدي (2/ 183).

(3) قاله ابن سعدي في «تفسيره».

فقولُه رَحِمَهُ اللَّهُ: (**أوضِّح لَك من السنة**): للسنة إطلاقات منها الاعتقاد الصحيح، وهو المراد في هذا الموضع، **فإنَّ لفظ السنة يطلق عند السلف على الاعتقاد الموافق لطريقة النبي** ﷺ **وأصحابه الكرام** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، **واسم هذا الكتاب: «شرح السنة»، أي: شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة الذي فارقوا به عقيدة أهل البدعة**[1].

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: «**وكثير من العلماء المتأخرين يخص اسم السنة بما يتعلق بالاعتقادات، لأنها أصل الدين، والمخالف فيها على خطر عظيم**». انتهى

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضا[3]: «**صار في عرف كثير من العلماء المتأخرين من أهل الحديث وغيرهم السنة عبارة عما سَلِمَ من الشبهات في الاعتقادات،** خاصة في مسائل الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وكذلك في مسائل القدر وفضائل الصحابة، **وصنفوا في هذا العلم باسم السنة، لأن خطره عظيم والمخالف فيه على شفا هلكة**». انتهى

ومن ذلك: «صريح السنة» للطبري، و«السنة» لعبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل، و«السنة» للخلال، و«السنة» لابن أبي عاصم والأثرم والطبراني، و«أصول

---

(1) «الفتاوى» (3/ 307).

(2) «جامع العلوم والحكم» (ص 412). وقد يُطلق لفظ «السنة» على الدين كُلِّه: قولا، وعملا، واعتقادا، ولهذا قال ابن رجب: «**والسنة: هي الطريقة المسلوكة، فيشمل ذلك التمسك بما كان عليه هو (أي: النبي** ﷺ**) وخلفاؤه الراشدون من الاعتقادات والأعمال والأقوال،** وهذه هي السنة الكاملة، ولهذا كان السلف قديما لا يطلقون اسم السنة إلا على ما يشمل ذلك كله». انتهى

(3) «كشف الكربة في وصف أهل الغربة» (ص 320). وانظر في إطلاقات لفظ السنة: «رسائل العباد» (4/ 238).

السنة» للإمام أحمد بن حنبل ولابن أبي زمنين، و«شرح السنة» للبربَهاري، و«المختار في أصول السنة» لابن البنا... وغير ذلك من المُصنفات باسم: «السنة».

وقد اعتنى العلماء بتقصِّي منهج أهل السنة والجماعة في التصنيف في باب العقيدة، ودُوِّنت في ذلك مؤلَّفات مستقلة، مثل كتاب الشيخ عبد السلام ابن برجس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**تاريخ تدوين العقيدة السلفية**»(1)، فقد بيَّنَ فيه طريقة السلف في هذا الباب.

---

(1) وانظر: «المصادر العلمية في الدفاع عن العقيدة السلفية» للشيخ محمد بن عبد الرحمن المغراوي، و«دليل المكتبة العقدية» لمحمد بن عبد العزيز الشايع، و«تعريف الخلف بمنهج السلف» للشيخ الدكتور ابراهيم البريكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ص 269-277)، و«لوامع الأنوار البهية» للسفاريني (1/ 23)، و«قطف الجنى الداني شرح مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني» للعلامة عبد المحسن العباد (ضمن مجموع رسائل الشيخ 4/ 43-45) ...

وقولُه رَحِمَهُ اللَّهُ: (**تصبر نَفسك على التَّمَسُّك بِهِ**): أي: سأكتُبُ لكَ عقيدةً تتمسَّك بها، وتعضَّ عليها بالنواجذ، وتصبرَ نَفسَكَ عليها.

قال أبو عمرو الأوزاعي[1]: «**اصبِر نَفسَكَ علَ السُّنَّةِ وَقِفْ حَيثُ وَقَفَ الْقَوْمُ وَقُل بِمَا قَالُوا، وَكُفَّ عَمَّا كَفُّوا، وَاسْلُك سَبِيلَ سَلَفِكَ الصَّالِحِ، فَإِنَّهُ يَسَعُكُ مَا وَسِعَهُمْ**».

وفي هذا إنباء إلى ضرورةِ مجاهدة النفس في الثبات على الحق، فإنَّ الشبهاتِ خطافةٌ، والقلوبَ ضعيفةٌ.

يقول العلامة المُعَلِّمي رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: «**إن وضوحَ الحُجة للمؤمن لا يستمر بدون جهاد**، لأن الشبهات لا تزال تحوم حول المؤمن لتحجب عنه الحجة وتشككه فيها، والشهوات تساعدها، فثباته على الإيمان برهان على دوام صدق محبته للحق، وإيثاره على الهوى». انتهى

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وتَدرأ بِهِ عَنْك شُبَه الْأَقَاوِيل وزيغَ مُحدثاتِ الضَّالّين**): إشارة إلى ما اتُّهِم به رَحِمَهُ اللَّهُ من قِبَل خُصومه. وبهذه العقيدة الواضحة يعلمُ الناس المُصلحَ من المفسد، والمُحِقَّ من المُبطل.

ومن أعظم ما تَرُدُّ به على الشانئين والعُذَّال، ثباتُكَ على الحق واستقامتك على السنة ولزوم سبيل السلف الصالح، كما هو الحال بالنسبة للإمام المُزني رَحِمَهُ اللَّهُ، والبُخاري، والطبري...إلخ.

يقول ابن الوردي في «لاميته»:

في ازدياد الـعلم إرغامُ العِدا   وجمالُ العلـم إصلاحُ العَمَلْ

---

(1) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (1/ 120) للالكائي.

(2) «القائد إلى تصحيح العقائد» (ص 22).

ولقد طُعِنَ في كثيرٍ من المنتسبين للسنة، فمنهم من تَبيَّنَ صدقُهُ، ورفع الله بذلك قدره، وخَلَّدَ معه الأيام ذكرَه، ومنهم من غَيَّرَ وبدَّل، وفارق سبيل الجماعة، هروبًا من الناصحين، واغترارًا بما عند المُخالفين، ﴿فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلۡمُنذَرِينَ﴾ [الصافات: ١٧٧].

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: (**وَقد شرحتُ لَك منهاجا**): المنهاج هو الطريق والسبيل الواضح البيِّن[1]، ثم وصفه بقوله: (**مُوضِحًا مُنِيرا**): أي: موضِحًا لما طلبتَ من قولٍ فصل في مسائل الاعتقاد، ومنيرًا: أي: يُنَوِّرُ لكَ صراط الحق في ظلمات الباطل، فإنَّ الشبهات ظلمةٌ، والله يُجلِّيها ويكشفها بأنوار الكتاب والسنة، وكما أنه لا يهتدي للحق في الدنيا إلا من نوَّر اللهُ بصيرته بالعلم النافع، فكذلك لا يُبصر الصراط ويهتدي إلى الجنة في ظلمات يوم القيامة إلا من جعل الله له نورا ﴿يَوۡمَ تَرَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ يَسۡعَىٰ نُورُهُم بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَبِأَيۡمَٰنِهِم بُشۡرَىٰكُمُ ٱلۡيَوۡمَ جَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [الحديد: ١٢].

وما أجمل قول العلامة ابن سعدي في تفسير قول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذۡنِهِۦ وَسِرَاجٗا مُّنِيرٗا ﴾ [الأحزاب: ٤٥ – ٤٦]:

«كونه ﴿سِرَاجًا مُنِيرًا﴾ وذلك يقتضي أن الخلق في ظلمة عظيمة، لا نور، يهتدى به في ظلماتها، ولا علم، يستدل به في جهالاتها حتى جاء اللّه بهذا النبي الكريم،

(1) انظر كلام المفسرين عند قول الله تعالى: ﴿لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗا ﴾ [المائدة: ٤٨].

فأضاء اللّه به تلك الظلمات، وعلم به من الجهالات، وهدى به ضُلالا إلى الصراط المستقيم.

فأصبح أهل الاستقامة، قد وضح لهم الطريق، فمشوا خلف هذا الإمام وعرفوا به الخير والشر، وأهل السعادة من أهل الشقاوة، واستناروا به، لمعرفة معبودهم، وعرفوه بأوصافه الحميدة، وأفعاله السديدة، وأحكامه الرشيدة». انتهى

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**لم آلُ نَفسِي وَإِيَّاك نصحًا**): أي: لم أدَّخر في هذا الكتاب جهدا، في نصحي لنفسي أولا ثم لك ولجميع المسلمين، وهذه من صفات أهل السنة والجماعة.[1]

يقول شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]: «وأهل السنّة والجماعة يتّبعون الكتاب والسنّة ويطيعون الله ورسوله، **فيتّبِعون الحقّ، ويَرحَمُون الخَلق**». انتهى

وقد ذكر الله في كتابه عن الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ أنهم نصحوا لأممهم[3] كما أخبر الله بذلك عن نوح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ حيث قال: ﴿وَأَنصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[الأعراف: ٦٢]، وعن هود عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ الذي قال لقومه: ﴿وَأَنَا۠ لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾ [الأعراف: ٦٨]، وعن صالح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ الذي قال بعد أن أهلك قومه: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُحِبُّونَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾[الأعراف: ٧٩].

(1) انظر «نُصحُ المؤمنين وتِبيَانُ مَنازِلِ السَّائِرين: شرحُ لِقَصِيدَةٍ في السَّيرِ إِلى اللهِ والدَّارِ الآخِرَة» للمؤلف (فصل: كمال نصحهم للخلق).

(2) «الفتاوى» (3/ 174)، وانظر: «الاستغاثة في الرّدّ على البكري» (ص 251).

(3) انظر: «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (ص 116).

وقال العلامة ابن سعدي[1]: «صلاحُ القلب بكمال الإنابة إلى الله وقوة التوكل عليه، وتَمامِ الإخلاص له، **ومَحبَّة الخير لكافة الخلق**، وفسادُه ونَقصُه بضدِّ ذلك». انتهى

ثم قال المُصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**بدأت فِيهِ بِحَمْد الله ذِي الرشد والتسديد**): أي: سأبدأ هذا الكتاب، بحمد الله والثناء عليه، وهو سبحانه: ذو الرشد والتسديد، أي: ذو الهداية والتوفيق. و(الرُّشْدُ أو الرَّشَدُ) خِلَافُ الْغَيِّ، و(التَّسديد): التوفيقُ للسَّداد أي: الصَّواب، وهو خِلَافُ الإغواء والإضلال.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**الْحَمد لله أَحَقُّ من ذُكر، وَأولى من شُكر...**): هذه الفقرة الأولى من كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ تضمَّنت الثناء على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وقد جمع فيها ما بين النفي والإثبات، فأثبت صفات، ثم نفى عنه أخرى، **فقال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**الْحَمد لله**): هو الثناء على الله بصفات الكمال، وبأفعاله الدائرة بين الفضل والعدل، فله الحمد الكامل، بجميع الوجوه. قاله ابن سعدي في «تفسير الفاتحة».

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**أَحَقُّ من ذُكر، وَأولى من شُكر، وَعَلِيهِ أُثني**): فهو سُبحانه أحقُّ من ذَكَره الذاكرون، وأولى من شَكَره الشاكرون، وهو أهلٌ للثناء كله، فيُثنى عليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالْوَصْف الْجَمِيل وَالْمَدْح، وفي الحديث: «**أَهْلَ الثنَاء وَالمَجْد**»، والثناء: هو المدح بالأوصاف الكاملة، والمجد: هو العظمة ونهاية الشرف.

---

(1) «مجموع الفوائد واقتناص الأوابد» (ص 11).

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**الوَاحِد**): هو الذي توحَّد بجميع الكمالات، بحيث لا يُشاركه فيها مُشارك، فهو واحد في أسمائه وصفاته لا مثيل له، وواحدٌ في أفعاله فلا شريك ولا ظهير له، وواحدٌ في ألوهيته فلا ندَّ له في المحبة والخضوع والتعظيم.[1]

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**الصَّمد**): هو السيد الذي وحده الملجأ عند الشدائد والحاجات، وهو الذي تنزَّه وتقدَّسَ وتعالى عن صفات المخلوقين كأكل الطعام ونحوه، سبحانه وتعالى عن ذلك علوا كبيرا.[2]

أشار إلى هذا الإمام ابن القيم في «نونيَّته»، فقال:

وهو الإلهُ السَّيِّدُ الصَّمَدُ الذي صَمَدت إليه الخَلقُ بالإذعانِ
الكاملُ الأوصافِ من كلِّ الوُجو هِ كمالُهُ ما فيه نُقصانِ

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**الَّذِي لَيْسَ لَهُ صَاحِبَة وَلَا ولد**): قال الله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]، وقال: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ [الجن: ٣]، وقال جلَّ ثناؤه: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، وقال: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحَٰنَهُۥٓ﴾ [مريم: ٣٥]، وقال: ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ [الصافات: ١٥١ – ١٥٢].

---

(1) انظر: «النهج الأسمى» لمحمد الحمود النجدي (1/ 88)، و«فقه الأسماء الحسنى» لعبد الرزاق العباد (ص 107).

(2) قاله الشنقيطي في «أضواء البيان»، نقلا عن «النهج الأسمى» (1/ 98)، وانظر: «شرح النونية» للهراس (2/ 482).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: (**جلَّ عَن المثيل فَلَا شَبيه لَهُ وَلَا عديل**): قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [النحل: ٦٠][1]، وقال: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وقال مبيِّنا أصلَ شركِ المشركينَ الذين يَعدِلون به سواه، ويعظِّمون آلتهم كتعظيم الله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، وقال سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى: ١١].

وهذا الذي ذكره المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ **يدخل في باب النفي، ومن قواعد أهل السنة والجماعة:**[2]

أنَّه ليسَ في أسماءِ اللهِ وصفاتِه نفيٌ مَحْضٌ، بل كلُّ نفيٍ وُجِدَ في أسماءِ الله وَصِفاتِه فهو لإثباتِ كمال ضِدِّه، إذِ النَّفيُ المحضُ عَدَمٌ، والعدمُ ليس بشيءٍ، فضلاً عن أنْ يُمْدَحَ به، كما قالَ تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾[الكهف: ٤٩] أي لِكَمالِ عَدْلِهِ، ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾[البقرة: ٢٥٥]، أي لكمالِ قوّتِه واقتدارِهِ.

---

(1) قال ابن أبي العز في «شرح الطحاوية» (ص 64): «واختلفت عبارات المفسرين في ﴿الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾، ووفَّق بين أقوالهم مَن وفَّقهُ الله وهداه، فقال: ﴿الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ يتضمَّن: الصفة العليا، وعلمَ العالمين بها، ووجودَها العلمي، والخبرَ عنها وذكرَها، وعبادةَ الرب تعالى بواسطة العلم والمعرفة القائمة بقلوب عابديه وذاكريه». انتهى

(2) ذكرتُ عدة أصول مهمة في باب الأسماء والصفات، وعزوتُها إلى مصادرها في كتابي: «التّعليقات السَّنيّة والفوائد البهيّة شرح مختصر في أصول العقائد الدينية».

الإجمالُ في النَّفي والتَّفصيلُ في الإثباتِ كما دلَّ على ذلك الكتابُ والسنةُ، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى: ١١](1)، فَأَجْمَلَ في النّفي وَفصَّل في الإثباتِ، وهذا عكسُ ما عليه أهلُ البدعِ من الجَهْمِيَّةِ والمُعتزلَةِ وأشباهِهم فإنَّهم يُجْمِلون في الإثباتِ ويُفَصِّلون في النَّفي.

ولهذا قال المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ **بعد هذا النفي:** (**السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**): قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَقْضُونَ بِشَىْءٍ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [غافر: ٢٠]، وقال: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[غافر: ٥٦]، وقال جلَّ وعلا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨].

قولُه رَحِمَهُ اللهُ: (**السَّميعُ**): هو الذي يسمعُ حقيقةً، وقد وَسِعَ سَمعُه جميع الأصوات في الأرض والسماوات، على اختلاف اللُّغات وتَفَنُّن الحاجات، في جميع الأوقات، لا يَشغَلُه صوتٌ عن صوت، ويستوي عنده السِّرُّ والعلانية، كما

---

(1) يقول الشّيخ محمّد خليل هرّاس رَحِمَهُ اللهُ في «شرح الواسطيّة»: «هذه الآية المحكمة من كتاب الله عزّ وجلّ هي دستور أهل السّنة والجماعة في باب الصّفات، فإنّ الله عزّ وجلّ قد جمع فيها بين النّفي والإثبات، فنفى عن نفسه المثل، وأثبت لنفسه سمعًا وبصرًا، فدلَّ هذا على أنّ المذهب الحقّ ليس هو نفي الصّفات مطلقًا؛ كما هو شأن المعطِّلة، ولا إثباتها مطلقًا؛ كما هو شأن الممثِّلة؛ بل إثباتها بلا تمثيل». انتهى. فقاعدة أهل السّنّة في هذا الباب: «إثبات بلا تمثيل وتنزيه بلا تعطيل».

«وما أحسن المثل المضروب للمُثبت للصفات من غير تشبيه ولا تعطيل: باللبن الخالص السائغ للشاربين، يخرج من بين فرث التعطيل ودم التشبيه». [انظر: «شرح الطحاوية» لابن أبي العز (ص 109)].

قال عزَّ شأنه: ﴿ سَوَآءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِۦ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِٱلَّيْلِ وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ ﴾ [الرعد: ١٠].[1]

واعلم أنَّ سمع الله تعالى نوعان:[2]

أحدهما: عام: وهو سمعه لجميع الأصوات الظاهرة والباطنة، الخفية والجلية، وإحاطته التامة بها.

والثاني: خاص: وهو سمع الإجابة للسائلين والداعين والعابدين، فيُجيبهم ويُثيبهم، ومنه قوله تعالى على لسان خليله إبراهيم: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى وَهَبَ لِى عَلَى ٱلْكِبَرِ إِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ ۚ إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، ومنه قول المصلي: «**سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَه**» أي: استجابَ له وقَبِلَ منه.

قولُه رَحِمَهُ اللهُ: (**البَصيرُ**): المُدركُ لجميع المرئيات من الأشخاص والألوان مهما لَطُفت أو بَعُدت، فلا يُؤثِّرُ على رؤيته بُعدُ الأقطار، ولا تَحُولُ دونَها الحَواجِزُ والأستار، فهو يرى دَبيبَ النَّملة السَّوداء على الصخرة الصَّمَّاء في الليلة الظَّلماء...[3] وقد بوَّبَ البخاري رَحِمَهُ اللهُ في «كتاب التوحيد» من «صحيحه»: «**باب: وكَانَ اللهُ سَمِيعًا بَصِيرًا**».[4]

(1) «العمل الأسنى: نظم وشرح أسماء الله الحسنى» للعلامة زيد المدخلي رَحِمَهُ اللهُ، (ضمن «المجموع الأصيل/ العمل الأسنى» ص 54).

(2) «شرح النونية» للهراس (2/ 458).

(3) «شرح النونية» للهراس (2/ 457).

(4) انظر: «فتح الباري» (13/ 455).

وفي «سُلَّم الوصول إلى علم الأصول» لحافظ حكمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وهُوَ الَّذِي يَرَى دَبِيبَ الذَرِّ ... في الظُّلُمَاتِ فَوْقَ صُمِّ الصَّخْرِ
وَسَامِعٌ لِلْجَهْرِ وَالإخفاتِ ... بِسَمْعِهِ الْوَاسِعِ لِلأَصْوَاتِ
وَعِلْمُهُ بِمَا بَدَا وَمَا خَفِي ... أَحَاطَ عِلْما بالْجَليِّ وَالْخَفِي

ثُمَّ قال المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: (**الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ**): وقد جمع الله تعالى بين هذين الاسمين الحُسنَين بقوله: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣]، وقوله: ﴿إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٥]، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٣٤]، أي: محيط بالظواهر والبواطن، والخفايا والخبايا، والسرائر.[1]

قولُه رَحِمَهُ اللَّهُ: (**الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ**): أي: هو الذي أحاط علمه بالظواهر والبواطن والإسرار والإعلان، وبالواجبات والمستحيلات والممكنات، وبالعالم العلوي والسفلي، وبالماضي والحاضر والمستقبل، فلا يخفى عليه شيء من الأشياء.[2]

وما أجمل قول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ **في «نونيته»**:

وهو العليم أحاط علما بالذي ... في الكون من سرٍّ ومن إعلانِ
وبكل شيء علمُه سبحانه ... فهو المحيطُ وليس ذا نسيانِ
وكذاك يعلم ما يكون غداً وما ... قد كان والموجودَ في ذا الآنِ
وكذاك أمر لم يكن لو كان كيـ ... ـف يكون ذاك الأمر ذا إمكانِ

ثمَّ قال المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: (**المنيعُ الرَّفيعُ**): وهذان ليسا من الأسماء الحُسنى، إنما أطلقهما المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ من باب الإخبار عن الله تعالى، ومن المعلوم أن باب الإخبار أوسع من باب الأسماء والصفات.

---

(1) «تفسير ابن سعدي».

(2) «شرح النونية» للهراس (2/ 457).

و(**المنيعُ**): أي: ذو مَنَعَة، وامتناع على من يَرومُه من أعدائه، فلن يصلَ إليه كيدهم، ولن يبلُغَ أحدٌ منهم ضُرَّه، كما في الحديث القدسي: «**يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضَرِّي فَتَضُرُّونِي وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي**»[1]. وهذا أحد معاني اسم الله «العزيز» الثلاثة، والتي أشار إليها ابن القيم بقوله:

وهو العزيزُ فلن يُرامَ جَنابُهُ ... أنَّى يُرامُ جنابُ ذي السُّلطانِ

وهو العزيزُ القاهرُ الغَلاَّبُ لَمْ ... يَغلِبهُ شيءٌ هذهِ صِفتَانِ

وهو العزيزُ بقُوَّةٍ هِي وَصفُهُ ... فالعِزُّ حينَئِذٍ ثلاثُ مَعانِ

وهي التي كَمُلَتْ له سُبحانَهُ ... مِنْ كُلِّ وَجهٍ عادِمِ النُّقصانِ

وأما (**الرَّفيعُ**): وهو بمعنى العلي الأعلى الذي استوى على عرشه واختصَّ به، وارتفعت درجاته وقدرُه وصفاته، وبايَنَ جميعَ مخلوقاته، قال الله تعالى: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ يُلْقِي ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥].[2]

---

(1) انظر: «شرح النونية» للهراس (2/ 463).

(2) نقلا عن «العمل الأسنى: نظم وشرح أسماء الله الحسنى» للعلامة زيد المدخلي (ص 89)، والشيخ رَحِمَهُ اللهُ يرى أن «الرفيع» من الأسماء الحُسنى، والذي وَرَد في الآية هو قوله تعالى: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ﴾، ولم أقف على من ذكره في الأسماء الحُسنى، والعلم عند الله تعالى.

عُلُوُّ الله واستواؤه على عَرشه

عَال على عَرْشه فِي مجده بِذَاتِهِ وَهُوَ دَان بِعِلْمِهِ من خلقه.

فِي هذه الجملة يقرِّرُ المصنفُ رَحِمَهُ اللهُ علوَّ الله تعالى على عرشه بذاتِه، **وهذه مسألةٌ جليلةُ القَدر، طالَما اشمأزَّت منها قلوبُ المُعطِّلين، وانشرَحت لها صدورُ المُوَحِّدين، فآمَنوا بها، وأقاموا الحُجَّةَ على مُنكِريها، فمنهم من تاب وإلى الحق آب، ومنهم من اجتالته الشياطين، فخسِر وخاب، وضلَّ عن الحق والصواب.**

وقد كثُر كلامُ العلماء فِي هذا الباب، حتى أفردَ بعضُ أهلِ العلم هذه الصفة بتأليف مُستقل[1] لكثرة مشاغبات المُتكلمين مِن الجهمية والمعتزلة والخوارج وبعض الأشاعرة، حيث أنه أصبح الاستواء لله ميدانًا للمناظرة والجَدَل والتفسيق والتضليل.[2]

وقول المصنف رَحِمَهُ اللهُ: (**فِي مجده بِذَاتِهِ**): **المجد**: هو الشرف التام الكامل، والسّعة والكثرة، ومن أسماء الله «**المجيد**» أي: الكبير العظيم الجليل، الموصوف

---

(1) يقول العلامة السفاريني فِي «لوامع الأنوار البهية» (1/ 171): «وقد أكثرَ العلماء من التصنيف، وأجلبوا بخيلهم ورَجلهم من التأليف، فِي ثبوت العلو والاستواء، ونبهوا على ذلك بالآيات والأحاديث وما حوى، فمنهم الراوي الأخبارَ بالأسانيد، ومنهم الحاذفُ لها وأتى بكلِّ لفظٍ مفيدٍ، ومنهم المُطَوِّل المُسهِب، ومنهم المُختصِر والمتوسِّط والمهذِّب، فمن ذلك «مسألة العلوّ» لشيخ الإسلام ابن تيمية، و«العلوّ» للإمام الموفق صاحب التصانيف السنيّة، و«الجيوش الإسلاميّة» للإمام المحقق ابن قيِّم الجوزية، و«كتاب العرش» للحافظ شمس الدين الذهبي صاحب الأنفاس العليّة، وما لا أُحصي عدّهم إلاّ بكُلْفة، والله تعالى الموفِّق». انتهى

(2) «العقائد السّلفيّة بأدلّتها النّقليّة والعقليّة» للعلاّمة أحمد بن حجر آل بوطامي رَحِمَهُ اللهُ (1/ 152).

بصفات المجد والكبرياء والعظمة والجلال، وهو أكبر من كل شيء، وأعظم من كل شيء وأجل وأعلى، وله التعظيم والإجلال في قلوب أوليائه وأصفيائه، قد مُلئت قلوبهم من تعظيمه وإجلاله والخضوع له والتذلل لكبريائه.[1]

وقوله: (بِذَاتِهِ): ردٌّ على من قال من أهل البدع أنه عالٍ عُلوَّ قهر وعُلوَّ قَدر فقط، وينفون علوّ الذّات، وأما أهلُ السُّنة فيثبتون لله ﷻ عُلوَّ القهر وعُلوَّ القدر وعُلوَّ الذات.

والأكملُ ألا تتعدَّدَ الأفرادُ، وأن تُرجَع إلى أصلٍ واحدٍ، وهو علوُّ الصفات **وإلى هذا أشار شيخُنا صالحُ بنُ عبد الله العُصيمي سدَّده الله بقوله**[2]:

علوُّ ربِّنا لدى الثِّقاتِ علوُّ ذاتِه مع الصِّفاتِ
أمّا علوُّ قَهرِه فرَدُّوا لِسابِقٍ إذْ منه مُستَمَدُّ

أي: رَدُّوا علوَّ القَهر إلى السابق، وهو علوُّ الصفات، لأنّه مستمَدٌّ منه وراجعٌ إليه.

ولهذا قال بعضُ أهلِ العلم: **العلوُّ نوعان**:[3]

علوُّ القدر والصفات: ويشمل عُلوَّ القهر وعُلوَّ القدر.

وعلوُّ الذات: ويشمل عُلوَّ ذاته سبحانه على عرشه، ومباينته خلقَه.

---

(1) قاله ابن سعدي في «تفسيره»، وانظر: «النهج الأسمى» للنجدي (1/ 431-437).

(2) من تعليق شيخنا صالح بن عبد الله العصيمي على «أعلام السنة المنشورة» لحافظ حكمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد أكرمني الله وبدأت بالتعليق عليه، واللهَ أسأل أن ييسر لي إتمام ذلك، والتوفيق للصواب.

(3) انظر: «القول المفيد» (1/ 175).

والعلوّ في العموم يُطلق على الارتفاع، وهو ضدّ السُّفل[1]**، ومعنى علوّ القهر:** أي أنَّ له الغلبةَ والتصرُّفَ بكل الخلق، ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، الذي طاحت عند صَولته صولة المخلوقين، وبادت عند سطوته قوى الخلائق أجمعين.

ومعنى علوّ القدر أو علوّ الشأن: أي أنَّه العالي المُنزَّه عن كل عيب ونَقص، وهو ما تضمنه اسمه القدُّوس السلام الكبير المتعال وما في معناها، ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[الروم: ٢٧].[2]

ولا خلاف بين جميع الفرق في إثبات علوِّ القدر وعلوِّ القهر لله، وإنما النزاع في إثبات علو الذات.[3]

وعلوّ الذات: هو علوُّهُ سبحانه على كل مخلوقاته، فهو عَليٌّ أعلى ومتعال سبحانه، «**وهذا كتاب الله من أوّله إلى آخره، وسنّة رسوله ﷺ من أوّلها إلى**

---

(1) انظر: «لسان العرب» (15/ 83-87)، و«المفردات» للراغب (ص 345)، و«تهذيب اللغة» للأزهري (3/ 183-187)، و«المعجم الوسيط» (ص 625)، نقلا عن مقدمة تحقيق حمد التويجري «للفتوى الحموية» (ص 99).

(2) انظر: «التوضيحات الجلية على شرح العقيدة الطحاوية» للخميس؛ و«النهج الأسمى» عند شرح اسم الله: القاهر- القهار (1/ 181)، والعلي-الأعلى-المتعال (1/ 321)؛ و«أعلام السنة المنشورة» لحافظ حكمي رَحِمَهُ اللَّهُ حين تكلم على أنواع العلو ودلائلها من الكتاب والسنة، وانظر كذلك تعليق شيخنا صالح بن عبد الله العصيمي على «أعلام السنة المنشورة».

(3) انظر: بحثا نافعا حول «علو الله واستوائه على عرشه» في مقدمة تحقيق حمد التويجري «للفتوى الحموية» (ص 89-139).

آخرها، ثم عامّة كلام الصّحابة والتّابعين، ثم كلام سائر الأئمّة مملوء بما هو: إمّا نصّ وإمّا ظاهر: في أنّ الله سبحانه فوق كلّ شيء، وهو عليٌّ على كلّ شيء، وأنّه فوق العرش، وأنّه فوق السّماء، مثل قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾[فاطر: ١٠]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾[النحل: ٥٠]، ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[الأعراف: ٥٤] في ستّة مواضع[1]، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾[غافر: ٣٦ - ٣٧][2]، إلى أمثال ذلك ممّا لا يكاد يحصى إلّا بكلفة.[3]

وفي الأحاديث الصّحاح والحسان ما لا يحصى إلا بكلفة.

مثل قصّة معراج الرّسول ﷺ إلى ربّه، ونزول الملائكة من عند الله، وصعودها إليه، وقوله في الملائكة الّذين يتعاقبون فيكم باللّيل والنّهار: «**فيعرُج الّذين باتُوا فيكم إلى ربّهم فيسألُهم وهو أعلمُ بهم**»؛ وفي الصّحيح في حديث الخوارج: «**ألا تأمنوني وأنا أمين مَن في السّماء يأتيني خبر السّماء صباحا ومساء**»؛ وقوله في

---

(1) وهي: الأعراف: 45، يونس: 3، الرعد: 2، الفرقان: 59، السجدة: 4، الحديد: 4.

(2) يقول ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ اللهُ في «شرح الطحاوية» (ص 199): «فمن نفى العلوَّ من الجهمية فهو فِرعونيٌّ، ومن أثبته فهو موسَويٌّ محمديٌّ». انتهى

(3) الأدلة على علو الله تعالى على خلقه واستوائه على عرشه كثيرة جدا، وقد تتبعها بعض الأئمة فوجدها أكثر من ألف دليل. انظر: «الجواب الصحيح» (3/ 84)، و«الفتاوى» (5/ 121) لشيخ الإسلام، و«الصواعق المرسلة»، و«اجماع الجيوش الإسلامية» لابن القيم. [نقلا عن «التوضيحات الجلية» (2/ 666) للخميس، وتحقيق الحموية للتويجري (ص 198)].

الحديث الصّحيح: «**إنّ الله لمّا خلق الخلق كتب في كتاب موضوع عنده فوق العرش إنّ رحمتي سبقت غضبي**» ...

إلى أمثال ذلك ممّا لا يحصيه إلّا الله، ممّا هو من أبلغ المتواترات اللّفظية والمعنويّة، الّتي تُورِث علما يقينيًا من أبلغ العلوم الضّروريّة [1]: أنّ الرّسولَ ﷺ المبلِّغَ عن الله ألقى إلى أمّته المدعوّين أنّ الله سبحانه فوق العرش، وأنّه فوق السّماء، كما فطر الله على ذلك جميع الأمم عربِهم وعجمِهم في الجاهلية والإسلام، إلّا من اجتالته الشّياطين عن فطرته.

ثمّ عن السّلف في ذلك من الأقوال ما لو جمع لبَلَغ مائين أو ألوفا. [2]

---

(1) قال الإمام ابن عبد البر رحمه الله لما تكلَّم على حديث النزول في كتابه: «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (7/ 128-159): «هذا حديث ثابتٌ من جهة النقل، صحيحُ الإسناد، ولا يختلف أهل الحديث في صحته، وهو منقول من طرق سوى هذه، من أخبار العدول عن النبي ﷺ، وفيه دليلٌ على أن الله في السماء على العرش من فوق سبع سماوات، كما قالت الجماعة، وهو من حجتهم على المعتزلة في قولهم: إن الله في كل مكان».

وقال: «والدليلُ على صحة قول أهل الحق قول الله -وذكر بعض الآيات- إلى أن قال: وهذا أشهر وأعرف عند العامة والخاصة من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته؛ لأنه اضطرارٌ لم يوقفهم عليه أحدٌ، ولا أنكره عليهم مسلم». انتهى.

وانظر: «الفتوى الحموية الكبرى» (ص 463-464).

(2) انظر على سبيل المثال: «شرح أصول الاعتقاد»، و«العلو» للذهبي، و«إثبات صفة العلو» لابن قدامة...

ثمّ ليس في كتاب الله، ولا في سنّة الرسول ﷺ، ولا عن أحد من سلف الأمة لا من الصّحابة والتّابعين، ولا عن أئمّة الدين -الّذين أدركوا زمن الأهواء والاختلاف- حرفٌ واحدٌ يخالف ذلك لا نصّا ولا ظاهرا.

ولم يقل أحد منهم قَطّ: إنّ الله ليس في السّماء، ولا أنّه ليس على العرش، ولا أنه بذاته في كل مكان، ولا أنّ جميع الأمكنة بالنّسبة إليه سواءٌ، ولا أنّه لا داخلَ العالم ولا خارجَه، ولا أنّه لا متّصلٌ ولا منفصلٌ، ولا أنّه لا تجوز الإشارة الحسيّة إليه بالأصبع ونحوها؛ بل قد ثبت في الصّحيح عن جابر بن عبد الله أنّ النّبي ﷺ لمّا خطب خطبته العظيمة يوم عرفات، في أعظم مَجْمَع حضره الرّسول ﷺ جعل يقول: «**ألا هل بلّغت؟**». فيقولون: نعم. فيرفع أصبعه إلى السّماء ثم ينكبها إليهم ويقول: **اللّهم اشهدْ**» غيرَ مرّة، وأمثالُ ذلك كثيرة...».[1]

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «نونيته»**:

وله العلوُّ من الوجوه جميعها	ذاتًا وقَهرا معْ علوِّ الشّانِ
لكنْ نفاةُ علوِّه سلَبوه إكـ	مال العلوِّ فصارَ ذا نقصانِ
حاشاه من إفك النُّفاةِ وسَلبِهم	فله الكمالُ المطلقُ الربّاني
وعلوه فوق الخَليقة كلِّهَا كلّهـــا	فُطِرَت عليه الخلقُ والثَّقَلانِ

(1) كل هذا من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتوى الحموية الكبرى» (ص 197-215)، بتصرّف يسير وحذف. وانظر لهذا أيضا: «اجتماع الجيوش الإسلامية»، و«الصواعق المرسلة»، و«النونية» لابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

من شُبَه المعطلة في إنكار علو الله على خلقه

وقد استدلَّ المنكرون لعلو الله تعالى على خلقه من الجهمية المعطلة ومن نحا نحوهم: بقول الله ﷻ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾[المجادلة: ٧]، وبقوله ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[الحديد: ٤].

يقول الإمام الآجرِّي رَحِمَهُ ٱللَّهُ رادًّا هذا الاستدلال الباطل في «كتاب الشريعة»[1]:

«فلَبَّسُوا على السامع منهم بما تأوَّلُوه، وفسَّروا القرآن على ما تهوى نفوسهم، فضَلوا وأضلُّوا. فمن سمعهم ممن جهل العلم ظنَّ أن القول كما قالوه، وليس هو كما تأوَّلُوه عند أهل العلم.

والذي يذهب إليه أهل العلم أنَّ اللهَ ﷻ سبحانه على عرشه فوق سماواته، وعِلمُهُ محيط بكل شيء، قد أحاط علمُه بجميع ما خُلِق في السماوات العُلى، وبجميع ما في سبع أرضين وما بينهما، وما تحت الثرى، يعلم السِّرَّ وأخفى، ويعلم خائنةَ الأعين وما تُخفي الصدور، ويعلم الخَطْرَة والهَمَّة، ويعلم ما تُوَسوِسُ به النفوس. يسمع ويرى، ولا يَعزُبُ عن الله ﷻ مثقالُ ذرَّة في السماوات والأرضين وما بينهن إلا وقد أحاط علمه به، وهو على عرشه سبحانه العلي الأعلى، تُرفع إليه أعمال العباد، وهو أعلم بها من الملائكة الذين يرفعونها بالليل والنهار.

---

(1) «الشريعة» (3/ 1075-1077).

فإن قال قائل: فأيش معنى قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ الآية التي بها يحتجون ؟

قيل له: عِلمُه ﷻ، والله على عرشه، وعلمه محيطٌ بهم، وبكل شيء من خَلقه، كذا فسَّره أهلُ العلم، والآية يدُلُّ أوَّلُها وآخرُها على أنه العِلم.

فإن قال قائل: كيف؟!

قيل: قال الله ﷻ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾، إلى آخر الآية قوله: ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾، **فابتدأ الله ﷻ الآيةَ بالعِلم، وختَمها بالعِلم، فعِلمُه ﷻ مُحيطٌ بجميعِ خَلقه، وهو على عرشه، وهذا قول المسلمين**.[1]

حدَّثنا أبو عبد الله محمد بن مَخلَدٍ العَطَّار، قال: حدَّثنا أبو داود السّجستاني، قال: حدَّثنا أحمد بن حنبل، قال: حدثني سُرَيجُ بنُ النُّعمان، قال: حدَّثنا عن عبد الله بن نافع، قال: **قال مالك بن أنس** رَحِمَهُ اللهُ: «**الله ﷻ في السماء، وعلمه في كل مكان ، لا يخلو من علمه مكان**». انتهى كلامه رَحِمَهُ اللهُ.

ولهذا أعْقَبَ المصنف رَحِمَهُ اللهُ **كلامه على علوِّ الله بقوله**: (**وَهُوَ دَان بِعِلْمِهِ من خلقه**): أي أنه سبحانه مع علوِّه واستوائه على عرشه فلا تخفى عليه من خلقه خافية.

(1) انظر: «الردُّ على الزنادقة والجهمية» (ص 71، «عقائد السلف») للإمام أحمد، و«دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب» للشنقيطي (سورة المجادلة)، و«القواعد المثلى» (ص 58) ...

ومعية الله لخلقه نوعان:

معية عامة: وهي معية حقيقية تثبت أحكامها لجميع الخلق، ومقتضاها العلم والإحاطة والتدبير، وهي المذكورة في مثل قول الله تعالى:﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾.

ومعية خاصة: وهي معية حقيقية تثبت أحكامها لخواصّ عباده تعالى، ومقتضاها المحبة والنصرة والتأييد، وهي المذكورة في مثل قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ ﴾ [النحل: ١٢٨].

وزاد بعض أهل العلم: معية ثالثةً، وهي معية خاصة الخاصة، وهي التي تكون لخاصة أولياء الله، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾[التوبة: ٤٠]، وهي متفرِّعةٌ عن المعية الخاصة.

الرد على من فسر الاستواء بالاستيلاء من كلام أبي الحسن الأشعري

من تحريفات أهل البدع لنصوص الشرع، تفسيرُهم الاستواءَ على العرش بالاستيلاء عليه، وقد بيَّنَ أهلُ العلم زَيفَ ذلك، وأنَّ الاستواء في اللغة غير الاستيلاء، وأنَّ الله سبحانه قد استولى وهَيمَنَ على كل شيء، فلا عبرةَ بتخصيص العرش بذلك، **وفي هذا يقول الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري** رَحِمَهُ اللَّهُ[1]:

«وقد قال قائلون من المعتزلة والجهمية والحروريّة: إنّ معنى قول الله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ أنه استولى ومَلَك وقَهَر، وأنّ الله ﷻ في كلّ مكان، وجَحَدوا أن يكون الله ﷻ على عرشه، كما قال أهل الحقّ، وذهبوا في الاستواء إلى القُدرة.

ولو كان هذا كما ذكروه، كان لا فرقَ بين العرش والأرض السّابعة؛ لأنّ الله تعالى قادرٌ على كلّ شيء، والأرضُ لله سبحانه، قادرٌ عليها وعلى الحُشُوش، وعلى كُلِّ ما في العالم، فلو كان الله مُستويًا على العرش بمعنى الاستيلاء، وهو ﷻ مستوٍ على الأشياء كلِّها؛ لكان مُستويًا على العرش، وعلى الأرض، وعلى السماء، وعلى الحُشُوش، والأقذار؛ لأنّه قادر على الأشياء مستولٍ عليها، وإذا كان قادرا على الأشياء كلِّها لم يَجُز عند أحد من المسلمين أن يقول: إنّ الله تعالى مستوٍ على الحشوش والأَخلِية تعالى الله عن ذلك علوّا كبيرا، **لم يَجُز أن يكون الاستواءُ على العرش الاستيلاءَ الّذي هو عامٌّ في الأشياء كلِّها، ووجب أن يكون معناهُ استواءً يَختصُّ بالعرش دونَ الأشياء كلِّها»**. انتهى

---

(1) «الإبانة عن أصول الدّيانة» (ص 62 – 63).

القضاءُ والقَدَر

أَحَاطَ عِلمُه بالأُمور، وأَنفَذَ فِي خَلقِه سَابقَ الْمَقْدُور، وَهُوَ الْجَوادُ الغَفُور، ﴿يَعۡلَمُ خَآئِنَةَ ٱلۡأَعۡيُنِ وَمَا تُخۡفِي ٱلصُّدُورُ﴾[غافر: ١٩].

فالخَلقُ عامِلونَ بِسابِقِ عِلمِه، ونَافِذونَ لِمَا خَلَقهم لَهُ مِن خَيرٍ وَشَرّ، لَا يملكُونَ لأَنْفُسِهِمْ من الطَّاعَة نفعا، وَلَا يَجدونَ إِلَى صَرفِ الْمعْصِيَة عَنْهَا دَفْعا.

قال المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**أَحَاطَ عِلمُه بالأُمور**) أي: أنَّ عِلمَ الله جلَّ وعلا قد أحاطَ بكل الأمور، والكلُّ عنده في أُمِّ الكتاب مَسطور، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩]، وهذا من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى، فإنه إنْ كان عَليمًا بذات الصُّدُور فعِلمُه بِالقَولِ الْمُسَرِّ وَالْمَجْهُورِ بِهِ أَوْلَى[1]، وهو الذي ﴿لَا يَخۡفَىٰ عَلَيۡهِ شَيۡءٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [آل عمران: ٥]، ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۚ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا وَلَا حَبَّةٖ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡأَرۡضِ وَلَا رَطۡبٖ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦۖ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ﴾[الأنعام: ١١٧] ، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٖ مُّحِيطٗا﴾ [النساء: ١٢٦]، أي: علمه نافذ في جميع ذلك، لا تخفى عليه خافية من عباده، و﴿لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَآ أَصۡغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرُ﴾ [سبأ: ٣]، ولا تخفى عليه ذرَّةٌ لِما تراءى للناظرين وما توارى. قاله ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في «تفسيره».

---

(1) «مجموع الفتاوى» (15/ 36).

(**وأَنفَذَ فِي خَلقِه سَابقَ الْمَقْدُور**): فكل ما يقع إنما هو بتقديرِ الله السابقِ للأشياء، **فليس شيء من الأمور إلا وقد عَلِمه الله ﷻ أزلاً، ثم كَتَبه في اللَّوح المحفوظ، ومتى شاءهُ خَلَقه، وهذه هي مراتب القدر الأربعة: العلم، والكتابة، والمشيئة، والخلق.**[1]

قال الله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾[القمر: ٤٩]، وقال ﷻ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾[الفرقان: ٢]، وقال: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۚ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [فاطر: ١١]، ومشيئته نافذةٌ في كل الأمور، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾[الأنعام: ١٢٥]، وهو سبحانه الذي خلق الأرض والسماوات، وما فيها من الحركات والسكنات، ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ﴾[الرعد: ١٦]...

(1) وقد ذكرتُ مراتبَ القدر مع دلائلها وتفصيل القول فيها في كتابي: «التّعليقات السَّنيّة والفوائد البهيّة شرح مختصر في أصول العقائد الدّينيّة».

(وَهُوَ الْجَوادُ الغَفُور)، والجَوادُ: كثيرُ العَطاء، الذي عَمَّ بجوده جميعَ الكائنات، وملأها من فضله وكرمه ونِعمه المتنوعة، فلا يخلو مخلوق من إحسانه طَرفةَ عين.[1]

وَجُود الله تعالى نوعان:[2]

جُود مطلق: عمَّ الكائنات جميعًا، لمْ يخلُ عنه موجودٌ من الموجودات، فكُلُّها قد عمَّها فضلُه وإحسانُه.

وَجُود خاص: بالسائلين والطالبين، سواء سألوه بلسان المقال أو بلسان الحال، وسواء كان السائل مؤمنًا أم كافرًا، بَرًّا أم فاجرًا، فمن سأل الله صادقًا في سؤاله، طامِعًا في نَواله، مُستشعرًا الذلة والفقر بين يديه؛ أعطاه سؤله، وأناله ما طلب، فإنه هو البَرُّ الرحيم، الجوادُ الكريم.

ومن جوده الواسع سبحانه: ما أعدَّه لأوليائه في دار كرامته ومُستقَرِّ رحمته، مما لا عينٌ رأت، ولا أُذنٌ سمعت، ولا خَطَر على قلب بَشر.

(**الغَفُور**): هو الذي لم يزل، ولا يزال بالعفو معروفًا، وبالغفران والصفح عن عباده موصوفًا، كلُّ أحد مضطر إلى عَفوه ومغفرته، كما هو مضطر إلى رحمته

---

(1) انظر: «فقه الأسماء الحسنى» (ص 323-326) للشيخ عبد الرزاق العباد حفظه الله، وفيه -بعد أن ذكر الأحاديث التي فيها اسم الله «الجواد»-: «والحاصل أن هذه الأحاديث -وإن لم تخلُ مِن مقال- يشهدُ بعضُها لبعض، وتدلُّ بمَجموعها على ثبوت اسم «الجواد» لله ﷻ...». انتهى

(2) «شرح النونية» للهراس (2/ 477).

وكرمه، وقد وعد بالمغفرة والعفو، لمن أتى بأسبابها، قال الله تعالى: ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ﴾ [طه: ٨٢].[1]

يقول ابن القيم في «نونيته»:

وهو الغَفورُ فلَو أتى بقُرابِها   مِن غيرِ شِركٍ بَل من العِصيانِ
لَأَتاهُ بالغُفرانِ مِلْءَ قُرابِها   سُبحانَه هو واسِعُ الغُفرانِ

يقول ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: «**والمغفرة هي وِقايةُ شَرِّ الذنوب مع سَترِها**». انتهى

(﴿ يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ ﴾): «**خَائِنَةَ الْأَعْيُن**»: «هي مُسارَقة نظر الأعيُن إلى ما نهى الله عنه». وهو قَول مجاهد رَحِمَهُ اللَّهُ.

«**وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ**»: ما أضمرته القلوب، فعِلمه التام المُحيطُ بجميع الأشياء، جَليلِها وحَقيرِها، صغيرِها وكبيرِها، دقيقِها ولطيفِها؛ ليَحذَر الناسُ عِلمَه فيهم، فيَستَحْيُوا مِن الله حَقَّ الحَياء، ويَتَّقُوهُ حقَّ تَقواه، ويُراقِبوه مراقبةَ مَن يَعلم أنه يَراه، فإنه تعالى يَعلم العينَ الخائنة وإن أبْدت أمانةً، ويعلم ما تَنطوِي عليه خَبايا الصُّدور من الضَّمائر والسَّرائر[3]، **وهو القائل سبحانه**: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ۝٥ هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾[آل عمران: ٥ –٦].

---

(1) قاله ابن سعدي في «تفسيره».

(2) «جامع العلوم والحكم» (ص 606).

(3) قاله ابن كثير في: «تفسيره»، وانظر: «جامع البيان» للطبري، و«زاد المسير» لابن الجوزي.

ثم قال المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**فالخَلقُ عامِلونَ بِسابِقِ عِلمِه**): وهذا فيه ردٌّ على من أنكر القَدَر، فإنَّ غُلاةَ القدرية أنكروا علم الله السابق للأشياء، وكتابتَه لها في اللَّوح المحفوظ، وذلك ما كان يقول به مَعبد الجُهَني: «إنَّ الأمر أُنف»: أي: يُستأنَفُ استئنافا، بمعنى: يبتدئه من غير أن يَسبق به سابقُ قضاءٍ وتقديرٍ من الله، أو يتقدَّم بذلك علمٌ أو كتاب، بل على اختيار الإنسان وتقديره، وقد غَلَّظ عبد الله بن عمر عليهم، وتبرَّأ منهم، وأخبر أنه لا تُقبَلُ منهم أعمالهم بدون الإيمان بالقدر.[1]

وقد سئل الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ عن «القدرية»، من هم؟ فقال: «**إنهم الذين يقولون: إنَّ الله لا يعلمُ الشيء قبل كونه**».[2]

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ[3]: «قال كثيرٌ من السلف: «**ناظروا القدرية بالعلم، فإن أقرُّوا به خُصِموا، وإن جحدوا فقد كفَروا**»، يريدونَ: أن من أنكر العلمَ القديمَ السَّابِقَ بأفعال العباد، وأنَّ اللهَ تعالى قسَّمَهم قبل خلقهم إلى شقي وسعيد، وكتب ذلك عنده في كتاب حفيظ، فقد كذَّبَ بالقرآن، فيَكفُرُ بذلك؛ وإن أقرُّوا بذلك وأنكروا أن الله خَلَق أفعالَ العِباد وشاءها وأرادها منهم إرادة كونية قدريَّةً فقد خُصِموا، لأنَّ ما أقرُّوا به حُجَّةٌ عليهم فيما أنكروه». انتهى

قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ وغيره[4]: «**قد انقرضَ هذا المذهب**، ولا نعرفُ أحَدًا يُنسَبُ إليه من المتأخِّرين، قال: والقدرية اليومَ مُطبقونَ على أنَّ الله عالِمٌ بأفعال العِباد

---

(1) انظر: «جامع العلوم والحكم» (ص 44).

(2) انظر: «منهج الإمام مالك في إثبات العقيدة» (ص 501-502) للدّعجان.

(3) «جامع العلوم والحكم» (ص 45).

(4) «فتح الباري» (1/ 158).

قبلَ وُقوعِها، وإنَّما خالَفوا السلف في زعمهم بأنَّ أفعال العِباد مقدورةٌ لهم، وواقِعةٌ منهم على جهة الاستقلال». انتهى

قال الحافظ النووي[1]: «وصارت القدرية في الأزمان المُتأخِّرة تعتقد إثبات القدر، ولكن يقولون: الخيرُ من الله، والشرُّ من غيره. تعالى الله عن قولهم». انتهى

والذين ذكرهم القرطبي والنووي: هم المُعتزلة الذين أنكروا عُموم مشيئة الله، وزعموا أنَّ المعاصي لم يشأها الله، وأنَّ الإنسان يَخلُق فِعلَ نفسه، غافلين عن قول الله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠]، وعن قوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، ولكنَّ الله ﴿يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾[الروم: ٥٩].

ثم قال المصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ: (**ونَافِذونَ لِمَا خَلَقهم لَهُ مِن خَيرٍ وَشَرّ**): وفي «الصحيحين»[2]: قال ﷺ: «**مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ وَمَقْعَدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ**». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلاَ نَتَّكِلُ عَلَى كِتَابِنَا وَنَدَعُ الْعَمَلَ؟ قَالَ: «**اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ، ثُمَّ قَرَأَ**: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [الليل: ٥ - ٦]، الآيَةَ».

يقول الآجري رَحِمَهُ اللهُ[3]: «لا يجوز أن يكون شيءٌ يَحدُث في جميع خلقه إلاَّ وقد جَرَى مَقدُورُه به، وأحاطَ به عِلمًا قبل كونِه أنه سيكون، خَلَقَ الخلقَ كما شاء لما

(1) «شرح صحيح مسلم» (1/ 190).

(2) البخاري (رقم: 4949)، واللفظ له، ومسلم (رقم: 2647).

(3) «كتاب الشريعة» (2/ 700).

شاء، فجعلهم شقيًّا وسعيدًا قبل أن يُخرِجهم إلى الدنيا، وهم في بطون أمهاتهم، وكَتب آجالَهم، وكَتب أرزاقَهم، وكَتب أعمالَهم، ثم أخرجَهم إلى الدنيا، وكلُّ إنسان يَسعى فيما كُتِبَ له وعليه».

ثم قال المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**لَا يملكُونَ لأَنْفُسِهِمْ من الطَّاعَة نفعا، وَلَا يَجدونَ إِلَى صَرفِ الْمعْصِيَة عَنْهَا دَفْعا**): فلو شاء الله عَزَّ وَجَلَّ أن يَهلك إنسانٌ لهَلَك، وأن يَنجُوَ آخَرُ لنجا، فإنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ قد يسلُبُ عبدَه التوفيق، وإذا سَلَبه التوفيقَ كان من المخذولين الضالين عن الطريق، وفي الدعاء النبوي الذي يجب الإكثار منه: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ، أَصْلِحْ لِي شَأْنِي كُلَّهُ، وَلَا تَكِلْنِي إِلَى نَفْسِي طَرَفَةَ عَيْنٍ**»[1].

فلَو وكَلَك الله جلَّ وعلاَ إلى نفسِك هلَكت، وأنت بالله ولولا الله لم تكن، فلا ينبغي أن تظن بنفسك خيرا، وتُعجبَ بعَمَلِك، وترى نفسَك على شيء من الخير، فإنَّ ما فعلتَ من خير فهو بتوفيق الله لك، وما فعلتَ من شرٍّ فهو من نفسك ومن الشيطان ولا تلومنَّ فيه إلا نفسك، وفي «صحيح مسلم» قول الله تعالى: «**فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلا يَلُومَنَّ إلا نَفْسَهُ**».

فعلى العبد أن «يَشهدَ تَوفيقَ الله وخذلانَه كما يَشهدُ رُبوبِيَّتَه وخَلقَه، فيَسألَه توفيقَه مسأَلَةَ المُضطَرِّ، ويَعوذَ به من خذلانه عِياذَ المَلهُوف، ويُلقِي نفسَه بَينَ يَدَيه

---

(1) رواه النسائي في: «الكبرى» (رقم: 10330)، والحاكم (رقم: 2000)، وحسَّنه الألباني في: «صحيح الترغيب والترهيب» (رقم: 661).

طَريحًا بِبابِه، مُستَسلِمًا له، ناكِسَ الرَّأسِ بينَ يديه، خاضِعا ذليلاً مُستكِينًا، لا يَملِك لنَفسِه ضَرًّا ولا نَفعًا، ولا مَوتًا ولاً حَياةً ونُشورا».[1]

وقد ذكر الآجري رَحِمَهُ اللَّهُ في مَعرَض كلامه عن عقيدة أهل السنة والجماعة في «باب القدر»[2] أنَّ الله «بَعثَ رُسَلَه، وأنزل عليهم وحيَه، وأمرَهم بالبلاغ لخلقه، فبَلَّغوا رسالاتِ ربهم، ونصحوا قومَهم، فمن جَرى في مقدور الله تعالى أن يؤمن آمن، ومن جرى في مقدوره أن يكفُرَ كَفَر، قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [التغابن: ٢]، أحبَّ مَن أراد من عباده، فشرح صدره للإيمان والإسلام، ومَقَت آخرين، فَختَم على قلوبهم، وعلى سمعهم، وعلى أبصارهم، فلن يهتدوا إذًا أبدا، يُضِلُّ مَن يشاءُ ويَهدي مَن يشاء: لا يُسأَلُ عمَّا يَفعل وهم يُسألون، الخَلقُ كلُّهم له، يفعل في خَلقه ما يريد، غير ظالم لهم، جلَّ ذكرُه أن يُنسب ربُّنا إلى الظلم، إنما يَظلِمُ من يأخذ ما ليس له بملك، وأما ربُّنا تعالى فله ما في السموات وما في الأرض، وما بينهما، وما تحت الثَّرَى، وله الدنيا والآخرة، جلَّ ذكرُه، وتَقدَّست أسماؤه، **أحبَّ الطاعة مِن عباده، وأَمَر بها، فَجَرت ممن أطاعه بتوفيقه لهم، ونهى عن المعاصي، وأراد كونَها من غير محبة منه لها، ولا أمر بها، تعالى عَزَّ وَجَلَّ عن أن يأمُرَ بالفحشاء، أو يحبَّها، وجلَّ الله تعالى ربُّنا من أن يجريَ في مُلكه ما لم يُرِد أن يجري، أو شيء لم يُحِط به علمُه قبل كونه، قد عَلِم ما الخلقُ عاملون قبلَ أن يَخلُقَهم، وبعد أن خلَقَهم قبل أن يعلموا، قضاء وقدرًا**، قد جرى القلمُ بأمرِه تعالى في اللَّوحِ المحفوظ بما يكونُ من بِرٍّ أو

(1) «مدارج السالكين» (1/ 308، «مشهد التوفيق والخذلان»).

(2) «كتاب الشريعة» (2/ 700-701).

فجور، **يُثني على من عَمِل بطاعته من عبيده، ويضيفُ العملَ إلى العباد، ويَعِدُهم عليه الجزاءَ العظيم، ولولا توفيقُه لهم ما عمِلوا** بما استوجَبُوا به منه الجزاء: ﴿ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [الجمعة: ٤]. وكذا ذمَّ قومًا عمِلوا بمعصيته، وتوعَّدَهم على العمل بها النار، وأضاف العملَ إليهم بما عملوا، وذلك بمقدورٍ جَرى عليهم، يُضِلُّ من يشاء، ويهدي من يشاء». انتهى كلامه بطوله، وهو في غاية النفاسة والوضوح.

الملائكة

خَلَقَ الْخَلق بمَشِيئَته عَن غَيرِ حَاجَةٍ كَانَت بِهِ، وَخَلقَ الْمَلَائِكَةَ جَمِيعًا لطاعته، وجَبلَهم على عِبَادَته، فَمنهمْ مَلَائِكَةٌ بقُدرته للعَرشِ حَامِلُون، وَطَائِفَةٌ مِنْهُم حَول عَرْشه يُسَبِّحُون، وَآخَرُونَ بِحَمْدِهِ يُقَدِّسُون، وَاصْطفى مِنْهُم رُسُلًا إِلَى رُسُلِه، وَبَعضٌ مُدَبِّرون لأَمرِه.

قال المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**خَلَقَ الْخَلق بمَشِيئَته عَن غَيرِ حَاجَةٍ كَانَت بِهِ**): وهذا ظاهر في قوله سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[الذاريات: ٥٦]: أَي إِلَّا لِآمُرَهُم بِعِبَادَتِي وَأَبْتَلِيهِم أَيْ أَخْتَبِرُهُم بِالتَّكَالِيفِ[1]، ثُمَّ أُجَازِيهِمْ عَلَى أَعْمَالِهِم، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ[2]، ﴿مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ﴾[الذاريات: ٥٧]: **قال الشوكاني في «فتح القدير»**: «هذه الجملة فيها بيانُ استغنائِه سبحانه عن عبادِه، وأنَّهُ لا يُريدُ منهم مَنفَعَةً، كما تُريدهُ السَّادَةُ مِن عَبيدِهم، بَل هو الغَنِيُّ المُطلَقُ الرَّازِقُ المُعطِي. **وقيل المعنى**: ما أُريدُ منهم أن يَرزُقوا أحداً مِن خَلقي، ولا أَنْ يَرزُقوا أنفسَهم، ولا يُطعِموا أحداً مِن خَلقي، ولا يُطعِموا أنفسَهم»، ولهذا قال بعدها: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾: أي: كثيرُ الرِّزق ﴿ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾[الذاريات: ٥٨]: أي: الذي له القوة والقدرة كلها، الذي أوجد بها

---

(1) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في «التدمُريَّة» (ص 115): «والإنسان مُضطرٌّ إلى شرع في حياته الدّنيا، فإنّه لابدّ له من حركة يجلب بها منفعته، وحركةٍ يدفع بها مضرّته، والشّرع هو الّذي يميّز له بين الأفعال الّتي تنفعه والأفعال الّتي تضرّه، وهو عَدلُ الله في خلقه ونوره بين عباده». انتهى

(2) قاله الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ في «أضواء البيان»، وكلامه عند آية «الذاريات» متين، ويحسنُ مراجعته كاملاً.

الأجرام العظيمة، السفلية والعلوية، وبها تصرف في الظواهر والبواطن، ونفذت مشيئته في جميع البريات، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، ولا يعجزه هارب، ولا يخرج عن سلطانه أحد، ومن قوته، أنه أوصل رزقه إلى جميع العالم... قاله ابن سعدي في «تفسيره».

ثم ذكر المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ جُمَلاً في الكلام عن الملائكة، فقال: (وَخَلقَ الْمَلَائِكَةَ جَمِيعًا لطاعته، وجَبلَهم على عِبَادَته)، فهم خَلقٌ مُكرَمون، لربِّهم طائعون، ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ۝١٩ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩ - ٢٠]، وهم يُنَفِّذونَ أمرَه، ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾[الأنبياء: ٢٧]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: ٥٠][1]، دَيدَنُهم عبادة الله وتقديسه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[التحريم: ٦]، فهم مُثابِرونَ على طاعته، وامتثال أوامره، وترك زواجره، «فتركهم للمعصية، وفعلهم للطاعة جِبِلَّةٌ، لا يُكَلِّفُهُم أدنَى مُجاهَدَةٍ؛ لأنَّه لا شَهوة لهم»[2].

ثم ذكر المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بعض وظائف الملائكة الثابتة في الكتاب والسنة، (فَمنهمْ مَلَائِكَةٌ بقُدرته للعَرشِ حَامِلُون): وهم حَمَلَةُ العَرش الذين قال الله تعالى

---

(1) «إغاثة اللَّهفان» لابن القيم (2/ 434) باختصار، وعنه شارح «الطحاوية» (ص 210).

(2) «عالَم الملائكة الأبرار» لعُمر سُليمان الأشقر رَحِمَهُ اللَّهُ (ص 35)؛ وانظر: «لوامع الأنوار البهية» للسفاريني رَحِمَهُ اللَّهُ (2/ 434)، حول مبحث: «تكليف الملائكة».

فيهم: ﴿وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ﴾ [الحاقة: ١٧]، ومفهوم هذه الآية من قوله تعالى: ﴿يَوۡمَئِذٖ﴾ أنَّ حَمَلَةَ العرش ليسوا اليومَ ثمانية.[1]

قال ابن جُزَي الغرناطي المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «التسهيل لعلوم التنزيل»**: «قال ابن عباس: هي ثمانية صفوف من الملائكة لا يعلمُ أحدٌ عِدَّتَهم، وقيل: ثمانيةُ أملاك: رؤوسهم تحتَ العرش، وأرجُلُهم تحت الأرض السابعة، ويؤيد هذا ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**هم اليوم أربعة، فإذا كان يوم القيامة قوَّاهم الله بأربعة سواهم**»[2].». انتهى

وعن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ أنَّه قال: «**أُذِنَ لِى أَنْ أُحَدِّثَ عَنْ مَلَكٍ مِنْ مَلائِكَةِ اللهِ مِنْ حَمَلَةِ الْعَرْشِ، إِنَّ مَا بَيْنَ شَحْمَةِ أُذُنِهِ إِلَى عَاتِقِهِ مَسِيرَةُ سَبْعِمِائَةِ عَامٍ**»[3].

(1) «معارج القبول» (2/ 75).

(2) قال الزيلعي في «تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري» (4/ 85): «وَهُوَ معضل، وَذكره الثَّعْلَبِيّ من غير سَنَد». انتهى. وانظره تخريجه مستوفى في: «رياض الجنة بتخريج أصول السنة لابن أبي زمنين» (رقم: 33) لعبد الله البخاري.

قال مُحقق كتاب «العرش» لابن أبي شيبة (ص 101، ط. مكتبة الرشد): «القول الرابع: أن حملة العرش اليوم أربعة من الملائكة، ويوم القيامة ثمانية، وهذا القول رجَّحه ابن كثير، وابن الجوزي، وقال: هو قول الجمهور... ولعل هذا القول هو الأقرب إلى الصواب، ولكن ليس هناك نص صريح عن النبي ﷺ في المسألة. والله أعلم». انتهى

(3) رواه أبو داود (رقم: 4729) وغيرُه وصَحَّحَه الألباني في «مشكاة المصابيح»: (رقم 5728)، و«السلسلة الصحيحة»: (رقم 151)، و«شرح الطحاوية»: (رقم 298).

وبالرَّغم من هذه الخِلقة الكُبرى، والقُوَّة العُظمى، فلولا اللهُ ما استطاعُوا إلى حَمل العرش سبيلا، وفي هذا **يقول شيخ الإسلام ابن تيمية**[1]: «وهو سبحانه حاملٌ بقُدرته للعرش ولِحَمَلَةِ العَرش، وفي الأثر: «**أنَّ اللهَ لمَّا خَلَق العَرشَ أَمرَ المَلائكةَ بِحَملِه، قالوا: ربَّنا، كيف نحمل عرشَك وعليه عَظَمتُك؟ فقال: قولوا: لا حول ولا قوة إلا بالله**»[2]. فإنما أطاقوا حَملَ العَرشِ بِقُوَّتِه تعالى، واللهُ إذا جعَل في مَخلوقٍ قُوَّةً أَطاقَ المَخلُوقُ حَملَ مَا شاءَ أَن يَحمِلَه مِن عَظَمَتِه وغَيرِها، **فهو بِقُوَّتِه وقُدرَتِه الحَامِلُ للحَامِلِ والمَحمُول**». انتهى

وإلى هذا أشار المُزَني بقوله: (**بقُدرته للعَرشِ حَامِلُون**)، فقوله: (**بقُدرته**) إشارةٌ إلى إقدارِ الله لهم على هذه الوظيفة العظيمة، وهي حَملُ عَرشه ﷻ.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَطَائِفَةٌ مِنْهُم حَول عَرْشه يُسَبِّحُون**): كما في قوله ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا فَٱغۡفِرۡ لِلَّذِينَ تَابُواْ وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ وَقِهِمۡ عَذَابَ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧]، وقوله: ﴿وَتَرَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنۡ حَوۡلِ ٱلۡعَرۡشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ﴾ [الزمر: ٧٥]، (**وَآخَرُونَ بِحَمْدِهِ يُقَدِّسُون**): كما في قوله ﷻ: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الشورى: ٥]، وتسبيحهم لله

---

(1) «درء تعارض العقل والنقل» (3/ 297، بترتيب الشاملة)، ونظيره في: «جامع المسائل» (3/ 187)، و «منهاج السنة» (4/ 301) ...

(2) ذكره أبو الشيخ الأصبهاني مُطَوَّلاً في: «العظمة» (2/ 755).

دائم لا ينقطع، لا في الليل، ولا في النهار: ﴿فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمۡ لَا يَسۡـَٔمُونَ﴾ [فصلت: ٣٨].

ولكثرة تسبيحهم فإنهم هم المُسَبِّحون في الحقيقة، وحُقَّ لهم أن يَفرَحوا بذلك: ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ ١٦٥ وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلۡمُسَبِّحُونَ﴾[الصافات: ١٦٥ - ١٦٦].

وما كثرة تسبيحهم إلا لأنَّ التسبيحَ أفضَلُ الذكر، وقد روى مسلم في «صحيحه» عَنْ أَبِى ذَرٍّ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الْكَلاَمِ أَفْضَلُ، قَالَ: «**مَا اصْطَفَى اللهُ لِمَلاَئِكَتِهِ أَوْ لِعِبَادِهِ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ**»[1].

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: (**وَاصْطفى مِنْهُم رُسُلًا إِلَى رُسُلِه**): وهو جبريلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، المُوَكَّلُ بالوَحي، والروح الأمين، والرُّوح القُدُس، أي: المُطَهَّر، ذو القُوَّة والمكانة العالية عند الله، مُطاعٌ في السماوات، ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلۡقُوَىٰ ٥ ذُو مِرَّةٖ فَٱسۡتَوَىٰ﴾ [النجم: ٥ - ٦]، والمِرَّةُ: هي الصحة والسلامة من الآفات والعاهات الظاهرة والباطنة، وذلك يستلزم كمال الخِلقة وحُسنَها وجَمالها[2].

ولما سأل اليهودُ رسولَ الله ﷺ: «مَنْ وَلِيُّكَ مِنَ الْمَلاَئِكَةِ فَعِنْدَهَا نُجَامِعُكَ أَوْ نُفَارِقُكَ»، قال: «**فَإِنَّ وَلِيِّىَ جِبْرِيلُ** عَلَيْهِ السَّلَامُ **وَلَمْ يَبْعَثِ اللهُ نَبِيًّا قَطُّ إِلاَّ وَهُوَ وَلِيُّهُ**»[3].

---

(1) «عالَم الملائكة الأبرار» لعُمر سُليمان الأشقر رَحِمَهُ اللهُ (ص 37).

(2) «إغاثة اللَّهفان» (2/ 436).

(3) رواه أحمد في: «المسند» (21/ 278، رقم: 2514)، وقال شعيب الأرناؤوط: «حسن، وهذا إسناد ضعيف»، وصححه أحمد شاكر في: «تعليقه على المسند» (4/ 176).

قال ابن القيم[1]: «ومن كَرَم جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ على ربه: أنه أقرب الملائكة إليه. قال بعض السلف: «**منزلته من ربه منزلة الحاجب من الملك**». ومن قوته: أنه رَفَعَ مدائنَ قومِ لوطٍ على جَناحِه، ثُمَّ قَلَبَها عَليهم، فهو قَوِيٌّ على تنفيذ ما يُؤمَرُ به، غَيرُ عاجِزٍ عنه، إذ تطيعه أملاكُ السماوات». انتهى

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَبَعضٌ مُدَبِّرون لأَمرِه**): قال الله تَعَالَى: ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا﴾ [النازعات: ٥]، أي: الملائكة المدبَّرة ما أُمِرَت به مِن أمر الله؛ وقال جلَّ وعَلاَ: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧]، وقال على لسانهم: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤]، فما منهم من أحد إلا له مقامٌ وتدبير قد أمره اللّه به، لا يتعداه، ولا يتجاوزه، وليس لهم من الأمر شيء.[2]

يقول ابن القيم[3]: «**فإنَّ الملائكةَ مُوَكَّلَةٌ بالعالَم العُلوِيِّ والسُّفليِّ وتُدَبِّرُهُ بأمر الله** عَزَّوَجَلَّ». انتهى

ووظائف الملائكة كثيرة: «منهم المُوَكَّلُ بالقطر، وهو ميكائيل عَلَيْهِ السَّلَامُ، ومنهم المُوَكَّلُ بالصور، وهو إسرافيل عَلَيْهِ السَّلَامُ، ومنهم المُوَكَّلُ بقَبض الأرواح، وهو ملك الموت وأعوانه، ومنهم المُوَكَّلُ بأعمال العباد، وهم الكرام الكاتبون، ومنهم المُوَكَّلُ بحِفظ العبد من بين يديه ومِن خلفه، وهم المُعقِّبات، ومنهم المُوَكَّل بالجنة ونعيمها، وهم رضوان ومن معه، ومنهم المُوَكَّلُ بالنار وعذابها، وهم ومن

---

(1) «إغاثة اللَّهفان» (2/ 435).

(2) «تفسير ابن سعدي».

(3) «روضة المحبين» (ص 61).

معه من الزبانية ورؤساؤهم تسعة عشر، ومنهم المُوَكَّلُ بفتنة القبر، وهم منكر ونكير، ومنهم حملة العرش، ومنهم الكُرُوبيُّون [1]، ومنهم المُوَكَّلُ بالنُّطَف في الأرحام ومن تخليقها وكتابة ما يُراد بها، ومنهم ملائكة يدخلون البيت المعمور يدخله كل يوم سبعون ألف ملك ثمّ لا يعودون إليه آخر ما عليهم، ومنهم ملائكة سَيَّاحون يَتبعون مجالس الذكر، ومنهم صفوف قيام لا يفترون، ومنهم رُكَّعٌ سُجَّدٌ لا يَرفعون، ومنهم غير من ذلك، ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ﴾ [المدثر: 31]، ونصوص هذه الأقسام من الكتاب والسنة لا تخفى» [2].

---

(1) قال شيخنا صالح بن عبد الله العصيمي في تعليقه على «أعلام السنة المنشورة» لحافظ حكمي رَحِمَهُ اللهُ: «**والكُرُوبيُّون**: رُوي ذكرُهم في حديث ضعيف لا يثبت. واختلف أهل العلم في معنى «الكروبيين»، على قولين:

- **أحدهما**: أنّهم الملائكة المقرَّبون، مأخوذ من كَرُبَ إذا قَرُبَ.
- **والثاني**: أنّهم ملائكة العذاب، مأخوذٌ من كَرْب وهو شدّة الأمر.

وكلاهما محتملان، ولم يثبت بذلك حديث كما سلف». انتهى

(2) قاله حافظ حكمي في: «أعلام السنة المنشورة»، وقد أطال في ذكر وظائف الملائكة مع ذكر الأدلة في «معارج القبول» (2/ 68-78)، وانظر للفائدة: «إغاثة اللّهفان» (2/ 433)، «روضة المحبين» (ص 61) ...

آدمُ عليه السلام

ثمَّ خَلَقَ آدمَ بِيَدِهِ، وَأَسْكَنَهُ جَنَّتَهُ، وقَبلَ ذَلِك للْأَرْضِ خَلَقَه، ونَهَاهُ عَن شَجَرَةٍ قَدْ نَفَذَ قَضَاؤُهُ عَلَيْهِ بِأَكْلِها، ثمَّ ابتَلاهُ بِمَا نَهَاهُ عَنهُ مِنْهَا، ثمَّ سَلَّطَ عَلَيهِ عَدُوَّهُ فَأَغْواهُ عَلَيهَا، وجَعَلَ أَكلَهُ لَهَا إِلَى الأَرْضِ سَبَبا، فَمَا وجد إِلَى تَرْكِ أَكْلِهَا سَبِيلا، وَلَا عَنهُ لَهَا مَذْهَبا.

قال المصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ: (**ثمَّ خَلَقَ آدمَ بِيَدِهِ**): وبهذا جاءَت النّصوص، فأما القرآن: فقوله ﷻ لمَّا أَمَر الملائكةَ أن يَسجُدوا لآدمَ عليه السلام فسجدوا إلا إبليسَ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّۖ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥]، ولما التقى موسى عليه السلام مع آدم عليه السلام فاحتَجَّا، فكان من حُجَّة موسى لآدم أنه قال له: «**أَنتَ أَبُونَا آدَمُ، خَلَقَكَ اللهُ تَعالى بِيَدِه، وَنفَخَ فِيكَ مِن رُوحِه، وَأَمَر المَلائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ؟**»[1]، فاحتَجَّ موسى على آدمَ بالكرامة التي خَصَّ اللهُ ﷻ بها آدم، مِمَّا لم يَخُصَّ غيرَه بها، مِن أنَّ اللهَ ﷻ خَلقَه بِيده، وأَمَر مَلائكتَه فسَجَدُوا له، فمن أنكر هذا فقد كفر[2].

وروى أبو بكر الآجُرِّي[3] وغيرُه عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه قال: «**خلق الله ﷻ أربعةَ أشياء بيده**: آدم عليه السلام، والعرش، والقلم، وجنَّات عَدْن، ثم قال لسائر الخلق: كُنْ، فكان».

---

(1) رواه البخاري (رقم: 3341) ومسلم (رقم: 495) بلفظ مقارب، وانظر: «السلسلة الصحيحة»: (رقم: 909).

(2) انظر: «الشريعة» (3/ 1178)، باختصار وتصرُّف.

(3) «الشريعة» (3/ 1182).

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَأَسْكَنَهُ جَنَّتَهُ**): قال الله تعالى: ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة: ٣٥]، وهي جَنَّة الخُلْد التي في السماء[1]، على الصحيح من أقوال أهل العلم، (**وقَبلَ ذَلِك للأَرْضِ خَلَقَه**): أي: أنَّ الله جلَّ وعلاَ بعِلمه السابق للأمور، وقَدَره النافذ في كلِّ مقدور، يَعلَمُ أنَّ آدمَ سيُهبطُ من الجنَّة إلى الأرض السُّفلى، والله ﷻ قال لملائكته: ﴿إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [البقرة: ٣٠]، أي: مستخلِفٌ في الأرض خَليفةً، ومُصَيِّر فيها خَلَفًا، كما قال الطبري في «تفسيره»، وفي هذا إشارةٌ إلى أنَّ آدمَ سيَهبِطُ إلى الأرض، وأنَّ ذلك مُقَدَّرٌ عليه لا مَحالة، ولهذا قال المُزَنيُّ (**وقَبلَ ذَلِك للأَرْضِ خَلَقَه**).

(**ونَهَاهُ عَن شَجَرَةٍ قَدْ نَفَذَ قَضاؤُهُ عَلَيْهِ بأَكْلِها، ثمَّ ابتَلاهُ بِمَا نَهَاهُ عَنهُ مِنْهَا**): فقال سبحانه: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[البقرة: ٣٥]، وقال لهما بعد أن ذاقَا منها: ﴿ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ ﴾[الأعراف: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴾ [طه: ١١٥]، (**ثمَّ سَلَّطَ عَلَيهِ عَدُوَّهُ**

---

(1) وقد أطنب ابن القيم في «اختلاف الناس في الجنة التي أُسكِنها آدمُ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وأُهبِطَ منها، هل هي جَنَّةُ الخُلد أو جَنَّةٌ أخرى غيرُها في مَوضعٍ عالٍ من الأرض؟»، وأطال في ذكر أقوال الفريقين، بدون ترجيح صريح في كتابه: «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح» (ص 28-46)، ورُبَّما فُهِمَ مَيلُه إلى القول بأنها جنة الخُلد في «قصيدته الميمية»، حين قال:

فَحَيَّ عَلَى جَنَّاتِ عَدْنٍ فَإِنَّهَا ... مَنَازِلُكَ الْأُولَى وَفِيهَا الْمُخَيَّمُ

وَلَكِنَّنَا سَبْيُ الْعَدُوِّ فَهَلْ تَرَى ... نَعُودُ إِلَى أَوْطَانِنَا وَنُسَلِّمُ

فَأَغْواهُ عَلَيهَا)، أي: أضَلَّه، وحَمَله على الغَيِّ، والإغواء: هو الإضلال، وضِدُّهُ الهدايةُ والإرشاد[1]، قال الله ﷻ: ﴿ فَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ ﴾ [طه: ١١٧]، وقال سبحانه: ﴿ فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ لِيُبْدِىَ لَهُمَا مَا وُۥرِىَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ ﴿٢٠﴾ وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٢١﴾ فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ ﴾ [الأعراف: ٢٠ – ٢٢]، وعداوة الشيطان عامَّة لآدمَ وحواءَ وذريَّتهما، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾ [البقرة: ١٦٨]، وقال: ﴿ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ۚ إِنَّمَا يَدْعُوا۟ حِزْبَهُۥ لِيَكُونُوا۟ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾[فاطر: ٦].

يقول الحافظ ابنُ رَجَب رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: «احذَرُوا هذا العَدُوَّ الذي أخرجَ أباكم من الجنة، فإنه سَاعٍ في مَنعِكم من العَود إليها بِكُل سبيل، والعَداوةُ بَينكُم وبَينه قَديمَة، فإنَّه ما أُخرِجَ من الجنة وطُرِد عن الخِدمة إلا بِسَبب تَكَبُّرِه على أبيكم وامتناعه من السجود له لمَّا أُمِرَ به.

وقد أَيِسَ من الرَّحمة، وأَيِسَ من العَود إلى الجنة، وتحقَّقَ خُلودُه في النار، **فهو يَجتهِدُ على أن يُخَلِّدَ معه في النار بني آدم، بِتَحسين الشِّرك، فإن عَجِز قَنَع بما دُونَه من الفُسوق والعِصيان**، وقد حذَّركم مَولاكُم منه، وقد أَعذَرَ مَن أَنذَر، فخُذُوا

(1) قال في «المصباح المُنير» (ص 242) باختصار: «غَوَى: (غَيًّا): انْهَمَكَ فِي الْجَهْلِ، وَهُوَ خِلَافُ الرُّشْدِ، وَالِاسْمُ الْغَوَايَةُ بِالْفَتْحِ، وَغَوَى: خَابَ وَضَلَّ، وَهُوَ غَاوٍ، وَالْجَمْعُ غُوَاةٌ مِثْلُ قَاضٍ وَقُضَاةٍ، وَأَغْوَاهُ بِالْأَلِفِ: أَضَلَّهُ». انتهى. وفي التنزيل: ﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴾[النجم: ٢]، وكذلك: ﴿رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغْوَيْنَآ أَغْوَيْنَٰهُمْ كَمَا غَوَيْنَا ﴾ [القصص: ٦٣] ».

(2) «لطائف المعارف» (ص 80-81).

حِذْرَكم: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ ﴾ [الأعراف: ٢٧].

العَجَبُ مِمَّن عَرَفَ رَبَّهُ ثُمَّ عَصَاه، وعَرَفَ الشَّيطَانَ ثُمَّ أَطاعَه: ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾ [الكهف: ٥٠]...». انتهى

وقد أبرَزَ الإمام ابن القيم معنى لطيفا في هذه الآية من سورة الكهف، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: «فتَأَمَّل ما تَحت هذا الخِطاب الَّذِي يَسلُبُ الأَرواحَ حَلاوَةً وعِقابًا وجَلالَةً وتَهديدًا، كيف صدَّره بإخبارنا: أنَّه أَمرَ إبليسَ بالسُّجودِ لأَبينا فأبى ذلك، فَطرَدَه ولَعنَه وعَاداهُ مِن أَجلِ إِبائِه عَن السُّجودِ لأَبِينا، ثُمَّ أَنتم تُوالُونَه مِن دُوني. وقد لعنته وطردتُه إِذْ لَم يَسجُد لِأَبيكم، وجَعَلتُه عَدُوًّا لَكم ولأَبِيكُم فَوالَيتُمُوهُ وتَرَكْتُمُوني؟ فلَيسَ هذا مِن أَعظَمِ الغَبن وأَشدِّ الحَسْرَةِ عليكم». انتهى

---

(1) «بدائع الفوائد» (2/ 438، بترتيب الشاملة)، ولابن القيم نَحوُ هذا في: «الجواب الكافي»، و«طريق الهجرتين»، و«مدارج السالكين» ...

ثم قال المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وجَعَلَ أَكلَهُ لَهَا إِلَى الأَرْضِ سَبَبا**)، أي سبيلا، فأُهبط بسبب معصيته من الجنة العُليا إلى الأرض السُّفلَى، قال الله تعالى: ﴿فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍۚ فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتۡ لَهُمَا سَوۡءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخۡصِفَانِ عَلَيۡهِمَا مِن وَرَقِ ٱلۡجَنَّةِۖ وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمۡ أَنۡهَكُمَا عَن تِلۡكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لَكُمَا عَدُوّٞ مُّبِينٞ﴾ [الأعراف: ٢٢]، ثم قال سُبحانه: ﴿ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُسۡتَقَرّٞ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٖ﴾[الأعراف: ٢٤].

(**فَمَا وجد إِلَى تَرْكِ أَكْلِهَا سَبِيلا، وَلَا عَنهُ لَهَا مَذْهَبا**): فقد سبق بذلك القدر، وجرى به القلم، **وإلى هذا أشار الآجُرِيُّ** رَحِمَهُ اللَّهُ **في « كتاب الشريعة»**[1]**، حيث قال في معرض كلامه عن قدر الله النافذ في جميع المخلوقات:** «وأَمَرَهُما (يعني آدمَ وحَوَّاءَ) أن يأكُلا مِنها رَغَدًا مَا شَاءا، ونَهاهُما عن شجرةٍ واحدةٍ أَنْ لاَ يَقرَباها، وقَد جَرى مَقدُورُه أَنَّهُما سَيَعصِيانِه بأَكلِهما من الشجرة، فَهو تَبارك وتعالى في الظاهر يَنهاهُما، وفي الباطن مِن عِلمِه قَد قَدَّرَ عَليهما أَنَّهما يَأكُلان منها، ﴿لَا يُسۡـَٔلُ عَمَّا يَفۡعَلُ وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَ﴾[الأنبياء: ٢٣]، لم يَكن لهما بُدٌّ مِن أَكلِهما، سَبَبًا للمَعصية، وسَبَبًا لخُروجِهما مِن الجَنَّة، إِذْ كانا للأَرضِ خُلِقا، وأنه سيُغفر لهما بعد المَعصية، كُلُّ ذلك سَابِقٌ في عِلمِه، لا يَجوز أن يكون شيءٌ يَحدُثُ في جَميع خَلقه، إلاَّ وَقد جَرى مَقدُورُه به، وأَحاطَ به عِلما قَبل كَونِه أَنَّه سيكون، خَلَق الخَلقَ كَما شَاء لِما شاء، فَجَعَلَهم شَقِيًّا وسَعِيدا قَبل أن يُخرِجَهم إلى الدنيا، وهُم في بُطون أُمَّهَاتِهم،

---

(1) «الشريعة» (2/ 700).

وكَتبَ آجالَهم، وكَتبَ أَرْزاقَهم، وكَتبَ أعمالَهم، ثُمَّ أَخرجَهم إلى الدُّنيا، وكُلُّ إِنسانٍ يَسعَى فِيما كُتِبَ له وعَلَيه». انتهى كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو في غاية الوُضوح.

توجيه أهل العلم لحديث محاجة آدم لموسى عليهما السلام

وقول المُزَنيِّ: (**فَمَا وجد إِلَى تَرْكِ أَكْلِهَا سَبِيلا، وَلَا عَنهُ لَهَا مَذْهَبا**): يبيِّنُه حديثُ المُحَاجَّةِ التي كانت بين آدمَ ونبيِّ الله موسى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**حَاجَّ مُوسَى آدَمَ فَقَالَ لَهُ أَنْتَ الَّذِي أَخْرَجْتَ النَّاسَ مِنَ الْجَنَّةِ بِذَنْبِكَ وَأَشْقَيْتَهُمْ، قَالَ: قَالَ آدَمُ: يَا مُوسَى أَنْتَ الَّذِي اصْطَفَاكَ اللهُ بِرِسَالَتِهِ وَبِكَلَامِهِ أَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي، أَوْ قَدَّرَهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي، قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى**»[1].

وَوَجَّهَ أَهلُ العلم هذا الحديث بتوجيهات، من أحسنها وَجهان:

الوجه الأول: وهو ما ذَهَبَ إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ[2]، حيثُ قرَّرَ أنَّ: «**موسى لم يَلُمْ آدَمَ إلا من جِهَة المُصيبة التي أصابته وذُرِيَّتَه بما فَعَل، لا لأجل أنَّ تارك الأمر مُذنِبٌ عاص**»، وقال: «وأما ما كان من باب المَصائب الحاصلة بقدر الله ولَم يَبقَ فيها مُذنِبٌ يُعاقَب، فليس فيها إلا الصَّبر والتَّسليمُ للقَدَر. وقصة آدمَ ومُوسى كانت من هذا الباب، فإنَّ مُوسى لاَمَهُ لأجلِ ما أصابَهُ والذُّريَّة، وآدم كانَ قد تابَ من الذَّنب وغُفِرَ له، والمُصيبَةُ كانت مُقَدَّرَةً، فَحَجَّ آدَمُ مُوسى»[3]، وهذا

(1) رواه البخاري (رقم: 4738) واللَّفظ له، ومسلم (رقم: 2652).

(2) «الاحتجاج بالقدر» (ص 43)، وانظر: «الآداب الشرعية» لابن المُفلح رَحِمَهُ اللَّهُ (1/ 336-338).

(3) وقد ضرَبَ شيخ الإسلام في رسالة «الاحتجاج بالقدر» (ص 45) [«مجموع الفتاوى» (8/ 320)] مثلا رائِعًا يُعينُ على فهم مُحاجَّة آدمَ لموسى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قَالَ بَعْضُهُمْ: الْأَمْرُ أَمْرَانِ:

من باب: «**يُستَدَلُّ بالقَدَر في المَصائِب، ولاَ يُستَدَلُّ بالقَدَر في المَعَائِب**»[1]، والعبد مأمورٌ: «**بالصَّبر على المَصائِب، وبالاستغفار من المَعَائِب**». يقول ابن رجب الحنبلي: «**والاحتِجاجُ بالقدر على المصائب حَسَن، كما قال النبي ﷺ: «إن**

- أَمْرٌ فِيهِ حِيلَةٌ فَلَا تَعْجِزُ عَنْهُ.

- وَأَمْرٌ لَا حِيلَةَ فِيهِ فَلَا تَجْزَعْ مِنْهُ.

وَمَا زَالَ أَئِمَّةُ الْهُدَى مِنْ الشُّيُوخِ وَغَيْرِهِمْ يُوصُونَ الْإِنْسَانَ بِأَنْ يَفْعَلَ الْمَأْمُورَ، وَيَتْرُكَ الْمَحْظُورَ، وَيَصْبِرَ عَلَى الْمَقْدُورِ، وَإِنْ كَانَتْ تِلْكَ الْمُصِيبَةُ بِسَبَبِ فِعْلِ آدَمِيٍّ.

فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَنْفَقَ مَالَهُ فِي الْمَعَاصِي حَتَّى مَاتَ وَلَمْ يُخْلِفْ لِوَلَدِهِ مَالًا، أَوْ ظَلَمَ النَّاسَ بِظُلْمٍ صَارُوا لِأَجْلِهِ يُبْغِضُونَ أَوْلَادَهُ، وَيَحْرِمُونَهُمْ مَا يُعْطُونَهُ لِأَمْثَالِهِمْ، لَكَانَ هَذَا مُصِيبَةً فِي حَقِّ الْأَوْلَادِ حَصَلَتْ بِسَبَبِ فِعْلِ الْأَبِ.

فَإِذا **قَالَ أَحَدُهُمْ لِأَبِيهِ**: أَنْتَ فَعَلْت بِنَا هَذَا... قِيلَ لِلِابْنِ: هَذَا كَانَ مَقْدُورًا عَلَيْكُمْ، وَأَنْتُمْ مَأْمُورُونَ بِالصَّبْرِ عَلَى مَا يُصِيبُكُمْ، وَالْأَبُ عَاصٍ لِلَّهِ فِيمَا فَعَلَهُ مِنْ الظُّلْمِ وَالتَّبْذِيرِ، مَلُومٌ عَلَى ذَلِكَ، لَا يَرْتَفِعُ عَنْهُ ذَمُّ اللهِ وَعِقَابُهُ بِالْقَدَرِ السَّابِقِ، فَإِنْ كَانَ الْأَبُ قَدْ تَابَ تَوْبَةً نَصُوحًا وَتَابَ اللهُ عَلَيْهِ وَغَفَرَ لَهُ لَمْ يَجُزْ ذَمُّهُ، وَلَا لَوْمُهُ بِحَال، لَا مِنْ جِهَةِ حَقِّ اللهِ -فَإِنَّ اللهَ قَدْ غَفَرَ لَهُ-، وَلَا مِنْ جِهَةِ الْمُصِيبَةِ الَّتِي حَصَلَتْ لِغَيْرِهِ بِفِعْلِهِ إذْ لَمْ يَكُنْ هُوَ ظَالِمًا لِأُولَئِكَ فَإِنَّ تِلْكَ كَانَتْ مُقَدَّرَةً عَلَيْهِمْ.

وَهَذَا **مِثَالُ «قِصَّةِ آدَمَ»**: فَإِنَّ آدَمَ لَمْ يَظْلِمْ أَوْلَادَهُ، بَلْ إنَّمَا وُلِدُوا بَعْدَ هُبُوطِهِ مِنْ الْجَنَّة، وَإِنَّمَا هَبَطَ آدَمَ وَحَوَّاءُ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمَا وَلَدٌ حَتَّى يُقَالَ: إنَّ ذَنْبَهُمَا تَعَدَّى إلَى وَلَدِهِمَا، ثُمَّ بَعْدَ هُبُوطِهِمَا إلَى الْأَرْضِ جَاءَ الْأَوْلَادُ، فَلَمْ يَكُنْ آدَمَ قَدْ ظَلَمَ أَوْلَادَهُ ظُلْمًا يَسْتَحِقُّونَ بِهِ مَلَامَهُ، وَكَوْنُهُمْ صَارُوا فِي الدُّنْيَا دُونَ الْجَنَّة، أَمْرٌ كَانَ مُقَدَّرًا عَلَيْهِمْ لَا يَسْتَحِقُّونَ بِهِ لَوْمَ آدَمَ، وَذَنْبُ آدَمَ كَانَ قَدْ تَابَ مِنْهُ...». انتهى

(1) وما أجمل قول ابن القيم في «مدارج السالكين» (1/ 60): «العاقلُ خَصمُ نَفسِه، والجَاهِلُ خَصمُ أَقدارِ رَبِّه»، كما قيل:

وعـاجِزُ الـرأي مِضـياعٌ لفُرصَـته ... حتـى إذا فـاتَ أمـرٌ عاتَـبَ القَـدَرَ

أصابَكَ شيءٌ فلا تَقُل لو أنِّي فَعَلتُ كذا كان كذا، وَلكِنْ قُلْ قَدرُ اللهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ». ». انتهى[1]

الوجه الثاني: وهو ما ذكَرَهُ ابن القيِّم رَحِمَهُ اللهُ مِن أنَّ العبدَ إذا تابَ مِن الذَّنبِ جَازَ لَهُ أَنْ يَستَدِلَّ بِالقَدَر لأَنَّه تَاب مِنه، وأَمَّا مَن لَمْ يَتُب فَلاَ حُجَّةَ لَهُ في القَدَر على ذَنبِه. **يقول ابن القيم**[2] بعد أَن ذكر جوابَ شَيخِه ابن تيمية آنف الذِّكر: «**وقد يتوجَّه جوابٌ آخر**، وهو أنَّ الاحتجاجَ بالقدر على الذنب ينفعُ في موضع ويضرُّ في موضع؛ فينفع إذا احتجَّ به بعد وقوعه والتوبة منه وترك مُعاودته، كما فعل آدمُ، فيكون في ذِكر القدر إذ ذاك من التوحيد ومعرفة أسماء الربِّ وصفاته وذكرها ما ينتفع به الذَّاكر والسامع؛ لأنَّه لا يدفعُ بالقدر أمراً ولا نَهياً، ولا يُبطل به شريعةً، بل يُخبر بالحقِّ المحض على وجه التوحيد والبراءة من الحول والقوَّة، يوضحه أنَّ آدمَ قال لموسى: «**أتلومُنِي على أن عملتُ عملاً كان مكتوباً عليَّ قبل أن أُخلَق**»، **فإذا أذنب الرَّجلُ ذنباً ثم تاب منه توبةً وزال أمرُه حتى كأن لم يكن، فأنَّبَه مُؤَنِّبٌ عليه ولاَمَه، حسُنَ منه أن يَحتجَّ بالقدر بعد ذلك، ويقول: هذا أمرٌ كان قد قُدِّر عليَّ قبل أن أُخلق، فإنَّه لم يَدفع بالقدر حقًّا، ولا ذكر حجَّةً له على باطل، ولا محذورَ في الاحتجاج به، وأمَّا الموضع الذي يضُرُّ الاحتجاجُ به ففي الحال والمستقبل، بأن يرتكبَ فعلاً محرَّماً أو يتركَ واجباً، فيلُومُه عليه لائمٌ، فيحتجَّ**

---

(1) «لطائف المعارف» (ص 79).

(2) «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل» (ص 18) [الباب الثالث: في ذكر احتجاج آدم وموسى].

بالقدر على إقامته عليه وإصراره، فيُبطلُ بالاحتجاج به حقًّا ويرتكبُ باطلاً[1]، كما احتجَّ به المُصِرُّون على شركهم وعبادتهم غير الله، فقالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨][2]، ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾ [الزخرف: ٢٠]، فاحتجُّوا به مُصَوِّبين لِمَا هم عليه، وأنَّهم لم يَندموا على فعله، ولم يعزموا على تركه، ولَم يُقرُّوا بفساده، فهذا ضدُّ احتجاج مَن تبيَّن له خطأُ نفسه وندم وعزَم كلَّ العزم على أن لا يعودَ، فإذا لاَمَه لائمٌ بعد ذلك قال: كان ما كان بقدر الله، **ونُكتة المسألة أنَّ اللَّومَ إذا ارتفع صحَّ الاحتجاجُ بالقدر، وإذا كان اللَّومُ واقعـًا فالاحتجاجُ بالقدر باطلٌ...»**. انتهى

(1) انظر: «القضاء والقدر» [فصل: حُكم الاحتجاج بالقدر] لعبد الرحمن المحمود (ص 407-443).

(2) انظر: «الاحتجاج بالقدر» (ص 114).

أبونا آدم تاب واستغفر، بخلاف إبليس الذي عاند واستكبر

(فَمَا وجد إِلَى تَرْكِ أَكْلِهَا سَبِيلا، وَلَا عَنهُ لَهَا مَذْهَبا): وبالرَّغم من تلك الزَلَّة، فقد رجع آدمُ عليه السلام عن ذنبه وتاب، واستغفر ربَّه وأناب، وقد دُوِّنَ ذلك في أعظم كتاب، قال الله عز وجل: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾ ثُمَّ ٱجۡتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيۡهِ وَهَدَىٰ﴾ [طه: ١٢١ – ١٢٢]، وقال تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾[البقرة: ٣٧]، وهذه الكلمات بيَّنها الله جلَّ وعَلاَ بقوله: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمۡنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمۡ تَغۡفِرۡ لَنَا وَتَرۡحَمۡنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾[الأعراف: ٢٣].

يقول ابن القيم رحمه الله[1]: «وظَنَّ عَدُوُّ اللهِ بِجهلِه أنَّ الغلَبَةَ والظَّفَرَ له في هذه الحَرب، ولَم يَعلَم بِكَمِين جَيش: ﴿رَبَّنَا ظَلَمۡنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمۡ تَغۡفِرۡ لَنَا وَتَرۡحَمۡنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾، ولا بإقبال دَولةِ: ﴿ثُمَّ ٱجۡتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيۡهِ وَهَدَىٰ﴾[طه: ١٢٢].

وَظَنَّ اللَّعِينُ بِجَهلِه أنَّ اللهَ سبحانه يَتخَلَّى عَن صَفِيِّه وحَبِيبه الَّذي خَلَقه بِيَدِه، وَنفخَ فيه مِن رُوحِه، وأَسجَد لهُ ملائكتَه، وعَلَّمَهُ أَسماءَ كُلِّ شَيء، مِن أَجلِ أَكلَةٍ أَكَلَها.

ومَا عَلِمَ أنَّ الطَّبِيبَ قد عَلَّمَ المريضَ الدَّواءَ قَبلَ المَرَض، فَلَمَّا أَحَسَّ بالمرَض بَادَرَ إلى استعمال الدَّواء، لَمَّا رَمَاه العَدُوُّ بِسَهمٍ وَقَعَ في غَيرِ مَقتَل، فَبادَرَ إلى مُداواة الجُرح، فقامَ كأن لم يكن به قَلَبَة[2].

---

(1) «إغاثة اللَّهفان» (2/ 502)، ونظير هذا الكلام في «التَّدمُريَّة» (ص 122) لشيخ الإسلام.

(2) في «الدُّرّ النَّثير في تلخيص نهاية ابن الأثير» (ص 329) للسُّيُوطي: «قَلَبَة: أي: أَلَمٌ وعِلَّةٌ»؛ وفي «القاموس المحيط» (ص 142، بترتيب الشاملة): «القَلَبَة: هي الوَجَعُ والعَيب».

بُلِيَ العَدُوُّ بالذَّنبِ فَأَصَرَّ واحتَجَّ وَعَارَضَ الأَمرَ وقَدَحَ في الحِكمَة ولَم يَسأَل الإِقَالَةَ ولاَ نَدِمَ على الزَلَّة وبُلِيَ الحَبِيبُ بالذَّنبِ فاعتَرَفَ وتَابَ ونَدِمَ وتَضَرَّعَ واستكَان وفَزَعَ إلى مَفْزَعِ الخَليقَة وهو التَّوحيدُ والاستِغفَار فأُزِيلَ عَنه العَتَب وغُفِرَ له الذَّنبُ وقُبِلَ منه المَتابُ وفُتِحَ لهُ مِن الرَّحمَةِ والهِدايةِ كُلُّ بَاب ونَحنُ الأَبناءُ ومَن أَشْبَهَ أَباهُ فَمَا ظَلَم ومَن كانت شِيمَتُهُ التَّوبَةَ والاستِغفَارَ فَقَد هُدِيَ لأَحسَنِ الشِّيَم».

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية[1]: «والمُذنِبُ إذا استغفَرَ ربَّه من ذنبِه فقد تأسَّى بالسُّعَداء من الأنبياء والمؤمنين كآدَمَ وغيرِه، وإذا أصرَّ واحتَجَّ بالقَدَر فقد تأسَّى بالأشقِياء كإبليسَ ومَن اتَّبَعه من الغاوين». انتهى

ويقول رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: «فآدَمُ أُهبِطَ إلى الأَرض ابتِلاءً له، ووفَّقَهُ اللهُ في هُبوطِه لطاعَته، فكان حالُه بعد الهُبوط خَيرًا من حالِه قَبل الهُبوط». انتهى

ولقد أَحسَنَ الحافظُ ابنُ رَجَب رَحِمَهُ اللَّهُ[3] في قوله: «لَمَّا ظَهَر فَضلُ آدمَ على الخلائِق بالعِلم وكان العِلمُ لا يَكمُلُ بدون العَمَل بمُقتَضاه، والجَنَّةُ ليست دارَ عَمَل ومُجاهدة، إنَّمَا دارُ نَعيمٍ ومُشاهَدة، قيل له: **يا آدم اهبِط إلى رِباطِ الجِهاد، وصابِر جُنودَ الهَوى بالجِدِّ والاجتهاد، واذرِف دموعَ الأَسَف على البِعاد، فكأَنَّكَ بالعَيشِ الماضي وقد عادَ على أكمَلِ من ذلكَ الوَجه المُعتاد**». انتهى

(1) «الحسنة والسيِّئة» (ص 40).

(2) «الاحتجاج بالقدر» (ص 51).

(3) «لطائف المعارف» (ص 84).

أعمالُ أهلِ الجنة والنار

ثمَّ خَلَقَ للجَنَّةِ مِن ذُرِيَّتِهِ أَهْلا، فَهُم بِأَعمَالِهَا بِمَشِيئَتِهِ عَامِلُون، وبِقُدْرَتِهِ وبِإِرَادَتِه يَنفُذُون، وَخَلَقَ مِن ذُرِيَّتِه للنَّارِ أَهلا، فَخَلَقَ لَهُم أَعْيُنًا لَا يُبصِرُونَ بِهَا، وآذانًا لَا يَسمَعُونَ بهَا، وَقُلُوبًا لَا يَفقَهُونَ بهَا، فَهُم بِذلِكَ عَنِ الْهُدَى مَحْجُوبُون، وبِأَعمَالِ أَهْلِ النَّارِ بِسَابِقِ قَدَرِه يَعْملُونَ.

قال المصنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ثمَّ خَلَقَ للجَنَّةِ مِن ذُرِيَّتِهِ أَهْلا، فَهُم بِأَعمَالِهَا بِمَشِيئَتِهِ عَامِلُون، وبِقُدْرَتِهِ وبِإِرَادَتِه يَنفُذُون، وَخَلَقَ مِن ذُرِيَّتِه للنَّارِ أَهلا): وقد مَرَّ معنا الكلامُ على هذا عند قول المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**فالخَلقُ عامِلونَ بِسابِقِ عِلمِه، ونَافِذونَ لِمَا خَلَقهم لَهُ مِن خَيرٍ وَشَرّ، لَا يملكُونَ لأَنْفُسِهِمْ من الطَّاعَة نفعا، وَلَا يَجدونَ إِلَى صَرفِ الْمعْصِيَة عَنْهَا دَفْعا**)، وحاصِلُه: أنَّ أَهلَ الجَنَّة يَعلَمُهُم اللهُ جلَّ وعَلا بعِلمِه السَّابق الأَزَلِي، وأَهلَ النَّار كذلك، فَمَن دَخَلَ الجَنَّة فإِنَّما وفَّقَه اللهُ تعالى إليها، ويَسَّرَ لَه سُبُلَ دُخولِها لعِلمِه أنَّه مُستَحِقٌّ لها، فَمَنَحَه إعانةً خاصَّةً يَضْعُفُ معها أَثَرُ النَّفسِ والشيطان، **وهذا هو التَّوفيق**؛ وأما الآخرُ فإنَّما خَذَلَه اللهُ سُبحانَه فَسَلَبَهُ الإعانَةَ التي تُقَوِّيه على النَّفسِ والشيطان، **وهذا هو الخِذلَان**.[1]

---

(1) انظر لزامًا: «فصل: المشهد السابع: مَشهَدُ التوفيق والخذلان» في «مدارج السالكين»، و«مبحث: التوفيق والخِذلان» من «شرح الطحاوية» (2/ 286-288)، و«شرح الواسطية المُسمَّى باللآلئ البَهيَّة» (2/ 320-325)، وكلاهما للعلامة صالح آل الشيخ، وردَّه على الأشاعرة في هذا الباب الدَّقيق.

التوفيق لأهل الجنة والخذلان لأهل النار

يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: «**وقد أَجمَعَ العارِفون على أنَّ كُلَّ خَيرٍ فَأَصلُهُ بتَوفِيق الله للعَبد، وكُلَّ شَرٍّ فَأَصلُهُ خذلانُه لعَبدِه، وأَجمَعُوا أنَّ التَّوفِيقَ أَن لاَ يَكِلَكَ اللهُ إلى نَفسِكَ، وأنَّ الخذلانَ أَن يُخَلِّيَ بَينَكَ وبَينَ نَفسِك**». انتهى

وتأمَّلوا قول الله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۝٧ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعۡمَةٗۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾ [الحجرات: ٧ – ٨]، فهو سُبحانَه عَليم بِمن يَصلُحُ لهذا الفَضْل ومَن لا يَصلُحُ له.

حَكِيمٌ يَضَعُهُ في مَواضِعِه وعند أَهلِه، لا يَمنَعُه أهلَه، ولا يَضَعُه عِندَ غَيرِ أَهلِه. وذَكَرَ هذا عَقيبَ قوله: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمۡ رَسُولَ ٱللَّهِۚ لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ﴾ [الحجرات: ٧]، ثمَّ جاءَ به بحرف الاستدراك، فقال: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ﴾. يقول سبحانه: لم تكن محبتكم للإيمان وإرادتكم له، وتَزيينه في قلوبكم منكم، ولكنَّ اللهَ هو الذي جَعَلَه في قلوبكم كذلك، فآثرتموه ورضيتموه...

---

(1) «الفوائد» (ص 121)، انظر: «الوابل الصيِّب» (ص 5)، ونَحوُه في عدَّة مواضع من «مدارج السالكين»...

ولا تَظُنُّوا أنَّ نُفُوسَكُم تُريدُ لَكُم الرُّشدَ والصَّلاحَ، كما أَرَدتُم الإيمان، **فلَولاَ أَنِّي حَبَّبتُه إليكُم، وزَيَّنتُه في قُلوبِكُم، وكَرَّهتُ إليكُم ضِدَّه، لَمَا وَقَع منكم، ولا سَمَحَت به أَنفُسُكُم**.[1]

وما أجمَلَ عبارةَ العلامة حافظ حَكَمي في «أعلام السنة المنشورة»، بعد أن تكَلَّمَ عن ضَلالِ الناس في القَدَر غُلُوًّا وجَفَاءً، قال رَحِمَهُ اللهُ: «وأما المؤمنون حَقًّا فَيُؤمِنُونَ بِالقَدَر خَيرِه وشَرِّه، وأنَّ اللهَ خَالِقُ ذلك كلِّه، ويَنقَادُونَ للشَّرْع: أَمرِه ونَهيِه، ويُحَكِّمُونَه في أَنْفُسِهِم سِرًّا وجَهْرًا، **والهِدَايَةُ والإِضلالُ بِيَدِ اللهِ يَهدِي مَن يَشاءُ بِفَضلِه، ويُضِلُّ مَن يَشاءُ بِعَدلِه، وَهوَ أَعلَمُ بِمَواقِعِ فَضلِه وعَدلِه**: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ

(1) «مدارج السالكين» (1/ 308، «مشهد التوفيق والخذلان»)، وفيه: مثل رائع لفهم مسألة التوفيق والخذلان، حيث قال رَحِمَهُ اللهُ: «وقد ضُرِبَ للتَّوفيقِ والخذلانِ مَثَلُ مَلِكٍ أَرسلَ إلى أهلِ بَلَد مِن بِلاده رَسولاً، وكَتَب معه إليهم كِتابًا يُعْلِمُهم أنَّ العَدُوَّ مُصَبِّحُهم عَن قَريب، ومُجْتاحُهُم، ومُخَرِّبُ البَلَد، ومُهلِكُ مَن فيها، وأَرسلَ إليهِم أَموالاً ومَراكِبَ، وزادًا وعُدَّةً وأَدِلَّةً، وقال: ارتحِلوا مع هؤلاء الأَدِلَّة، وقد أَرسلتُ إليكُم جميعَ ما تَحتاجُونَ إليه، ثم قال لجماعةٍ من مَماليكِه: اذهَبوا إلى فلانٍ فَخُذُوا بيده واحمِلُوهُ ولا تَذَرُوه يَقعُد، واذهبوا إلى فلانٍ كذلك وإلى فلان، وذَرُوا مَن عَداهم، فَإنهم لا يَصلُحُون أن يُساكِنُوني في بَلدي، فذَهَب خَواصُّ مَماليكِه إلى مَن أُمِرُوا بِحَملِهم فلَم يَترُكُوهم يَقَرُّون، بل حَمَلُوهُم حَملًا، وساقُوهُم سَوقًا إلى المَلِك، فاجْتَاحَ العَدُوُّ مَن بَقِيَ في المدينة، وقَتَلَهم، وأَسَر مَن أَسَر.

فهل يُعَدُّ المَلِكُ ظالِمًا لهؤلاء، أَم عادلًا فيهم؟ نعم، خَصَّ أولئِكَ بإحسانِه وعِنايتِه، وحَرَمَها مَن عَداهُم إذ لا يَجِب عليه التَّسويَةُ بينهم في فَضلِه وإكرامِه، بل ذلك فَضلُه يؤتيه من يشاء». انتهى

قلت: ومن القواعد المُعتبرة شَرعًا: «**العدلُ واجِبٌ، والفَضلُ مَسنُون**». [انظر: القاعدة 16 من «**القواعد والأصول الجامعة**» **لابن سعدي**]، وانظر: «شرح الطحاوية» (ص 337) لابن أبي العز، و«الفتاوى» (14/ 327) لابن تيمية ...

عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱهْتَدَىٰ ﴾ [النجم: ٣٠]، وله في ذلك الحِكمَةُ البَالِغَةُ والحُجَّةُ الدَّامِغَةُ، وأنَّ الثَّوابَ والعِقابَ مُتَرَتِّبٌ عَلَى الشَّرعِ فِعلاً وَتَركًا لا على القَدَر، وإنَّمَا يُعَزُّونَ أَنفُسَهُم بِالقَدَر عِندَ المَصائِبِ [1]، فإذا وُفِّقُوا لحَسَنَةٍ عَرَفُوا الحَقَّ لأَهلِه فَقَالُوا: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ﴾ [الأعراف: ٤٣]، ولم يقولوا كَمَا قال الفاجر: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ ﴾ [القصص: ٧٨]، وإذا اقتَرَفُوا سَيِّئَةً قالوا كما قال الأبوان: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾[الأعراف: ٢٣]، ولم يقولوا كقول الشيطان الرجيم: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى ﴾[الحجر: ٣٩] [2]، وإذا أصابتهم مُصِيبَةٌ قالوا: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾[البقرة: ١٥٦]، ولم يقولوا كما قال الذين كَفَرُوا: ﴿وَقَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُوا۟ غُزًّى لَّوْ كَانُوا۟ عِندَنَا مَا مَاتُوا۟ وَمَا قُتِلُوا۟ لِيَجْعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسْرَةً فِى قُلُوبِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾[آل عمران: ١٥٦] ». انتهى، وهو بديع.

ثم قال المُزَنِيُّ في أهل النار: (خَلَقَ لَهُم أَعْيُنًا لا يُبصِرُونَ بِهَا، وآذانًا لَا يَسمَعُونَ بهَا، وَقُلُوبًا لَا يَفقَهُونَ بها، فَهُم بِذلِكَ عَنِ الْهُدَى مَحْجُوبُون، وبِأَعمَالِ أَهْلِ النَّارِ بِسَابِقِ قَدَرِه يَعْمَلُونَ): وقد أَخَذَ هذا من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴾[الأعراف: ١٧٩].

---

(1) ومرَّ معنا أنَّ من قَواعد الشَّرع أنَّ «**القدر يُحتَجُّ به عند المصائب، ولا يُحتَجُّ به عند المعائب**».

(2) ومرَّ معنا تفصيلُ ذلك من قريب.

يقول العلامة ابن سعدي في «تفسيره»: «﴿**لَهُمْ قُلُوبٌ لا يَفْقَهُونَ بِهَا**﴾ أي: لاَ يَصِلُ إليها فِقْهٌ ولاَ عِلمٌ، إلاَّ مُجَرَّدُ قِيامِ الحُجَّة؛ ﴿**وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لا يُبْصِرُونَ بِهَا**﴾: ما يَنفَعُهُم، بَل فَقَدُوا مَنفَعَتَها وفَائِدَتَها؛ ﴿**وَلَهُمْ آذَانٌ لا يَسْمَعُونَ بِهَا**﴾ سَمَاعًا يَصِلُ مَعناه إلى قُلُوبُهم...

خُلِقَت لَهُم الأَفئِدَةُ والأَسماعُ والأَبصار، لتَكُونَ عَونًا لَهم عَلى القِيامِ بِأَوَامِر اللّهِ وحُقُوقِه، فاستَعَانُوا بِها على ضِدِّ هذا المَقصُود.

فَهؤلاء حَقِيقُونَ بِأَن يكُونوا مِمَّن ذَرَأَ اللّهُ لجَهَنَّمَ وخَلقَهُم لَها، فَخَلَقَهم للنَّار، وبِأَعمَالِ أَهلِهَا يَعمَلُون. وأَمَّا مَن استَعمَلَ هذه الجَوارِحَ في عِبادَةِ اللّه، وانْصَبَغَ قَلبُهُ بالإيمان باللّه ومَحَبَّتِه، وَلَم يَغفَل عَنِ اللّه، فَهؤلاء أَهلُ الجَنَّة، وبِأَعمالِ أَهلِ الجَنَّةِ يَعمَلُون». انتهى

الإيـمان

وَالإِيمَانُ قَولٌ وَعمَلٌ، وهما سَيَّان ونِظامَان قَرينَان، لَا نُفَرِّقُ بَينهمَا، لَا إِيمَان إِلَّا بِعَمَل، وَلَا عمل إِلَّا بِإِيمَان.

بعد أن ذَكَر مسائِلَ القَدَر، انتقل المُصَنِّفُ إلى بيان مُعتقَد أهلِ السنة والجماعة في باب الإيمان، **وأن الإيمان عندهم مُرَكَّبٌ مِن أمورٍ ثَلاثةٍ**، وهي: القول والعمل والاعتقاد، **فقال** رَحِمَهُ اللهُ: (**وَالإِيمَانُ قَولٌ وَعمَلٌ**)، **وفي بعض النُّسَخ**: (**وَالإِيمَانُ قَولٌ وَعملٌ مَعَ اعْتِقَاده بالجَنَان: قَول بِاللِّسَانِ وَعمل بالجوارح والأركان**).

تعريف الإيـمان لُغَةً

والإيمان لُغَةً: مُشتَقٌّ من الأَمْن: أَمِنَ يأمَنُ أَمانًا، وهو الإقرار[1]، أو التصديق الجازم الذي يَتبعه عملٌ يأمَنُ معه المؤمنُ الغائلة أو العقوبة[2]...

وأما من فَسَّر الإيمان لغةً بالتصديق، فإنما قَصَدَ الإيمانَ الثابت المُتيَقَّن الراسِخَ، «وَمِن هُنَا يَتَبَيَّن لك أَنَّ مَن قَالَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي الْإِيمَانِ: هُوَ التَّصْدِيقُ **عَلَى ظَاهِرِ اللُّغَةِ أَنَّهُمْ إِنَّمَا عَنَوْا التَّصْدِيقَ الْإِذْعَانِيَّ الْمُسْتَلْزِمَ لِلِانْقِيَادِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا بِلَا شَكٍّ، لَمْ يَعْنُوا مُجَرَّدَ التَّصْدِيقِ**»[3].

---

(1) «فتاوى شيخ الإسلام» (7/ 290، وما بعدها؛ 7/ 529، 638)، و«شرح الواسطية» لابن عثيمين (ص 438).

(2) «شرح الواسطية المُسمَّى باللآلئ البَهيَّة» (2/ 373-376) للعلامة صالح آل الشيخ، والتوضيحات الجلية على شرح العقيدة الطحاوية للخميّس (2/ 797)، وانظر في كتب اللغة: مادة (أَمِنَ): «المصباح المنير» (ص 19)، القاموس (1/ 182)، و«لسان العرب» (13/ 21) ...

(3) «معارج القبول» لحافظ حكمي (2/ 20).

وقد ردَّ شيخُ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «الإيمان الكبير»[1] على من ادَّعى إجماعَ أهلِ اللغة أنَّ الإيمان هو التصديق.

ولو سلَّمنا جدلاً أنَّ الإيمان في اللغة هو التصديق، فإنَّ الألفاظ الشرعية تُحمَلُ على الحقيقة الشرعيّة، لا على الحقيقة اللُّغَوية، والإيمان الشرعي مشتملٌ على التَّصديق بالجَنان والعمل بالأركان والإقرار باللسان.[2]

(1) «مجموع الفتاوى» (7/ 123، وما بعدها)، «فهارس الفتاوى» (36/ 615)، وقد أحسنَ الشيخ الخميّس في تلخيص كلام شيخ الإسلام في كتابه «التوضيحات الجَليَّة على شرح العقيدة الطحاوية» (2/ 810)

(2) انظر: «شرح مختصر التحرير» للفتوحي (1/ 150)، و«التوضيحات الجَليَّة على شرح العقيدة الطحاوية» (2/ 810)، و«مجموع الفتاوى» (7/ 127)، و«شرح الطحاوية» (2/ 37-32) لصالح آل الشيخ.

تعريف الإيمان شَرعًا

والإيمان شرعًا: كما قال المؤلِّفُ: (**قَوْلٌ وَعمَلٌ**)، **والسَّلَفُ مُجمِعونَ على أنَّ الإيمانَ قَولٌ وعملٌ، وهذه عِبَارةُ أكثرِ المُتقدِّمين مِن السَّلَف**[1] **مِن التَّابعين وأتباعِ التابعين فَمَن بَعدَهُم، بَل نَقلَ جَماعةٌ الإجماعَ عَليها، كما نقلَه الشَّافعيُّ وأبو ثَورٍ وغيرُهم...**[2]

ومعنى قولهم: (**الإِيمَانُ قَولٌ وَعمَلٌ**) أي: «قولُ وعملُ القلب، وقولُ وعملُ اللسان، مع عمل الجوارح»، أو «قولُ القلب واللسان، وعَملُ القلبِ واللسان والجوارح».

---

(1) ورُبما اختلفت عبارات السلف في الإفصاح عن حقيقة الإيمان، مع اتفاقهم على حقيقته، **فيكون ما بينهم من اختلاف العبارات إنما مَرَدُّه إلى اختلاف الاعتبارات**، فكلّ من أراد أن يفصح عن شيء يستحق الإفصاح، نبّه عليه بعبارة تدلّ عليه. فيُعلم من هذا أن السلف رحمهم الله تعالى ردّوا الإيمان إلى القول والعمل، ثمّ وقع في عبارات بعضهم ما يزيد الأمرّ بيانا، **وعِبارة الإيمان قول وعمل كافية في الدلالة على المقصود**. وانظر شرح شيخ الإسلام لعبارات السلف في الإيمان في «مجموع الفتاوى» (7/ 171-170، 505-506)، وكان مما قال (7/ 505): «وليس بين هذه العبارات اختلاف معنوي، ولكن القول المطلق، والعمل المطلق في كلام السلف يتناول قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح، فقول اللسان بدون اعتقاد القلب هو قول المنافقين، (...) وكذلك عمل الجوارح بدون أعمال القلوب هي من أعمال المنافقين، التي لا يتقبلها الله، فقول السلف يتضمن القول والعمل الباطن والظاهر». انتهى بحذف يسير.

(2) من تقريرات شيخِنا صالح بن عبد الله العصيمي على «أبواب في حقيقة الإيمان ومتعلّقاته من كتاب «الإبانة الكبرى» لابن بطَّة العُكبري».

قال الإمام ابن عبد البَر المالكي رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: «**أَجْمَعَ أَهْلُ الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَلَا عَمَلَ إِلَّا بِنِيَّةٍ، وَالْإِيمَانُ عِنْدَهُمْ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ، وَالطَّاعَاتُ كُلُّهَا عِنْدَهُمْ إِيمَانٌ...**». انتهى

إذن، قولُهم: الإيمان قول وعمل، يندرج فيه أمور:

أوّلها: قول القلب: وهو تصديقه وإقراره واعتقاداته التي مَحلُّها القلب: كالاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره.[2]

وثانيها: قول اللسان: وهو نطقُه بالشهادتين اللَّتين يَدخُلُ بهما العبدُ في الإسلام.

وثالثها: عمل القلب: وهو حركاتُه وإراداتُه التي لا يَصحُّ إيمانُه إلا بها، كالمحبة والخوف والرجاء والتوكّل والصبر...

والفرق بين قول القلب وعمل القلب: أنَّ قولَ القلب مُتَعَلَّقُه النَّفيُ والإثبات أي الاعتقادات، وأَمّا عَمَلُ القَلب فمُتَعَلَّقُه تَوجُّهَاتُ القلب وحَرَكاتُه، وأعمالُ القلب تنشأُ عنها أعمالُ الجوارح وأقوالُ اللسان.

---

(1) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (9/ 238).

(2) وكلُّ ركن من هذه الأركان الستة فيه قَدرٌ واجبٌ لا يَصحّ إيمانُ العبد إلا به، ولو أعرض عنه كان مُعرِضًا عن تَعَلُّم أصل الدين. قال الشيخ عبد اللطيف ن عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللَّهُ لما سئل عن كُفر الإعراض: «**إذا عُدِمَ الأصلُ الذي يَدخُل به في الإسلام، وأعرضَ عن هذا بالكلية، فهذا كُفرُ إعراض**»، قال الشيخ سليمان ابن سحمان رَحِمَهُ اللَّهُ مُعَقِّبًا: «**فتبين أن الإنسان لا يكفر إلا بالإعراض عن تعلُّم الأصل الذي يدخُل به الإنسان في الإسلام**». انتهى [«**منهاج أهل الحق والاتباع في مخالفة أهل الجهل والابتداع**» (ص 81)].

ورابعها: عمل اللسان: وهو ما لا يؤدّى إلا به، كتلاوة القرآن وذكر الله والإهلال بالحج وغير ذلك...

والفرق بين قول اللسان وعمل اللسان: أنَّ قولَ اللسان يَتعلّق بالإقرار بأصلِ الدّين وهو الشّهادتان، وأما عَملُه فيتعلّق بِهِ أعمالٌ واجبةٌ أو مُستَحبّةٌ سِوى النُّطق بالشهادتين، لا يتمكن العبد من أدائها إلاّ باللسان.[1]

وخامسها: عمل الجوارح: كالصلاة والزكاة والحج والجهاد وغيرها من الأعمال.

والمقصود بالعمل المُصَحِّح للإيمان هنا ما جَمَع وصفَين:

أحدهما: أن يكون عملا مشروعا، أي مطلوبا شرعيا، سواء بالفعل أو بالترك، فمن المطلوب الشرعي مثلا بالفعل: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[البقرة: ٤٣]، ومن المطلوب الشرعي بالترك: ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ﴾[الإسراء: ٣٢].

وثانيهما: أن يكون هذا العمل ممّا يتميّز به المسلم عن غيره، لا مما يفعله الـخَلقُ جِبِلَّةً وطَبيعَةً، كبِرِّ الوالدين، والإحسان إلى الجيران، والمعاملة بالحُسنى مع الأصدقاء والأصحاب، وغيرِ ذلك من الأعمال التي يشترك فيها البَر والفاجِر، مما لا يُعتَبر دليلا على وجود الإيمان في القلب.

---

(1) انظر: «معارج القبول» (2/ 16-18).

فإذا تُرِك العمل ههنا صار ترك العمل مخرجا من الإيمان[1]**، وهم يريدون بترك العمل ترك العمل كلِّه، لا فَردًا مِن أفراده.**

فهذه أصل المسألة عند السلف وهي التي عبّر عنها بعض المتأخّرين بقولهم: «جنس العمل».

وهذا التعبير ليس موجودا في كلام الأوائل، وإنّما قالوا: «من ترك العمل أو زعم أن العمل ليس من الإيمان فإنّه لم يأتِ بالإيمان المأمور به شرعا»، لأنَّ الإيمانَ الشرعيَّ منه قَدْرٌ يتعلّق بالعمل، **والمصطلحات التي وضعها المتأخّرون هي التي وَلَّدَت لهم اللَّجَجَ في هذه المسألة**، فهم عبّروا بأن العمل ركن من الإيمان، وعبّر بعضهم بقوله: «العمل شرط في صحّة الإيمان»، وعبّر بعضهم بقوله: «العمل شرط في كمال الإيمان»، **وليست هذه العبارات الثلاث من مقولات السلف رحمهم الله تعالى**، وإنّما كانت عبارة السلف ما تقدّم عنهم، من أن الإيمان قول وعمل.

---

(1) وهو أيضا من أنواع كُفر الإعراض. قال الشيخ عبد الرحمن البرّاك حفظه الله في «جواب في الإيمان ونواقضه» (ص 30): «وينبغي أن يُعلم أن المكلف لا يخرج من كفر الإعراض – المستلزم لعدم إقراره – بفعل أي خصلة من خصال البر وشعب الإيمان، فإن من هذه الخصال ما يشترك الناس في فعله – كافرهم ومؤمنهم – كإماطة الأذى عن الطريق، وبر الوالدين، وأداء الأمانة.

وإنما يتحقق عدم هذا الإعراض، والسلامة منه، بفعل شيء من الواجبات التي تختص بها شرعية الإسلام التي جاء بها الرسول ﷺ –كالصلاة والزكاة والصيام والحج –، إذا فعل شيئـًا من ذلك إيمانـًا واحتسابـًا». انتهى

وأمّا العبارات التي أنشأها المتأخّرون، فمنها ما هو قول حَسَن كقول من يقول: «العمل ركن من أركان الإيمان»، أي مُتَعلِّقٌ بالحقيقة والماهيّة نفسِها، فحقيقةُ الإيمان لها أركان، ومن هذه الأركان العمل، وهذا حسن باعتبار المعنى الذي قصده، وإن كان الأولى ترك هذا اللفظ لئلا يشوِّش فهمَ معنى الإيمان وحقيقته.[1]

وعلى هذا التعريف، فإنه يدخُل في الإيمان جميعُ المأمورات، سواء كان من الواجبات أو المستحبات، ويدخل فيه تركُ جميع المَنهيات، سواء كان ذلك

---

(1) بتصرف من تقريرات شيخِنا صالح بن عبد الله العصيمي البديعة على «أبواب في حقيقة الإيمان ومتعلَّقاته من كتاب «الإبانة الكبرى» لابن بطَّة العُكبري» باختصار.

ويقول شيخ الإسلام في «الفتاوى» (7/ 621): «وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ الدِّينَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ وَأَنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا بِاَللهِ وَرَسُولِهِ بِقَلْبِهِ أَوْ بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ وَلَمْ يُؤَدِّ وَاجِبًا ظَاهِرًا وَلَا صَلَاةً وَلَا زَكَاةً وَلَا صِيَامًا وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ الْوَاجِبَاتِ لَا لِأَجْلِ أَنَّ اللهَ أَوْجَبَهَا مِثْلَ أَنْ يُؤَدِّيَ الْأَمَانَةَ أَوْ يُصَدِّقَ الْحَدِيثَ أَوْ يَعْدِلَ فِي قَسَمِهِ وَحُكْمِهِ مِنْ غَيْرِ إيمَانٍ بِاَللهِ وَرَسُولِهِ لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ مِنْ الْكُفْرِ؛ فَإِنَّ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلَ الْكِتَابِ يَرَوْنَ وُجُوبَ هَذِهِ الْأُمُورِ **فَلَا يَكُونُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا بِاَللهِ وَرَسُولِهِ مَعَ عَدَمِ شَيْءٍ مِنْ الْوَاجِبَاتِ الَّتِي يَخْتَصُّ بِإِيجَابِهَا مُحَمَّدٌ ﷺ**». انتهى

وقد منَّ اللهُ عليَّ وجمعتُ عدَّة أقوال عن علماء المسلمين قديما وحديثا تَنُصُّ صراحَةً على إجماع أهل العلم على أن تارك عمل الجوارح ليس بمسلم، والكلام على من تمَكَّن من العمل، أما المعذور فهذا خارج محل النزاع...

ومن المؤسف أن تُعَرَّضَ عقيدة أهلِ السنة للأخذ والرد، والانقسام إلى مرجئ وحدَّادي، والرَدُّ إلى الكتاب والسنة وكلام كبار علماء الأمة هو المُتعين...

وقد عُرِضت هذه المسألة مرارًا على العلامة الفوزان واللجنة الدائمة وجماعة من كبار العلماء، فكان القول فيها واحدا، ولله الحمد والمنة.

والإجماع في هذه المسألة قديم، وقد نقله جماعة كالشافعي، والحميدي، وأبي طالب المكي، وشيخ الإسلام، ومحمد بن عبد الوهاب، وعبد الرحمان بن حسن، في آخرين...

المنهي يُنافي أصولَ الدين بالكلية أو لا؛ **فما من خصلة من خصال الطاعات إلا وهي من الإيمان، ولا ترك محرم من المحرمات إلا وهو من الإيمان**.[1]

(1) نقلاً عن «حاشية ثلاثة الأصول» للعلامة عبد الرحمن ابن قاسم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومرَّ نحوه من كلام ابن عبد البر في «التمهيد» (9/ 238) ...

مَنزِلة العمل من الإيـمان

ثم قال المُزَنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وهما سَيَّان)**: أي: القول والعمل، وسِيَّان يعني: مِثْلان، لأنَّ السِّيَّ: المِثْلُ [1].

(ونِظامَان قَرينَان): أي: ينتظِمان في سِلك ونَهجٍ واحد [2]، ولا يَنفَكُّ أحدُهُما عن الآخر.

قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ [3]: «**كتبتُ على ألفِ نَفَرٍ مِن العُلَماء وزِيادة، ولم أكتب إلّا عَمَّن قال: الإيمان قول وعمل، ولم أكتب عمّن قال: الإيمان قول**». انتهى

(لَا نُفَرِّقُ بَينهمَا): يقول الإمام الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ [4]: «**لا يستقيم الإيمان إلّا بالقول، ولا يستقيم الإيمان والقول إلّا بالعمل، ولا يستقيم الإيمان والقول والعمل إلّا بنيّة موافقة للسّنة.**

وكان من مضى من سلف لا يُفَرِّقونَ بين الإيمان والعمل، والعمل من الإيمان، والإيمان من العمل، وإنّما الإيمان اسم يجمع هذه الأديان اسمها، ويصدقه العمل، فمن آمن بلسانه وعرف بقلبه وصدق ذلك بعمله فتلك العروة الوثقى التي لا انفصام لها، ومن قال بلسانه ولم يعرف بقلبه ولم يصدقه بعمله لم يقبل منه وكان في الآخرة من الخاسرين». انتهى

---

(1) «المصباح المُنير» (ص 163، سِيَة).

(2) «المصباح المُنير» (ص 321، نَظَمْتُ).

(3) «شرح أصول الاعتقاد» للالّكائي (5/ 10).

(4) «شرح أصول الاعتقاد» للالّكائي (5/ 7).

وفي هذا يقول الإمام الآجُرِّي رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: «**لا تُجزئ مَعرِفَةٌ بالقَلب ونُطقٌ باللِّسان حتَّى يَكونَ مَعه عَمَلٌ بالجوارح**، فإذا اكتملت فيه هذه الخصال الثلاثة كان مؤمنا، دلَّ على ذلك الكِتابُ والسُّنَّة وقولُ عُلماءِ المُسلمين... **لا يَنفَعُ القَولُ إذا لَم يَكُن القَلبُ مُصَدِّقًا بِما يَنطِقُ به اللِّسانُ مع القَلب**...

فَالْأَعْمَالُ رَحِمَكُمُ اللهُ بِالْجَوَارِحِ: تَصْدِيقٌ لِلْإِيمَانِ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ، **فَمَنْ لَمْ يُصَدِّقِ الْإِيمَانَ بِعَمَلِ جَوَارِحِهِ**: مِثْلُ الطَّهَارَةِ، وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، وَالصِّيَامِ وَالْحَجِّ وَالْجِهَادِ، وَأَشْبَاهٌ لِهَذِهِ، **وَرَضِيَ مِنْ نَفْسِهِ بِالْمَعْرِفَةِ وَالْقَوْلِ، لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا، وَلَمْ يَنْفَعْهُ الْمَعْرِفَةُ وَالْقَوْلُ**... وَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ، وَبَيَّنَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ أَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِعَمَلٍ، وَبَيَّنَهُ النَّبِيُّ ﷺ، خِلَافَ مَا قَالَتِ الْمُرْجِئَةُ، الَّذِينَ لَعِبَ بِهِمُ الشَّيْطَانُ». انتهى باختصار.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (لَا إِيمَانَ إِلَّا بِعَمَل، وَلَا عمل إِلَّا بِإِيمَان): وهذا ما عبَّر عنه آخرون كشيخ الإسلام بقوله[2]: «الْإِيمَانُ وَالْإِسْلَامُ أَحَدُهُمَا مُرْتَبِطٌ بِالْآخَرِ فَهُمَا كَشَيْءٍ وَاحِدٍ لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا إِسْلَامَ لَهُ؛ **وَلَا إِسْلَامَ لِمَنْ لَا إِيمَانَ لَهُ، إِذْ لَا يَخْلُو الْمُسْلِمُ مِنْ إِيمَانٍ بِهِ يَصِحُّ إِسْلَامُهُ، وَلَا يَخْلُو الْمُؤْمِنُ مِنْ إِسْلَامٍ بِهِ يُحَقَّقُ إِيمَانُهُ**، مِنْ حَيْثُ اشْتَرَطَ اللهُ لِلْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ الْإِيمَانَ؛ وَاشْتَرَطَ لِلْإِيمَانِ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ، فَقَالَ فِي تَحْقِيقِ ذَلِكَ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ﴾ [الأنبياء: ٩٤]، وَقَالَ فِي تَحْقِيقِ الْإِيمَانِ بِالْعَمَلِ: ﴿وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ

---

(1) «الشريعة» (2/ 611، وما بعدها).

(2) «مجموع الفتاوى» (7/ 333)، وانظر: و«فهارس الفتاوى» (36/ 615)، و«جامع العلوم والحكم» لابن رجب (ص 47)، و«شرح الأربعين النووية» لصالح آل الشيخ (ص 49).

﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَـٰتُ ٱلْعُلَىٰ﴾ [طه: ٧٥]، **فَمَنْ كَانَ ظَاهِرُهُ أَعْمَالَ الْإِسْلَامِ وَلَا يَرْجِعُ إِلَى عُقُودِ الْإِيمَانِ بِالْغَيْبِ فَهُوَ مُنَافِقٌ نِفَاقًا يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ، وَمَنْ كَانَ عَقْدُهُ الْإِيمَانَ بِالْغَيْبِ وَلَا يَعْمَلُ بِأَحْكَامِ الْإِيمَانِ وَشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ كَافِرٌ كُفْرًا لَا يَثْبُتُ مَعَهُ تَوْحِيدٌ**؛ وَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا بِالْغَيْبِ مِمَّا أَخْبَرَتْ بِهِ الرُّسُلُ عَنِ اللهِ عَامِلًا بِمَا أَمَرَ اللهُ فَهُوَ مُؤْمِنٌ مُسْلِمٌ». انتهى

وقد قَرَنَ الله تعالى الإيمان بالعمل الصالح في عدة مواضع، ورتَّب الثواب على اقترانهما، وفي هذا يقول الآجري رَحِمَهُ اللهُ[1]: «اعْلَمُوا رَحِمَنَا اللهُ تَعَالَى وَإِيَّاكُمْ، أَنِّي قَدْ **تَصَفَّحْتُ الْقُرْآنَ فَوَجَدْتُ فِيهِ مَا ذَكَرْتُهُ فِي سِتَّةٍ وَخَمْسِينَ مَوْضِعًا مِنْ كِتَابِ اللهِ** ﷻ **أَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمْ يُدْخِلِ الْمُؤْمِنِينَ الْجَنَّةَ بِالْإِيمَانِ وَحْدَهُ، بَلْ أَدْخَلَهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ، وَبِمَا وَفَّقَهُمْ لَهُ مِنَ الْإِيمَانِ بِهِ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ**، وَهَذَا رَدٌّ عَلَى مَنْ قَالَ: الْإِيمَانُ: الْمَعْرِفَةُ وَرَدٌّ عَلَى مَنْ قَالَ: الْمَعْرِفَةُ وَالْقَوْلُ، وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ قَائِلِ هَذَا...». انتهى

ويقول ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ اللهُ[2]: «**فَإِنَّ الشَّارِعَ لَمْ يَكْتَفِ مِنَ الْمُكَلَّفِ فِي الْعَمَلِيَّاتِ بِمُجَرَّدِ الْعَمَلِ دُونَ الْعِلْمِ، وَلَا فِي الْعِلْمِيَّاتِ بِمُجَرَّدِ الْعِلْمِ دُونَ الْعَمَلِ**، وَلَيْسَ الْعَمَلُ مَقْصُورًا عَلَى عَمَلِ الْجَوَارِحِ، بَلْ أَعْمَالُ الْقُلُوبِ أَصْلٌ لِعَمَلِ الْجَوَارِحِ، وَأَعْمَالُ الْجَوَارِحِ تَبَعٌ». انتهى

---

(1) «الشريعة» (2/ 619).

(2) «شرح الطحاوية» (ص 225).

ولقد أحسَن العلامة الهَرَّاسُ استنباطًا، وهو يتحدَّثُ عن بدعة الإرجاء واصفًا إياها بأنَّها: «**خَرقٌ شديدٌ لسِياجِ التَّوحيد**»، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]: «فإنَّ الأعمالَ من حُقوقِ التَّوحيد ومُكَمِّلاتِه، فإهمالُها نقصٌ في التَّوحيد، وقد سمَّى اللهُ تَركَها شِركًا وكُفرًا.

قال تعالى «من سورة الرُّوم»: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الروم: ٣١]، وقال «من سورة حم فُصِّلت»: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ۝٦ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[فصلت: ٦ - ٧]». انتهى

(1) «دعوةُ التَّوحيد: أصولها - الأدوار التي مرت بها - مشاهير دعاتها» (ص 226).

تفاضُلُ أهلِ الإيمان

بعد أن ذَكَر المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ مُعتقَد أهلِ السنة والجماعة في باب الإيمان، **وأنَّه عندهم**: قول وعمل واعتقاد، يزيدُ ويَنقُص، **انتقل إلى مسألة التفاضُل بين المؤمنين، وهي تابعَةٌ لمسألة زيادة الإيمان ونُقصانه.**[1]

فقال رَحِمَهُ اللهُ: (**والمُؤمِنُونَ فِي الْإِيمَانِ يَتَفاضَلُون**)، ثم بيَّنَ وجهَ ذلك التفاضُل بقوله: (**وبِصالِحِ الْأَعْمَالِ هُمْ مُتَزايِدُون**)، **وَيَدخُلُ في قوله: (الْأَعْمَالِ): أعمالُ القلب، واللِّسان، والجوارِح،** لأنَّ «الأعمال» اسم جِنس وَرَد جمعًا ودخلت عليه «أَلْ»، فيَعُمُّ كُلَّ الأعمال[2].

وَيَدخُلُ في قوله: (وبِصالِحِ): أي الأعمال الصالحة، فيكون من إضافة الصفة إلى موصوفها، أي: **(وبالأعمال الصالحة يتفاضلون)**، والله يقول في عدَّة مواطن: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، **فيدخل في ذلك:**

كلُّ الأعمال نَوعًا: قلبًا وجوارح ولسانًا.

وكلُّ الأعمال وَصفًا: أي في صفتها، وهي الصالحة: واجبَةً كانت أو مُستَحبَّةً.

وهو في معنى قولهم: «يَزيدُ بالطَّاعة»، والطاعة: تشمل أعمال القلوب، والجوارح، واللسان.

وهل يَدخُل التفاضُل في أقوالِ القلب؟ أي اعتقاده وتصديقه وإقراره؟

---

(1) قال صاحب «شرح الطحاوية» (ص 247): «والأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه من الكتاب والسنة والآثار السلفية كثيرة جدا». انتهى

(2) انظر: «شرح رسالة لطيفة في أصول الفقه للسعدي» بشرح أستاذنا سعد الشثري (ص 106)، و«اللُّمَع في أصول الفقه» للشيرازي (ص 26).

الجواب: نعم، وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، فإنَّ التّصديقَ القائمَ بالقلوب مُتَفاضِل، فإنّ إيمانَ الصّدّيقين الذين يتجلّى الغيبُ لقلوبهم حتى يصيرَ كأنّه شهادةٌ، بحيث لا يَقبل التّشكيكَ ولا الارتيابَ، ليس كإيمان غيرهم ممّن لم يبلغ هذه الدّرجة بحيث لو شُكِّكَ لدخله الشَّكّ.(1)

إذن، التفاضل بين المؤمنين يكون في أمرين:

في أصل الإيمان، وهو اعتقاده وتصديقه وإقراره، خلافًا للمُرجئة القائلين بأنَّ الناسَ في أصل الإيمان سواء.(2)

---

(1) «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (ص 50-51)، وانظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (1/ 185)، و«مجموع الفتاوى» (6/ 480)، وكتابي: «التّعليقات السَّنيّة والفوائد البهيّة شرح مختصر في أصول العقائد الدّينيّة» [مبحث: التصديق يزيد وينقص].

(2) قال ابن أبي العز في «شرح الطحاوية» (ص 239-240): «فَإِنَّ الْكُفْرَ مَعَ الْإِيمَانِ كَالْعَمَى مَعَ الْبَصَرِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْبُصَرَاءَ يَخْتَلِفُونَ فِي قُوَّةِ الْبَصَرِ وَضَعْفِهِ، فَمِنْهُمُ الْأَخْفَشُ والأعشى، وَمَن يَرَى الْخَطَّ الثَّخِينَ، دُونَ الدَّقِيقِ إِلَّا بِزُجَاجَةٍ ونحوها...

بَلْ تفاوت درجات نُورِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» فِي قُلُوبِ أهلها لا يحصيها إلا الله تعالى: فمن الناس من نور «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» فِي قَلْبِهِ كَالشَّمْسِ، وَمِنْهُمْ مَنْ نُورُهَا فِي قَلْبِهِ كَالْكَوْكَبِ الدُّرِّيِّ، وَآخَرُ كَالْمِشْعَلِ الْعَظِيمِ، وَآخَرُ كَالسِّرَاجِ الْمُضِيءِ، وَآخَرُ كَالسِّرَاجِ الضَّعِيفِ. وَلِهَذَا تَظْهَرُ الْأَنْوَارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَيْمَانِهِمْ وَبَيْنَ أَيْدِيهِمْ عَلَى هذا الْمِقْدَارِ، بِحَسَبَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنْ نُورِ الْإِيمَانِ وَالتَّوْحِيدِ عِلْمًا وَعَمَلًا، وَكُلَّمَا اشْتَدَّ نُورُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ وَعَظُمَ أَحْرَقَ مِنَ الشُّبُهَاتِ وَالشَّهَوَاتِ بِحَسَبَ قُوَّتِهِ، بِحَيْثُ إِنَّهُ رُبَّمَا وَصَلَ إِلَى حَالٍ لَا يُصَادِفُ شَهْوَةً وَلَا شُبْهَةً وَلَا ذَنْبًا إِلَّا أَحْرَقَهُ. وَهَذِهِ حَالُ الصَّادِقِ فِي توحيده، فسماء إيمانه قد حُرِسَ بِالرُّجُومِ مِنْ كُلِّ سَارِقٍ». انتهى باختصار، وانظر منه أيضا (ص 261) حين بيَّن خطأ قول الطحاوي: «وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ».

وفي سائر الأقوال والأعمال، خلافًا للمُرجئة القائلين بعدم زيادة الإيمان ونقصانه.

وعبَّر عن هذا العلامةُ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله [1]: «**والإيمانُ يزيد بالكِمِّيَة والكَيفِيَّة**؛ فزيادةُ الأعمالِ الظاهرةِ زيادةُ كِمِّيَة، وزيادةُ الأعمالِ الباطنةِ كاليقين زيادةُ كَيفِيَّة». انتهى

فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**والمُؤمِنُونَ فِي الْإِيمَانِ يَتَفاضَلُون، وبِصالِحِ الْأَعْمَالِ هُمْ مُتَزايِدُون**)، يفيد أنَّ النَّاسَ يتفاوتون في مَبلغ الإيمان من قلوبهم كما يتفاوتون في أعمال الإيمان الظّاهرة، بل يتفاضلون في عمل واحدٍ يَعمَلُه كلُّهم في آنٍ واحدٍ، وفي مكان واحد، والنّاظر إليهم يراهم مستوين في صورة العمل، ولو كُشِف له الحجاب لرأى من الفرقان ما لا يقدر قدره إلّا الله الّذي أحاط بكلّ شيء علما.

وإلى هذا أشار الإمام ابن القيم في «نونيته» بقوله:

فالفضل عِنْد الله لَيْسَ بِصُورَة الْـ ... أَعْمَالِ بَلْ بِحَقَائِقِ الإيمَانِ

وَتَفَاضُلُ الأعمال يَتْبَعُ مَا يَقُوْ ... مُ بِقَلْبِ صَاحِبِهَا مِنْ البُرْهَانِ

حَتَّى يَكُونَ العَامِلاَنِ كِلاَهُمَا ... فِي رُتْبَةٍ تَبْدُوْ لَنَا بِعِيَانِ

هَذَا وبَيْنَهُمَا كَمَا بَيْنَ السَّمَا ... والأرض في فَضلٍ وفِي رُجْحَانِ

وَيَكُونُ بَيْنَ ثَوَابِ ذَا وَثَوَابِ ذَا ... رُتَبٌ مُضَاعَفَةٌ بِلا حُسْبَانِ

هَذَا عَطَاءُ الرَّبِ جَلَّ جَلاَلُهُ ... وَبِذَاكَ تُعْرَفُ حِكْمَةُ الرَّحْمنِ

وجميعُ أعمال الإيمان، النّاسُ فيها على هذا التفاوت والتّفاضل بحسب ما وَقَر في قُلوبهم من العلم واليقين، وعلى ذلك يموتون وعليه يبعثون، وعلى قدره

---

(1) «القول المفيد» (2/ 182).

يَقِفُون فِي عَرَقِ المَوقِف، وعلى ذلك الوَزنُ والصُّحُف، وعلى ذلك تُقَسَّمُ الأنوارُ على الصّراط، وبحسب ذلك يمرّون عليه، ومن يُبْطِأ به عملُه لم يسرع به نسبُه، وبذلك يتسابقون في دخول الجنّة، وعلى حسبه رفع درجاتهم، وبقدره تكون مقاعدهم من ربّهم -تبارك وتعالى- في يوم المزيد، وبمقدار ذلك مَمَالِكُهم فيها ونعيمهم، والله يختصّ برحمته من يشاء، والله ذو الفضل العظيم.[1]

---

(1) «معارج القبول» (2/ 333) باختصار، وانظر عدَّة نقول في هذا الباب في كتابي: «التّعليقات السَّنيّة والفوائد البهيّة شرح مختصر في أصول العقائد الدّينيّة» [مبحث: الناس في التوحيد على درجات متفاوتة].

أهلُ السنة لا يُكفرون صاحب الكبيرة

ممَّن وافق أَهلَ السنة والجَماعة مِن وَجهٍ وخالفَهم من وجه: الخوارجُ والمُعتزلة، فإنهم ذهبوا إلى أنَّ الإيمان: قولٌ وعملٌ واعتقاد، وهذا حقٌّ وافقوا فيه أهلَ السنة، ولكنهم خالَفوهم، فقَرَّروا أنَّ الإيمان إذا ذهبَ بعضُه ذهَبَ كُلُّه، فأَخرَجُوا مُرتَكِبَ الكبيرة من الإيمان، واختلفوا فيما بينهم؛ فقالت الخوارجُ: هو كافر كُفرًا أكبرَ، وقالت المُعتزلة: هو في منزلة بين منزلتين، مع اتِّفاقهم جميعًا على خُلُودِه في النَّار يومَ القيامة.

ولهذا قال المُزَنيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَلَا يَخْرُجُونَ بِالذُّنُوبِ مِن الْإِيمَان، وَلَا يَكْفُرُونَ بِرُكُوبِ كَبِيرَةٍ[1] وَلَا عِصْيَان)، وفي هذا مُبايَنَةٌ لمَسلَك الخوارِج والمُعتزلة، الَّذين اتَّفقوا في الأحكام (يوم القيامة)، واختَلَفوا في الأسماء (في الدنيا).

والكبيرة هي: «ما نُهي عنه على وجه التعظيم»[2]، وهذا مأخوذ من قوله تعالى: ﴿إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ نُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾[النساء: ٣١]، فهو

---

(1) في إحدى طبعات جمال عزُّون للكتاب: (بِرُكُوبِ مَعصِيَةٍ وَلَا عِصْيَان)، وهو مُستَبعدٌ لِثقله وتكراره بغير حاجة، على غير أسلوب المزني رَحِمَهُ اللَّهُ في سائر الرسالة، والذي أثبتُّه موجود في بعض طبعات الكتاب، ولعله الأقرب، والله أعلم.

(2) وهذا تعريف شيخنا المُتَفَنِّن صالح بن عبد الله العصيمي وفقه الله. وانظر للفائدة تعليقاته على عدة رسائل، مثل: «رشاد الحائر إلى علم الكبائر لابن عبد الهادي»، و«منظومة الكبائر للحجَّاوي»، وغيرها...

قلت: وهذا التعريف موجود في كلام ابن الصلاح في «فتاويه»، ونقله عنه الهيتمي في أول «الزواجر»، ونحوه في كلام الشنقيطي في «الأضواء» (7/ 121) عند تفسير قول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ﴾ [الشورى: ٣٧].

إثم نهى الله تعالى عنه، وجعله مُكبَّرا، أي: مُعَظَّمًا، **ومن صيغ التعظيم**: أن يترتب على تلك المعصية حَدٌّ، أو تَوَعُّدٌ عليها بالنار، أو لعنة، أو غضب، أو نفي إيمان، أو غير ذلك...

يقول شيخُنا صالح العُصيمي[1]: «**وباعتبار الوضع الشرعي فالشرك كبيرة، وأما باعتبار الاصطلاح فصار اسم الكبيرة عند علماء العقيدة مخصوصا بعظائم الأمور دون الشرك**، فإذا قالوا: لا يَكفُر بكبيرة، يعني ما سوى الشرك».

ولمعرفة الأقوال في تعريف الكبيرة، راجع: «شرح الطحاوية» (ص 273-274)، وكتابي: «التّعليقات السَّنيّة والفوائد البهيّة شرح مختصر في أصول العقائد الدّينيّة» [**عدة مباحث حول**: تعريف الكبيرة، متى يكون المرء من أهل الكبائر؟، لا ينبغي للعبد أن ينظر إلى صغر الذّنب، متى يكون مرتكب الكبيرة من أهل الوعيد؟، مرتكب الكبيرة مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته].

قد يقول قائل: إن هذا الحدَّ ما سمعناه مِن أحدٍ من أهل العلم، ولا تكلم فيه أحدٌ من السلف، فكيف يقال هذا القول؟

والجواب: أنَّ هذا التعريف منتزع من نصوص واضحة، ومن كلام السلف، فإنَّ السلف عندما قالوا ما رُتب عليه حد، عظَّموه، وعندما قالوا: ما نُفِيَ عنه الإيمان عظَّموه... ولكنْ كُلُّ واحدٍ منهم أخبرَ عن الشيء ببعض أوصافه وأفراده، وهذا معلوم في التفسير، فيأتي إنسان فيقول: «الكبيرة هي ما نُهي عنه على وجه التعظيم»، وإذا أراد أن يُعَدِّدَ الأوصاف الشَّرعية سيطول، سيقول: ما ترتب عليه حد، أو أتبع بلعنة، أو غضب، أو نار، أو عقوبة، أو طرد من رحمة الله، أو حرمان من الجنة، أو غير ذلك من الأوصاف التي جاءت من الشرع...

وما ينضبط به كلام المتقدمين ويُجمع يكون راجعا إلى أصل كلامه ولا يكون خارجا عنه، وإنما الذي يُقدح فيه ما كان خارجا عن كلام السلف، أما الذي يجمعه فلا. فهل عَظُمَت مقادير من تكلم في هذا من الأئمة كأبي العباس ابن تيمية وابن رجب وابن القيم إلا أنهم جمعوا كلام السلف؟!

انتهى، بتصرُّفٍ، من تعليقات شيخنا العصيمي على «أعلام السنة المنشورة».

(1) من تعليقاته حفظه الله على «أعلام السنة المنشورة».

ويقول الإمام أبو عثمان الصّابوني رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: «ويعتقد أهلُ السنة أنَّ المؤمنَ وإنْ أذنبَ ذُنوبا كثيرةً صغائرَ وكبائرَ فإنه لا يَكفُر بها، وإنْ خرج من الدنيا غيرَ تائبٍ منها، ومات على التوحيد والإخلاص، فإن أمره إلى الله عَزَّ وَجَلَّ، إن شاء عفا عنه وأدخلَه الجنة يوم القيامة سالما غانِما، غيرَ مُبتلًى بالنار ولا مُعاقَبٍ على ما ارتكبه واكتسبه، ثم استصحبه إلى يوم القيامة من الآثام والأوزار، وإن شاء عفا عنه وعذَّبه مدة بعذاب النار، وإذا عذَّبه لم يخلِّده فيها، بل أعتقَه وأخرجَه منها إلى نعيم دار القرار». انتهى

يقول القَحطانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ **في «نونيَّته»**:

ودُخُولُ بَعْضِ المُسلِمِينَ جَهَنَّمَا ... بِكَبَائِرِ الآثَامِ والطُّغْيَانِ
واللهُ يَرْحَمُهُمْ بِصِحَّةِ عَقْدِهِمْ ... ويُبَدِّلُوا مِنْ خَوْفِهِمْ بِأَمَانِ

قال الله تعالى في آية القَصَاص: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾[البقرة: ١٧٨]، فسَمَّى القاتِلَ أخًا لوَليِّ المقتول، فدلَّ على **أنَّ الأُخوةَ الإيمانيةَ ثابتَةٌ بالرَّغم من اقترافِ المَعَاصِي، بل والكبائر.**

يقول حافظ حكمي رَحِمَهُ اللَّهُ **في «سلّم الأصول»**:

وَالْفَاسِقُ الْمِلِّيُّ ذُو الْعِصْيَانِ ... لَمْ يُنْفَ عَنْهُ مُطْلَقُ الإيمـانِ
لَكِنْ بِقَدْرِ الْفِسْقِ وَالْمَعَاصِي ... إِيمَانُهُ مَا زَالَ فِي انْتِقَـاصِ
وَلَا نَقُولُ إِنَّهُ فِي النَّـارِ ... مُخَلَّدٌ، بَلْ أَمْرُهُ للبـاري
تحت مشيئة الإلَهِ النَّافِذَهْ ... إِنْ شَا عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَا آخَذَهْ
بِقَدْرِ ذَنْبِهِ، وَإِلَى الْجِنَـانِ ... يُخْرَجُ إِنْ مَاتَ عَلَى الإيمان

---

(1) «عقيدة السلف أصحاب الحديث» (ص 27).

يقول العلاّمة ابن سعدي في «تفسيره»، عند قول الله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَـٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾[النساء: ١٤]: «وَيَدخُل في اسم المَعصِية الكُفرُ فما دُونَه مِن المَعاصِي، فَلا يَكُونُ فِيها شُبْهَةٌ للخَوارج القَائلين بِكُفر أَهل المَعاصي، فإنَّ الله تَعالى رَتَّبَ دُخولَ الجَنة على طاعتِه وطاعَة رَسولِه، ورَتَّبَ دُخُولَ النَّار على مَعصِيته ومَعصِية رَسولِه، **فَمن أطاعَه طاعَةً تَامَّةً دَخلَ الجَنَّة بِلا عَذاب.**

ومَن عَصَى اللهَ ورَسُولَه مَعصِيةً تامةً يَدخُلُ فِيها الشِّركُ فَما دُونَه، دَخَل النَّارَ وخُلِّدَ فِيها، ومَن اجتَمَع فيه مَعصِيَةٌ وطاعَةٌ، كانَ فيه مِن مُوجِب الثَّواب والعِقَابِ بِحَسَب ما فيه مِن الطاعة والمَعصِية.

وقد دَلَّت النُّصوص المُتواترة على أنَّ المُوحِّدين الذين مَعهم طاعةُ التَّوحيد، غَيرُ مُخَلَّدِينَ في النار، **فَمَا مَعهم مِن التَّوحيد مَانِعٌ لَهُم مِن الخُلودِ فيها**». انتهى

يقول العلامة السَّفَّاريني رَحِمَهُ اللَّهُ في «**الدُّرَّة المُضيَّة**»:

وَمَنْ يَمُتْ وَلَمْ يَتُبْ مِنَ الْخَطَا ... فَأَمْرُهُ مُفَوَّضٌ لِذِي الْعَطَا

فَإِنْ يَشَأْ يَعْفُ وَإِنْ يَشَا انْتَقَمْ ... وَإِنْ يَشَأْ أَعْطَى وَأَجْزَلَ النِّعَمْ

فمُرتكبُ الكبيرة عند أهل السُّنَّة: مُؤمنٌ بإيمانِه، فاسِقٌ بكَبيرَته، لا يُعطَى الاسمَ المُطلَق، ولا يُسلَبُ مُطلَقَ الاسم، وأمرُه إلى الله يومَ القيامة إن ماتَ على غَيرِ تَوبَةٍ، فإن شاءَ غَفَر له بفَضله، وإن شاءَ عذَّبَهُ بعَدله سبحانه، ويُخرِجُهُ من النار إلى الجَنَّة متى مُحِّصَ وطُهِّر، إن ماتَ على التَّوحيد، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

يقول أبو بكر ابنُ أَبِي دَاوُد في «حائيته»:

وَلَا تُكْفِرَنْ أَهْلَ الصَّلَاةِ وَإِنْ عَصَوْا ... فَكُلُّهُمُ يَعْصي وَذُو العرْشِ يَصْفَحُ

وَلَا تَعْتَقِدْ رَأْيَ الخَوَارِجِ إِنَّهُ ... مَقَالٌ لِمَنْ يَهْوَاهُ يُرْدِي وَيَفْضَحُ

وكما أَنَّ الغُلوَّ في باب التكفير جِنايَةٌ وبَغْيٌ، فكذلك نَفيُ التَّكفيرِ نَفيًا عامًّا جِنايَةٌ وبَغْيٌ، وكما أَنَّ السَّلَفَ أَغلَظوا على الخَوارج، فإنَّهم أغلظوا كذلك على المُرجئة القائلين بأنَّ مُرتَكبَ الكبيرة: مؤمنٌ كامِلُ الإيمان.

ولهذا قال أبو بكر ابنُ أَبِي دَاوُد في «حائيته»، بعد أن تكَلَّم عن الخوارج[1]**:**

ولَا تَكُ مُرْجِيًّا لَعُوبًا بِدينِهِ ... أَلَا إِنَّمَا المُرْجِيُّ بِالدِّينِ يَمْزَحُ

وإلى هذا المَعنى أشارَ ابن أبي العِزِّ الحنَفِي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى[2]، فقال مُعَلِّقًا على كلام الطَّحاوي: «**وَلَا نُكَفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ، وَلَا نَقُولُ لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ ذَنْبٌ لِمَنْ عَمِلَهُ**»: «اعْلَمْ أَنَّ بَابَ التَّكْفِيرِ وَعَدَمِ التَّكْفِيرِ، بَابٌ عَظُمَت الْفِتْنَةُ وَالْمِحْنَةُ فِيهِ، وَكَثُرَ فِيهِ الِافْتِرَاقُ، وَتَشَتَّتَتْ فِيهِ الْأَهْوَاءُ وَالْآرَاءُ، وَتَعَارَضَتْ فِيهِ دَلَائِلُهُمْ، فَالنَّاسُ فِيهِ عَلَى طَرَفَيْنِ وَوَسَطٍ:

فَطَائِفَةٌ تَقُولُ: لَا نُكَفِّرُ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ أَحَدًا، فَتَنْفِي التَّكْفِيرَ نَفْيًا عَامًّا، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ فِي أَهْلِ الْقِبْلَةِ الْمُنَافِقِينَ، الَّذِينَ فِيهِمْ مَنْ هُوَ أَكْفَرُ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، وَفِيهِمْ مَنْ قَدْ يُظْهِرُ بَعْضَ ذَلِكَ حَيْثُ يُمْكِنُهُمْ، وَهُمْ يَتَظَاهَرُونَ بِالشَّهَادَتَيْنِ.

---

(1) وتفصيل ذلك في شرحي: «نهج الاقتصاد شرح حائية الاعتقاد».

(2) «شرح الطحاوية» (ص 224-225) باختصار.

وَأَيْضًا: فَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ الرَّجُلَ لَوْ أَظْهَرَ إِنْكَارَ الْوَاجِبَاتِ الظَّاهِرَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، وَالْمُحَرَّمَاتِ الظَّاهِرَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ، وَإِلَّا قُتِلَ كَافِرًا مُرْتَدًّا...

وَلِهَذَا امْتَنَعَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ عَنْ إِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِأَنَّا لَا نُكَفِّرُ أَحَدًا بِذَنْبٍ، بَلْ يُقَالُ: لَا نُكَفِّرُهُمْ بِكُلِّ ذَنْبٍ، كَمَا تَفْعَلُهُ الْخَوَارِجُ. **وَفَرْقٌ بَيْنَ النَّفْيِ الْعَامِّ وَنَفْيِ الْعُمُومِ، وَالْوَاجِبُ إِنَّمَا هُوَ نَفْيُ الْعُمُومِ، مُنَاقَضَةً لِقَوْلِ الْخَوَارِجِ الَّذِينَ يُكَفِّرُونَ بِكُلِّ ذَنْب**».

انتهى المراد من كلامه.

الشهادة لمُعيَّن بجنة أو بنار

وَلَا نُوجِبُ لِمُحْسِنِهِم الْجِنَان بَعْدَ مَنْ أَوْجَبَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَلَا نَشْهَدُ عَلَى مُسِيئِهِم بالنَّار.

تقدَّم أنَّ من فُروع عقيدةِ أهل السنة والجماعة في الإيمان، تفَاضُلَ المؤمنين في عقائدهم، وأقوالهم، وأعمالهم. وعلى هذا الأصل العظيم **انقسم المؤمنون عند الله إلى ثلاث طبقات**: سابقين بالخيرات، ومقتصدين، وظالمين لأنفسهم[1]، ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢].

فالسابقون للخيرات: هم الذين أَدُّوا الواجبات والمُستَحَبَّات، وتَرَكُوا المُحَرَّمَات والمَكروهات، **وهم نوعان**: أبرارٌ، ومقرَّبون.

والمُقتَصِدون: وهم الذين أَدُّوا الواجبات، وتَرَكُوا المُحَرَّمَات.

وهذان القسمان (السابقون للخيرات، والمُقتَصِدون): هم من أصحاب اليمين.

والظالِمون لأنفُسهم: وهم الذين تَجَرَّؤُوا على بعض المُحَرَّمَات، وقَصَّروا في بعض الواجبات مع بقاء أصل الإيمان معهم.

---

(1) انظر: «التنبيهات اللّطيفة على العقيدة الواسطية» (ص 59-61) لابن سعدي، و«الفرقان بين أولياء الرحمان وأولياء الشيطان» (ص 24-28) لشيخ الإسلام، وكتابي: «التّعليقات السَّنيّة والفوائد البهية شرح مختصر في أصول العقائد الدينية» [مبحث: الناس في الإيمان درجات، وأولياء الله على طبقتين: سابقون مقربون وأصحاب يمين مقتصدون].

يقول ابن القيم[1]: «**وأما الظالمُ لنَفسه فليسَ مِن أصحابِ اليمين عند الإطلاق، وإن كان مآلُه إلى مَصير المُؤمنين بعد أَخْذِ الحَقِّ منه**». انتهى

ومع هذا التفاضُل في الإيمان، فلا نشهد لمُعَيَّنٍ بجنة ولا بنار، إلا مَن شَهِد له الله ﷻ، وشَهِد له رسول الله ﷺ، وإلا فالأصل عندنا الإمساك عن ذلك، **ولهذا قال المُزَنيُّ** رَحِمَهُ اللهُ: (**وَلَا نُوجِبُ لِمُحْسِنِهِم الْجِنَان بَعْدَ مَنْ أَوْجَبَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَلَا نَشْهَدُ عَلَى مُسِيئِهِم بالنَّار**)، **والكلامُ هنا على المُعيَّن، وأمَّا النَّوع، فإنَّا نَشهَدُ بِأَنَّ المُؤمِنينَ في الجَنَّة، وأَنَّ الكافِرينَ في النار.**

ولهذا، قسَّم أهلُ العِلم الشهادة بالجنَّة أو بالنار إلى قسمين: عامة وخاصة.[2]

فالعامة: هي المُعَلَّقَة بالوَصف، مثل الشَّهادة لكل مؤمن بأنه في الجنة، أو لكل كافر بأنه في النار، أو نحو ذلك من الأوصاف التي جَعَلها الشَّارع سببًا لدخول الجنة أو النار.

يقول أبو بكرٍ الإسماعيلي رَحِمَهُ اللهُ حاكِيًا قولَ أهلِ الحديث[3]: «**ولكن يقولون: إنَّ من ماتَ على الإسلام مُجتَنِبًا للكبائر والأهواء والآثام، فهو من أهلِ الجَنَّة؛** لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، ولم يَذكُر عنهُم ذنبًا: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ﴾[البينة: ٧]». انتهى

والخاصة: هي المُعَلَّقة بِشَخْص: مثل الشَّهادة لشَخص مُعَيَّنٍ بأنَّه في الجنة، أو لشَخص مُعَيَّنٍ بأنَّه في النار.

---

(1) «طريق الهجرتين وباب السعادتين» (ص 193-192).

(2) «التعليق على لُمعة الاعتقاد» (ص74) لابن عثيمين.

(3) «اعتقاد أئمة الحديث» (ص 69).

وكلامُ الإمام المُزَنِيِّ هنا -كغيره مِن عُلماء السنة- إنما هو على أهل القِبلة مِن المُسلمين، فلا نَشهَدُ لمُحسِنِهم بجنَّة، كما لا نَشهَدُ لمُسيئِهم بنار، **وأمَّا الكافِرُ الأصلي الَّذي ماتَ على كُفرِه كاليهودي والنَّصراني والمُشركُ شركًا أكبرَ، فهؤلاء لا يَدخُلونَ في هذه العقيدة، بَل يُشهَدُ على مَن ماتَ منهم على كُفرِه بأنَّه مِن أهل النَّار**، واستدَلَّ مَن ذهبَ إلى هذا مِن أهل العِلم بعمومِ الأدلَّة القاضيَة بأنَّ الكُفَّارَ في النَّار، وكذلك بقولِه ﷺ: «**حَيْثُمَا مَرَرْتَ بِقَبْرِ كَافِرٍ فَبَشِّرْهُ بِالنَّارِ**»[1]، وهذا عامٌّ في كُلِّ كافِرٍ، لأنَّ الأصلَ أنه حَيِيَ كافرا وماتَ كافرا، وعليه فمن الوَرَعِ البارِد القولُ في كُلِّ كافرٍ لعلَّه أسلمَ قبل موتِه، وإنَّما يسوغُ هذا عند مَن توجَدُ في حقِّه شُبهةٌ، أو لَم نَعلَم قِيامَ الحُجَّة عليه، بخلافِ مَن هو مِن أهل الكفر يقينا، فإنه لا يُتَوقَّفُ في الحُكمِ عليه بأنَّه مِن أهل النَّار.[2]

---

(1) رواه الطبراني في: «المعجم الكبير» (1/ 191/ 1)، وابن السني في: «عمل اليوم والليلة» (رقم: 588)، وصحَّحه الألباني في: «السلسلة الصحيحة» (رقم: 18).

(2) واختار هذا القولَ جماعَةٌ من المعاصرين، وصَرَّحوا بأنَّه المُدَوَّنَ في كُتب العقائد، وأنَّه مقصودُ أهلِ السنة في كُتبهم، ومِن هؤلاء: العلامة ابن مانع في: «حاشيته على العقيدة الطحاوية»، والعلامة عبد العزيز الراجحي في: «الهداية الربانية في شرح العقيدة الطحاوية» (1/ 540)، والشيخ صالح آل الشيخ في: «شرح العقيدة الطحاوية» (2/ 121)، وله مُحاضرة مُستقِلَّةٌ في الباب بعنوان: «الرد على مقالة كُفرية»، ونَصَرهُ شيخُنا صالح العُصيمي في تقريراته على «فتح المجيد».

وذهبَ آخَرون مِن أهل العِلم إلى أنَّه لا يُحكَمُ عليه بالنَّار، لأنَّ حُكمَنا عليه بعَينِه قد يتخلَّفُ للجَهل بالحالِ التي ماتَ عليها في الدنيا، وبحُكم الله ﷻ عليه في الآخرة.[1]

والقولُ الأوَّلُ -والله أعلم- أقربُ للصَّواب، لأنَّ كِلا الفريقين يتَّفِقُ على أنَّه إذا تحقَّقَ عليه وَصفُ الكُفر كان مِن أهلِ النَّار، ولمَّا زادوا: ما لم يكُن له شُبهة وقامَت عليه الحُجَّة، لم يَبقَ مُوجِبٌ لقولِنا: لعلَّه ماتَ على الإسلام، لأنَّ هذه الصورة خارِجَةٌ عن مَحلِّ النِّزاع، والله جلَّ وعَلا أعلم، وهو المُوَفِّقُ للصَّواب.

وأختم الكلام على هذه النقطة بتفصيل حسن لشيخنا الأديب بدر بن علي العتيبي -سدده الله- لما قال[2]: «يقيّد أهل السنة في كتب «الاعتقاد» عدم الشهادة لميِّت بالنار بكونه من أهل القبلة -أي من عصاة المسلمين- فلا يشهدون لفاسق بالنار، وإنما يخافون عليه من النار، كما يرجون للمحسن الجنة.

وأما الكفار (غير أهل القبلة) **فنوعان:**

الكافر الأصلي، فكل من مات على غير الإسلام فهو في النار نوعاً وعيناً، وعلى ذلك دل الكتاب والسنة.

الكافر المرتد، وهو قسمان:

الأول: مَن رِدَّتُه بالإجماع، فهذا يشهد له بالنار، وحاله حال الكفار الأصليين.

---

(1) ونص عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في كلام له نقله عنه تلميذه ابن مفلح في «الآداب الشرعية» (1/ 350)، وهو اختيار جماعة من المعاصرين كابن باز في: «فتاوى نور على الدرب، بعناية الشويعر» (14/ 345)، وابن عثيمين في: «تفسير الذاريات» (ص 120)، والعلامة عبد الرحمان البرَّاك في إحدى «فتاويه».

(2) في حسابه على «تويتر». وكنت قد عرضت عليه ما كتبت في هذه المسألة من تفصيل.

الثاني: مَن رِدَّتُه مَحَلُّ شُبهة واختلاف، فالأحوط الكف عن الشهادة له بالنار، ولو أُجريت عليه أحكام الكفر في الدنيا.

ويبقى مسألة مهمة: هل الشهادة للكافر المعين بالنار «مأمورٌ» بها نُطقاً، أم هي اعتقاد قلبي؟

الجواب: هي من الاعتقاد القلبي ولا يُطلب الشهادة لكل كافر بذلك، وإن شهد على بعضهم أحيانا بذلك، ولذلك تجد كلام السلف في «غالبه» على العموم لا على الأعيان». انتهى كلامه، وهو تفصيل مفيد بحق.

وأما الشَّهَادَةُ بِالْجَنَّة لمُعَيَّنٍ، فللسَّلَفِ فِيها ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ(1):

أَحَدُهَا: أَنْ لَا يُشهَدَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْأَنبِيَاءِ، وَهَذَا يُنقَلُ عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَنَفِيَّة، وَالْأَوْزَاعِي.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُشْهَدُ بِالْجَنَّة لِهَؤُلَاءِ وَلِمَنْ شَهِدَ لَهُ الْمُؤْمِنُونَ، أي: بالاستِفاضَة (2)، واستَدَلُّوا بقوله ﷺ: «**أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللهِ فِي الأَرْضِ**» (3).

---

(1) انظر: «منهاج السنة» (5/ 295) و«النبوات» (1/ 154)، و«شرح الطحاوية» (ص 280) لابن أبي العزّ.

(2) وإليه مال شيخ الإسلام ابن تيمية كما عزاهُ إليه ابن مفلح في: «الفروع» (3/ 304)، نقلًا عن كتاب: «المسائل العقدية التي نقلها ابن مفلح في (الفروع) عن شيخه ابن تيمية» (ص 27) لصالح سندي، وانظر: «الفتاوى» (2/ 484؛ 11/ 518؛ 18/ 314)، و«الآداب الشرعية» (1/ 350) لابن مفلح، و«شرح الطحاوية» (2/ 124) لصالح آل الشيخ.

(3) رواه البخاري (رقم: 1301)، ومسلم (رقم: 949)، ولما سئل ابن عقيل عن قوله ﷺ في هذا الحديث: «**وجَبَت**» قال في «الفنون»: «يجوزُ أَن يكونَ قوله ذلك مما أُلقِيَ إليه من الوَحي». انتهى، نقلًا عن «الآداب الشرعية» (1/ 308).

قلت: ذكر العلامة ابن عثيمين في «شرح صحيح البخاري» أنَّ المقصود بـ«**أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللهِ فِي الأَرْضِ**» الصحابة، أي: أنتم الصحابة، وليس كل الناس.

وهذا في الحقيقة يؤيد قول الجمهور، ويضعِّف ما ذهب إليه شيخ الإسلام.

وله في «شرح رياض الصالحين» (باب ثناء الناس على الميت) (4/ 570) كلام آخر يخالف ما ذكره في «شرح البخاري»، حيث قال: «**ولا فرق في هذا بين أن تكون الشهادة في عهد النبي ﷺ أو بعده...**». انتهى

وقوله: (وبعده) الأصل أن يحمل على كل العصور بعده، حتى يقيده الشيخ، ولكنه لم يفعل هنا فيبقى الكلام عاما، أي إذا استفاضت الشهادة ثبت الحكم بها، وأما ذكره لمعتقد أهل السنة بعدها يفيد بأن الشيخ وإن كان يرى وجاهة القول بالشهادة إلا أن لزوم قول جمهور السلف أفضل وأسلم، سيما ومسائل

وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ يُشْهَدُ بِالْجَنَّة لِكُلِّ مُؤْمِنٍ جَاءَ فِيهِ النَّصُّ، وَهَذَا قَوْلُ جُمهورِ أَهلِ العِلم وَأئمَّة أَهْلِ الْحَدِيثِ.

يقول الموفَّق ابن قُدامة المَقدسي رَحِمَهُ اللَّهُ في «لُمعَة الاعتِقاد»: «**ولا نَجزِمُ لأَحَدٍ مِن أَهلِ القِبلَة بِجَنَّةٍ ولا نَار، إلَّا مَن جَزَمَ لَهُ الرَّسُولُ ﷺ، لَكِنَّا نَرجُو لِلمُحسِن، ونَخافُ عَلى المُسِيء**». انتهى

وعلى هذا، فنَشهَدُ بالجنَّة لأُناس مُعيَّنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم أجمعين، كخديجة بنت خُويلِد، وبلال الحَبَشِي، والحَسَن والحُسَين سِبطي رسول الله ﷺ، وثابتٍ بنِ قيس الَّذي كان يقولُ فيه أنَسُ بن مالِكٍ: «فلقَد كان يَمشِي بين أَظهُرِنا ونحنُ نقول: إنَّه في الجنَّة ومن أهلِ الجَنَّة»، ونشهدُ للعشرة المُبشرين بالجنَّة[1] الَّذين قَالَ فيهم النَّبِيُّ ﷺ: «**عَشْرَةٌ فِي الْجَنَّةِ: أَبُو بَكْرٍ فِي الْجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الْجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ فِي الْجَنَّةِ، وَالزُّبَيْرُ فِي الْجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ فِي الْجَنَّةِ، وَابْنُ عَوْفٍ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعْدٌ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ فِي الْجَنَّةِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ في الجَنَّة**»[2].

فهُم الخُلَفاءُ الأربَعَة، ومعهم سِتَّةٌ ذَكَرهم ابنُ أبي داود في «حائيَّتِه»، فقال:

سَعِيدٌ وَسَعْدٌ وابنُ عَوْفٍ وطَلْحَةٌ ... وعَامِرُ فِهْرٍ والزُّبَيْرُ المُمَدَّحُ

الشهادة تتعلق بالآخرة التي هي غيب محض! هذا ما ظهر لي في معنى كلام الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ، والله أعلم.

(1) وللمُحِب الطَّبَري رَحِمَهُ اللَّهُ كتاب: «**الرِّياضُ النَّضِرَة في مَناقِبِ العَشَرَة**» مَطبوعٌ في أربَعة أجزاء. وتكلم عليهم عبد الغني المقدسي رَحِمَهُ اللَّهُ في آخر «**مختصر السيرة**».

(2) رواه أحمد في «المسند» (رقم: 1675)، والترمذي (رقم: 3747)، وابن حبان في «صحيحه» (رقم: 7002)، واللفظ له، وصححه الألباني في: «صحيح الجامع» (رقم: 50).

وكذلك، نَشهَدُ بالنَّار، لطائفَة مُعَيَّنة من الكُفَّار، كالوليد بن المُغِيرة الَّذي جاء ذِكرُه في قوله تعالى: ﴿فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾[المدثر: ٢٤ – ٢٦]، ولأبي جَهْلٍ كما في قوله سبحانه: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴿١٧﴾ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾[العلق: ١٧ – ١٨]، ولفرعون وآلِه كما في قوله: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾[غافر: ٤٥ - ٤٦]، ونشهد بالنار أيضًا لأبي طالبٍ وأبي لَهَبٍ –على تفاوُتٍ كبيرٍ بينهما–، ولعَمْرو بنِ لُحَيٍّ الخُزاعِي كما في قوله ﷺ: «**رَأَيْتُ عَمْرَو بْنَ عَامِرِ بْنِ لُحَيٍّ الخُزَاعِيَّ يَجُرُّ قُصْبَهُ فِي النَّارِ وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ سَيَّبَ السَّوَائِبَ**»[1]...

والمُعَيَّنُونَ من أهل الجنَّة والنار كثيرون، في هذه الأمة وفي الأمم السابقة، وأمَّا سائر الخَلق فأمرُهم إلى الله، والقاعدة هي أنَّنا: «**نَرجُو لِلمُحسِنِ، ونَخافُ عَلى المُسِيء**».

(1) رواه البخاري (رقم: 3333)، واللفظ له، ومسلم (رقم: 2865).

القرآن

وَالْقُرْآن كَلَامُ الله ﷻ، وَمِنْ لَدُنْهُ، وَلَيْسَ بِمَخْلُوقٍ فَيَبِيد.

ذكر المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هنا مبحثًا آخرَ، وهو مسألةُ كلام الله جلَّ وعلا الَّتي تنازَعَ الناسُ فيها نِزاعًا كبيرًا[1]، وقَرَّرَ فيها المُزَنيّ المَذهَبَ الحقَّ، وبرَّأَ نَفسَه مما رُمِيَ به زُورًا رَحِمَهُ اللَّهُ.

خلاصة مذهب أهل السنة والجماعة في مسألة كلام الله

وأهلُ السنة والجماعة يقولون: إن الله جلَّ وعلا يتكلَّمُ، والكلام صفةٌ ذاتيَّة له من حيثُ النَّوع، لا تَنفَكُّ عنه بحالٍ من الأحوال، فإنَّه لم يَزَل مُتكَلِّمًا تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وهي صفةٌ فِعليَّةٌ له من حَيثُ الأفراد، فإنَّ الله جَلَّ جَلَالُهُ يتكلَّمُ بمشيئَته واختياره، فيتكلَّمُ بما شاءَ، متى شاء، كيفَ شاء، والكلامُ صِفَة قائمَةٌ به تعالى، فلا تقُوم بغيره ﷻ خلافًا لأهل البدع، وكلامه تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَسموعٌ بالآذان حَقيقَةً من غير تَوَهُّمٍ، والقرآن كلام الله حقيقَةً، لَفظًا ومعنًى، وكما أنَّ الله ليسَ كمثله شيء، فكذلك كلامه جَلَّ جَلَالُهُ ليسَ ككلام خَلقه، وصَوتُه تعالى ليسَ كأصواتِ خَلقِه.[2]

والأدِلَّة على أنَّ الله يتكلَّم: أثريَّةٌ ونَظَريَّةٌ، أما الأثَريَّة فكثيرَةٌ جِدًّا، منها قول الله تعالى: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ وَقَرَّبۡنَٰهُ نَجِيّٗا﴾ [مريم: ٥٢]، ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ

---

(1) انظر: «منهاج السنة النبوية» (2/ 358-363) لابن تيمية، وعنه ابن أبي العزّ في «شرح الطحاوية» (ص 91)، و«النونية» (ص 42-58، فصل: في مَجامع طُرُق أهلِ الأرض واختلافهم في القرآن)، **وانظر نِسبة تلك المذاهب، وتَوثيقها عن أصحابِها في «التوضيحات الجليَّة على شرح العقيدة الطحاوية» للخميّس (1/ 372-383)، فإنه مُفيدٌ جدًّا!**

(2) انظر: مراجع هذه الخلاصة، وتفصيلَ جُمَلِها في «التوضيحات الجليَّة على شرح العقيدة الطحاوية» (1/ 371).

لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٢]، ﴿وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾ [الأعراف: ٢٢]...

وأما النظَرِيَّةُ، فهي أنَّ الْوَصْفَ بِالتَّكَلُّمِ مِنْ أَوْصَافِ الْكَمَالِ، وَضِدُّهُ مِنْ أَوْصَافِ النَّقْصِ، قَالَ تَعَالَى على لِسان إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ ﴾[الأنبياء: ٦٣]، فَلم يعِب إبراهيم أصنامَهم وآلهتَهم التي يَعبُدونَ بالعَجز عن الكلام إلا وأنَّ إلهه مُتكلِّمٌ وقائل، وقَالَ تَعَالَى: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾ [طه: ٨٩]، فَعُلِمَ أَنَّ نَفْيَ رُجُوعِ الْقَوْلِ وَنَفْيَ التَّكَلُّمِ نَقْصٌ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى عَدَمِ أُلُوهِيَّةِ الْعِجْلِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾[النحل: ٧٦]، فَجَعَلَ نَفْيَ صِفَةِ الْكَلَامِ مُوجِبًا لِبُطْلَانِ الْإِلَهِيَّةِ، **وَهَذَا أَمْرٌ مَعْلُومٌ بِالْفِطَرِ وَالْعُقُولِ السَّلِيمَةِ وَالْكُتُبِ السَّمَاوِيَّةِ**: أَنَّ فَاقِدَ صِفَاتِ الْكَمَالِ لَا يَكُونُ إِلَهًا، وَلَا مُدَبِّرًا، وَلَا رَبًّا، بَلْ هُوَ مَذْمُومٌ، مَعِيبٌ نَاقِصٌ، لَيْسَ لَهُ الْحَمْدُ، لَا

فِي الْأُولَى، وَلَا فِي الْآخِرَةِ، وَإِنَّمَا الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ لِمَنْ لَهُ صِفَاتُ الْكَمَالِ، وَنُعُوتُ الْجَلَالِ.[1]

يقول العلامة محمد خليل الهراس رَحِمَهُ اللهُ[2]: «وَاللهُ سُبْحَانَهُ نَادَى مُوسَى بصوتٍ، وَنَادَى آدَمَ وَحَوَّاءَ بصوتٍ، وَيُنَادِي عِبَادَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بصوتٍ، ويتكلَّم بِالْوَحْيِ بصوتٍ، وَلَكِنَّ الْحُرُوفَ وَالْأَصْوَاتَ الَّتِي تكلَّم اللهُ بِهَا صِفَةٌ لَهُ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، وَلَا تُشْبِهُ أَصْوَاتَ الْمَخْلُوقِينَ وَحُرُوفَهُمْ؛ كَمَا أَنَّ عِلْمَ اللهِ الْقَائِمَ بِذَاتِهِ لَيْسَ مِثْلَ عِلْمِ عِبَادِهِ؛ فَإِنَّ اللهَ لَا يُمَاثِلُ الْمَخْلُوقِينَ فِي شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ». انتهى

---

(1) نقلًا بتصَرُّفٍ عن: «الإبانة عن أصول الدّيانة» (ص 41) لأبي الحَسن الأشعري، و«الرد على الجهمية» للدَّارِمِي (ص 249، ضمن «عقائد السلف»)، و«شرح الطحاوية» (ص 92) لابن أبي العِز، و«مدارج السالكين» (1/ 21-22).

(2) «شرح العقيدة الواسطية» (ص 67).

ومِن كَلامِ الله ﷻ: القرآن الكريم، ولهذا قال المَزَنيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَالْقُرْآن كَلَامُ الله ﷻ**): حَقيقةً، والدَّلائلُ على ذلك كثيرَةٌ، منها: قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ﴾[التوبة: ٦]، وهو القُرآن بالإجماع، وقوله: ﴿ وَٱتْلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ ۖ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ﴾[الكهف: ٢٧]، وقوله ﷺ لمَّا كانَ يَعْرِضُ نَفْسَهُ عَلَى النَّاسِ فِي الْمَوْسِمِ: «**أَلَا رَجُلٌ يَحْمِلُنِي إِلَى قَوْمِهِ، فَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي**»[1]، وَقَالَ خَبَّابُ بْنُ الْأَرَتِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تَقَرَّبْ إِلَى اللهِ مَا اسْتَطَعْتَ فَإِنَّكَ لَنْ تَقْتَرِبَ إِلَى اللهِ بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ كَلَامِهِ»، وَقَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ: «فَضْلُ الْقُرْآنِ عَلَى سَائِرِ الْكَلَامِ كَفَضْلِ الرَّبِ عَلَى خَلْقِهِ»[2]...

ثمَّ قال المُصَنِّفُ واصفًا القرآن الكريم: (**وَمِنْ لَدُنْهُ**): أي: أنَّه كلام الله حَقيقةً، مُنَزَّلٌ من عندِه سُبحانه، منه بدأَ من الابتداء، أو بدا من البُدُوِّ: أي ظَهَرَ، لقوله تعالى:﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[الشعراء: ١٩٢]، وقوله ﷻ: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾[الإسراء: ١٠٥]، أي القرآن، وفي هذا ردٌّ على الجهميَّة والمُعتزلة وغيرهم القائلين بأنَّ كلامَ الله مَخلوقٌ مُنفَصِلٌ عن الله، خُلِقَ في مَحلٍّ، ثم بدا من ذلك المَحلِّ، ولم يَنزل من عند الله، وإخبار الله تعالى بأنَّه مُنَزَّلٌ من لَدُنْهُ يُناقِض

---

(1) أخرجه أحمد (رقم: 15192)، وأبو داود (رقم: 4734)، وابن ماجه (رقم: 201)، والترمذي (رقم: 2925)، وصحَّحَه الألباني في: «صحيح أبي داود» (رقم: 3960)، و«الصحيحة» (رقم: 1947). وانظر: «خلق أفعال العباد» للبخاري (ص 99، ضمن «عقائد السلف») ...

(2) انظر: «خلق أفعال العباد» (ص 100، ضمن «عقائد السلف») للبخاري، و«الشريعة» (1/492)...

أن يكونَ قد بَدا من غيرِه سبحانه، والله يقول: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾[الزمر: ١]، ويقول: ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى﴾[السجدة: ١٣]، ويقول: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [سبأ: ٦] ، في آيات كثيرة...

يَقُولُ ابْنَ الْمُبَارَكِ (1): «مَنْ قَالَ: ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ [طه: ١٤]، مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ، وَلَا يَنْبَغِي لِمَخْلُوقٍ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ»، وَقَالَ أَيْضًا:

فَلَا أَقُولُ بِقَوْلِ الْجَهْمِ إِنَّ لَهُ ... قَوْلًا يُضَارِعُ قَوْلَ الشِّرْكِ أَحْيَانَا
وَلَا أَقُولُ تَخَلَّى مِنْ بَرِيَّتِهِ ... رَبُّ الْعِبَادِ وَوَلَّى الْأَمْرَ شَيْطَانَا
مَا قَالَ فِرْعَوْنُ هَذَا فِي تَجَبُّرِهِ ... فِرْعَوْنُ مُوسَى وَلَا فِرْعَوْنُ هَامَانَا

ومن بَديعِ الحُجَج العَقليَّة في الردِّ على المُعتزلة والجَهمية، قولُ الإمام أبي الحَسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ (2): «**ويَجبُ عَلَيهم إذا زعموا أن كلام الله لموسى خَلَقَه في شجَرةٍ؛ أَن يكونَ مَن سمِعَ كلام الله عَزَّ وَجَلَّ مِن مَلَكٍ أو مِن نَبيٍّ أَتى به مِن عِندِ الله أَفضلَ مَرتبةً مِن سَماعِ الكلامِ مِن موسى؛ لأنهم سَمِعوه مِن نبي ولم يَسمعه موسى مِن الله عَزَّ وَجَلَّ، وإنما سَمِعه مِن شجرة**، وأَنْ يَزعُمُوا أنَّ اليهودِيَّ إذا سَمِع كلامَ اللهِ مِن النبي عليه الصلاة والسلام أَفضلُ مَرتبةً في هذا المعنى من موسى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأن اليهودي سَمِعه مِن نبي من أنبياء الله، وموسى سَمِعه مَخلوقا في شجرة». انتهى

ومن العبارات المُشتهرة عن السلف قولهم: «**الْقُرْآنُ كَلَامُ الله، مُنَزَّلٌ غَيرُ مَخلُوق، مِنْهُ بَدَأَ، وَإِلَيْهِ يَعُود**».

---

(1) «خلق أفعال العباد» (ص 91). وانظر: «الرد على الزنادقة والجهمية» (ص 55) للإمام أحمد.

(2) «الإبانة عن أصول الدّيانة» (ص 44).

فعَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ: قَالَ سَمِعْت عَمْرَو بْنَ دِينَارٍ يَقُولُ: أَدْرَكْت مَشَايِخَنَا وَالنَّاسَ مُنْذُ سَبْعِينَ سَنَةً يَقُولُونَ: «**الْقُرْآنُ كَلَامُ اللهِ، مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ**».

وقولهم: «**وَإِلَيْهِ يَعُود**»: أي يرجع إليه ﷻ، أي يوصف الله به، وقيل: إنّ المراد بذلك ما ورد من أنّ من أشراط السّاعة أن يرفع القرآن من الصّدور والمصاحف، والمَعنَيان صحيحان[1].

(1) «التّنبيهات اللّطيفة» (ص 45) لابن سعدي، و«شرح الواسطيّة» (ص 272) لابن عثيمين، وأفاض شيخُ الإسلام في هذا في كتبه، ومنها: الجزء 12 من «مجموع الفتاوى».

ثمَّ قال المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ: (**وَلَيْسَ بِمَخْلُوقٍ فَيَبِيد**): أي: فيَفنى ويَهلَك، وهذا لا يُمكن في حقِّ الله وأسمائه وصفاتِه، ولهذا فرَّقَ الله جَلَّ جَلَالُهُ بين الخَلق والأمر بقوله: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾[الأعراف: ٥٤]، والقرآن من الأمر لقوله تعالى:﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾[الشورى: ٥٢].

قال ابْنَ عُيَيْنَةَ: «مَا تَقُولُ هَذِهِ الدُّوَيْبَةُ؟» يَعْنِي بِشْرًا الْمِرِّيسِيَّ، قَالُوا: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ يَزْعُمُ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ فقَالَ: «**كَذَبَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾، فَالْخَلْقُ: خَلْقُ الله، وَالْأَمْرُ: الْقُرْآن**».[1]

يقول العلامة ابن عدّود رَحِمَهُ اللهُ[2]:

ألا لهُ الخلقُ والأمر، العَطْفُ دَلْ — أنْ لَيسَ خَلْقًا مَا مِنَ الأمر نَزَلْ

ومن بَديعِ **الحُجَج استدلالُ الإمام أحمد** بقول الله تبارك وتعالى: ﴿مَّا خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الروم: ٨]، فالذي خَلقَ به السموات والأرض، قد كان قبل السموات والأرض، والحقُّ الذي خَلقَ به السمواتِ والأرضَ هو قولُه، لأنّ الله يقول الحقَّ، وقال: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾[ص:

(1) «الشريعة» (1/ 504) للآجُرِّي، و«خلق أفعال العباد» (ص 103، ضمن «عقائد السلف») للبخاري، وانظر: «الإبانة عن أصول الدّيانة» (ص 36) لأبي الحَسن الأشعري رَحِمَهُ اللهُ.

(2) «مجمل اعتقاد السلف» (ص 21)، وانظر: «النونية» (ص 51) لابن القيم.

٨٤]، ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٧٣]، **فالحَقُّ قولُه، وليس قولُه مخلوقًا.**[1]

وهذا معتقد أهل السنة والجماعة، وعليه إجماع المُسلمين. يقول الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: «**وَالْمَنْقُولُ عَنِ السَّلَفِ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، تَلَقَّاهُ جِبْرِيلُ عَنِ اللهِ، وَبَلَّغَهُ جِبْرِيلُ إِلَى مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَبَلَّغَهُ ﷺ إِلَى أُمَّتِهِ**». انتهى

ويقول الآجُرِّي[3]: «اعْلَمُوا رَحِمَنَا اللهُ وَإِيَّاكُمْ أَنَّ قَوْلَ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ لَمْ يُزِغْ قُلُوبَهُمْ عَنِ الْحَقِّ، وُوُفِّقُوا لِلرَّشَادِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا أَنَّ **الْقُرْآنَ كَلَامُ اللهِ تَعَالَى لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ**؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ مِنْ عِلْمِ اللهِ، وَعِلْمُ اللهِ لَا يَكُونُ مَخْلُوقًا، تَعَالَى اللهُ عَنْ ذَلِكَ، **دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ، وَقَوْلُ الصَّحَابَةِ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، **وَقَوْلُ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ**، لَا يُنْكِرُ هَذَا إِلَّا جَهْمِيٌّ خَبِيثٌ، وَالْجَهْمِيُّ فَعِنْدَ الْعُلَمَاءِ كَافِرٌ». انتهى

وقد كَفَّرَ السَّلَفُ من قال بخلق القرآن، والكلام هنا على النَّوع، أمَّا المُعيَّن فلا بد أن تُبيَّنَ له الحجَّة، فإن أصرَّ بعد ذلك فحينئذٍ يَكفُر ولا شك، لأنَّه ليس كلُّ مَن يُطلَقُ في حَقِّهم لفظُ الكُفر إجمالًا، يُطلَقُ على التَّعيين.[4]

---

(1) «الردُّ على الزنادقة والجهمية» (ص 64، «عقائد السلف») بتصرُّف.

(2) «فتح الباري» (13/ 573).

(3) «كتاب الشريعة» (1/ 489)، ولشيخِنا بدر بن علي بن طامي العتيبي رسالة بعنوان: «**إقامة الحجة والبرهان على كُفر من قال بخلق القرآن**»، وقد قدم لها الإمام ابن باز وثُلَّة من كبار العلماء.

(4) «التوضيحات الجليَّة على شرح العقيدة الطحاوية» للخميّس (1/ 377)، و«الفتاوى» (12/ 466).

وقوله رَحِمَهُ اللهُ: (**وَلَيسَ بِمَخْلُوقٍ فَيَبِيد**): ولهذا قال الله جلَّ وعَلا: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا﴾ [الكهف: ١٠٩]، ويقول: ﴿وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ مَّا نَفِدَتۡ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ﴾[لقمان: ٢٧].

يقول الإمامُ أبو سَعيدٍ الدّارِميُّ رَحِمَهُ اللهُ **مُعَلِّقًا على هاتين الآيتين**[1]: «لِأَنَّ المِيَاهَ وَالْأَشْجَارَ مَخْلُوقَةٌ، وَقَدْ كَتَبَ اللهُ عَلَيْهَا الفنَاءَ عِنْدَ انْتِهَاءِ مُدَّتِهَا، وَاللهُ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، وَلَا يَفنَى كَلَامُهُ، وَلَا يَزَالُ مُتَكَلِّمًا بَعدَ الْخَلقِ، كَمَا لَم يَزَل مُتَكَلِّمًا قَبلَهُمْ، **فَلَا يُنْفِدُ الْمَخْلُوقُ الفَانِي كَلَامَ الْخَالِقِ البَاقِي**، الَّذِي لَا انقِطَاعَ لَهُ فِي الدُّنيَا وَالآخِرَةِ، وَلَو كَانَ عَلَى مَا يَذهَبُ إِلَيهِ هَؤُلَاءِ الْجَهمِيَّةُ أَنَّهُ كَلَامٌ مَخْلُوقٌ أُضِيفَ إِلَى اللهِ، وَأَنَّ اللهَ عَجَّلَ لَمْ يَتَكَلَّم بشَيءٍ قَطُّ، وَلَا يَتكَلَّمُ بشَيءٍ قَطُّ، وَلَن يَتَكَلَّمَ، لَنَفِدَ كُلُّ مَخلُوقٍ مِنَ الْكَلَامِ قَبلَ أَنْ يَنفَدَ مَاءُ بَحرٍ وَاحِدٍ مِنَ الْبُحُورِ، لِأَنَّهُ **لَو جُمِعَ كَلَامُ خَلقِ اللهِ كُلِّهُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالطَّيرِ وَالبَهَائِمِ كُلِّهَا، وَجَمِيعِ أَعمَالِهِم، وَكُتِبَ بِمَاءِ بَحرٍ وَاحِدٍ مِنَ البُحُورِ، لَكُتِبَ كُلُّ ذَلِكَ وَنَفِدَ قَبْلَ أَنْ يَنفَدَ مَاءُ بَحْرٍ وَاحِدٍ**، وَلَا عُشْرُ بَحْرٍ وَاحِدٍ، وَلَكِنَّهُ كَلَامٌ لَا انقِطَاعَ لَهُ، فَلَا يَنفَدُ مَا لَا يَفْنَى، وَيَنْقَطِعُ مَا يَبقَى». انتهى

يقول حافظ الحكمي رَحِمَهُ اللهُ **في «سُلَّم الأُصُول»**:

كَلامُهُ جَلَّ عنِ الإحصَاءِ ... والحَصْرِ والنَّفَادِ والفَنَاءِ

لَوْ صَارَ أَقلامًا جَمِيعُ الشَّجَرِ ... والبَحْرُ تُلقى فِيهِ سَبْعَةُ ابْحُرِ

---

(1) «الرد على الجهمية» (ص 249، ضمن «عقائد السلف») للدارمي، و«الإبانة عن أصول الدّيانة» (ص 39) لأبي الحَسن الأشعري.

والخَلقُ تَكتُبْهُ بِكُلِّ آنِ فَنَتْ ولَيسَ القَولُ مِنهُ فَانِ

قلت: وقد بوَّبَ الإمامُ البُخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «كتاب التوحيد» من «صحيحه»: «باب: قَولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا﴾».

صفاتُ الله سُبحانه

وكَلِمَاتُ اللهِ، وقُدْرَةُ اللهِ، ونَعْتُهُ وَصِفَاتُهُ، كامِلَاتٌ، غَيرُ مَخْلُوقَاتٍ، دَائِمَاتٌ أَزَلِيَّاتٌ، وَلَيْسَت بِمُحْدَثَاتٍ فَتَبِيد، وَلَا كَانَ رَبُّنَا نَاقِصًا فَيَزِيد.

جَلَّتْ صِفَاتُهُ عَنْ شَبَهِ صِفَاتِ المَخْلُوقِين، وَقَصُرَتْ عَنهُ فِطَنُ الوَاصِفِين، قَرِيبٌ بِالإِجَابَةِ عِنْدَ السُّؤَال، بَعِيدٌ بِالتَعَزُّزِ لَا يُنَال، عَالٍ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِن خَلْقِهِ، مَوْجُودٌ وَلَيْسَ بِمَعْدُومٍ وَلَا بِمَفْقُود.

انتقلَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ هنا من الخاصِّ إلى العام، فبعد أن قرَّرَ أنَّ كلامَ الله جلَّ وعلَا غَيرُ مَخلوقٍ، وأنَّه لا يفنى ولا يَبيد، بيَّنَ هنا أنَّ صِفاتِ الله جَلَّ جَلَالُهُ كُلَّها غَيرُ مَخلُوقَة، وأنَّها في غاية الكمال، وأنَّها لا تَفنى ولا تَبِيد، **فقال** رَحِمَهُ اللهُ: (**وكَلِمَاتُ اللهِ، وقُدْرَةُ اللهِ، ونَعْتُهُ وَصِفَاتُهُ، كامِلَاتٌ، غَيرُ مَخْلُوقَاتٍ، دَائِمَاتٌ أَزَلِيَّاتٌ، وَلَيْسَت بِمُحْدَثَاتٍ فَتَبِيد، وَلَا كَانَ رَبُّنَا نَاقِصًا فَيَزِيد**).

فقوله رَحِمَهُ اللهُ: (**وكَلِمَاتُ اللهِ، وقُدْرَةُ اللهِ، ونَعْتُهُ وَصِفَاتُهُ، كامِلَاتٌ**): لأنَّ الله جَلَّ جَلَالُهُ مُتَّصِفٌ بالمَحَامِدِ كُلِّها، فلا يَتَّصِفُ إلا بالكَمال، وله سُبحانه كُلُّ الجَمال والجَلال، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[النحل: ٦٠]، وقال: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طه: ٨]، وقال: ﴿فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤]، وقال: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧]، في آياتٍ كثيرة.

الفرقُ بينَ الصِّفَة والنَّعت

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (ونَعْتُهُ وَصِفَاتُهُ، كامِلَاتٌ): فيه تَفريقٌ بينَ الصِّفَة والنَّعت، وهو اختيارٌ لبعض أهل العلم، خلافًا لمن ذَهبَ إلى أنهما لغتان مترادفان.[1]

وقد أشار الإمام ابن القيم في «مدارج السالكين»[2] إلى فروق ثلاثة بين الصِّفَةِ والنَّعت، خُلاصَتُها:

أَنَّ النَّعْتَ يَكُونُ بِالْأَفْعَالِ الَّتِي تَتَجَدَّدُ، وَالصِّفَةُ هِيَ الْأُمُورُ الثَّابِتَةُ اللَّازِمَةُ لِلذَّاتِ.

أَنَّ النَّعْتَ لَا يُطْلَقُ عَلَى الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةَ، فَتكونُ الصِّفة أعمَّ.[3]

أَنَّ النَّعْتَ مَا يَظْهَرُ مِنَ الصِّفَاتِ وَيَشْتَهِرُ، وَيَعْرِفُهُ الْخَاصُّ وَالْعَامُّ، وَالصِّفَاتُ: أَعَمُّ. وهذا اختيارُ أبي هِلالٍ العَسكري.[4]

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ واصِفًا صِفات الباري سبحانه: (غَيرُ مَخْلُوقَاتٍ، دَائِمَاتٌ أَزَلِيَّاتٌ، وَلَيْسَت بِمُحْدَثَاتٍ فَتَبِيد، وَلَا كَانَ رَبُّنَا نَاقِصًا فَيَزِيد): فقَرَّرَ المُزَنيُّ هنا عِدَّةَ أُمور، وهي: أنَّ صفات الله جَلَّ جَلَالُهُ (غَيرُ مَخْلُوقَاتٍ): وهذا مُجمَعٌ عليه عند السَّلَف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ[5]، ولم يُخالِف في ذلك إلا من شذَّ عن الجماعة من فِرَق الزَّيغ الضلال، بل وكفَّر السلف من زَعمَ أنَّ صفاتِ الله تعالى مخلوقةٌ، ولماَّ سُئِلَ الإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ

---

(1) «شرح الطحاوية» (ص 135) لابن أبي العزّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(2) «مدارج السالكين» (2/ 465).

(3) وقَد نَسَبه أبو هِلالٍ العَسكري في «الفُرُوق اللُّغَوِيَّة» (ص 30) إلى أبي العَلاء رَحِمَهُ اللَّهُ.

(4) «الفُرُوق اللُّغَوِيَّة» (ص 30).

(5) «لـوامِعُ الأنوارِ البَهيَّة» (1/ 476) للسَّفَّاريني رَحِمَهُ اللَّهُ.

رَحِمَهُ اللَّهُ عَمَّنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ؟ قَالَ: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ عِلْمَ اللهِ وَأَسْمَاءَهُ مَخْلُوقَةٌ فَقَدْ كَفَرَ، يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٦١]، أَفَلَيْسَ هُوَ الْقُرْآنُ؟ فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ عِلْمَ اللهِ وَأَسْمَاءَهُ وَصِفَاتِهُ مَخْلُوقَةٌ فَهُوَ كَافِرٌ لَا يُشَكُّ فِي ذَلِكَ، إِذَا أَعْتَقَدَ ذَلِكَ، وَكَانَ رَأْيُهُ وَمَذْهَبُهُ وَكَانَ دِينًا يَتَدَيَّنُ بِهِ، كَانَ عِنْدَنَا كَافِرٌ»[1].

ولهذا قرَّرَ المُزَني بأنَّ صِفات الله تعالى (**دَائِمَاتٌ أَزَلِيَّاتٌ، وَلَيْسَت بِمُحْدَثَاتٍ فَتَبِيد، وَلَا كَانَ رَبُّنَا نَاقِصًا فَيَزِيد**): فإِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَمْ يَزَلْ مُتَّصِفًا بِصِفَاتِ الْكَمَالِ: صِفَاتِ الذَّاتِ وَصِفَاتِ الْفِعْلِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ اللهَ وُصِفَ بِصِفَةٍ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَّصِفًا بِهَا، لِأَنَّ صِفَاتِهِ -سُبْحَانَهُ- صِفَاتُ كَمَالٍ، وَفَقْدَهَا صِفَةُ نَقْصٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ حَصَلَ لَهُ الْكَمَالُ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُتَّصِفًا بِضِدِّهِ.

وَلَا يَرِدُ عَلَى هَذا صِفَاتُ الْفِعْلِ وَالصِّفَاتُ الِاخْتِيَارِيَّةُ وَنَحْوُهَا، كَالْخَلْقِ وَالتَّصْوِيرِ، وَالْإِحْيَاءِ وَالْإِمَاتَةِ، وَالْقَبْضِ وَالْبَسْطِ وَالطَّيِّ، وَالِاسْتِوَاءِ وَالْإِتْيَانِ وَالْمَجِيءِ وَالنُّزُولِ، وَالْغَضَبِ وَالرِّضَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ وَوَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ.[2]

---

(1) «كتاب الشريعة» (1/ 503).

(2) «شرح الطحاوية» (ص 51)، وانظر: «الفتاوى» (6/ 268).

يقولُ العلَّامة أحمدُ بنُ حَجَر آل بوطامي[1]: «وأما صفاتُ الأفعال كالخَلق والإنعام، والنزول والمجيء والإتيان، فقال الخَلَف بحُدوثِها، وقال الماتُرديَّة بقِدمِها، **والصحيح الذي عليه المُحَقِّقون أنَّها قَديمةُ النَّوع حادِثَةُ الآحاد**». انتهى

قلت: ورُبَّما استدلَّ المُبطِلون بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، **على أنَّ أسماءَ الله وصفاتِه مَخلوقَةٌ، وهذا من أعظم الجَهل بالله وبكتابه، وفي هذا يقول ابنُ أبي العِزّ** رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: «وَالْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ﴾، أَيْ: كُلِّ شَيْءٍ مَخْلُوقٍ، وَكُلُّ مَوْجُودٍ سِوَى اللهِ فَهُوَ مَخْلُوقٌ، فَدَخَلَ فِي هَذَا الْعُمُومِ أَفْعَالُ الْعِبَادِ حَتْمًا، **وَلَمْ يَدْخُلْ فِي الْعُمُومِ الْخَالِقُ تَعَالَى، وَصِفَاتُهُ لَيْسَتْ غَيْرَهُ، لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُوَ الْمَوْصُوفُ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ، وَصِفَاتُهُ مُلَازِمَةٌ لِذَاتِهِ الْمُقَدَّسَةِ، لَا يُتَصَوَّرُ انْفِصَالُ صِفَاتِهِ عَنْهُ**... بَلْ نَفْسُ مَا اسْتَدَلُّوا بِهِ يَدُلُّ عَلَيْهِمْ، فَإِذَا كَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ﴾ مَخْلُوقًا، لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ دَلِيلًا». انتهى

ويقول ابن القيم[3]: «وَالتَّحْقِيقُ: أَنَّ صِفَاتِ الرَّبِّ جَلَّ جَلَالُهُ دَاخِلَةٌ فِي مُسَمَّى اسْمِهِ، وَاسْمُ «الله» سُبْحَانَهُ، وَ«الرَّبِّ»، وَ«الْإِلَهِ» اسْمٌ لِذَاتٍ لَهَا جَمِيعُ صِفَاتِ الْكَمَالِ وَنُعُوتِ الْجَلَالِ، كَالْعِلْمِ، وَالْقُدْرَةِ، وَالْحَيَاةِ، وَالْإِرَادَةِ، وَالْكَلَامِ، وَالسَّمْعِ،

---

(1) «العقائد السّلفيّة بأدلّتها النّقليّة والعقليّة» للعلاّمة أحمد بن حجر آل بوطامي رَحِمَهُ اللَّهُ (1/ 148)، عند قوله في النظم:

وكُلُّ ما أتى من الصفاتِ ... قديمَةٌ لله ذي الهِباتِ

وصِفةُ الأفعالِ للسَّلامِ ... قَديمةٌ بالنَّوع كالإنعامِ

(2) «شرح الطحاوية» (ص 96) بتصرف اقتضاه السياق.

(3) «مدارج السالكين» (2/ 476) بحذف يسير.

وَالْبَصَرِ، وَالْبَقَاءِ، وَالْقِدَمِ، وَسَائِرِ الْكَمَالِ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ اللهُ لِذَاتِهِ، **فَصِفَاتُهُ دَاخِلَةٌ فِي مُسَمَّى اسْمِهِ، فَتَجْرِيدُ الصِّفَاتِ عَنِ الذَّاتِ، وَالذَّاتِ عَنِ الصِّفَاتِ فَرْضٌ وَخَيَالٌ ذِهْنِيٌّ لَا حَقِيقَةَ لَهُ**، وَهُوَ أَمْرٌ اعْتِبَارِيٌّ لَا فَائِدَةَ فِيهِ، وَلَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مَعْرِفَةٌ، وَلَا إِيمَانٌ». انتهى

وقول المُصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَلَا كَانَ رَبُّنَا نَاقِصًا فَيَزِيد**): يُبيِّنه قوله تعالى لمَّا سأل فرعونُ موسى فقال: ﴿فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ﴾، فأجابه موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ قائلًا: ﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾[طه: ٥١ – ٥٢]، فبيَّن عَلَيْهِ السَّلَامُ أنَّ علم الله تعالى علم كامل لا يعتريه نقص بحال من الأحوال، فقوله: ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّي﴾: قَالَ النَّحَّاسُ[1]: «**أَخْبَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى كِتَابٍ، وَالْمَعْنَى: لَا يَضِلُّ عنه علم شيء مِنَ الْأَشْيَاءِ وَلَا مَعْرِفَتُهَا، وَلَا يَنْسَى مَا عَلِمَهُ مِنْهَا**». فهو جَلَّ وَعَلَا لا يجهل شيئا، وما يَعلَمُه فلا ينساه، فعلمه كامل لا يعتريه نَقصٌ لا من جهة الجهل ابتداءً، ولا من جهة النسيان بعد العلم، **وهكذا سائر أسمائه وصفاته جلَّ وعلا.**

---

(1) ومال إليه القرطبي في «تفسيره».

كلُّ ما خَطر ببالك فالله بخلافه

ثم قال المُزَنيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**جَلَّتْ صِفَاتُهُ عَنْ شَبَهِ صِفَاتِ المَخْلُوقِين**): فإنَّ الله جلَّ وعَلا لا مثيلَ له، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى: ١١]، ولا سميَّ له، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، قال ابن عباس: «أي: هل تَعلَمُ للرَّبِّ مَثَلًا أو شَبيهًا»، ولا نِدَّ له، ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[البقرة: ٢٢]، قال أبو العالية: «أي: عُدَلَاءَ شُرَكَاءَ»، ولا كُفء له، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[الإخلاص: ٤]، أي: لم يكن له شبيهٌ ولا عِدل.

يقول ابن القيّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «مقدّمة النُّونيَّة»**[1]: «نُثبِتُ له سُبحانَه ما أَثبتَ لنفسِه مِن الأسماء والصّفات، ونَنْفِي عنه النَّقائِصَ والعُيُوبَ ومُشَابَهَةَ المَخْلُوقَات، **إِثْبَاتًا بلا تَمثِيل، وتَنزِيهًا بلا تَعطِيل**، فَمن شَبَّهَ اللهَ بِخَلقِه فَقد كَفَر، ومن جَحَدَ ما وَصَفَ اللهُ به نَفسَه فَقَد كَفَر، ولَيسَ ما وَصَفَ اللهُ به نَفسَه، أو مَا وَصَفَهُ بِه رَسولُه تَشْبِيها، فالمُشَبِّهُ يَعبُدُ صَنَمًا، والمُعَطِّلُ يَعبُدُ عَدَمًا، والمُوَحِّدُ يَعبُدُ إِلهًا واحِدًا صَمَدًا، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾». انتهى

فقاعدة أهل السّنّة في هذا الباب: «**إثباتٌ بِلاَ تَمثِيل، وتَنزِيهٌ بِلَا تعطِيل**».

يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «النُّونِيَّة»**:

لَسنَا نُشَبِّهُ وَصفَهُ بِصِفَاتِنَـــــا	إنَّ المُشَبِّهَ عَابِدُ الأَوْثَـــــانِ
كَلاَّ ولَا نُخلِيهِ عَن أَوصافِــــهِ	إنَّ المُعَطِّلَ عَابِدُ البُهْتَـــــان
مَن شَبَّهَ اللهَ العَظِيمَ بِخَلْقِـــــهِ	فَهْوَ النَّسِيبُ لِمُشْرِكٍ نَصْـرَانِي
أَوْ عَطَّلَ الرَّحْمَنَ عَن أوصافِـهِ	فَهْوَ الكَفُورُ وَلَيسَ ذَا إِيمَـــانِ

---

(1) «شرح النّونيّة» للهرّاس (1/ 20).

والَّذي ينبغِي اتِّباعًا لنصوص الشَّرع نَفيُ المَثِيل والكُفْء والنِّد والسَّمِيّ، وأمّا نَفي التَّشبيه فلم يَرِد في الكتاب والسّنّة، وذلك أنّه ما من شيئين إلّا ويشتبهان مِن وَجه ويَفْتَرِقَانِ مِن وَجه، وأهل السّنّة إذا قالوا: «من غير تشبيه»، فإنّهم يريدون بالتَّشبيه التّمثيل.[1]

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَقَصُرَتْ عَنهُ فِطَنُ الوَاصِفِين**): أي: حِذْقُ[2] الواصفين، فمهما حاول الناس التَفَكُّرَ في ذات الله، فإن العُقُولَ قاصِرَةٌ على إدراك حقيقته سبحانه، ولكن العبدَ مأمور باتِّباعِ سبيل المُرسَلين، في إثبات صفات ربِّ العالمين، وتنزيه عن مُشابَهة المخلوقين ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ١٨٠ - ١٨٢]، فسَبَّحَ نَفسَه عمَّا وَصفَه بِه المُخالِفُون للرُّسُل، وسَلَّم على المُرسَلين لسلامَة ما قالُوه مِن النَّقص والعَيب، كما قال شيخ الإسلام في «الواسطية».

يقول الموفَّق ابن قُدامة المَقدسي رَحِمَهُ اللَّهُ في «لُمعَة الاعتِقاد»: «**وكُلُّ ما تُخُيِّلَ في الذِّهن أو خَطَرَ بالبَال، فإنَّ اللهَ تعالى بِخِلافِه**». انتهى

وما أجمَلَ قولَ عمرو بنِ عُثمان المَكِّي في كتابه الذي سمَّاه «التَّعَرُّفُ بأحوال العُبَّاد والمُتَعَبِّدِين»[3]: «**واعلم رحمك الله تعالى أن كُلَّ ما وهمه قلبك، أو سَنَح في مجاري فكرك**، أو خطر في معارضات قلبك من حسن أو بهاء، أو ضياء أو إشراق،

(1) «القول المفيد» (2/ 80) لابن عثيمين، وانظر: «الفتاوى» لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ (3/ 166)، و«التدمرية» (ص 75، القاعدة السادسة).

(2) «المصباح المُنير» (ص 253، فَطِنَ).

(3) نقلا عن «الفتوى الحموية الكبرى» (ص 361-363).

أو جمال، أو شبح مائل، أو شخص متمثل: **فالله تعالى بغير ذلك**، بل هو تعالى أعظم وأجل وأكبر... أَوَلَمْ تعلم أنه تعالى لما تجلَّى للجبل تدكدك لعظم هيبته، وشامخ سلطانه، **فَكَمَا لَا يَتَجَلَّى لِشَيءٍ إِلَّا انْدَكَّ، كذلك لا تَوَهَّمَهُ أَحدٌ إلا هَلَك...**». انتهى

ورُوي عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**تَفكَّروا في خَلق الله، ولا تَفكَّروا في الله**».[1]

يقول ابن القيم[2]: «**فَكَيْفَ يَطْمَعُ الْعَقْلُ الْمَخْلُوقُ الْمَحْصُورُ الْمَحْدُودُ فِي مَعْرِفَةِ كَيْفِيَّةِ مَنْ لَهُ الْكَمَالُ كُلُّهُ، وَالْجَمَالُ كُلُّهُ، وَالْعِلْمُ كُلُّهُ، وَالْقُدْرَةُ كُلُّهَا، وَالْعَظَمَةُ كُلُّهَا، وَالْكِبْرِيَاءُ كُلُّهَا؟** مَنْ لَوْ كُشِفَ الْحِجَابُ عَنْ وَجْهِهِ لَأَحْرَقَتْ سَبُحَاتُهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا فِيهِمَا وَمَا بَيْنَهُمَا، وَمَا وَرَاءَ ذَلِكَ؟ الَّذِي يَقْبِضُ سَمَاوَاتِهِ بِيَدِهِ، فَتَغِيبُ كَمَا تَغِيبُ الْخَرْدَلَةُ فِي كَفِّ أَحَدِنَا، الَّذِي نِسْبَةُ عُلُومِ الْخَلَائِقِ كُلِّهَا إِلَى عِلْمِهِ أَقَلُّ مِنْ نِسْبَةِ نَقْرَةِ عُصْفُورٍ مِنْ بِحَارِ الْعِلْمِ...». انتهى

وفي هذا يقول أبو الوفاء ابن عقيل في «الفنون»[3]: «**أَتَطْمَعُ أَنْ تَكْشِفَ حِجَابًا أَرْخَاهُ؟ أَوْ تَقِفَ عَلَى سِرٍّ غَطَّاهُ؟ عِلْمٌ قَصَرَهُ خَالِقُهُ عَنْ دَرْكِ بَعْضِ مَخْلُوقَاتِهِ الَّتِي فِيك تُرِيدُ أَنْ تَطَّلِعَ بِهِ عَلَى كُنْهِ بَارِيك، وَاَللهِ إنَّ مَوْتَك أَحْسَنُ مِنْ حَيَاتِك**».

وقال أيضا: «وَاعَجَبًا! يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِي مَاهِيَّةِ الْعَقْلِ وَلَا يَدْرُونَ، فَكَيْفَ يُقْدِمُونَ عَلَى الْكَلَامِ فِي خَالِقِ الْعَقْلِ». إلى آخر ما قال رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى.

---

(1) ذكره اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (1/ 332)، تحت باب: «**سياقُ ما رُوِيَ عن النبي في النهي عن التفكر في ذات الله عَزَّ وَجَلَّ**».

(2) «مدارج السَّالكين» (2/ 474).

(3) انظر: «الآداب الشرعية» لابن المُفلح رَحِمَهُ اللَّهُ (1/ 273-272).

ونظيره قول ابن تيمية [1]: «فَإِذَا كَانَ نَعِيمُ الْجَنَّةِ وَهُوَ خَلْقٌ مِنْ خَلْقِ اللهِ كَذَلِكَ، فَمَا ظَنُّك بِالْخَالِقِ ﷻ». انتهى

(1) «الفتوى الحموية الكبرى» (ص 523).

قُربُ الله سُبحانه

ثم قال المُزَنيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**قَرِيبٌ بِالإِجَابَةِ عِنْدَ السُّؤَال**): وهذا مِصداقُ قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ [هود: ٦١]، وقوله: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ [الإسراء: ٥٧]، وقوله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾[البقرة: ١٨٦]، يعني تعالى ذِكره بذلك: وإذا سَألك يا محمد عبادي عَني: أين أنا؟ فإني قريبٌ منهم أسمع دُعاءهم، وأجيب دعوة الداعي منهم، كما قال أبو جعفر الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ في «تفسيره».

وقال الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ [1]: «ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّهُ جَلَّ وَعَلَا قَرِيبٌ يُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِي، وَبَيَّنَ فِي آيَةٍ أُخْرَى تَعْلِيقَ ذَلِكَ عَلَى مَشِيئَتِهِ جَلَّ وَعَلَا وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ﴾[الأنعام: ٤١]، الْآيَةَ.

وَقَالَ بَعْضُهُمُ: التَّعْلِيقُ بِالْمَشِيئَةِ فِي دُعَاءِ الْكُفَّارِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ سِيَاقِ الْآيَةِ، **وَالْوَعْدُ الْمُطْلَقُ فِي دُعَاءِ الْمُؤْمِنِينَ، وَعَلَيْهِ فَدُعَاؤُهُمْ لَا يُرَدُّ، إِمَّا أَنْ يُعْطُوا مَا سَأَلُوا أَوْ يُدَّخَرَ لَهُمْ خَيْرٌ مِنْهُ أَوْ يُدْفَعَ عَنْهُمْ مِنَ السُّوءِ بِقَدْرِهِ.**

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: الْمُرَادُ بِالدُّعَاءِ الْعِبَادَةُ، وَبِالْإِجَابَةِ الثَّوَابُ، وَعَلَيْهِ فَلَا إِشْكَالَ». انتهى

---

(1) «أضواء البيان» (1/ 114-113)، وانظر خلاصة طيبة في أحكام الدعاء ذكرها جمال الدين القاسمي في «محاسن التأويل» (2/ 66-80).

والدعاء نوعان: دعاءُ مسألة، ودعاءُ عبادة.

أما دعاء المسألة: فهو طلب ما ينفع الدّاعي، وطلب كشف ما يضرّه ودَفعه، وهو الذي يغلب عند عامة المسلمين في تسمية الدعاء، فإذا قيل: دعا فلان، يعني سأل ربه جل وعلا.

وأما دعاء العبادة: فهو مطلق التّعبّد كالصّلاة والزّكاة وغير ذلك من أنواع العبادات.

والدّعاء في القرآن يراد به دُعاء المسألة تارة، ودعاء العبادة تارة، ويراد به مجموعُهُما، وهما متلازمان، **فكل دُعاء عبادة مُستلزِمٌ لدعاء المسألة، وكل دُعاء مسألة مُتَضمِّنٌ لدعاء العبادة.**[1]

فقولهم: «**دُعاء العبادة مُستلزِمٌ لدعاء المسألة**»: يعني أن من صَلَّى، فيلزم من إنشائه الصلاة أن يسأل الله القبول، ويسأله الثواب، فيكون فعله متضمنا للدعاء بلسان الحال، وقد يصحب فعلَه هذا دعاءٌ بلسان المقال.

وقولهم: «**دُعاء المسألة مُتَضمِّنٌ لدعاء العبادة**»: يعني أن من سأل الله جل وعلا شيئا: فهو داع دعاء مسألة، وهذا متضمن لعبادة الله، لأن دعاء المسألة أحد أنواع العبادة، والله جل وعلا يحب من عباده أن يسألوه.[2]

(1) «الفتاوى» لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ (15/ 10 وما بعدها)، وعنه تلميذه ابن القيم -بالحرف تقريبا- في «بدائع الفوائد» (3/ 3 وما بعدها).

(2) انظر: شروح «كتاب التوحيد» عند «باب: من الشّرك أن يستغيث بغير الله أو يدعو غيره».

وقيل في سببِ نزول الآية أنَّ أَعْرَابيًّا قَالَ: «**يَا رَسُولَ اللهِ، أَقَرِيبٌ رَبُّنَا فَنُنَاجِيهِ أَمْ بَعِيدٌ فَنُنَادِيهِ؟**» فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللهُ ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى ﴾ [البقرة: ١٨٦]، الآية.[1]

وعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي غَزَاة فَجَعَلْنَا لَا نَصْعَدُ شَرَفًا، وَلَا نَعْلُو شَرَفًا، وَلَا نَهْبِطُ وَادِيًا إِلَّا رَفَعْنَا أَصْوَاتَنَا بِالتَّكْبِيرِ، قَالَ: فَدَنَا مِنَّا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أرْبعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ؛ فإِنَّكم لا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا، إِنَّ الذِي تَدْعُونَ أقربُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ**».[2]

قال شيخ الإسلام نوَّر الله ضَريحَه: «**وفي إخفاء الدعاء فوائدُ عديدةٌ**:[3]

سادسها: وهو من النُّكَتِ البَدِيعة جِدا: **أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى قُرْبِ صَاحِبِهِ لِلْقَرِيبِ لَا مَسْأَلَةِ نِدَاءِ الْبَعِيدِ لِلْبَعِيدِ؛ وَلِهَذَا أَثْنَى اللهُ عَلَى عَبْدِهِ زَكَرِيَّا بِقَوْلِهِ** عز وجل: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ﴾ [مريم: ٣]، فَلَمَّا اسْتَحْضَرَ الْقَلْبُ قُرْبَ اللهِ عز وجل وَأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ قَرِيبٍ أَخْفَى دُعَاءَهُ مَا أَمْكَنَهُ...». انتهى

---

(1) قال العلامة أحمد شاكر في تحقيقه لأجزاء من «تفسير الطبري» (3/ 480) بعد كلامه على رجال الإسناد: «وهذا الحديث ضعيف جدًا، منهار الإسناد بكل حال». انتهى

(2) رواه البخاري (رقم 6610)، ومسلم (رقم 2704).

(3) «الفتاوى» لشيخ الإسلام رحمه الله (15/ 16 وما بعدها)، وعنه تلميذه ابن القيم -بالحرف تقريبا- في «بدائع الفوائد» (3/ 7 وما بعدها).

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ مُمَثِّلًا لهذا [1]: «كما أنَّ مَن خاطَب جَليسًا له يَسمعُ خَفِيَّ كلامِه فبَالَغَ في رَفعِ الصَّوت استَهجَنَ ذلك منه، ولله المثل الأعلى سبحانه». انتهى

وفي قوله تعالى: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ دليلٌ على قربه سبحانه، وَهَذَا الْقُرْبُ مِنْ الدَّاعِي هُوَ قُرْبٌ خَاصٌّ لَيْسَ قُرْبًا عَامًّا مِنْ كُلِّ أَحَدٍ فَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ دَاعِيهِ وَقَرِيبٌ مِنْ عَابِدِيهِ وَأَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، وقَوْله تَعَالَى: ﴿ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥] فِيهِ الْإِرْشَادُ وَالْإِعْلَامُ بِهَذَا الْقُرْبِ. [2]

يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ **في «النُّونِيَّة»** [3]:

وَهْوَ القَرِيبُ وقُرْبُهُ المُخْتَصُّ بالدَّ ... اعِي وعَابِدِهِ علَى الإيمَانِ

فتبيَّن أنَّ القُربَ قسمٌ واحدٌ، وهو قُرب خاص، **وليس في الكتاب والسنة قطُّ قربُ ذاته سبحانه من جميع المخلوقات في كل حال** [4]، بخلاف المَعية التي تنقسم إلى معية عامة ومعية خاصة، وقد مرَّ معنا بيان ذلك في أول هذه التعليقات.

---

(1) «بدائع الفوائد» (3/ 7).

(2) «الفتاوى» لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ (15/ 17)، وعنه تلميذه ابن القيم -بالحرف تقريبا- في «بدائع الفوائد» (3/ 8).

(3) قارِنهُ بكلام الشَّارح الشيخ الهَّراس رَحِمَهُ اللَّهُ في شرحه على «النونية» (2/ 475).

(4) «الفتاوى» لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ (5/ 236، 240، 247...).

عِزَّةُ الله

ثم قال المُزَنيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (**بَعِيدٌ بِالتَعَزُّزِ لَا يُنَال**): فبالرغم من قُربِه سبحانه من عباده الصالحين، فإنَّه جَلَّ جَلَالُهُ عَزيزٌ لا يُرام، ولا يُنال، أي لا يَبلُغُ أعداؤُه منه مَقصُودَهم.[1]

ومرَّ معنا أنَّ اسم الله «العزيز» يدور على ثلاثة معانٍ، ثابتة لله سبحانه على أتمِّ وجه وأكمله، وهي:

العزَّة بمعنى الامتِناع على من يَرُومُه من أعدائِه: وهي من عَزَّ يَعِزُّ، بكسر العين في المضارع، أي: فلن يَصِلَ إليه كيدُهم، ولن يَبلُغَ أحدٌ منهم ضرَّه وأذاه.

العزَّة بمعنى القَهر والغَلَبة: وهي من عَزَّ يَعُزُّ، بضَم العين في المضارع، فهو سُبحانه القاهر لأعدائه الغالبُ لهم، ولكنهم لا يَقهرونه ولا يغلبونه، **وهذا المعنى هو أكثر معاني العزة استعمالا.**

العزَّة بمعنى القُوَّة والصَّلابة: وهي من عَزَّ يَعَزُّ، بفتحها، ومنه قولهم: أرضٌ عَزازٌ: للصَّلبَة الشديدة.[2]

قال ابن القيم[3]: «**العِزَّةَ كَمَالُ الْقُدْرَةِ، وَالحِكْمَةَ كَمَالُ العِلْمِ**، وَبِهَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ يَقْضِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَا شَاءَ، وَيَأْمُرُ وَيَنْهَى وَيُثِيبُ وَيُعَاقِبُ، فَهَاتَانِ الصِّفَتَانِ مَصْدَرُ الْخَلْقِ وَالْأَمْرِ». انتهى

---

(1) «المصباح المُنير» (ص 331، نَالَ).

(2) «شرح النونية» للهراس (2/ 463) بتصرُّف.

(3) «الجواب الكافي» (ص 118).

الله بائنٌ مِن خَلقه

ثم قال المُزَنيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**عَالٍ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِن خَلْقِهِ**): وقد مرَّ معنا الكلام على علوِّ الله تعالى على عرشه وأدلة ذلك بالتفصيل، وأما قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (**بَائِنٌ مِن خَلْقِهِ**): أي: أنَّه سبحانه مُباينٌ لهم، لا يَحِلُّ فيه شيء من مخلوقاتِه، ولا هو حَالٌّ في شيء من مخلوقاتِه، كما زعم الحُلوليُّون والجهمية الملاحِدة، تعالى الله عن قولهم عُلوًّا كبيرا.

ولفظ «**بَائِن**» لم يَكُن معروفًا في عهد الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولكن لما ابتدع الجهم وأتباعه القَولَ بأن الله في كل مكان، اضطرَّ الأئمة الأعلام لاستعمال لفظ «**بَائِن**» دون أن يُنكره أحدٌ منهم.[1]

ومن هذا قول ابن المبارك لما قيل له: بماذا نعرف ربنا؟ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: «**بأنَّه فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه، ولا نقول كما تقول الجهمية: أنه ههنا في الأرض**».

---

(1) انظر: مقدمة الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ على «مختصر العلو» (ص 17-18).

(2) نقلا عن «الفتوى الحموية الكبرى» (ص 317).

قال شيخ الإسلام في «الفتاوى» (5/ 280) بعد أن ساق كلام ابن المبارك: «وَكَذَلِكَ قَالَ أَحْمَد بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْه، وَالْبُخَارِيُّ، وَابْنُ خُزَيْمَة، وَعُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ، وَخَلْقٌ كَثِيرٌ مِنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، **وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ السَّلَفِ خِلَافُ ذَلِكَ**.

وَحَبَسَ هِشَامُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ الرَّازِي -صَاحِبُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ- رَجُلًا حَتَّى يَقُولَ: الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى، ثُمَّ أَخْرَجَهُ وَقَدْ أَقَرَّ بِذَلِكَ، فَقَالَ: أَتَقُولُ إنَّهُ مُبَاينٌ؟ فَقَالَ: لَا. فَقَالَ: رُدُّوهُ فَإِنَّهُ جهمي».

انتهى

وقال يحيى بن معاذ الرازي [1]: «**إن الله على العرش بائن من الخلق**، وقد أحاط بكل شيء علمًا، وأحصى كل شيء عددًا، **لا يشك في هذه المقالة إلا جهمي رديءٌ ضِلّيل**، وهالك مرتاب، يمزج الله بخَلقه، ويخلِط منه الذات بالأقذار والأنتان».

وقال أبو نعيم الأصبهاني صاحب «الحلية» في عقيدة له [2]: «**وأن الله بائن من خلقه، والخلق بائنون منه، لا يحل فيهم ولا يمتزج بهم، وهو مستوٍ على عرشه في سمائه دون أرضه وخلقه**».

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية [3]: «**السَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ يَقُولُونَ: إنَّ اللهَ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ، مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَإِجْمَاعُ سَلَفِ الْأُمَّةِ، وَكَمَا عُلِمَ الْمُبَايَنَةُ وَالْعُلُوُّ بِالْمَعْقُولِ الصَّرِيحِ الْمُوَافِقِ لِلْمَنْقُولِ الصَّحِيحِ، وَكَمَا فَطَرَ اللهُ عَلَى ذَلِكَ خَلْقَه**، مِنْ إقْرَارِهِمْ بِهِ، وَقَصْدِهِمْ إيَّاهُ ﷻ». انتهى

---

(1) نقلا عن «الفتوى الحموية الكبرى» (ص 309).

(2) نقلا عن «الفتوى الحموية الكبرى» (ص 353).

(3) «الفتاوى» (2/ 297).

ثم قال المُزَنيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (**مَوْجُودٌ وَلَيْسَ بِمَعْدُومٍ وَلَا بِمَفْقُود**): فإنَّه سبحانه أوَّلٌ بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ، لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ عَدَمُ شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ، خلافًا لمن أثبتَ له وُجُودًا مُطلَقًا خاليًا عن صفاتِه وأفعالِه، تعالى الله عن ذلك عُلوًّا كبيرا [1]، ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]، فلم يَزل ولا يَزال سبحانه مُتَّصفا بنعوت الكمال، كما يَليق بعظمته وجلاله، بَعيدًا عن تَعطيل الجافين، وغلوِّ المُمَثِّلين.

يقول الشيخ محمد خليل هراس رَحِمَهُ اللهُ [2]: «**فَالْأَوَّلُ وَالْآخِرُ**: بَيَانٌ لِإِحَاطَتِهِ الزَّمَانِيَّةِ، **وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ**: بَيَانٌ لِإِحَاطَتِهِ الْمَكَانِيَّةِ...

فَاسْمُهُ الْأَوَّلُ: دالٌّ عَلَى قِدَمِهِ وأزليَّتِه.

وَاسْمُهُ الْآخِرُ: دالٌّ عَلَى بقائِهِ وأبديَّتِه.

وَاسْمُهُ الظَّاهِرُ: دالٌّ عَلَى علوِّه وَعَظَمَتِهِ.

وَاسْمُهُ الْبَاطِنُ: دالٌّ عَلَى قربه ومعيَّتِه.

ثُمَّ خُتِمَت الْآيَةُ بِمَا يُفِيدُ إِحَاطَةَ عِلمِهِ بِكُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْأُمُورِ الْمَاضِيَةِ وَالْحَاضِرَةِ وَالْمُسْتَقْبَلَةِ، وَمِنَ الْعَالَمِ العُلوي والسُّفلي، وَمِنَ الْوَاجِبَاتِ وَالْجَائِزَاتِ وَالْمُسْتَحِيلَاتِ، فَلَا يَغِيبُ عَنْ عِلْمِهِ مِثْقَالُ ذرَّة فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ». انتهى

---

(1) انظر مثلا: «الفتاوى» (2/ 339؛ 6/ 76)، و«مذكِّرة التوحيد» (ص 6-32) لعبد الرزاق عفيفي.

(2) «شرح الواسطية» (ص 31) باختصار، وانظر: «النونية» (ص 2011) لابن القيم.

قوله رَحِمَهُ اللهُ: (**مَوْجُودٌ**)[1]: **هو من باب الإخبار،** فإنَّ الله تعالى يُخبَرُ عنه بأنه شيءٌ وموجودٌ، ولا يُسمَّى بذلك، فإنَّ باب الإخبار أوسعُ من باب الأسماء، ومن باب الصِّفات.

يقول العلامة عبد الرزاق عفيفي رَحِمَهُ اللهُ[2]: «ومن المعلوم أنَّ العالَمَ وما نُشاهِده من الكائنات ممكن، أي: جائز الوجود والعَدَم، وذلك لأنَّا نراه يتحوَّلُ من عدمٍ إلى وُجود، ومن وجودٍ إلى عَدَم، وهذا التغيُّر والتَّحوُّل دليلُ إمكانه، إذ لو كان واجبًا لما سَبَقَ وُجودَه العدمُ، ولما لحِقَه فَنَاءٌ، ولو كان مستحيلا لما قَبِل الوجود لأن المستحيل لذاته لا يوجد، وحيث إننا قد شاهدناه موجودًا بعد عَدَمٍ ثبت أنه ممكن.

وحيث ثبت أن العالم ممكن، فلا بد له من مُوجِد، وهذا المُوجِد واجِبٌ، وهو الله تعالى.

وقد أرشدنا الله تعالى إلى ذلك في كثير من آيات القرآن الكريم.

قال تعالى: ﴿ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَـٰلِقُونَ ﴾ [الطور: ٣٥]، فقد أنكر سبحانه أن يكونوا قد خُلقوا بلا خالق، وأن يكونوا قد خَلقوا أنفسهم، فإذن لا بدّ لهم من خالق موجود مغاير لهم وهو الله تعالى.

---

(1) انظر بحثًا حول «معنى المَوجود والوُجُود» في: «الألفاظ والمصطلحات المتعلِّقة بتوحيد الربوبية» (ص 192) لآمال بنت عبد العزيز العمرو.

(2) نقلا بتصرُّفٍ واختصار عن «مذكِّرة التوحيد» (ص 13-22).

ومن ذلك يتضح اتفاق الفطرة، والعقل السليم والسمع، على أن العالم محتاج إلى صانع، ومستند إلى موجد أوجده.

ولفظ الوجود، ومعناه المطلق، يشترك فيهما كل من الممكن والواجب[1]**، والحادث والقديم الأزلي، فالله يُوصف بأنه موجود، والحادث يُقال له أيضًا: إنه موجود**، ولكن للممكن وجود يخصّه، فإنه حادث سبق وجوده عدم، ويلحقه الفناء، وهو في حاجة دائمة ابتداءً، ودوامًا، إلى من يكسبه، ويعطيه الوجود، بل يحفظه عليه، ولله تعالى وجود يخصّه، فهو سبحانه واجب الوجود لم يسبق وجوده عدم، ولا يلحقه فناء، ووجوده من ذاته لم يكسبه من غيره.

وذلك لأنه تعالى الغني عن كل ما سواه، وبذلك جاء السمع، وشهد العقل...

ومع قيام الدليل، ووضوح السبيل، تعامى فرعونُ موسى عن الحق، وتجاهَلَ ما استَيقَنَتْه نفسُه، وأنكر بلسانه ما شهدت به الفطرة، ودل عليه العقل من وجود واجب الوجود، فأقام موسى عليه الحجة، بدلالة الأثر على المؤثر، والصنعة على الصانع، ووجود العالم، وعظم خلقه على وجود الخالق، وعظيم قدرته، وسعة علمه، وكمال حكمته، فغلبه بحجته.

وذلك بيّن واضح فيما حكاه اللهّ عنهما من الحوار، والسؤال، والجواب:

قال تعالى: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴿٢٥﴾ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٦﴾ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿٢٧﴾ قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا

---

(1) انظر بحثًا حول معنى «الممكِن» و«واجب الوجود» في: «الألفاظ والمصطلحات المتعلِّقة بتوحيد الربوبية» (ص 275-282).

بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢٨﴾ قَالَ لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ ﴾

[الشعراء: ٢٣ - ٢٩].

فانظر كيف وقف موسى موقف من يصدع بالحق، ويقيم عليه البرهان؟

وكيف وقف فرعون من موسى موقف السفهاء، لا يملك إلا الشتم، والسباب، والسخرية، والاستهزاء، والتهديد بأليم العذاب؟!!». انتهى المقصود من كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقول المُزَني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**عَالٍ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِن خَلْقِهِ، مَوْجُودٌ وَلَيْسَ بِمَعْدُومٍ وَلَا بِمَفْقُود**): قَريبٌ من قول الإمام البَربَهاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «**شرح السنة**»[(1)]: «**رَبُّنَا أَوَّلٌ بِلا مَتَى، وآخِرٌ بِلا مُنْتَهَى، يَعلَمُ السِّرَّ وأَخْفَى، وعَلى عَرشِهِ استَوَى، وعِلمُهُ بِكُلِّ مَكان، لا يَخْلُو مِن عِلمِه مَكان**». انتهى

---

(1) «شرح السنة ومعه رياض الجنة» (ص 81) لعمرو عبد المنعم سليم.

الإيمان باليوم الآخر

والخَلْقُ مَيِّتُونَ بِآجالِهِم عِنْدَ نَفَادِ أَرْزَاقِهِمْ وَانْقِطَاعِ آثَارِهِم، ثُمَّ هُم بَعدَ الضَّغْطَةِ فِي الْقُبُورِ مُسَاءَلُون، وَبعدَ البِلَى مَنْشُورُون، وَيَومَ الْقِيَامَةِ إِلَى رَبِّهِم مَحْشُورُون، ولَدَى العَرْضِ عَلَيْهِ مُحَاسَبُون، بِحَضْرَةِ المَوازِين، وَنَشْرِ صُحُفِ الدَّوَاوِين، أَحْصَاهُ اللهُ ونَسُوه، فِي يَومٍ كَانَ مِقدَارُهُ خَمْسِينَ أَلفَ سَنَةٍ لَو كَانَ غَيرُ اللهِ ﷻ الْحَاكِمَ بَينَ خَلْقِه، لَكِنَّهُ الله يَلِي الحُكْمَ بَينَهُم بِعَدْلِه بِمِقْدَار القَائِلَةِ فِي الدُّنْيَا، وَهُوَ أَسْرَعُ الحَاسِبين، كَمَا بَدَأَهُ لَهُم مِن شَقَاوَةٍ وسَعَادَةٍ يَوْمئِذٍ يَعُودُون، فَرِيقٌ فِي الْجَنَّة، وفَرِيقٌ فِي السَّعِير.

شَرَع المُصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ في الكلام على مُعتقد أهل السنة والجماعة في باب الإيمان باليوم الآخر، وهو الإيمان بكُلِّ ما يَكون بعد الموت.

قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قوله تعالى: ﴿وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾[البقرة: ٤]، «أي بالبعث، والقيامة، والجنة، والنار، والحساب، والميزان».[1]

وقال شيخُ الإسلام ابن تيمية في «العقيدة الواسطية»: «**مِنَ الإيمَانِ بِالْيَوْمِ الآخِرِ الإيمَانُ بِكُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِمَّا يَكُونُ بَعْدَ الْمَوْتِ**»[2]. انتهى

---

(1) «تفسير الطبري».

(2) قال ابن سعدي في «التنبيهات اللطيفة»: «**وهذا ضابط جامع** يدخل فيه الإيمان بالنصوص الواردة في حالة الاحتضار، وفي القبر، والقيامة، والجنة، والنار، وجميع ما احتوت عليه من التفاصيل التي صنفت فيها المصنفات المطولة والمختصرة، وكلها داخلة في الإيمان باليوم الآخر». انتهى

وقال العلامة ابن سعدي مُفَصِّلًا هذا الحدَّ في «مختصره في الاعتقاد»[1]: «**فَكُلُّ مَا جَاءَ بِهِ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِمَّا يَكُونُ بَعْدَ المَوْتِ فَإِنَّهُ مِنَ الإِيمَانِ بِاليَوْمِ الآخِرِ،** كَأَحْوَالِ البَرْزَخِ، وَأَحْوَالِ يَوْمِ القِيَامَةِ، وَمَا فِيهَا مِنَ الحِسَابِ وَالثَّوَابِ وَالعِقَابِ، وَالشَّفَاعَةِ، وَالمِيزَانِ، وَالصُّحُفِ المَأْخُوذَةِ بِاليَمِينِ وَالشِّمَالِ، وَالصِّرَاطِ، وَأَحْوَالِ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَأَحْوَالِ أَهْلِهَا، وَأَنْوَاعِ مَا أَعَدَّ اللهُ فِيهَا لِأَهْلِهَا إِجْمَالاً وَتَفْصِيلاً، فَكُلُّ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي الإِيمَانِ بِاليَوْمِ الآخِرِ». انتهى

ولهذا، والله أعلم، بدأ المُزَنِيُّ الكلام على الإيمان باليومِ الآخِر بذِكرِ المَوت والآجَال، فقال رَحِمَهُ اللهُ: (**والخَلْقُ مَيِّتُونَ بِآجالِهِم عِنْدَ نَفَادِ أَرْزَاقِهِمْ وَانْقِطَاعِ آثَارِهِم**).

حَتميّة المَوت

فقوله رَحِمَهُ اللهُ: (**والخَلْقُ مَيِّتُونَ**): فيه إشارَة إلى ما لا يَختَلفُ فيه اثنان، وهو حَتميَّة الموت، الذي قَهرَ الله به العِباد، وأذَلَّ به أهلَ التجبُّرِ والعِناد، وجعلهُ تذكِرَةً لأهل المعرفة والسداد[2]، فقال جلَّ شأنُه: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، في عِدَّة مواضع من كتابه، وقال: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨]، وقال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١]، وقال: ﴿قُل لَّن يَنفَعَكُمُ ٱلْفِرَارُ إِن فَرَرْتُم مِّنَ ٱلْمَوْتِ أَوِ ٱلْقَتْلِ وَإِذًا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ١٦]، وقال: ﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ ٱلْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ

---

(1) انظر: «التّعليقات السَّنيّة والفوائد البهيّة شرح مختصر في أصول العقائد الدّينيّة» للمؤلِّف (الأصل الثالث: الإيمان باليوم الآخر).

(2) انظر: ديباجَة السفاريني رَحِمَهُ اللهُ لكتابه «البُحور الزاخِرة في عُلومِ الآخِرة» (1/ 3).

بِمَسْبُوقِينَ﴾ [الواقعة: ٦٠]، وقال: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[الجمعة: ٨]، وقال ﷺ: «**أَعُوذُ بِعِزَّتِكَ، الَّذِي لاَ إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الَّذِي لاَ يَمُوتُ، وَالجِنُّ وَالإِنْسُ يَمُوتُونَ**»[1].

والموت: مُفارَقَةُ الرُّوح للبَدَن وخُروجُها منه.

قال القُرطبي في «التذكرة»[2]: «الموت ليس بعدم مَحْضٍ ولا فناء صِرْفٍ، **وإنما هو انقطاعُ تَعَلُّقِ الرُّوحِ بالبَدَن ومُفارَقتُه وحَيْلُولَة بينهما،** وتبدُّلُ حال وانتقال من دار إلى دار، **وهو من أعظم المصائب، وقد سماه الله تعالى مصيبة في** قوله: ﴿فَأَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةُ ٱلۡمَوۡتِ﴾[المائدة: ١٠٦]، فالموت هو المصيبة العظمى والرزية الكبرى.

قال علماؤنا: وأعظمُ مِنه الغَفْلَةُ عنه، والإعراضُ عن ذِكْرِه، وقِلَّة التفكر فيه، وتركُ العَمل له، وإنَّ فيه وحدَه لعِبرةً لِمن اعتبَر وفِكرة لمَن تَفكَّر». انتهى

ولما سُئلَ النَّبي ﷺ: أَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَكْيَسُ؟ قال: «**أَكْثَرُهُمْ لِلْمَوْتِ ذِكْرًا، وَأَحْسَنُهُمْ لِمَا بَعْدَهُ اسْتِعْدَادًا، أُولَئِكَ الْأَكْيَاسُ**».[3]

قال سهل التستري رَحِمَهُ اللهُ[4]: «**من علامات حب الله:** حب القرآن، وعلامة حب الله وحب القرآن وحب النبي ﷺ، وعلامة حب النبي ﷺ: حب السنة، **وعلامة**

(1) رواه البخاري (رقم: 7383) واللفظ له، ومسلم (رقم: 2717).

(2) (1/ 4)، ونحوه في «الروح» (ص 48) لابن القيم، وعنه صاحب «شرح الطحاوية» (ص 295).

(3) «السلسلة الصحيحة» (رقم: 1384).

(4) «رسائل ابن رجب» (1/ 198).

حب السنة: حب الآخرة، ومن علامة حب الآخرة: بغض الدنيا، وعلامة بغض الدنيا أن لا يأخذ منها إلا زادًا يبلغه إلى الآخرة».

ولما أثنى الله جلَّ وعَلا على بعض أنبيائه قال سُبحانه: ﴿وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ أُو۟لِى ٱلْأَيْدِى وَٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٤٥﴾ إِنَّآ أَخْلَصْنَٰهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾[ص: ٤٥ - ٤٦]، أي: أنهم كانوا يذَكِّرون الناسَ الدارَ الآخِرةَ، ويَدعُونَهم إلى طاعةِ الله، والعملِ للدارِ الآخرة. قاله الإمام الطبري رَحِمَهُ اللهُ في «تفسيره».

وقال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللهُ[1]: «**هِمَّةُ المؤمن متعلِّقة بالآخرة، فكُلُّ ما في الدنيا يحرِّكُه إلى ذكر الآخرة**». انتهى

(1) «صيد الخاطر» (ص 298).

الآجال

وقول المُصَنِّف رَحِمَهُ اللهُ: (**بِآجالِهِم**): جَمعُ أَجَل، وهو مُدَّةُ الشَّيء ووَقتُه الَّذي يَحِلُّ فيه[1]، فمَا من شيءٍ إلا وله أَجَلٌ ينتَهي إليه، وهذا الأجَلُ لا يعلمُه إلا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وهو داخِلٌ في الإيمان بقُدرته جَلَّ وعَلا، وإحاطَة علمه بكلِّ شيء، فهو الَّذي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ، وَخَلَقَ سَبَبَ الْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ.[2]

قال شيخُ الإسلام[3]: «**أَجَلُ الشَّيْءِ هُوَ نِهَايَةُ مُدَّتِه، وَعُمْرُهُ مُدَّةُ بَقَائِهِ، فَالْعُمْرُ مُدَّةُ الْبَقَاءِ، وَالْأَجَلُ نِهَايَةُ الْعُمْرِ بِالِانْقِضَاءِ**». انتهى

وعن عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «قَالَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ زَوْجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اللَّهُمَّ أَمْتِعْنِي بِزَوْجِي رَسُولِ اللهِ، وَبِأَبِي أَبِي سُفْيَانَ، وَبِأَخِي مُعَاوِيَةَ، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**قَدْ سَأَلْتِ اللهَ لِآجَالٍ مَضْرُوبَةٍ، وَأَيَّامٍ مَعْدُودَةٍ، وَأَرْزَاقٍ مَقْسُومَةٍ، لَنْ يُعَجِّلَ شَيْئًا قَبْلَ أَجَلِهِ، وَلَنْ يُؤَخِّرَ شَيْئًا عَنْ أَجَلِهِ، وَلَوْ كُنْتِ سَأَلْتِ اللهَ أَنْ يُعِيذَكِ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ وَعَذَابٍ فِي الْقَبْرِ كَانَ خَيْرًا وَأَفْضَلَ**»»[4].

قال الإمام أبو عُثمان الصَّابوني رَحِمَهُ اللهُ في «**عقيدة السَّلف أصحاب الحديث**» مُوَضِّحًا مَذهَب أهل السنة في هذا الباب: «**ويعتقدون ويشهدون أن الله عَزَّ وَجَلَّ أَجَّل لكل مخلوق أجلاً، وأن نفسًا لن تموت إلا بإذن الله كتابًا مؤجلاً، وإذا انقضى أجلُ المَرْء فليس إلا المَوت، وليس له منه فَوْت**، قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا

---

(1) «المصباح المُنير» (ص 9، أَجَل).

(2) انظر: «شرح الطحاوية» (ص 69) لابن أبي العز.

(3) «الفتاوى» (8/ 16)، وانظر: تفصيل القول في الفرق بين العُمُر والأَجَل في: «شرح الطحاوية» (1/ 131-134) للعلامة صالح آل الشيخ.

(4) رواه مسلم (رقم: 2653).

جَآءَ أَجَلُهُمۡ لَا يَسۡتَأۡخِرُونَ سَاعَةٗ وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٤]، وقال: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفۡسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ كِتَٰبٗا مُّؤَجَّلٗا ﴾ [آل عمران: ١٤٥].

ويشهدون أنَّ من مات أو قُتِل فقد انقضى أجلُه، قال الله ﷻ: ﴿قُل لَّوۡ كُنتُمۡ فِي بُيُوتِكُمۡ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَتۡلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمۡۖ﴾ [آل عمران: ١٥٤]». انتهى

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**إذا كَانَ أَجَلُ أَحَدِكُمْ بِأَرضٍ، أَثبَتَ اللهُ لهُ إليهَا حَاجَةً، فَإذا بَلَغَ أَقصَى أَثَرِه تَوَفَّاه، فتقول الأرض يوم القيامة: يا رَبّ هذا ما اسْتَودَعتَنِي**»[1].

وفي قول المُصَنِّف رحمه الله: (**والخَلْقُ مَيِّتُونَ بِآجالِهِم**): ردٌّ على المُعتَزلةِ القائِلين: «المَقْتُولُ مَقْطُوعٌ عَلَيْهِ أَجَلُهُ، وَلَوْ لَمْ يُقْتَلْ لَعَاشَ إِلَى أَجَلِهِ»، فَكَأَنَّ لَهُ أَجَلَين (أَجَلًا مُقَدَّرًا، وأَجَلًا مُعَجَّلًا)، وَهَذَا بَاطِلٌ! لِأَنَّهُ لَا يَلِيقُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى اللهِ تَعالَى أَنَّهُ جعَلَ لَهُ أَجَلًا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ إِلَيْهِ الْبَتَّةَ، أَوْ يَجْعَلُ أَجَلَهُ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ، كَفِعْلِ الْجَاهِلِ بِالْعَوَاقِبِ...»[2].

الحاصل، أنَّ من ماتَ فقَد استوفَى مُدَّةَ بَقائه في الدُّنيا، وهذا هو الذي قدَّره الله سُبحانه عليه، وكَتَبهُ في اللَّوح المحفوظ، ﴿لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾[الأنعام: ١١٥]، أي: لا مُغيِّر لما أخبَر في كُتُبِه أنَّه كائنٌ مِن وُقُوعِه في حِينِه

(1) «السلسلة الصحيحة» (رقم: 1222).

(2) انظر: «شرح الطحاوية» (ص 69) لابن أبي العز.

وأَجَلِه الَّذي أَخبرَ اللهُ أنَّه واقِعٌ فيه [1]، وعن هذا أَفصَحَ المُزني رَحِمَهُ اللهُ بقوله: (**والخَلْقُ مَيِّتُونَ بِآجالِهِم عِنْدَ نَفَادِ أَرْزَاقِهِمْ وَانْقِطَاعِ آثَارِهِم**).

تعريفُ الرِّزق وأنواعه

وقوله رَحِمَهُ اللهُ: (**عِنْدَ نَفَادِ أَرْزَاقِهِمْ وَانْقِطَاعِ آثَارِهِم**): النَّفادُ: هو الانقِطاعُ والفَنَاء[2]، والأَرْزَاقُ: جَمعُ «رِزْقٍ» بالكَسر، وهو اسمُ لنَفس الشيء الَّذي يَرزُقُ اللهُ به العَبد، وأمَّا «الرَّزْق» بالفتح، فهو المَصدَرُ، ومعناه: العَطَاء.[3]

والرِّزقُ: «**ما يَنفعُ من حَلالٍ أو حَرام**»، وهو على قِسمَين[4]: مُطلَقُ الرِّزقُ والرِّزقُ المُطلَق، أو رِزقٌ عامٌّ ورِزقٌ خاصٌّ، وبيانُ ذلكَ أنَّ:

مُطلَق الرِّزق أو الرِّزق العامّ: وهو رِزقُ الأَبدان، وهذا عامٌّ لسائر الخَليقة بَرِّها وفاجِرِها، وبهائِمِها وغَيرِها، وهو سَوْقُ القُوتِ لكُلِ مَخلوق.

وهذا الرِّزقُ قد يَكونُ من الحلال الَّذي لا تَبِعَة على العَبد فيه، وقد يكون من الحَرام، ولكنه يُسمَّى رِزقًا باعتبار أنَّ اللهَ جَعَلَه لهم قوتًا ومَعاشًا.

وإليه أشار ابنُ القيِّم في «النونية» بقوله:

---

(1) «جامع البيان» للطَّبَري.

(2) «المصباح المُنير» (ص 323، نَفِدَ).

(3) انظر بحثًا جيِّدًا حول كلمة «الرِّزق» في: «الألفاظ والمصطلحات المتعلِّقة بتوحيد الربوبية» (ص 167-171) لآمال بنت عبد العزيز العمرو. وكذلك كتاب «العقائد السلفية» (1/ 476)، لآل بوطامي.

(4) «التَّنبيهات السَّنيَّة على العقيدة الواسطيَّة» (ص 62) للرَّشيد، و«شرح النونية» (2/ 490) و«شرح الواسطية» (ص 35) للهرَّاس، و«تفسير السعدي» (ص 1116)، و«الفتاوى» (8/ 546-540) لابن تيمية، وعدَّة مراجع أُخرى، انظرها: في «الألفاظ والمصطلحات المتعلِّقة بتوحيد الربوبية» (ص 167-171)....

والثَّانِ سَوْقُ القُوتِ للأعْضَاءِ في   تِلْكَ المَجَارِي سَوْقُهُ بوزَانِ
هَذَا يَكُونُ مِن الحَلالِ كَمَا يَكُو   نُ مِن الحَرَامِ كِلاهُمَا رِزْقَانِ

قال شيخُ الإسلام[1]: «و**الرِّزْقُ الْحَرَامُ مِمَّا قَدَّرَهُ اللهُ، وَكَتَبَتْهُ الْمَلَائِكَةُ، وَهُوَ مِمَّا دَخَلَ تَحْتَ مَشِيئَةِ اللهِ وَخَلْقِهِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ قَدْ حَرَّمَهُ وَنَهَى عَنْهُ، فَلِفَاعِلِهِ مِنْ غَضَبِهِ وَذَمِّهِ وَعُقُوبَتِهِ مَا هُوَ أَهْلُهُ**». انتهى

الرِّزق المُطلَق أو الرِّزق الخاص: وهو المُستَمرُّ نَفعُه في الدنيا والآخِرة، وهو خاصٌّ بالمؤمنين، وهو نوعان:

الأوَّل: رِزْقُ القُلُوب، وتَغْذِيَتُهَا بالعِلم والإيمَان.

قال شيخُ الإسلام [2]: «و**كَمَا أَنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً مُوكَلَةً بِالسَّحَابِ وَالْمَطَرِ، فَلَهُ مَلَائِكَةٌ مُوكَلَةٌ بِالْهُدَى وَالْعِلْمِ: هَذَا رِزْقُ الْقُلُوبِ وَقُوتُهَا، وَهَذَا رِزْقُ الْأَجْسَادِ وَقُوتُهَا**.

قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾[البقرة: ٣]، قال: «**إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ النَّفَقَةِ نَفَقَةَ الْعِلْمِ**» ...». انتهى

والثَّاني: رِزْقُ الأبدانِ بالرِّزق الحَلال الذي لا تَبِعَةَ فيه.

وإليه أشار ابنُ القيِّم في «النونية» بقوله:

رِزْقُ القُلُوبِ العِلْمَ والإيمَانَ والرِّ   زقُ المُعَدُّ لهذِهِ الأَبْدَانِ
هَذَا هُوَ الرِّزْقُ الحَلالُ ورَبُّنَا   رَزَّاقُهُ والفَضْلُ للمَنَّانِ

---

(1) «الفتاوى» (8/ 546).

(2) «الفتاوى» (4/ 41).

قال شيخُ الإسلام[1]: «**وَاللهُ إِنَّمَا أَبَاحَ الرِّزْقَ لِمَنْ يَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى طَاعَتِهِ، لَمْ يُبِحْهُ لِمَنْ يَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى مَعْصِيَتِهِ**». انتهى

ولهذا، فينبغي للعبد إذا دَعَا ربَّه في حُصُولِ الرِّزق أَن يَستَحضِرَ بقَلبِهِ هَذين الأَمرَين، فإذا قال مثلًا: «**اللَّهُمَّ ارزُقْنِي**»، أرادَ ما يَصلُحُ به قلبهُ مِنَ العِلم والهُدَى، والمعرفة والإيمان، وما يَصلُحُ به بَدَنُه مِن الرِّزق الحَلال الهَنِيء، الَّذي لا صُعُوبَةَ فيه، ولا تَبِعَةَ تَعْتَرِيه.[2]

وقوله رَحِمَهُ اللهُ: (**وَانْقِطَاعِ آثَارِهِم**): أي: أعمَالهم، وما سوَّوهُ من حَسَنٍ أو سيِّئٍ[3]، وفي «صحيح مسلم»[4]: «**إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ، وَإِنَّهُ لَا يَزِيدُ الْمُؤْمِنَ عُمْرُهُ إِلَّا خَيْرًا**».

---

(1) «الفتاوى» (8/ 546).

(2) «شرح النونية» (2/ 490).

(3) «كَلِماتُ القرآن» (ص 251، «يس»، آية 12) لحسنين مخلوف، وانظر: كلام أهلِ العلم عند تفسير قول الله تعالى: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ﴾[يس: ١٢]، فإنه مفيد.

(4) (رقم: 2682).

ضَغطَةُ القَبر وفِتنَتُه

ثم قال المُزَنيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**ثُمَّ هُم بَعدَ الضَّغْطَةِ فِي الْقُبُورِ مُسَاءَلُون**): وفي هذا قرَّر المُصنِّفُ أمرين، وهما: ضَغْطَةُ القبر، وفِتنَةُ القَبر.

أمَّا ضَغْطَةُ القبر: فهي الضِّيقُ والعَصرُ الَّذي يَنالُ الميِّت عند التقاء جانِبَي القَبر على جسده، وهي من باب: ضَغَطَهُ: أي زَحَمه إلى حائطٍ وعَصَرَه وضَيَّقَ عليه وقَهَرَه، وَأَمَّا الضُّغْطَةُ بِالضَّمِّ فَهِيَ الشِّدَّةُ وَالْمَشَقَّةُ. [1]

قال ابن أبي زيد القيرواني في «عقيدته»[2]: «**وأن المؤمنين يفتنون في قبورهم ويُضغطون**».

وقال ابن رجب [3]: «وقد وَرَدَ ما يَدُلُّ على أنَّ التَّضيِيقَ عَامٌّ للمؤمن والكافر، وصَرَّح بذلك طائفة من العلماء منهم ابن بطة وغيرُه». انتهى

وعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنَّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إنَّ لِلْقَبْرِ ضَغْطَةً، فَلَوْ نَجَا أو سَلِمَ مِنْهَا أَحَدٌ لَنَجَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذ**»[4]، وفي رواية: «**لَوْ نَجَا أَحَدٌ مِنْ ضَمَّةِ القَبْرِ لَنَجَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ وَلَقَدْ ضُمَّ ضَمَّةً ثُمَّ رُوخِيَ عَنْهُ**»[5].

---

(1) «المصباح المُنير» (ص 194، ضَغَطَهُ)، و«الدُّرُّ النَّثير في تلخيص نهاية ابن الأثير» (ص 233، ضَغَطَ) للسيوطي.

(2) انظر حول ضغطة القبر: «موسوعة العقيدة» (4/ 1885).

(3) «أهوال القبور» (ص 24).

(4) رواه أحمد في «المسند» (رقم: 24283)، وصححه الألباني في: «صحيح الجامع» (رقم: 2180)، و«السلسلة الصحيحة» (رقم: 1695).

(5) رواه الطبراني في «الأوسط»، وصححه الألباني في: «صحيح الجامع» (رقم: 5306).

قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَة: «**مَا أُجِيرَ مِنْ ضَغْطَةِ الْقَبْرِ أَحَدٌ وَلَا سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، الَّذِي مِنْدِيلٌ مِنْ مَنَادِيلِهِ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا**».[1]

وهذه الضَّغطَةُ وإن كانت عامَّةً من حيثُ تَعلُّقُها بالمؤمِن والكافر خَلاَ الأنبياء[2]، إلاَّ أَنَّها تَختَلفُ كمًّا وكَيفًا بين الناس، فهي ضمَّة عذابٍ للكافر، وتتواصل حتى البعث، وهي ضمَّة شَوقٍ للمُؤمن، كَضمَّة الحبيب لحبيبه، تكونُ في أول نزوله إلى قبره، ثم يعود الانفِسَاحُ له فيه.[3]

قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ[4]: «**وأمَّا الكافرُ فلا يَزالُ قَبرُهُ عليه ضَيِّقًا**». انتهى

وقد أشار بعضُ السَّلف إلى السِّرِّ في ذلك، فقال[5]: «**إن ضَمَّة القَبر أَصلُها أنَّ الأرضَ أُمُّهُم، ومِنها خُلِقُوا، فَغَابُوا عَنهَا الغَيْبَةَ الطويلَةَ، فلما رُدَّ إليهَا أَولادُها ضَمَّتهُم ضَمَّة الوالِدَة التِي غابَ عنها وَلَدُها ثم قَدِم عليها، فمَن كان لله مُطِيعًا ضَمَّته برأفة ورِفق، ومَن كان لله عاصِيًا ضَمَّته بعُنف، سَخَطًا مِنها عليه لِرَبِّها**». انتهى

---

(1) «التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة» (1/ 86)، و«الروح» (ص 77)، و«أهوال القبور» (ص 24) لابن رجب.

(2) قال الحكيم الترمذي: «وَأَمَّا الْأَنْبِيَاءُ فَلَا نَعْلَمُ أَنَّ لَهُمْ فِي الْقُبُورِ ضَمَّةً وَلَا سُؤَالًا لِعِصْمَتِهِمْ، أَيْ لِأَنَّ السُّؤَالَ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ وَمَا جَاءُوا بِهِ فَكَيْفَ يُسْأَلُونَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ؟». انتهى، نقلا عن «لوامع الأنوار البهية» (2/ 17).

(3) انظر: «لوامع الأنوار البهية» (2/ 17).

(4) «التذكرة» (1/ 112).

(5) «أهوال القبور» (ص 25) لابن رجب، و«لوامع الأنوار البهية» (2/ 18)، و«البحور الزاخرة» (1/ 220) للسفاريني.

وضِيقُ القَبرِ واتِّساعُه بعد الموت، تابعٌ لانشراحِ القلب بطاعة الله قبل الموت، ولمَّا عَرَض الإمام ابن القيم إلى أسباب انشراح الصَّدر في الدنيا، وما يَحصُل لأولياء الله من الفرحة والسرور، قال رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: «**وَإِنَّ هَذَا النَّعِيمَ وَالسُّرُورَ يَصِيرُ فِي الْقَبْرِ رِيَاضًا وَجَنَّةً، وَذَلِكَ الضِّيقُ وَالْحَصْرُ يَنْقَلِبُ فِي الْقَبْرِ عَذَابًا وَسِجْنًا.**

فَحَالُ الْعَبْدِ فِي الْقَبْرِ كَحَالِ الْقَلْبِ فِي الصَّدْرِ، نَعِيمًا وَعَذَابًا، وَسِجْنًا وَانْطِلَاقًا، وَلَا عِبْرَةَ بِانْشِرَاحِ صَدْرِ هَذَا لِعَارِضٍ، وَلَا بِضِيقِ صَدْرِ هَذَا لِعَارِضٍ، فَإِنَّ الْعَوَارِضَ تَزُولُ بِزَوَالِ أَسْبَابِهَا، وَإِنَّمَا الْمُعَوَّلُ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي قَامَتْ بِالْقَلْبِ تُوجِبُ انْشِرَاحَهُ وَحَبْسَهُ، فَهِيَ الْمِيزَانُ، وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ». انتهى

وما أحسن قول العلامة المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: «**فمن أحبَّ أن ينظر حالتَه بعدَ الموتِ في القبر والبرزخ والمحشر، فلينظر إلى عمله: أقبَلَ أو أدبَر**. فإن حسُن عملُه فهو إلى الخير والسعادة، والحسنى وزيادة، وإنْ ساءَ فهو إلى الشقاء والهوان، والويل والخسران». انتهى

---

(1) «زاد المَعاد» (2/ 7).

(2) «الآثار» (22/ 111).

أَمَّا فِتنَةُ القَبر: فهي امتحان المَيِّتُ واختِبارُه وسؤالُه عن ربِّه، ودينِه، ونبيِّه، ولهذا قال المُزَني: (**ثُمَّ هُم بَعدَ الضَّغْطَةِ فِي الْقُبُورِ مُسَاءَلُون**).

ودلَّ على فتنة القبر الكتاب، وتواترت به السنة، وعليه إجماع المُسلمين.

قال تعالى: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾[إبراهيم: ٢٧]، وعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إذا أُقْعِدَ الْمُؤْمِنُ فِي قَبْرِهِ أَتَاهُ آتٍ ثُمَّ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ فَذَلِك قَوْلُهُ: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾**»[1].

قال جلال الدين السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «أرجوزة التثبيت في ليلة التبييت»[2]:

اعلَمْ هَدَاكَ اللهُ للرَّشَادِ	مُوَفَّقًا لطُرُقِ السَّدَادِ
أَنَّ الَّذِي عَلَيهِ أَهْلُ السُّنَّةِ	بِحُجَجٍ أَمْضَى مِنَ الأَسِنَّةِ
أَنَّ سُؤَالَ المَلَكَيْنِ مَنْ قُبِرْ	حَقٌّ والايمَانُ بِهِ فَرْضٌ شُهِرْ
أَتَى بِهِ القُرْآنُ بالإِشَارَةْ	وَوافَقَتْ آياتُهُ الإِثَارَةْ
تَواتَرَتْ بِهِ الأَحَادِيثُ الَّتِي	قَدْ بَلَغَتْ سِتِّينَ عِنْدَ العِدَّةِ
الآيَةُ السُّؤَالُ فيهَا كَامِنُ	﴿يُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾
وإنَّما المُنْكِرُ للسُّؤَالِ	ذَوُو ابتِدَاعٍ وذَوُو اعتِزَالِ

(1) رواه البخاري (رقم: 1369)، ومسلم (رقم: 2201).

(2) ذكر الأستاذ عبد الله محمد الحبشي في كتابه الرائع: «مُعجم الموضوعات المَطروقة في التأليف الإسلامي وبيان ما ألف فيها» (ص 238)، بعد ذكر «أرجوزة التبييت» للسيوطي، أنَّ لصديق حسن خان القنوجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابًا بعنوان: «ثمار التنكيت شرح أبيات التثبيت».

وفتنة القبر تَعمُّ كلَّ ميِّتٍ: قُبِرَ أم لم يُقبَر، ونُسِبَت للقَبر لأنَّ أغلَبَ الناس يُقبَرون، وهي لا تختصُّ بهذه الأمة فقط، بل تَعمُّ جميعَ الأُمَم، فتُسأل كلُّ أُمَّةٍ عَن نَبيِّها، وأما بَعد بِعثة النبي ﷺ فيُسأَلُ الجَميعُ عنه ﷺ، لأنَّ اللهَ أرسَله لجَميع الناس بلا استثناء. ويُسأَلُ كلُّ مُكلَّف: المؤمنُ والكافرُ، والكبيرُ والصغيرُ، والمَرأةُ والرجل.

والَّذي يتولَّى السؤالَ: مَلَكان أسودان أَزْرَقانِ، يُقال لأحدِهما: مُنكَر، وللآخر: نكِير.

فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا قُبِرَ الْمَيِّتُ، أَوْ قَالَ: أَحَدُكُمْ، أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسْوَدَانِ أَزْرَقَانِ، يُقَالُ لأَحَدِهِمَا: الْمُنْكَرُ، وَلِلآخَرِ: النَّكِيرُ، فَيَقُولاَنِ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: مَا كَانَ يَقُولُ: هُوَ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَيَقُولاَنِ: قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ هَذَا، ثُمَّ يُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ سَبْعُونَ ذِرَاعًا فِي سَبْعِينَ، ثُمَّ يُنَوَّرُ لَهُ فِيهِ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ، نَمْ، فَيَقُولُ: أَرْجِعُ إِلَى أَهْلِي فَأُخْبِرُهُمْ، فَيَقُولاَنِ: نَمْ كَنَوْمَةِ العَرُوسِ الَّذِي لاَ يُوقِظُهُ إِلاَّ أَحَبُّ أَهْلِهِ إِلَيْهِ، حَتَّى يَبْعَثَهُ اللهُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مُنَافِقًا قَالَ: سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ، فَقُلْتُ مِثْلَهُ، لاَ أَدْرِي، فَيَقُولاَنِ: قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ ذَلِكَ، فَيُقَالُ لِلأَرْضِ: التَئِمِي عَلَيْهِ، فَتَلْتَئِمُ عَلَيْهِ، فَتَخْتَلِفُ فِيهَا أَضْلاَعُهُ، فَلاَ يَزَالُ فِيهَا مُعَذَّبًا حَتَّى يَبْعَثَهُ اللهُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ».(1)

يقول حافظ حكمي رَحِمَهُ اللهُ في «سُلَّم الوُصُول»:

وَأَنَّ كُلًّا مُقْعَدٌ مَسْؤُولُ ... مَا الرَّبُّ مَا الدِّينُ وَمَا الرَّسُولُ؟

(1) رواه الترمذي (رقم: 1071)، وحسنه الألباني في: «صحيح الترمذي» (رقم: 1071)، و«السلسلة الصحيحة» (رقم: 1391) ...

ويُستثنى من السُّؤال غير المُكلَّف، كالصبيِّ والمَجنون، ومن صحت الأخبار باستثنائه: كالنبي، لأنه يُسأل عنه، ولا يُسأل لأنَّ السؤال يَختصُّ بمن شأنه أن يَفتَتن، وممن لا يُسأل الشهيد الذي امتُحن وثبتَ بجهاده في الدنيا، والصدِّيقُ الذي هو أعلى رُتبة من الشهيد، والمُرابِطُ، ومن داوَم على قراءة سورة المُلك، ومن مات يوم الجُمعة.[1]

قال أبو القاسم السَّعدي في كتاب «الروح»[2]: «**وَرَدَ فِي صَحِيحِ الْأَخْبَارِ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ مِنَ الْمَوْتَى لَا تَنَالُهُمْ فِتْنَةُ الْقَبْرِ، وَلَا يَأْتِيهِمُ الْفَتَّانَانِ، وَذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أوجُه: - مُضَافٍ إِلَى عَمَلٍ - وَمُضَافٍ إِلَى حَالِ ابْتِلَاءٍ نَزَلَ بِالْمَيِّتِ - وَمُضَافٍ إِلَى زَمَانٍ**». انتهى

وبعد هذه الفتنة، يكون القبر روضَةً من رياض الجنة أو حُفرَة من حُفَر النار، وبهذا تواترت النصوص[3]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ ٱلۡعَذَابِ

---

(1) **انظر أدلة هذه الأقوال، ومذاهب العلماء فيها في عدة كتب، منها:** «التذكرة» (1/ 125-130، **باب: ما يُنجِي المؤمنَ من أهوال القبر وفتنته وعذابه**)، و«فهارس الفتاوى» (36/ 543)، و«الروح» (ص 106-112، **فصل: المسألة العاشرة: في الأسباب المُنجية من عذاب القَبر**)، و«شرح الطحاوية» (ص 300) لابن أبي العز، و«فتح الباري» (3/ 303)، و«أرجوزة التثبيت» للسيوطي، و«لوامع الأنوار البهية» (2/ 20)، و«البحور الزاخرة» (1/ 206) للسفاريني، و«شرح الواسطية» (ص 360-362) و«شرح السفَّارينية» (ص 433-435) لابن عثيمين...

(2) نقلا عن «البحور الزاخرة» (1/ 206)، و«لوامع الأنوار البهية» (2/ 12) للسفاريني.

(3) انظر: «معارج القبول» (2/ 117-139).

﴿٤٥﴾ ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۖ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ ﴾[غافر: ٤٥ - ٤٦].

واستدلَّ بهذه الآية وغيرها الإمام البخاري في «صحيحه»(1) في: «**باب ما جاء في عذاب القَبر...**».

قال ابن كثير في «تفسيره»: «وَهَذِهِ الْآيَةُ أَصْلٌ كَبِيرٌ فِي اسْتِدْلَالِ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى عَذَابِ الْبَرْزَخِ فِي الْقُبُورِ». انتهى

قال ابن سيرين: كان أبو هريرة يأتينا بعد صلاة العصر، فيقول: «**عَرَجَت مَلائكَةٌ، وهَبَطَت مَلائِكَةٌ، وعُرِضَ آلُ فِرعَوْنَ على النَّار، فلا يَسمَعُهُ أَحَدٌ إِلَّا يَتَعَوَّذُ بالله مِن النَّار**».(2)

والأحاديث في هذا قد بلغت حدَّ التواتُر، وقد قال ابن القيم(3): «وَأَنتَ إذا تَأَمَّلتَ أَحَادِيثَ عَذَابِ الْقَبْر ونعيمِه وَجدتهَا تَفْصِيلًا وتفسيرا لِمَا دلّ عَلَيْهِ الْقُرْآن». انتهى

ومنها ما جاء عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ، إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَيُقَالُ: هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»(4).

---

(1) «فتح الباري» (3/ 294).

(2) «أهوال القبور» (ص 19) لابن رجب.

(3) «الرُّوح» (ص 102).

(4) رواه البخاري (رقم: 1379)، ومسلم (رقم: 2866).

وعن ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِقَبْرَيْنِ، فَقَالَ: «**إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ: أَمَّا أَحَدُهُمَا: فَكَانَ لَا يَسْتَبْرِئُ مِنْ بَوْلِهِ، وَأَمَّا الْآخَرُ: فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ**»[1].

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ[2]: «وقد ذَكَرَ بَعضُهُم السِّرَّ في تَخصِيصِ البَولِ والنَّمِيمة والغِيبَة بِعَذابِ القَبر، وهو أنَّ القَبر أَوَّلُ مَنازِلِ الآخِرة، وفيه أُنْمُوذَجُ ما يَقَعُ في يومِ القِيامة مِن العِقاب والثَّواب.

والمَعَاصِي الَّتِي يُعاقَب عَلَيها يومَ القِيامة نوعَان: حَقُّ الله، وحَقٌّ لِعِباده، وأَوَّلُ مَا يُقْضَى فيه يَومَ القِيامة مِن حُقُوقِ اللهِ: الصَّلاةُ، ومِن حُقُوقِ العِبادِ: الدِّمَاء.

وأَمَّا البَرْزَخُ فَيُقْضَى فيه في مُقَدِّمَاتِ هَذَينِ الحَقَّيْن وَوَسَائِلها، فَمُقَدِّمَة الصَّلاة: الطَّهَارة مِن الحَدَث والخَبَث، ومُقَدِّمَةُ الدِّمَاء: النَّمِيمَة والوَقِيعَةُ في الأَعْراض، وهُمَا أَيْسَرُ أَنواعِ الأَذَى، **فَيُبدَأُ في البَرزَخِ بِالمُحَاسَبَةِ والعِقابِ عَليهِما**». انتهى

وقد اتَّفقَ أهلُ السنة والجماعة على أنَّ العذاب والنَّعيم على الروح والبدن جميعا، أي: على الروح منفردة، وحين اتصالِها بالبدن، ووقع الخلاف بينهم في حُصُولِ العذابِ والنَّعيمِ للبدن بدون الروح.

والحقُّ الَّذي تنصُرُه الأدِلَّةُ هو أنَّ العذابَ والنَّعيمَ على الروحِ والجَسَد مَعًا، وهذا هو الَّذي اختارَه المحقِّقُون من أهل العلم: كشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، وابن أبي العزِّ، وجماعة، وعليه علماؤنا المُعاصِرون.[3]

---

(1) رواه البخاري (رقم: 216)، ومسلم (رقم: 292).

(2) «أهوال القبور» (ص 22).

(3) انظر: «الفتاوى» (4/ 282)، و«الروح» (ص 70)، و«شرح الطحاوية» (ص 299) لابن أبي العز، و«الآيات البيِّنَات في عَدَمِ سَماعِ الأَمْوات» (ص 113) للآلوسي...

قال ابن وَهْبان الحَنَفي رَحِمَهُ اللَّهُ[1]:

وَحَقٌّ سُؤالُ الْقَبْرِ ثُمَّ عَذَابُهُ وَكُلُّ الَّذِي عَنهُ النَّبِيُّونَ أَخْبَرُوا
حِسَابٌ ومِيزانٌ صَحَائِفُ نُشِّرَتْ جِنَانٌ ونِيرَانٌ صِرَاطٌ ومَحْشَرُ

وكما قِيلَ في فتنة القبر، فكذلك نسبة العذاب والنعيم للقبر نِسبَةٌ أَغلبيَّةٌ، لأنَّ غالِبَ الخَلق يُقبَرون.

قال ابن القيم[2]: «حَتَّى لَو عُلِّقَ الْمَيِّتُ على رُؤُوسِ الْأَشْجَار فِي مَهَابِّ الرِّيَاح، لأَصابَ جَسَدَهُ مِن عَذَابِ البَرزخِ حَظُّهُ ونَصِيبُه، وَلَو دُفِنَ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فِي أَتُونٍ[3] من النَّار لَأَصابَ جَسَدَهُ مِن نَعيمِ البَرزخِ ورَوْحِه نصِيبُه وحظُّه، **فَيجْعَلُ اللهُ النَّارَ على هَذَا بَرْدًا وَسلَامًا، والهَواءَ على ذَلِك نَارًا وسَمُومًا**...». انتهى

(1) «الآيات البَيِّنَات في عَدَمِ سَماعِ الأَمْوات» (ص 113) للآلوسي.

(2) «الرُّوح» (ص 98).

(3) هو المَوقِدُ الكبير، وانظر: «لسان العرب» (13/ 7) لابن مَنظور.

البَعْثُ والقِيامَةُ الكُبرَى

بعد الكلام على ضَغْطَةِ القَبرِ وفِتنتِه، انتَقَلَ المُصَنِّف إلى الكلام على مَسأَلة البَعث بَعد المَوت، **فقال** رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَبعدَ البِلَى مَنْشُورُون**): أي: مُحيَونَ ومَبعُوثُون، وَالنُّشُورُ يُرَادِفُ الْبَعْثَ فِي الْمَعْنَى، يُقَالُ نُشِرَ الْمَيِّتُ يُنْشَرُ نُشُورًا إِذَا عَاشَ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَأَنْشَرَهُ اللهُ أَيْ أَحْيَاهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ يَوْمُ الْبَعْثِ وَالنُّشُورِ. [1]

وبهذا جَمع المُصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بينَ الكلام على القيامَتين: الصُّغرى والكُبرى. أما الصُّغرى: فهي الموت وما يليه من حياة بَرزَخِيَّة، وأما الكُبرى: فهي ما يكون يوم المَعاد، الذي فيه تَوفية الجزاء، كما قال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، فجمع هنا بين القيامتين، كما نبه على ذلك الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ[2].

وقوله: (**وَبعدَ البِلَى مَنْشُورُون**): فيه إشارةٌ إلى بلاء الأجساد، كما جاء عن أبي هُرَيْرَةَ، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**وَيَبْلَى كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الإِنْسَانِ، إِلَّا عَجْبَ ذَنَبِهِ، فِيهِ يُرَكَّبُ الخَلْقُ**».

قال القرطبي[3]: «يقال عَجْمُ وعَجْبُ بالميم والباء: لغتان وهو جزء لطيف في أصل الصُّلب، وقيل: هو رأس العُصْعُص...». انتهى

(1) «لوامع الأنوار البهية» (2/ 166)، و«المصباح المنير» (ص 317، نَشَرَ).

(2) «الرُّوح» (ص 99)، وانظر: «الفتاوى» (4/ 270-262).

(3) «التذكرة» (1/ 138).

وقال الحافظ ابن حجر [1]: «وقال العلماء هذا عام يخص منه الأنبياء لأن الأرض لا تأكل أجسادهم وألحق بن عبد البر بهم الشهداء والقرطبي المؤذن المحتسب...». انتهى

يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «النونية»:

وَالأَنْبِيَاءُ فَإِنَّهُمْ تَحْتَ الثَّرَى أَجْسَادُهُمْ حُفِظَتْ مِنَ الدِّيدَانِ

مَا لِلْبِلَى بِلُحُومِهِمْ وَجُسُومِهِم أَبَدًا وَهُمْ تَحْتَ التُّرَابِ يَدَانِ

وَكَذَاكَ عَجْبُ الظَّهْرِ لَا يَبْلَى بلَى مِنْهُ تُرَكَّبُ خِلْقَةُ الإِنْسَانِ

ولما تكلم ابن أبي العز الحَنفي عن بقاء أجساد الشهداء بلا تغير، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ [2]: **«كَأَنَّه -وَاللهُ أَعْلَمُ- كُلَّمَا كَانَتِ الشَّهَادَة أَكْمَلَ، وَالشَّهِيدُ أَفْضَلَ، كَانَ بَقَاءُ جَسَدِه أَطْوَلَ»**. انتهى

والقيامة الكُبرى، أو البَعث، أو المَعاد مما دلَّ عليه الكتاب والسنة، والعقل والفِطرة السليمة، وأجمع عليه المُسلمون، بل وسائر أَهلِ المِلَل، وأنكرَه مُكابَرَةً الطبائعيون والدَّهرية والملاحدة [3]، وغالبُ كُفار قُريش الذين بُعث فيهم رسول الله ﷺ كانوا يُنكرون مَعاد الأبدان، وآمن به بَعضهم.

(1) «الفتح» (8/ 703)، وانظر: «التذكرة» (1/ 139).

(2) «شرح الطحاوية» (ص 303).

(3) انظر: «الفتاوى» (4/ 262)، و«شرح الطحاوية» (ص 303) لابن أبي العز، و«لوامع الأنوار البهية» (2/ 164) ...

قال سليمان بن عبد الله [1]: «وبعضهم (أي: المُشركين) يؤمن بالبعث والحساب، وبعضهم يؤمن بالقدر»، **كما قال زُهَير [أي: بن أبي سُلمى]**:

يُؤَخَّرْ فيُوضَعْ في كتابٍ فيُدَّخَرْ   ليَوم الحِسابِ أو يُعَجَّلْ فيُنْقَمِ

ودلائل البعث من القرآن والسنة لا تَكاد تُحصَر، بل القرآن كُلُّه من فاتحته إلى خاتِمتِه مملوءٌ بذكر أحوال اليوم الآخِر وتفاصيلِ ما فيه [2]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ يَقُولُونَ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿٤٧﴾ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴿٤٨﴾ قُلْ إِنَّ ٱلْأَوَّلِينَ وَٱلْءَاخِرِينَ ﴿٤٩﴾ لَمَجْمُوعُونَ إِلَىٰ مِيقَٰتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ﴾[الواقعة: ٤٧ – ٥٠]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۗ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾[النساء: ٨٧]، وقوله: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَٰهُمْ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾[آل عمران: ٢٥]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ﴾[الانشقاق: ٦]، وَأَخْبَرَ سُبحانه عَنْ أَهْلِ النَّارِ أَنَّهُمْ إِذَا قَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[الزمر: ٧١]، وَهَذَا اعْتِرَافٌ مِنْ أَصْنَافِ الْكُفَّارِ الدَّاخِلِينَ جَهَنَّمَ أَنَّ الرُّسُلَ أَنْذَرَتْهُمْ لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا. [3]

---

(1) «تيسير العزيز الحميد» (ص 18)، وانظر: «شرح المُعلقات السبع» (ص 106، مُعَلَّقة زُهَير بن أبي سُلمى) للزَّوْزَني.

(2) وقد أفاض في ذكر الأدلة على ذلك العلامة حافظ حكمي في «معارج القبول» (2/ 148-141).

(3) «شرح الطحاوية» (ص 304) لابن أبي العز.

ومن كذَّبَ بالبَعث كافر مُخلَّدٌ في النار، قال تعالى: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[الرعد: ٥]، وهو مُكَذِّبٌ لله تعالى، والدليل قوله ﷺ: «قَالَ اللهُ: كَذَّبَنِي ابْنُ آدَمَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، وَشَتَمَنِي وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، فَأَمَّا تَكْذِيبُهُ إِيَّايَ فَقَوْلُهُ: لَنْ يُعِيدَنِي، كَمَا بَدَأَنِي، وَلَيْسَ أَوَّلُ الخَلْقِ بِأَهْوَنَ عَلَيَّ مِنْ إِعَادَتِهِ، وَأَمَّا شَتْمُهُ إِيَّايَ فَقَوْلُهُ: اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا وَأَنَا الأَحَدُ الصَّمَدُ، لَمْ أَلِدْ وَلَمْ أُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لِي كُفُئًا أَحَدٌ». [1]

والكلام في هذا يطول، والقصد منه الإشارة، ومن طالع الكتاب والسنة وجد ما يَكفي، وقَرَّت عينُه بما يَشفي، ووقف على تقرير البعث بأنواع من الأدلة يَصعُبُ حصرُها، ومن ذلك [2]:

أمرُ اللهِ ﷻ نبيَّه ﷺ أن يُقسم على المَعاد، وأنه حقٌّ واقع لا مَحَالة.

مُجَرَّدُ الإخبار عن اقتراب الساعة.

ذَمُّ المُكَذبين بالمَعاد.

الاستدلال بالبَدء على الإعادة، وبالنَّشأة الأولى على النَّشأة الأخرى.

الاستدلال بخَلقِ ما هو أكبرُ من الإنسان على إعادةِ الإنسان.

---

(1) البخاري (رقم: 4974).

(2) انظر هذه الأوجه وأدلتها في كتاب: «التوضيحات الجلية على شرح العقيدة الطحاوية» (3/ 1054) للخميّس.

الاستدلال بأنَّ حِكمَةَ اللهِ تَأبى أَشدَّ الإباءِ أن يُتركَ الإنسانُ مُهْمَلًا مِن الأوامر والنواهي، ومُعفًى مِن الثوابِ والعِقاب...

قال الإمام ابن القيم[1]: «**ومن تأمل أدلَّة المعاد في القرآن وجدها كذلك مُغنِيةً – بحمد الله ومِنَّتِه على عبادِه – عن غيرها**، كافية شافية مُوصِلةً إلى المطلوب بسرعة، متضمّنة للجواب عن الشُّبَه العارضة لكثير من الناس». انتهى

(1) «الرسالة التبوكية» (ص 216).

اختلاف العلماء في عدد النفخات في الصور

وقيامُ الناسِ من قُبورهم يكون بعد نَفخةِ البَعث، **وقد اختلف أهلُ العلم في عدد النَّفخَات**، فذهبَ بعضُهم كابن العَربي وشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وصاحبه ابن كثير والسفاريني وغيرهم إلى أن النَّفَخَاتِ ثَلاثٌ[1]، وهي:

الأولى: نَفْخَةُ الْفَزَع: وقد ذَكَرَهَا الله تعالى فِي قَوْلِهِ: ﴿وَيَوۡمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾[النمل: ٨٧]، وفي قوله: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ تَأۡخُذُهُمۡ وَهُمۡ يَخِصِّمُونَ﴾[يس: ٤٩].

الثانية: نَفْخَةُ الصَّعْق: وهي المَذكورةُ في قول الله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ﴾[الزمر: ٦٨].

---

(1) «الفتاوى» (4/ 260-261) (16/ 35)، و«تُحفَةُ المَودُود» (ص 306) لابن القيم، و«تفسير ابن كثير» (6/ 100)، و«لوامع الأنوار البهية» (2/ 169)، واختاره العلامة عبد العزيز بن ناصر الرشيد في: «التنبيهات السنية» (ص 226)، وصالح آل الشيخ في: «اللآلئ البهية» (2/ 220).

قلت: وجاء التصريح بالنفخات الثلاث في حديث أبي هريرة المشهور المُسمى «حديث الصور»، وقد ضعفه جماعة من أهل العلم وحكموا عليه بالاضطراب كالحافظ في «فتح الباري» (11/ 448) وغيره، وانظر: «ضَعيف التَّرْغيب وَالتَّرْهِيب» (2/ 491، رقم: 2224).

واستدلوا أيضا بحديث ابن عمرو في «صحيح مسلم» (رقم: 2940)، وفيه قوله ﷺ: «**ثُمَّ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ، فَلَا يَسْمَعُهُ أَحَدٌ إِلَّا أَصْغَى لِيتًا وَرَفَعَ لِيتًا، قَالَ: وَأَوَّلُ مَنْ يَسْمَعُهُ رَجُلٌ يَلُوطُ حَوْضَ إِبِلِهِ، قَالَ: فَيَصْعَقُ، وَيَصْعَقُ النَّاسُ، ثُمَّ يُرْسِلُ اللهُ - أَوْ قَالَ يُنْزِلُ اللهُ - مَطَرًا كَأَنَّهُ الطَّلُّ أَوِ الظِّلُّ - نُعْمَانُ الشَّاكُّ - فَتَنْبُتُ مِنْهُ أَجْسَادُ النَّاسِ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ أُخْرَى، فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ**».

الثالثة: نَفْخَةُ القِيام أو البَعْث: وهي المَذكورةُ في نفسِ الآية بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾[الزمر: ٦٨]، وقوله: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ﴾[يس: ٥١].

وذهبَ آخَرون من أهل العلم كالقرطبي والماوَردي والحافظ ابن حجر وغيرهم إلى أن النَّفَخَاتِ ثنتان [1]، وهي:

الأولى: نَفْخَةُ تَبدأُ بالْفَزَع وتنتهي بالصَّعْق.

الثانية: نَفْخَةُ القِيام أو البَعْث.

قال القرطبي [2]: «الصَّحِيحَ فِي النَّفْخِ فِي الصُّوَرِ أَنَّهُمَا نَفْخَتَانِ لَا ثَلَاثَ، وَأَنَّ نَفْخَةَ الْفَزَعِ إِنَّمَا تَكُونُ رَاجِعَةً إِلَى نَفْخَةِ الصَّعْقِ...». انتهى

---

(1) انظر: «أحكام القرآن» (13/ 240)، و«التذكرة» (1/ 157، 166)، و«فتح الباري» (6/ 542) (11/ 449)، وذكر علامة القيروان الشيخ عبد الرحمان خليف رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه الماتع «مشاهد الناس بعد الموت» (ص 22) أنَّ هذا القول هو الأشهر عن أهل العلم.

(2) «أحكام القرآن» (13/ 240). وقال شيخُنا صالح العصيمي أثناء تعليقه على «أعلام السنة المنشورة»: «والصحيح أن نفخة الصَعْق والفزع نفخة واحدة، سُميت تارةً بالفزع باعتبار مبدئها، وسُميت تارة أخرى بالصَّعق باعتبار منتهاها.

وهذا هو الذي يُصَدِّقُهُ الطب المعروف، فإن الإنسان إذا فَجِئَهُ مُخوِّف ربما هلك، فيفزع أولا ويهْلَكُ آخرا، لأنه إذا وصل الفزع إلى قلبه أثَّر على جَرَيان الدم، فأصابه انخفاضٌ في الدم ربما مات منه، وكَمْ من إنسان مات في واقعة لخوفه وانخلاعِ قلبه، باعتبار ما صارت عليه حاله من انخلاع القلب وانخفاض ضغط دمه واضطراب دورته الدموية، فهلك بسبب ذلك، فهكذا تكون الصعقة الأولى التي هي صعقة للفزع باعتبار مبدئها، ونفخة للصعق باعتبار منتهاها، وتكون الثانية بعد ذلك نفخة البعث أو القيام». انتهى

والصُّور هو القَرنُ الَّذي ينفَخُ فيه إسرافيل عَلَيْهِ السَّلَامُ[1]، وهو كهيئة البُوق، كما جاء في عِدة آثار عن السلف.[2]

وبوَّبَ الإمام البخاري في «صحيحه»[3]: «**بَابُ نَفْخِ الصُّورِ**: قَالَ مُجَاهِدٌ: «الصُّورُ كَهَيْئَةِ البُوقِ» ﴿زَجْرَةٌ﴾ [لصافات: ١٩]: «**صَيْحَةٌ**»، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ٱلنَّاقُورِ﴾ [المدثر: ٨]: «الصُّورِ»، ﴿ٱلرَّاجِفَةُ﴾ [النازعات: ٦]: «النَّفْخَةُ الأُولَى»، وَ﴿ٱلرَّادِفَةُ﴾ [النازعات: ٧]: «النَّفْخَةُ الثَّانِيَةُ»».

والمُدَّةُ بين النَّفختين جاء التصريح بها في حديث أبي هُرَيْرَةَ، أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**بَيْنَ النَّفْخَتَيْنِ أَرْبَعُونَ**» قَالُوا: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَرْبَعُونَ يَوْمًا، قَالَ: أَبَيْتُ، قَالَ: أَرْبَعُونَ سَنَةً، قَالَ: أَبَيْتُ، قَالَ: أَرْبَعُونَ شَهْرًا، قَالَ: أَبَيْتُ، **وَيَبْلَى كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الإِنْسَانِ، إِلَّا عَجْبَ ذَنَبِهِ، فِيهِ يُرَكَّبُ الخَلْقُ**»[4].

قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ[5]: «قوله: «**أَبَيْتُ**» بمُوَحَّدَة، أي: امْتَنَعْتُ عن القَولِ بِتَعيينِ ذلكَ، لأَنَّه ليسَ عِندي في ذلك تَوقِيف...». انتهى

---

(1) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (11/ 448): «اشتهر أنَّ صاحبَ الصور إسرافيل عَلَيْهِ السَّلَامُ، ونَقَل فيه الحَليميُّ الإجماع...». انتهى

(2) انظر: «تفسير الطبري» (11/ 463)، و«تفسير القرطبي» (13/ 239) ...

(3) «فتح الباري» (11/ 446).

(4) البخاري (رقم: 4814) ومسلم (رقم: 2955).

(5) «الفتح» (8/ 702).

ثم قال الحافظ [1]: «وزعم بعض الشراح أنه وقع عند مسلم أربعين سنة، ولا وجود لذلك. نعم، أخرج بن مردويه من طريق سعيد بن الصلت عن الأعمش في هذا الإسناد: «أربعون سنة»، وهو شاذ، ومن وجه ضعيف عن بن عباس...». انتهى

والبعث شَرعًا: هو قِيام الخَلق إذا أُعِيدَت الأرواحُ إلى الأبدان بعدَ نَفخةِ الصُّور الثانية.[2]

قال الشوكاني [3]: «**وَالْحَاصِل أَن هَذَا (إثبات المَعاد) أَمرٌ اتّفقت عَلَيْهِ الشَّرَائِع، ونطقت بِهِ كُتُبُ اللهِ ﷻ سابقُها ولاحقُها، وتطابقت عَلَيْهِ الرُّسل أَوَّلُهمْ وَآخرُهمْ، وَلم يُخَالف فِيهِ أحد مِنْهُم، وَهَكَذَا اتّفق على ذَلِك أَتبَاع جَمِيع الْأَنبِيَاء من أهل الْملَل، وَلم يُسمع عَن أحدٍ مِنْهُم أَنه أنكر ذَلِك قطّ**». انتهى

وللشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ رسالةٌ مُفردَةٌ في هذا الموضوع بعنوان: «**الْمقَالة الفاخرة فِي بَيَان اتِّفَاق الشَّرَائِع على إِثْبَات الدَّار الْآخِرَة**»، طُبعت ضمن «**الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني**» (2/ 585-563).

(1) «الفتح» (8/ 702). وقال الحليمي: «اتفقت الروايات على أن بين النفختين أربعين سنة». انتهى نقلا عن «التذكرة» (1/ 157) للقرطبي.

(2) قاله شيخُنا العصيمي أثناء تعليقه على «أعلام السنة المنشورة» لحافظ حكمي.

(3) «إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات» («الفتح الرباني» 1/ 496).

وهذا المَعاد جِسمانيٌّ ورُوحانيٌّ معًا، أما أنه جِسماني، فذلك بإعادة الله لهذا الجِسم بعد أن يتفَتَّتَ ويَبلى وتتفَرَّقَ أجزاؤُه، وأمَّا أنه روحاني، فبإعادةِ الروح إلى البَدَن بعد أن فارَقته.[1]

قال القُرطُبي [2]: «**وعند أهلِ السُّنة أنَّ تِلك الأجسادَ الدُّنْيَوِيَّة تُعادُ بأَعيانِها وأَعراضِها بلا خِلاف بَينَهم**». انتهى

والَّتي تُعادُ بعد نفخة البَعث هي هذه الأجساد بعينها، وهي الأجساد التي أطاعت أو عصت في الدنيا.

قال ابن أبي العز [3]: «**وَالْقَوْلُ الَّذِي عَلَيْهِ السَّلَفُ وَجُمْهُورُ الْعُقَلَاءِ: أَنَّ الْأَجْسَامَ تَنْقَلِبُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، فَتَسْتَحِيلُ تُرَابًا، ثُمَّ يُنْشِئُهَا اللهُ نَشْأَةً أُخْرَى**، كَمَا اسْتَحَالَ فِي النَّشْأَة الْأُولَى: فَإِنَّهُ كَانَ نُطْفَة، ثُمَّ صَارَ عَلَقَة، ثُمَّ صَارَ مُضْغَة، ثُمَّ صَارَ عِظَامًا وَلَحْمًا، ثُمَّ أَنْشَأَه خَلْقًا سَوِيًّا. كَذَلِكَ الْإِعَادَة: يُعِيدُه اللهُ بَعْدَ أَنْ يَبْلَى كُلُّهُ إِلَّا عَجْبَ الذَّنَبِ». انتهى

نظمَ هذه المَعاني الإمامُ ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ **تعالى في «النونية»** [4]**، فقال:**

وإِذَا أَرَادَ اللهُ إِخْرَاجَ الوَرَى ... بَعْدَ الْمَمَاتِ إِلَى المَعَادِ الثَّانِي

أَلْقَى عَلَى الأَرْضِ التِي هُمْ تَحتَهَا ... واللهُ مقْتَدِرٌ وذَو سُلْطَانِ

مَطَرًا غَلِيظًا أَبْيَضًا مُتَتَابِعًا ... عَشْرًا وعَشْرًا بَعْدَهَا عَشْرَانِ

(1) «التوضيحات الجلية على شرح العقيدة الطحاوية» (3/ 1058) للخميّس.

(2) «التذكرة» (1/ 155).

(3) «شرح الطحاوية» (ص 308)، وانظر: «الفتاوى» (17/ 248-249) لابن تيمية.

(4) انظر: «شرح النونية» (1/ 48) للهراس، وفي «معارج القبول» (2/ 177-160) لحافظ حَكَمِي شرح نفيس لهذه الأبيات من «النونية».

فَتَظَلُّ تَنْبُتُ مِنْهُ أَجْسَامُ الْوَرَى ... وَلُحُومُهُمْ كَمَنَابِتِ الرَّيْحَانِ

حَتَّى إِذَا مَا الأُمُّ حَانَ وِلادُهَا ... وَتَمَخَّضَتْ فَنِفَاسُهَا مُتَدَانِ

أَوْحَى لَهَا رَبُّ السَّمَا فَتَشَقَّقَتْ ... فَبَدَا الْجَنِينُ كَأَكْمَلِ الشُّبَّان

وَتَخَلَّتِ الأُمُّ الْوَلُودُ وَأَخْرَجَتْ ... أَثْقَالَهَا أُنْثَى وَمِنْ ذُكْرَانِ

وَاللهُ يُنْشِئُ خَلْقَهُ فِي نَشْأَةٍ ... أُخْرَى كَمَا قَدْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ

هَذَا الَّذِي جَاءَ الكِتَابُ وَسُنَّةُ الْـ ... ـهَادِي بِهِ فَاحْرِصْ عَلَى الإِيمَان

الحَشْرُ

قال رَحِمَهُ اللهُ بعدها: (**وَيومَ الْقِيَامَةِ إِلَى رَبِّهِم مَحْشُورُون**): أي: مَجموعون، **وسُمِّيَ يومُ القيامة بذلك لثلاثةِ أسباب**[1]:

قيامُ الناس مِن قبورهم، لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المطففين: ٦].

وقيامُ الأشهاد، لقوله: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ [غافر: ٥١].

وقيامُ العَدل، لقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

والحشر لُغةً: الجمع، وفي الحديث: «**ونَارٌ تَحشُرُ النَّاسَ**» أي: تَجمَعُهم وتَسوقُهم.[2]

وأما في الشرع، فالحَشرُ: جَمعُ الخَلائقِ وسَوقُهُم يومَ القِيامَة لفَصل القَضاء بينَهُم.[3]

قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المطففين: ٦]، وقال: ﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾، وبالحقيقة إنما خروج الخلق بدعوة الحق، قال الله تعالى:

---

(1) انظر: «البدور السافرة» (ص 146)، للسيوطي، و«القول المفيد» (2/ 40) ، و«موسوعة العقيدة» (6/ 3250).

(2) «المصباح المُنير» (ص 78، حَشَرْتُهُمْ)، و«الدُّرُّ النَّثير في تلخيص نهاية ابن الأثير» (ص 102، حَشَرَ) للسيوطي.

(3) انظر: «التعليق على لُمعة الاعتقاد» (ص 54) لابن عثيمين، و«مشاهد الناس بعد الموت» (ص 26) لعبد الرحمان خليف، و«البحور الزاخرة» (2/ 741)، و«لوامع الأنوار البهية» (2/ 166) للسفاريني.

﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ﴾[الإسراء: ٥٢]، أي: فتقومون فتقولون: «سبحانك اللهم وبحمدك». قالوا: فيوم القيامة يوم يُبدأ بالحمد، ويُختم به، كما في آية أخرى: ﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الزمر: ٧٥].[1]

وقال ﷻ: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا﴾[مريم: ٨٥]، أي: **رُكْبَانا**، ﴿وَنَسُوقُ ٱلْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا﴾[مريم: ٨٦]، عِطَاشا[2]. قال الأمين الشنقيطي في «الأضواء»: «**وَرُكُوبُهُمُ الْمَذْكُورُ إِنَّمَا يَكُونُ مِنَ الْمَحْشَرِ إِلَى الْجَنَّةِ، أَمَّا مِنَ الْقَبْرِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ يُحْشَرُونَ مُشَاةً**، بِدَلِيلِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الدَّالِّ عَلَى أَنَّهُمْ يُحْشَرُونَ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا، هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَجَزَمَ بِهِ الْقُرْطُبِيُّ[3]، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ». انتهى

وقال ﷻ: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ ﴿٥١﴾ قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[يس: ٥١ - ٥٢]، وقال ﷻ في المُكَذِّبين بالبَعث: ﴿ يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ ۚ وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا ﴿١٠٢﴾ يَتَخَٰفَتُونَ بَيْنَهُمْ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا ﴿١٠٣﴾ نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا ﴿١٠٤﴾ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّى نَسْفًا ﴿١٠٥﴾ فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا ﴿١٠٦﴾ لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا ﴿١٠٧﴾ يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ ٱلدَّاعِىَ لَا عِوَجَ لَهُۥ ۖ وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾[طه: ١٠٢ - ١٠٨]، وقال: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ

---

(1) «التذكرة» (1/ 152) بتصرف.

(2) «كَلِماتُ القرآن» (ص 176، «مريم»، آية 85-86) لحسنين مخلوف.

(3) كما في «تفسيره» وفي «التذكرة» (1/ 171)، حيث ذكر هذه الآية من سورة «مريم» في النوع الرابع من أنواع الحشر، وهو: الحشر إلى الجنة والنار.

يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ عُمۡيٗا وَبُكۡمٗا وَصُمّٗاۖ مَّأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۖ كُلَّمَا خَبَتۡ زِدۡنَٰهُمۡ سَعِيرٗا ﴿٩٧﴾ ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُم بِأَنَّهُمۡ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمٗا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ خَلۡقٗا جَدِيدٗا﴾[الإسراء: ٩٧ - ٩٨]، وجاء في «الصحيحين»[1] أَنَّ رَجُلاً قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ يُحْشَرُ الْكَافِرُ عَلَى وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «**أَلَيْسَ الَّذِي أَمْشَاهُ عَلَى رِجْلَيْهِ فِي الدُّنْيَا قَادِرًا عَلَى أَنْ يُمْشِيَهُ عَلَى وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**». قَالَ قَتَادَةُ: «بَلَى وَعِزَّةِ رَبِّنَا».

وقال ﷺ: «**إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿كَمَا بَدَأۡنَآ أَوَّلَ خَلۡقٖ نُّعِيدُهُۥۚ وَعۡدًا عَلَيۡنَآۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾**[الأنبياء: ١٠٤]، **وَأَوَّلُ مَنْ يُكْسَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِبْرَاهِيمُ**»[2].

وقوله ﷺ: «**حُفَاةً**»: أي: لا نِعالَ عليهم، وقوله ﷺ: «**عُرَاةً**»: أي: لا كِسوةَ عليهم، وقوله ﷺ: «**غُرْلًا**»: أي: غير مَختُونين، وقوله ﷺ: «**وَأَوَّلُ مَنْ يُكْسَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِبْرَاهِيمُ**»: اختار القُرطبي أن الحِكمة في ذلك: أنه جُرِّدَ من ثيابِه حينَ أُلقِيَ في النار، فجزاهُ الله على صبره بالسَّتر والكِسوة يوم القيامة على رؤوس الأشهاد.

واختَلف العلماء في سبب تقديم إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ على نبينا محمد ﷺ في الكسوة يوم القيامة، وذلك على عدة أقوال[3]، **منها**: أن النبي ﷺ لم يتَعرَّ أصلًا وأنه يَخرُجُ من قبره في ثيابه التي مات فيها ﷺ، فتكون أولية إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ في الكِسوة بالنسبة لبقية

---

(1) البخاري (رقم: 4760) ومسلم (رقم: 6523).

(2) البخاري (رقم: 3349) ومسلم (رقم: 2860).

(3) انظر: «التذكرة» (1/ 177-179)، و«فتح الباري» (11/ 467-468) ...

الخَلق، **ومنها**: أنَّ النبيَ ﷺ يُكسَى بعد إبراهيم عليه السلام، ولكن حُلَّته ﷺ أعلى وأكمل، فتَجبُرُ نفاسَتُها ما فاتَ من الأوَّلية... والله أعلم.

وقال ﷺ: «**يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى أَرْضٍ بَيْضَاءَ عَفْرَاءَ، كَقُرْصَةِ النَّقِيِّ، لَيْسَ فِيهَا عَلَمٌ لِأَحَدٍ**»[1].

ومعنى: «**عَفْرَاء**»: بيضاء إلى حُمرة، والعَفَرُ والعُفْرَةُ: بَياضٌ ليس بِخَالِصٍ يَضرِبُ إلى الحُمرة قليلا، ومعنى: «**كَقُرْصَةِ النَّقِيّ**»: كرَغِيف مَصنوع من دَقِيق خالصٍ من الغِش والنُّخالَة. قَالَ الْقَاضِي عياض: «كَأَنَّ النَّارَ غَيَّرَتْ بَيَاضَ وَجْهِ الْأَرْضِ إِلَى الْحُمْرَةِ. ومعنى: «**لَيْسَ فِيهَا عَلَمٌ لِأَحَدٍ**»: أي: لَيْسَ بِهَا عَلَامَةُ سُكْنَى أو بناء ولا أثر.[2]

---

(1) البخاري (رقم: 6521) ومسلم (رقم: 2790) واللَّفظ له.

(2) انظر: «التذكرة» (1/ 177)، و«شرح صحيح مُسلم» (9/ 148) للنووي، و«فتح الباري» (11/ 458-455)، و«المصباح المُنير» (ص 222، العَفَرُ) ...

الحساب

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَلَدَى العَرْضِ عَلَيْهِ مُحَاسَبُون**)، فذكرَ هنا أمرين من أمور المَعاد، وهما: العَرضُ والحِسابُ.

والعَرْضُ، لُغَةً: أَصْلُهُ إِمْرَارُ الْأَشْيَاءِ عَلَى مَنْ يُرِيدُ التَّأَمُّلَ مِنْهَا، مِثْلُ عَرْضِ السِّلْعَةِ عَلَى الْمُشْتَرِي، وَعَرْضِ الْجَيْشِ عَلَى أَمِيرِهِ [1]، **وشَرعًا**: إيقافُ الخَلائق جميعًا بين يدي الله يوم القيامة، وهو العَرضُ العام في مُقابلة العَرضِ الخاص الذي هو الحِسابُ اليسير للمؤمنين.

قال حافظ حَكمي رَحِمَهُ اللَّهُ [2]: «**الْعَرْضُ لَهُ مَعْنَيَانِ:**

مَعْنَى عَامٌّ: وَهُوَ عَرْضُ الْخَلَائِقِ كُلِّهِمْ عَلَى رَبِّهِمْ عَزَّ وَجَلَّ، بَادِيَةٌ لَهُ صَفَحَاتُهُمْ، لَا تَخْفَى عَلَيْهِ مِنْهُمْ خَافِيَةٌ، وهَذَا يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ يُنَاقَش الْحِسَابَ وَمَنْ لَا يُحَاسَبُ.

وَالْمَعْنَى الثَّانِي: عَرْضُ مَعَاصِي الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِمْ، وَتَقْرِيرُهُمْ بِهَا، وَسَتْرُهَا عَلَيْهِمْ، وَمَغْفِرَتُهَا لَهُم». انتهى

وقد ذكر الله تعالى هذا العَرضَ في مواضع من كتابه، ومن ذلك قولُه جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ﴾[الحاقة: ١٨]، وَالْخِطَابُ فِي قَوْلِهِ: ﴿تُعْرَضُونَ﴾ لِجَمِيعِ النَّاسِ بِقَرِينَةِ الْمَقَامِ وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ التَّفْصِيلِ [3]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَعُرِضُوا عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾[الكهف: ٤٨]، ورُوِيَ في الحديث:

(1) «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» المعروف باسم: «التحرير والتنوير» (29/ 128) لابن عاشور رَحِمَهُ اللَّهُ.

(2) «معارج القبول» (2/ 194).

(3) «التحرير والتنوير» (29/ 128).

«يُعْرَضُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَ عَرَضَاتٍ: فَأَمَّا عَرْضَتَانِ فَجِدَالٌ وَمَعَاذِيرُ، وَأَمَّا الْعَرْضَةُ الثَّالِثَةُ فَعِنْدَ ذَلِكَ تَطِيرُ الصُّحُفُ فِي الْأَيْدِي، فَآخِذٌ بِيَمِينِهِ وَآخِذٌ بِشِمَالِهِ»(1).

وأما الحِسابُ، لُغَةً: العَدُّ والإِحْصَاءُ، **وشَرعًا:** عدُّ أعمالِ العَبد يومَ القيامة (2)، وقيل: الحِسَابُ: تَعْرِيفُ اللهِ عِبَادَهُ مَقَادِيرَ الْجَزَاءِ عَلَى أَعْمَالِهِمْ، وَتَذْكِيرُهُ إِيَّاهُمْ بِمَا قَدْ نَسوهُ.(3)

وقد دلَّ على ذلك كتابُ الله، كما في قولِه جلَّ وعَلا: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾[الأنبياء: ١]، وقولِه ﷻ: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّى ۖ لَوْ تَشْعُرُونَ﴾[الشعراء: ١١٣]، وقولِه: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾[الغاشية: ٢٥ - ٢٦]، وقولِه ﷻ: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٦﴾ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ ۖ وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ﴾[الأعراف: ٦ - ٧]، وقوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[الحجر: ٩٢ - ٩٣]، وقولِه: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ

---

(1) رواه أحمد في «المسند» (رقم: 19730)، والترمذي (رقم: 2427)، وابن ماجه: (رقم: 4277)، وقال الترمذي عقب إيراده: «وَلَا يَصِحُّ هَذَا الحَدِيثُ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الحَسَنَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ...»، وضعفه الألباني في: «ضعيف ابن ماجه» (رقم: 932).

وقد شَرَحَ هذا الحديث الحكيم الترمذي رَحِمَهُ اللهُ، وبيَّن حقيقة هذه العَرَضات الثلاث، كما في: «لوامع الأنوار البهية» (2/ 194).

(2) قاله شيخُنا العصيمي أثناء تعليقه على «أعلام السنة المنشورة» لحافظ حكمي، وفي غيرها من المواضع.

(3) قاله القرطبي في «تفسيره» (2/ 435) عند قول الله تعالى: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾[البقرة: ٢٠٢].

ﱡﭐ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْۚ أَحۡصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ ﱠ[المجادلة: ٦] ، وقوله: ﱡﭐ وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ وَيَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلۡحِسَابِ ﱠ[الرعد: ٢١]، قال الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: «سُوءُ الْحِسَابِ أَنْ يُؤَاخَذَ الْعَبْدُ بِخَطَايَاهُ، وَلَا يُغْفَرَ لَهُ مِنْهَا ذَنْبٌ».

وفي «الصحيحين»[2] عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ قال: «**مَنْ نُوقِشَ الحِسَابَ عُذِّبَ**»، فقَالَتْ له: «أَلَيْسَ يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: ﱡﭐ **فَسَوۡفَ يُحَاسَبُ حِسَابٗا يَسِيرٗا** ﱠ [الانشقاق: ٨]»، فقَالَ: «**ذَلِكِ العَرْضُ**».

ومعنى: «**مَنْ نُوقِشَ الحِسَابَ عُذِّبَ**»: أي أنَّ هذا الحساب مُفْضٍ إِلَى الْعَذَابِ بِالنَّارِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى: «هَلَكَ» مَكَانَ عُذِّبَ، وصحَّحَ هذا الوَجهَ النَّووي رَحِمَهُ اللَّهُ، ثم قال بعده: «وَمَعْنَاهُ أَنَّ التَّقْصِيرَ غَالِبٌ فِي الْعِبَادِ، **فَمَنِ اُسْتُقْصِيَ عَلَيْهِ وَلَمْ يُسَامَحْ هَلَكَ وَدَخَلَ النَّارَ**، وَلَكِنَّ اللهَ تَعَالَى يَعْفُو وَيَغْفِرُ مَا دُونَ الشِّرْكِ لِمَنْ يَشَاءُ». انتهى[3]

---

(1) «شرح أصول الاعتقاد» للالكائي (6/ 1239، رقم: 2198).

(2) البخاري (رقم: 6536) واللَّفظُ له، ومسلم (رقم: 2876).

(3) «شرح صحيح مُسلم» (9/ 226) للنووي.

وعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أيضا، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ فِي بَعْضِ صَلَاتِهِ: «**اللَّهُمَّ حَاسِبْنِي حِسَابًا يَسِيرًا**»، قُلْتُ: «يَا نَبِيَّ اللهِ مَا الْحِسَابُ الْيَسِيرُ؟»، قَالَ: «**أَنْ يَنْظُرَ فِي كِتَابه فيتجاوز عَنْهُ إِنَّهُ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَوْمَئِذٍ يَا عَائِشَةَ هلك**».[1]

ويُستفاد من هذا أنَّ الحسابَ نوعان[2]:

أحدهما: الحِسابُ اليَسِيرُ، وهو تقرير الله للعبدِ على ذنوبه، مع العفو عنه، ويُسَمَّى العَرْض.

والآخر: الحِسابُ العَسِيرُ، وهو مُنَاقَشَةُ العَبد، واستقْصَاءُ أعمالِه عَليه.

وعلى هذا، فهل يُحاسَبُ الكُفَّار يوم القيامة أم لا؟

أجابَ عن هذا شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ، بقوله[3]: «**وَفَصْلُ الْخِطَابِ أَنَّ الْحِسَابَ يُرَادُ بِهِ عَرْضُ أَعْمَالِهِمْ عَلَيْهِمْ، وَتَوْبِيخُهُمْ عَلَيْهَا، وَيُرَادُ بِالْحِسَابِ مُوَازَنَةُ الْحَسَنَاتِ بِالسَّيِّئَاتِ.**

فَإِنْ أُرِيدَ بِالْحِسَابِ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ، فَلَا رَيْبَ أَنَّهُمْ يُحَاسَبُونَ بِهَذَا الِاعْتِبَارِ، وَإِنْ أُرِيدَ الْمَعْنَى الثَّانِي، فَإِنْ قُصِدَ بِذَلِكَ أَنَّ الْكُفَّارَ تَبْقَى لَهُمْ حَسَنَاتٌ يَسْتَحِقُّونَ بِهَا الْجَنَّةَ فَهَذَا خَطَأٌ ظَاهِرٌ، وَإِنْ أُرِيدَ أَنَّهُمْ يَتَفَاوَتُونَ فِي الْعِقَابِ؛ فَعِقَابُ مَنْ كَثُرَتْ سَيِّئَاتُهُ أَعْظَمُ مِنْ عِقَابِ مَنْ قَلَّتْ سَيِّئَاتُهُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ حَسَنَاتٌ خُفِّفَ عَنْهُ الْعَذَابُ،

---

(1) رواه أحمد في «المسند» (رقم: 24215)، وابن خزيمة (رقم: 7372)، وغيرُهما، وصحَّحه الألباني في: «المشكاة» (رقم: 5562).

(2) قاله شيخُنا العصيمي أثناء تعليقه على «أعلام السنة المنشورة» لحافظ حكمي، وفي غيرها من المواضع.

(3) «الفتاوى» (4/ 305)، ونظيره في «الواسطية»، وانظر: «التنبيهات السنية» (ص 232) للرشيد، فكلامه حَسَنٌ في هذا الباب رَحِمَهُ اللهُ.

كَمَا أَنَّ أَبَا طَالِبٍ أَخَفُّ عَذَابًا مِنْ أَبِي لَهَبٍ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدۡنَٰهُمۡ عَذَابًا فَوۡقَ ٱلۡعَذَابِ﴾[النحل: ٨٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٞ فِي ٱلۡكُفۡرِ﴾[التوبة: ٣٧]، وَالنَّارُ دَرَكَاتٌ فَإِذَا كَانَ بَعْضُ الْكُفَّارِ عَذَابُهُ أَشَدُّ عَذَابًا مِنْ بَعْضٍ، لِكَثْرَةِ سَيِّئَاتِهِ وَقِلَّةِ حَسَنَاتِهِ، **كَانَ الْحِسَابُ لِبَيَانِ مَرَاتِبِ الْعَذَابِ، لَا لِأَجْلِ دُخُولِهِمْ الْجَنَّةَ**». انتهى

وقد صحَّت الأحاديث بأنَّ أوَّلَ أمة تُحاسَبُ هي هذه الأمة، كما في قوله ﷺ: «**نَحْنُ آخِرُ الأُمَمِ، وَأَوَّلُ مَنْ يُحَاسَبُ، يُقَالُ: أَيْنَ الأُمَّةُ الأُمِّيَّةُ وَنَبِيُّهَا؟ فَنَحْنُ الآخِرُونَ الأَوَّلُونَ**»[1]، وأنَّ من هذه الأمة سَبعينَ أَلفًا سيَدخُلون الجنَّة بلا حِساب.[2]

---

(1) رواه ابن ماجه (رقم: 4292)، وصحَّحه الألباني في: «السلسلة الصحيحة» (رقم: 2374)، وأصله في الصحيحين: البخاري (رقم: 238) ولفظ مسلم (رقم: 856): «**نَحْنُ الْآخِرُونَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، وَالْأَوَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الْمَقْضِيُّ لَهُمْ قَبْلَ الْخَلَائِقِ**».

(2) البخاري (رقم: 5705) ومسلم (رقم: 218). وعند أحمد (رقم: 22303)، والترمذي (رقم: 2437)، وغيرهما، وصححه الألباني في: «مشكاة المصابيح» (رقم: 5556)، قوله ﷺ: «**وَعَدَنِي رَبِّي أَنْ يُدْخِلَ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعِينَ أَلْفًا لا حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلا عَذَابَ، مَعَ كُلِّ أَلْفٍ سَبْعُونَ أَلْفًا، وَثَلَاثُ حَثَيَاتٍ مِنْ حَثَيَاتِ رَبِّي**».

الميزان

وبعد ذكر الحساب، نبَّه المُصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ **إلى وَزن الأعمال عقِبَ ذلك**، والحكمة في ذلك، والله أعلم، كما نقل القرطبي[1] عن أهل العلم أنَّه «**إِذَا انْقَضَى الْحِسَابُ كَانَ بَعْدَهُ وَزْنُ الْأَعْمَالِ، لِأَنَّ الْوَزْنَ لِلْجَزَاءِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْمُحَاسَبَةِ، فَإِنَّ الْمُحَاسَبَةَ لِتَقْرِيرِ الْأَعْمَالِ، وَالْوَزْنَ لِإِظْهَارِ مَقَادِيرِهَا لِيَكُونَ الْجَزَاءُ بِحَسَبِهَا**». انتهى

وقول المُزَنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**بِحَضْرَةِ المَوازِين**): إشارَةٌ إلى وَزنِ الأعمال. والمَوازِين: جَمعُ ميزان، **وهو لُغَةً**: الْآلَة الَّتِي تُقَدَّرُ بها الأشياءُ خِفَّةً وثِقَلًا[2]، **وأمَّا شَرعًا، فيُطلقُ** الميزانُ على معنيين[3]:

أحدهما: العَدْلُ الشَّرعِيُّ والقَدَرِيُّ، وهو المُراد في الدُّنيا، كالوارد في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾[الحديد: ٢٥]، قال قتادَة: الميزانُ: العَدل.[4]

---

(1) «التذكرة» (2/ 269).

(2) انظر: «لسان العرب» (13/ 446، وزن) لابن منظور، و«التعليق على لُمعة الاعتقاد» (ص 59) لابن عثيمين.

(3) قاله شيخُنا العصيمي أثناء تعليقه على «أعلام السنة المنشورة» لحافظ حكمي، وأضفت عليه بعض الزيادات، وانظر: «الفتاوى» (4/ 302).

(4) «تفسير الطبري» (23/ 200).

والآخر: ما توضع فيه الأعمال وعُمَّالُها وصحائِفُها، يوم القيامة [1]، وهذا هو الميزان الأُخْرَوي، وهو المَقصود في هذا المَوضع.[2]

وقد جاء ذكرُ الميزان والموازين في الكتاب والسنة، وعلى ذلك أجمعت الأمة.

قال تعالى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يَظْلِمُونَ﴾[الأعراف: ٨ - ٩]، وقوله: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَـٰسِبِينَ﴾[الأنبياء: ٤٧]، وقال: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴿٦﴾ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴿٨﴾ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ﴾[القارعة: ٦ - ٩]، فبِئسَت الأمُّ، وبِئسَ الابنُ ابنُها، نسألُ الله العافية.[3]

---

(1) هذا على الاختيار الذي سيأتي معنا إن شاء الله تعالى في أنواع الموزونات، وهي: العمل، وصاحبه، وصحائف العمل، على خلاف معروف.

(2) قال الشيخ عبد الرحمان خليف في: «مشاهد الناس بعد الموت» (ص 117) مُتحدثًا عن ميزان يوم القيامة: «وما وَرد في القرآن إلا بصيغة الجمع، وأما وروده مفردا في قوله: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ﴿٧﴾ أَلَّا تَطْغَوْا۟ فِى ٱلْمِيزَانِ ﴿٨﴾ وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا۟ ٱلْمِيزَانَ﴾[الرحمن: ٧ - ٩]، فالمُراد به العَدل، وهو حكم مؤكد من الله لإلزام البشر في الدنيا بأن يتعاملوا بتمام العدل». انتهى بتصرف يسير.

(3) انظر: «البحور الزاخرة» (2/ 853) للسفاريني.

وقال ﷺ: «**الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ**»[1]، وغير ذلك من النصوص المَعروفة الواضحة الجلية في بيان هذه الحقيقة.

وقد بيَّنَ أهلُ العلم الحِكمةَ من وَزن الأعمال مع أن الله عالمٌ بكل شيء، ومًطَّلِعٌ عليه، ومن ذلك قول العلامة مرعي الكرمي في كتابه «**تحقيق البرهان في إثبات حقيقة الميزان**»[2]: «بَلِ الْحِكْمَةُ فِيهِ إِظْهَارُ الْعَدْلِ، وَبَيَانُ الْفَضْلِ، حَيْثُ أَنَّهُ يَزِنُ مِثْقَالَ الذَّرَّةِ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ، ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾[النساء: ٤٠]». انتهى

وقال ابن أبي العز الحنفي[3]: «**وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْحِكْمَةِ فِي وَزْنِ الْأَعْمَالِ إِلَّا ظُهُورُ عَدْلِهِ سُبْحَانَهُ لِجَمِيعِ عِبَادِهِ، فَلَا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنَ اللهِ...**». انتهى

وقال القرطبي[4]: «**وإنما تُوزَنُ أعمالُ المُؤمن المتَّقي لإظهار فضله، كما تُوزَنُ أعمالُ الكافر لخِزيِه وذُلِّه**». انتهى

---

(1) رواه مسلم (رقم: 223).

(2) (ص 65)، نقلا عن: «البحور الزاخرة» (2/ 861)، و«لوامع الأنوار البهية» (2/ 201) للسفاريني.

(3) «شرح الطحاوية» (ص 316)، وانظر: كلامًا نافعا في «التذكرة» (2/ 272، وما بعدها) في الرد على من تأول «الميزان» وصرَفَهُ عن حقيقته.

(4) «التذكرة» (2/ 274).

عدد الموازين يوم القيامة

اختلف أهل العلم في ذلك [1]، فمِن قائلٍ: إنها موازينُ متعدِّدةٌ، مستدلِّينَ بأدلَّة كثيرةٍ، منها ما مرَّ معنا كقوله تعالى: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾، وقوله سُبحانه: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُـهُۥ ﴾، الآيات، واختاره ابن عثيمين [2]، والشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ [3]...

والقول الآخر، وهو الأشهر: أنَّه ميزان واحدٌ لجميع الأمم، ولجميع الأعمال، والأدلة على ذلك كثيرَةٌ، منها قوله ﷺ: «**مَا مِنْ شَيءٍ أَثْقَلُ فِي الميزانِ مِنْ حُسْنِ الْخُلُقِ**» [4]، وغير ذلك من النصوص.

وأجابَ أصحابُ هذا القول عن الآيات التي ذكرت فيها «الموازين»، هكذا بصيغة الجمع، أنَّ ذلك بالنَّظَر لكَثْرَة المَوزونات، لا لتَعدُّد المَوازين، واختارَهُ الحافظ ابن حجر، والسفاريني، وغيرهما... [5]

---

(1) انظر: «المُحرَّر الوَجيز» (2/ 376) لابن عَطية الأندلسي، و«شرح الطحاوية» (ص 314) لابن أبي العز، و«تحقيق البرهان في إثبات حقيقة الميزان» لمرعي، و«البحور الزاخرة» (2/ 854)، و«لوامع الأنوار البهية» (2/ 199) للسفاريني ...

(2) «شرح السفارينية» (ص 474).

(3) «شرح الطحاوية» (2/ 226)، و«اللآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية» (2/ 231).

(4) رواه الترمذي (رقم: 2003)، وأبو داود (رقم: 4799)، وصحَّحه الألباني في: «السلسلة الصحيحة» (رقم: 876).

(5) انظر: «فتح الباري» (13/ 670)، و«لوامع الأنوار البهية» (2/ 199) للسفاريني ...

قال ابن منظور [1]: «وَجَائِزٌ أَن تَقُولَ للمِيزانِ الْوَاحِدِ بأَوْزانِه مَوازِينُ. قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ﴾، يُرِيدُ نَضَعُ المِيزانَ القِسْطَ». انتهى

وأما قول المُزَنِيِّ رَحِمَهُ اللهُ: (**بِحَضْرَةِ المَوازِين**): فَيحتَمِلُ أنَّه يختار القول بتعدد الموازين، كما يَحتمِل القول الثاني، والجمع إنما لتعدد الموزونات، كما سبق.

صفة الميزان

الَّذي عليه أهلُ السنة أنَّه ميزانٌ حَقيقي من جِنس المَوازين، كما قال ابن أبي العز [2]: «وَالَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ السُّنَّةُ: أَنَّ مِيزَانَ الْأَعْمَالِ لَهُ كِفَّتَانِ حِسِّيَّتَانِ مُشَاهَدَتَانِ». انتهى

وجاءت آثارٌ عن ابن عباس والحسن، أنه: «**مِيزَانٌ لَهُ كِفَّتَانِ، وَلِسَانٌ**»، وبه صَرَّح جماعة من الأئمة كالبربهاري في «شرح السنة»، وابن قُدامة في «لُمعة الاعتقاد»، في آخرين... [3]

ومع هذا، فالبابُ غَيبٌ مَحْضٌ، والله أعلم بما وراء ذلك من الكَيفِيَّات، وفي هذا يقول ابن تيمية [4]: «**وأما كيفية تلك الموازين، فهو بمنزلة كيفية سائرِ ما أُخبِرنا به من الغيب**». انتهى

(1) انظر: «لسان العرب» (13/ 446، وزن).

(2) «شرح الطحاوية» (ص 315).

(3) انظر: «التذكرة» (2/ 272)، و«لوامع الأنوار البهية» (2/ 198) للسفاريني ...

قال ابن حجر في «فتح الباري» (13/ 671): «قال أبو إسحاق الزجاج: أجمع أهل السنة على الإيمان بالميزان، وأن أعمال العباد توزن يوم القيامة، وأن الميزان له لسان وكفتان، ويميل بالأعمال، وأنكرت المعتزلة الميزان، وقالوا: هو عبارة عن العدل، فخالفوا الكتاب والسنة ...». انتهى

(4) «الفتاوى» (4/ 302).

وقال ابن أبي العز الحنفي[1]: «فَعَلَيْنَا الْإِيمَانُ بِالْغَيْبِ، كَمَا أَخْبَرَنَا الصَّادِقُ ﷺ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نُقْصَانٍ. **وَيَا خَيْبَةَ مَنْ يَنْفِي وَضْعَ الْمَوَازِينِ الْقِسْطِ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ كَمَا أَخْبَرَ الشَّارِعُ، لِخَفَاءِ الْحِكْمَةِ عَلَيْهِ، وَيَقْدَحُ فِي النُّصُوصِ بِقَوْلِهِ: لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْمِيزَانِ إِلَّا الْبَقَّالُ وَالْفَوَّالُ!** وَمَا أَحْرَاهُ بِأَنْ يَكُونَ مِنَ الَّذِينَ لَا يُقِيمُ اللهُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا». انتهى

ما الذي يوزَن في الميزان؟

الخلاف في هذه المسألة حاصل بين أهل السنة، ولهذا ذهب بعض أهل العلم إلى أنَّ الموزون هو العمل فقط، واختاره الحافظ ابن حجر وابن عثيمين[2] وقال: «ولكن عند التأمل نجد أن أكثر النصوص تدل على أن الذي يوزن هو العمل، ويُخَصُّ بعض الناس فتوزن صحائف أعماله، أو يوزن هو نفسُه» انتهى، **وقال آخرون: إن الموزون هو صحائف الأعمال**، وصوَّبه القرطبي، وابن عبد البر، ومرعي الكرمي، والسفاريني، ونسبه إلى جمهور المفسرين[3]، وقال آخرون: يُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ هَذِهِ الْآثَارِ بِأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ كُلُّهُ صَحِيحًا، فَتَارَةً تُوزَنُ الْأَعْمَالُ، وَتَارَةً تُوزَنُ مَحَالُّهَا، وَتَارَةً يُوزَنُ فَاعِلُهَا، كما قاله ابن كثير[4]، وقال بعض أهل

---

(1) «شرح الطحاوية» (ص 316).

(2) انظر: «فتح الباري» (13/ 672) لابن حجر، و«شرح العقيدة الواسطية» (ص 382)، و«شرح السفارينية» (ص 473) لابن عثيمين...

(3) انظر: «التذكرة» (2/ 272)، و«تحقيق البرهان في إثبات حقيقة الميزان» لمرعي، و«البحور الزاخرة» (2/ 855)، و«لوامع الأنوار البهية» (2/ 200) للسفاريني ...

(4) «تفسير ابن كثير» (3/ 281).

العلم: الكل يوزن، أي: العمل، والعامل، وصحائف الأعمال، جَمْعًا بين الأدلة، واختاره شارح «الطحاوية»[1]، والشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ[2]، وقد نظم هذا المعنى شيخنا صالح بن عبد الله العصيمي بقوله:

والوَزْنُ فِي أَصَحِّ قَوْلٍ للعَمَلْ وعَامِلٍ مَعْ صُحْفِهِ نِلْتَ الأَمَلْ

(1) «شرح الطحاوية» (ص 316).

(2) «شرح الطحاوية» (2/ 227)، و«اللآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية» (2/ 232).

ومما يتعلق بموضوع الميزان، عدة مسائل ذكرها القُرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ **في «التذكرة»**[1]**، ومنها:**

هل توزَن أعمالُ الكُفَّار؟ قال بعض أهل العلم: لا ثوابَ لهم، وأعمالُهم مقابَلَةٌ بالعَذاب، فلا حَسنةَ لهم توزَن في موازين يوم القيامة»، وقال آخرون: «إنَّ الكافر يكون منه صلةُ الأرحام، ومؤاساةُ الناس، ونحوهما، مما لو كانت من المسلم لكانت قربة وطاعة، فخيرات الكافر توزن ويجزى بها، إلا أن الله تعالى حرَّمَ عليه الجَنَّةَ، فجزاؤُه أن يُخَفَّفَ عنه عذابُ النَّار، كما في قصة أبي طالب».

الذين لا يُحاسَبون، وهم سبعون ألفا، لا يُرفع لهم ميزان.

من ثَقُل ميزانُه نَجَا وسَلِم، وبالجنة أيقَن، وعَلِمَ أنه لا يدخُل النار بعد ذلك، والله أعلم.

قال وهبُ بن منبِّه في قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾، إنما يوزَنُ من الأَعمال خَواتِيمُها، وإذ أرادَ اللهُ بِعَبدٍ خيراً خَتَمَ لهُ بِخَير، وإذا أرادَ اللهُ به شَرًّا خَتَمَ لهُ بِشَرِّ عَمَلِه.

---

(1) انظر: «التذكرة» (2/ 276-269) باختصار، وتَصرُّف.

نشر الصحف

قال رَحِمَهُ اللَّهُ بعدها: (**وَنَشْرِ صُحُفِ الدَّوَاوِين**): أي: تُوَزَّعُ صُحُفُ الدَّواوين في ذلك اليوم العظيم، فينقَسِمُ الناس ما بين آخذٍ كتابَه بيَمينه، وآخِذٍ كتابَه بشماله وَراء ظَهرِه.

والنَّشر: لُغَةً: فَتحُ الكِتاب أو بَثُّ الشَّيء، **وشرعًا:** إِظهارُ صحَائِفِ الأَعمال يومَ القِيامة وتوزيعُها.[1]

والصُّحُفُ: لُغَةً: جَمعُ صحِيفة، وهي الوَرقة يُكتَبُ فيها من الرِّق والقرطاس.[2]

والدَّواوين: لُغَةً: جَمعُ ديوان: وهو الدَّفتَر الذي يُكتَبُ فيه أسماءُ الجَيش[3]، أو أعمال العباد.[4]

ومن جهة الشرع: الصحف والدواوين والكتاب بمعنى واحد، وهي: الصحائف التي أحصيت فيها الأعمال التي كتبها الملائكة على العامل.[5]

---

(1) «التعليق على لُمعة الاعتقاد» (ص 61) لابن عثيمين.

(2) انظر: «التنبيهات السنية» (ص 230) للرشيد، و«المصباح المنير» (ص 180، الصَّحْفَةُ).

(3) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (444، ديوان) لابن الأثير **[وهنا يَسَّر الله لي اقتناء كتاب «النهاية» (ط. مؤسسة الرسالة)، فصرتُ أعزو إليه بَدَل اختصاره للسيوطي المُسَمَّى: «الدُّرُّ النَّثير في تلخيص نهاية ابن الأثير»]**، و«التعليق على لُمعة الاعتقاد» (ص 59) لابن عثيمين.

(4) انظر: «التنبيهات السنية» (ص 230) للرشيد، و«المصباح المنير» (ص 112، الدِّيوانُ)

(5) «التعليق على لُمعة الاعتقاد» (ص 61) لابن عثيمين.

وعلى هذا، فيكون **نشر الدواوين: إظهار صحائف الأعمال يوم القيامة فتتطاير إلى الأيمان والشمائل**، وهو ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة. [1]

ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴾ [الإسراء: ١٣]، **وَطَائِرُهُ:** هُوَ مَا طَارَ عَنْهُ مِنْ عَمَلِهِ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ، يُلزم بِهِ وَيُجَازَى عَلَيْهِ، وَيُجْمَعُ كُلُّهُ فِي كِتَابٍ يُعْطَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِمَّا بِيَمِينِهِ إِنْ كَانَ سَعِيدًا، أَوْ بِشِمَالِهِ إِنْ كَانَ شَقِيًّا، وقوله: ﴿مَنشُورًا﴾ أَيْ: مَفْتُوحًا يَقْرَؤُهُ هُوَ وَغَيْرُهُ ثم قال: ﴿ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾ [الإسراء: ١٤]، قال الحَسن البَصري: «**قَدْ عَدَلَ وَاللهِ عَلَيْكَ مَنْ جَعَلَكَ حَسِيبَ نَفْسِكَ**» [2].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَتْ ﴾[التكوير: ١٠]، وقال: ﴿ وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾[الكهف: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾[الزمر: ٦٩]، قَالَ قَتَادَةُ: «كِتَابُ الْأَعْمَالِ»، وقال ﷻ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴾[الحاقة: ١٩]، وقال ﷻ: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ ﴾[الحاقة: ٢٥]، وفي

(1) «التعليق على لُمعة الاعتقاد» (ص 61) لابن عثيمين، وقد حَكَى الإجماعَ السفاريني في: «لوامع الأنوار البهية» (2/ 193).

(2) انظر: «تفسير ابن كثير» لهذه الآيات.

آية «الانشقاق»: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾[الانشقاق: ٧]، ثم قال: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ﴾[الانشقاق: ١٠]...

يقول شيخُنا صالحُ بنُ عبد الله العُصَيمي[1]: «فأما من كان مؤمنا فإنه يأخذ كتابه بيمنيه، وأما من كان كافرا فإنه يأخذ كتابه بشماله من وراء ظهره، **هذا قول الجمهور وهو أصح الأقوال المَحكية فيها،** فإن من أهل العلم من فرَّقُوا بين وضعي الشمال ووراء الظهر، فجعلوا أحدَهما للكافر، وجعلوا الآخر للمنافق، ومنهم من جعل أحدهما للمسلم العاصي والآخر للكافر، **والصحيح أن المسلم كيف ما كانت حاله، مؤمنا تقيا أو عاصيا أبيا، فإنه يأخذ كتابه بيمنيه بالنظر إلى مآله، وأما من كان كافرا أو منافقا فإنه يأخذ كتابه بشماله من وراء ظهره**[2]، وإنما جُعل أخذ المؤمن الكتاب باليمين لما فيه من اليُمن وهو البركة والتفاؤل به، وجعل أخذ الكافر كتابه بشماله تحقيرا له، **فإنه يحقر بذلك من جهتين:**

إحداهما: أنه لا يَتَلَقَّفُ الكتابَ مِن أمامِه بَل مِن وراء ظهرِه، والمَهِين الذَّلِيلُ هو مَن يُؤتَى مِن وراء ظهره، ويُتَسَلَّطُ عليه بذلك.

---

(1) قاله أثناء تعليقه الماتع على «أعلام السنة المنشورة» لحافظ حكمي.

(2) قال السفاريني في «لوامع الأنوار البهية» (2/ 195): «وَقَدْ جَزَمَ الْمَاوَرْدِيُّ بِأَنَّ الْمَشْهُورَ أَنَّ الْفَاسِقَ الَّذِي مَاتَ عَلَى فِسْقِهِ دُونَ تَوْبَةٍ يَأْخُذُ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ حَكَى قَوْلًا بِالْوُقُوفِ قَالَ: وَلَا قَائِلَ بِأَنَّهُ يَأْخُذُهُ بِشِمَالِهِ.

وَقَالَ يُوسُفُ بْنُ عَمْرٍو مِنَ الْمَالِكِيَّةِ: اخْتُلِفَ فِي عُصَاةِ الْمُوَحِّدِينَ، فَقِيلَ: يَأْخُذُونَ كُتُبَهُمْ بِأَيْمَانِهِمْ، وَقِيلَ بِشَمَائِلِهِمْ، **وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُمْ يَأْخُذُونَهَا بِأَيْمَانِهِم، قِيلَ: يَأْخُذُونَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فِي النَّارِ فَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَامَةً عَلَى عَدَمِ خُلُودِهِمْ فِيهَا، وَقِيلَ يَأْخُذُونَهَا بَعْدَ الْخُرُوجِ مِنْهَا،** وَاللهُ أَعْلَمُ». انتهى

والأخرى: من جهة تَلَقُّفِه له بالشمال، فإن الشمال عند العرب مُسْتَقبَحَةٌ مَذلولة، بل عند الأُمَمِ كافة إلَّا مَن خَرج عن الفِطرة والدِّين». انتهى

وفي «ميمية» **ابن القيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ويا لَيتَ شعري كيف حالُك عندما	تطايرُ كُتْبُ العالمين وتُقسَـمُ
أتأْخُذ باليُمنى كتابك أَم تُـرى	بيُسراك خَلْفَ الظهر منك يُسلَّـمُ
وتقرأُ فيه كل شيء عـملتَهُ	فيُشرِقُ منك الوجهُ أو هو يُظلِـمُ

ثم قال المُزَنيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**أَحْصَاهُ اللهُ ونَسُوه**): أي: أَحْصاهُ اللهُ عَلَيْهِمْ فِي صَحَائِفِ أَعْمَالِهِمْ، وَنَسُوهُ هُمْ حَتَّى ذَكَّرَهُمْ بِهِ فِي صَحَائِفِهِمْ، لِيَكُونَ أَبْلَغَ فِي الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ، كما في قوله جَلَّ وعَلا: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْۚ أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾[المجادلة: ٦]: بالظواهر والسرائر، والخبايا والخفايا.(1)

والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو صاحب العدل، فلا يظلم أحدا، بل يُثيب على الحسنة بعَشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، إلى أكثرَ من ذلك، ويَكتُبُ السيئةَ واحدةً، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾[النساء: ٤٠]،

(1) انظر: «تفسير القرطبي»، و«تفسير السعدي».

ومع هذا الفَضل العظيم، والرحمة الواسعة، فالهَلكَى كثيرٌ، والناجون يوم الحساب قَليل، **فالويل لمن غلبت آحادُه عشراتِه**[1].

ثم قال المُزَنيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**فِي يَومٍ كَانَ مِقدَارُهُ خَمْسِينَ أَلفَ سَنَةٍ لَو كَانَ غَيرُ اللهِ ﷻ الْحَاكِمَ بَينَ خَلْقِه**): هذا على أحد أَوجُه تفسير قوله تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[المعارج: ٤].

قال ابن جرير الطبري: «كان مقدار صعودهم ذلك في يوم لغيرهم من الخلق خمسين ألف سنة، وذلك أنها تصعد من منتهى أمره من أسفل الأرض السابعة إلى منتهى أمره، من فوق السماوات السبع...

وقال آخرون: بل معنى ذلك: **تعرج الملائكة والروح إليه في يوم يفرغ فيه من القضاء بين خلقه، كان قدر ذلك اليوم الذي فرغ فيه من القضاء بينهم قدر خمسين ألف سنة**». انتهى

وهذا القول الثاني هو الذي أشار إليه المُزَني بقوله: (**فِي يَومٍ كَانَ مِقدَارُهُ خَمْسِينَ أَلفَ سَنَةٍ لَو كَانَ غَيرُ اللهِ ﷻ الْحَاكِمَ بَينَ خَلْقِه**).

---

(1) روى الطبري في «جامع البيان» عند تفسيره لآيات أصحاب «الأعراف» (12/ 454) عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «... العبد إذا عمل حسنة كتب له بها عشر، وإذا عمل سيئة لم تكتب إلا واحدة. ثم قال: **هلك من غلب وُحْدَانُه أعشارَه**».

ثم قال بعدها رَحِمَهُ اللَّهُ: (**لَكِنَّهُ الله يَلِي الحُكْمَ بَينَهُم بِعَدْلِه بِمِقْدَار القَائِلَةِ فِي الدُّنْيَا، وَهُوَ أَسْرَعُ الحَاسِبِين**)، وفي هذا تأكيدٌ لما سَبَقَ من سُرعَة حسابه لخَلقِه جلَّ وعَلا، وأنَّ كلَّ ذلك عليه يَسير، لا إله إلا هو يُحيي ويُميتُ وهو على كُلِّ شيءٍ قَدير.

والقائلة: وَقتُ القَيلولَةُ والمَقيلُ، وهي: الاستراحَة نِصفَ النَّهار وإن لم يكن معها نَوم.[1]

قال ابن عباس في تفسير قول الله تعالى: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾[الفرقان: ٢٤]: «**إِنَّمَا هِيَ ضَحْوَةٌ، فَيَقِيلُ أَوْلِيَاءُ اللهِ عَلَى الْأَسِرَّةِ مَعَ الْحورِ الْعِيْنِ، ويَقيل أَعْدَاءُ اللهِ مَعَ الشَّيَاطِينِ مُقَرَّنِينَ**»، وقال ابن مسعود: «**لَا يَنْتَصِفُ النَّهَارُ حَتَّى يَقِيلَ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ**»، وقال سعيد بن جُبير: «**يَفْرَغُ اللهُ مِنَ الْحِسَابِ نِصْفَ النَّهَارِ، فَيَقِيلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ فِي الْجَنَّةِ، وَأَهْلُ النَّارِ فِي النَّارِ**».[2]

وقال الأمين الشنقيطي[3]: «استنبط بعضُ العُلماء من هذه الآية الكريمة: أنَّ حِسابَ أَهلِ الجَنَّة يَسيرٌ، وأَنَّه يَنتهي في نِصف نَهار، ووجه ذلك أنَّ قولَه: ﴿**مَقِيلا**﴾: أي مكان قَيْلُولَة، وهي الاستراحة في نصف النهار...». انتهى

---

(1) انظر: «المصباح المنير» (ص 275، قَالَ)، «النهاية» (ص 1030، قيل)، و«أضواء البيان» (6/ 197).

(2) انظر هذه الآثار في: «تفسير ابن كثير» لآية «الفرقان».

(3) «أضواء البيان» (6/ 196).

قلت: وقد جاء هذا مصرَّحًا به في بعض الأحاديث وفيه الإشارة إلى خِفة حساب المُؤمن، كقوله ﷺ: «**يَوْمُ الْقِيَامَةِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كَقَدْرِ مَا بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ**».[1]

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَهُوَ أَسْرَعُ الحَاسِبِين**)، مُشيرًا لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّۚ أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ﴾[الأنعام: ٦٢]، أي: هو أسرعُ من حَسَبَ عَدَدَكُم وأعمالَكم وآجالَكم وغيرَ ذلك من أمورِكم، وأحصاها، وعَرَفَ مقاديرها ومَبَالِغَها، لأنه لا يَحسُب بعَقدِ يَدٍ، ولكِنَّه يَعلمُ ذلك ولا يَخفَى عليه منه خافية[2]، وفي هذا قال الحَسن: «**حِسَابُهُ أَسْرَعُ مِنْ لَمْحِ الْبَصَرِ**»، وَقِيلَ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَيْفَ يُحَاسِبُ اللهُ الْعِبَادَ فِي يَوْمٍ؟ قَالَ: «**كَمَا يَرْزُقُهُمْ فِي يَوْمٍ!**»[3]، والآيات الدالة على ذلك كثيرة، ومنها قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا نَأْتِي ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَاۚ وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦۚ وَهُوَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾[الرعد: ٤١]، وقوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿لِيَجْزِيَ ٱللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾[إبراهيم: ٥١]، وقوله: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْۚ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾[غافر: ١٧] ...

(1) رواه الحاكم في «المستدرك» (رقم: 284)، وصححه الألباني في: «صحيح الجامع» (رقم: 8193).

(2) «تفسير الطبري» باختصار.

(3) انظر: «تفسير القرطبي» (2/ 435) عند قول الله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُواْۚ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾[البقرة: ٢٠٢]، و«البحور الزاخرة» (2/ 839).

ما يقع يوم القيامة على وَجه الترتيب

وبعد الكلام على بعض مباحث اليوم الآخر تفصيلا، فهئنذا أذكُرُها مُرتَّبَةً، كما ذكرها أهلُ العلم، وهي إجمالا: «الْبَعْثُ وَالنُّشُورُ ثُمَّ الْمَحْشَرُ، ثُمَّ الْقِيَامُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ، ثُمَّ الْعَرْضُ، ثُمَّ تَطَايُرُ الصُّحُفِ وَأَخْذُهَا بِالْيَمِينِ وَأَخْذُهَا بِالشِّمَالِ، ثُمَّ السُّؤَالُ وَالْحِسَابُ، ثُمَّ الْمِيزَانُ»[1]، **وقد نظمها السَّفَّاريني** رَحِمَهُ اللَّهُ **في «دُرَّتِه» بقوله:**

واجزِمْ بِأَمْرِ الْبَعْث والنُّشُورِ ... والحَشرِ جَزْمًا بَعدَ نَفخ الصُّورِ
كَذَا وقُوفُ الْخَلقِ لِلْحساب ... والصُّحْفِ وَالْمِيزَانِ للثَّوابِ
كَذَا الصِّرَاطُ ثُمَّ حَوْض الْمُصْطَفى ... فَيا هَنَا لِمَنْ بِهِ نَالَ الشِّفَا
عَنهُ يُذَادُ المُفْتَرِي كَمَا وَرَدْ ... وَمَن نَحَا سُبْلَ السَّلامَةْ لَم يُرَدْ
فَكُنْ مُطيعًا وَاقْفُ أَهلَ الطَّاعَهْ ... فِي الْحَوْض والكَوْثَرِ والشَّفَاعَهْ
وَكُلُّ إِنْسَانٍ وَكُلُّ جِنَّهْ ... فِي دَارِ نَارٍ أَوْ نَعِيم جَنَّهْ
هُمَا مَصِيرُ الْخَلْقِ فِي كُلِّ الْوَرَى ... فَالنَّارُ دَارُ مَنْ تَعَدَّى وَافْتَرَى
وَجَنَّةُ النَّعِيم لِلأَبْرَارِ ... مَصُونَةٌ عَنْ سَائِرِ الْكُفَّارِ

وأما تفصيل تلك المراتب، **فالظاهر والذي قَرَّرَهُ المحققون من أهل العلم أنَّ ترتيبها كالتالي**[2]:

إذا بُعث الناسُ وقامُوا من قبورِهم ذَهبوا إلى أرضِ المَحشَر، ثم يَقُومُون بها قيامـًا طويلا، تَشتَدُّ مَعه حالُهم وظَمؤُهم، ويخافون في ذلك خوفـًا شديداً؛ لأجل طول المقام ويقينهم بالحساب، وما سيُجري الله عَجَّلَ عليهم.

(1) انظر: «لوامع الأنوار» (2/ 196)، وعنه عبد العزيز الرشيد في: «التنبيهات السنية» (ص 227).

(2) اختصرتها بتصرف مما ذكره العلامة صالح آل الشيخ في: «شرح الطحاوية» (2/ 228-230)، وانظر: «اللآلئ البهية» (2/ 302-198) له، فقد أجاد حقا!

فإذا طال المُقام، رَفَعَ اللهُ ﷻ لنبيه ﷺ أولاً حوضَه المَورُود، فيكون حوض النبي ﷺ في عَرصَات القيامة، إذا اشتد قيامُهُم لِرَبِّ العالمين في يوم كان مقدارُه خَمسينَ أَلفَ سنة، فمن مات على سنّته غيرَ مُغَيِّرٍ ولا مُحْدِثٍ ولا مُبَدِّلٍ، وَرَدَ عليه الحوض وسُقِيَ منه، فيكونُ أَوَّلَ الأَمانِ له، ثم يُرْفَعُ لكل نبي حوضه، فيُسْقَى منه صالحُ أُمَّتِه.

ثم يقوم الناس مُقامـًا طويلاً، ثم تكون الشفاعة العُظمى: شفاعة النبي ﷺ بأن يُعَجِّلَ اللهُ ﷻ حسابَ الخلائق.

بعد ذلك يكون العَرض، أي: عَرضُ الأعمال.

ثم يكون الحساب.

وبعد الحساب الأَوَّل تتطاير الصُّحُف، والحِساب الأَوَّل من ضِمن العَرض؛ لأنَّ فيه جدالًا ومَعاذيرَ، ثُمَّ بعد ذلك تتطاير الصُّحُف، ويُؤْتَى أهلُ اليَمين كتابَهم باليمين، وأهلُ الشِّمال كتابَهم بشمالهم.

ثم بعد قراءة الكتاب، يكون هناك حسابٌ أيضـًا [1]، لِقَطْعِ المَعذرة وقيامِ الحُجَّة بقراءة ما في الكتب.

ثم بعدها يكون الميزانُ، فيوزَن العمل، وصاحب العمل، وصحائف الأعمال.

ثم يَنقَسِمُ النَّاسُ إلى طوائفَ وأَزواجٍ؛ أزواج بمعنى كُلُّ شَكل إلى شَكله، وتُقَامُ أَلْوِيَةُ الأَنبياء: لِواءُ محمد ﷺ، ولِواء إبراهيم عليه السلام، ولِواء موسى عليه السلام ... إلى آخره. ويَتنوَّع الناسُ تَحت اللِّواءِ بِحسب أَصنافِهم، كما قال تعالى: ﴿ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ

(1) كذا قال العلامة صالح آل الشيخ، فهو يرى حفظه الله أنَّ الحساب يكون مرَّتين، وقد أشار إلى أن الحسابَ الأول داخل ضمن العَرض.

ظَلَمُواْ وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُواْ يَعْبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[الصافات: ٢٢ - ٢٣]؛ يعني بأزواجهم: أشكالَهم ونُظَرَاءَهُمْ، فيُحْشَرُ علماءُ المُشرِكين مع علماء المشركين، ويُحْشَرُ الظَّلَمةُ مع الظَّلَمةِ، ويُحْشَرُ مُنكِرو البَعث مع مُنكِري البَعث...، وهكذا.

ثُمَّ بعد هذا يَضْرِبُ الله ﷻ الظُّلمَة قِبَلَ جَهَنَّمَ، والعياذ بالله، فيَسيرُ النَّاسُ بِما يُعْطَونَ مِن الأَنوار، فتَسيرُ هذه الأمة وفيهم المُنَافِقُون، ثُمَّ إذا سارُوا على أَنوارِهم ضُرِبَ السُّورُ المَعروفُ، كما قال ﷻ: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابُۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ وَظَٰهِرُهُۥ مِن قِبَلِهِ ٱلْعَذَابُ ﴿١٣﴾ يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾[الحديد: ١٣ - ١٤] الآياتِ، فيُعْطِيْ الله ﷻ المؤمنينَ النورَ فيُبْصِرُونَ طريقَ الصَّراط، وأمَّا المُنافِقُونَ فلا يُعْطَون النورَ، فيكونونَ مع الكافرين، يَتَهافَتُونَ في النار، يَمشُونَ وأَمامَهُم جَهَنَّمُ، والعياذ بالله.

ثم يَأتي النبيُّ ﷺ أولاً، ويكونُ على الصِّراط، ويسأل اللهَ ﷻ له ولأمته فيقول: «**اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ**» (١)، فَيَمُرُّ ﷺ وتَمُرُّ أُمَّتُه على الصراط، كُلٌّ يَمُرُّ بِقَدْرِ عَملِه ومَعهُ نُورٌ أيضـًا بقدْر عملِه، فيَمضِي مَنْ غَفَرَ اللهُ ﷻ له، ويَسقُطُ في النار مِن طَبَقَةِ المُوَحِّدِين مَن شاء الله ﷻ أن يُعَذِّبه.

---

(1) البخاري (رقم: 806)، ومسلم (رقم: 183).

ثم إذا انتهَوْا من النار اجتمعوا في عَرَصَات الجَنَّة، يعني في السّاحات التي أَعَدَّهَا اللهُ ﷻ لكي يَقْتَصَّ أهلُ الإيمانِ بَعضُهم مِن بَعض [1]، ويُنْفَى الغِلُّ، حَتى يَدْخُلُوا الجَنَّةَ ولَيس في قُلُوبِهم غِلٌّ. [1]

---

(1) قال شيخُنا المتَفنِّن صالح بن عبد الله العُصيمي في تعليقه على «أعلام السنة المنشورة»: «**القصاص نوعان:**

أحدهما: قصاص عام: يكون بين الخلائق جميعا، حتى البهائم، فيُقتَصُّ لبعضها من بعض، كما في حديث أبي هريرة في «صحيح مسلم» [رقم: 2582] أن النبي ﷺ قال: «**لَتُؤَدُّنَّ الْحُقُوقَ إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يُقَادَ لِلشَّاةِ الْجَلْحَاءِ، مِنَ لشَّاةِ الْقَرْنَاءِ**»، فالحديث مُصَرِّحٌ بوقوع القَصَاص بين البهائم العجماء.

والآخر: قصاص خاص، وهو ما يكون بين المؤمنين إذا عبروا الصراط، فيُقتَصُّ لبعضهم مِن بعض، حتى يدخلوا الجنة مهذَّبين أنقياء، لا تخالطهم شائبة من كَدَرِ مَظلَمَةٍ، ولا غَيرِها.

وبين النوعين عِدَّةُ فُرُوق، منها:

الفرق الأول: أن الأول قد يَعقُبُه دخول النار لكافر أو مسلم مُستحَقٍ دخولها، أما الثاني فلا يعقبه إلا دخول الجنة، هذا وجه.

والفرق الثاني: أن الأول قبل الصراط والثاني بعد الصراط.

والفرق الثالث: أن الأول للخلق جميعا مؤمنهم وكافرهم عاقلهم وبهيمهم، فيقع بين الناس وبين البهائم العجماء، وأما الثاني فإنه يختص بالمؤمنين فقط.

والفرق الرابع: الأول أداء الحقوق واستخلاصها، والثاني: تهذيب وتنقية، يعني الأول من باب نفي الشيء وتخليته، والثاني من باب تحليته وتكميله.

والفرق الخامس: أن الأول في دار الحساب، والثاني في دار الجزاء.

والفرق السادس: الأول يكون فيه من لا حسناتَ له، وأما الثاني فإن كل أهله لهم حسنات». انتهى كلامه حفظه الله، وهو تحقيق في هذا المَقام.

وأَوَّلُ مَن يَدخُلُ الجَنَّةَ النَبِيُّ ﷺ، وبعدهُ فُقَراءُ المُهاجرين، ثم فُقَراءُ الأَنصار... إلى آخره، ثم فُقَراءُ الأمة، ويُؤَخَّرُ الأغنِياءُ لأَجل الحِساب الذي بَينَهُم وبَين الخَلق، ولأجل محاسبتهم على أموالهم، إلى آخر ما يَحصُلُ في ذلك مما جاء في القرآن والسنَّة.

يقول الشاعر[2] واصِفًا هَولَ يوم القيامة، مبيِّنا الفرق بين أهل الكرامة، وأصحاب الحسرة والندامة:

مَثِّلْ وُقوفَكَ يَومَ العَرضِ عُريَانَا ... مُسْتَوحِشًا قَلِقَ الأَحْشَاءِ حَيرَانَا
والنَّارُ تَلْهَبُ مِن غَيظٍ ومِن حَنقٍ ... عَلَى العُصَاةِ ورَبُّ العَرشِ غَضْبَانَا
اقرَأْ كِتَابَكَ يا عَبْدِي على مَهَلٍ ... فَهَلْ تَرى فِيهِ حَرْفًا غَيرَ مَا كانَا
لَمَّا قَرأتَ ولَمْ تُنكِرْ قِرَاءَتَهُ ... أقررت إقرارَ مَن عَرَفَ الأشياءَ عِرْفانَا
نادى الجَليلُ: خُذُوهُ يَا مَلائِكَتِي ... وامْضُوا بِعَبدٍ عَصَى للنارِ عَطشَانَا
المُشرِكونَ غداً في النارِ يَلتَهبُوا ... والمُؤمِنونَ بِدارِ الخُلدِ سُكَّانَا

(1) لقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾[الحجر: ٤٧]. قال ابن سعدي في تفسير قوله تعالى: ﴿فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ ۝٤٣ عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾[الصافات: ٤٣ - ٤٤]: «مُتَقَابِلِينَ: فيما بينهم قد صَفَت قلُوبُهم، ومَحَبَّتُهُم فِيمَا بَينَهم، ونُعِّمُوا باجتِماع بَعضِهم مع بَعض، فإن مُقابَلَةَ وجُوهِهِم تَدُلُّ عَلى تَقابُلِ قُلوبِهم، وتَأَدُّبِ بَعضِهِم مع بَعض فلم يَستَدْبِرهُ، أو يَجعَله إلى جَانبه، بل مِن كمال السُّرورِ والأَدب ما دَلَّ عليه ذلك التَّقابُل». انتهى

(2) «التذكرة» (1/ 221).

انقسامُ الناس إلى شقي وسعيد

ثم قال المُزَنِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (**كَمَا بَدَأَهُ لَهُم مِن شَقَاوَةٍ وسَعَادَةٍ يَوْمئِذٍ يَعُودُون، فَرِيقٌ فِي الْجنَّة، وفَرِيقٌ فِي السَّعِير**): أي: أنَّ مشيئةَ الله نافِذة في الخَلق، فالشقيُّ من شَقي في بَطن أمه، والسعيد كذلك، والكلُّ كائنٌ بقدَر الله وقضائه، لا يَخرُج شيء عن ذلك طَرفة عَين، فكلٌّ يَعمل لما يُسِّر له، وقد مرَّ تَفصيلُ ذلك، وبيانُ أنَّه لا حُجة لأحد يتركُ العمل اتكالا على قدَر الله السابق، فذلك غَيبٌ مَحجوبٌ عنَّا، والعبدُ مأمورٌ بالعَمل مع الاستعانة بالله، فإنَّ من استقام على شرع الله ظاهِرًا وباطِنا، واستكان إلى الله، وأخبَتَ إلى مولاه، حَريٌّ أن يَختِم الله له بخير، قال الحافظ ابن حجر[1]: «**الأقدار غالبة، والعاقبة غائبة، فلا ينبغي لأحد أن يغتر بظاهر الحال، ومن ثَم شرع الدعاء بالثبات على الدين وبحُسن الخاتمة**». انتهى

وهذه الجُملة من كلام المُزَني رَحِمَهُ اللهُ مأخوذة من قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾[الأعراف: ٢٩ - ٣٠]، أي: كما بدأكم أشقياء وسُعَداء، كذلك تبعثون يوم القيامة، قال ابن عبَّاس: «إن الله سبحانه بدأ خلقَ ابنِ آدمَ مؤمنًا وكافرًا، كما قال جل ثناؤه: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾[التغابن: ٢]، ثم يُعِيدُهم يوم القيامة كما بدأ خَلقهم، مؤمنًا وكافرًا»[2].

---

(1) «فتح الباري» (11/ 597)، وانظر: «نُصحُ المؤمِنين وتِبيَانُ مَنازِلِ السَّائِرين: شرحٌ لِقَصِيدَةٍ في السَّيرِ إلى اللهِ والدَّارِ الآخِرَة» (منزلة: الرِّعاية والخوف من سوء الخاتمة)، لصغير بن عمار.

(2) «تفسير الطبري» باختصار، وذكر رَحِمَهُ اللهُ قولا آخر في تفسير الآية، ورجَّحه، وهو: «كما خلقكم ولم تكونوا شيئًا، تعودون بعد الفناء».

قال الإمام مالكُ بنُ أنس: «مَا أَضَلَّ مَنْ كَذَّبَ بِالْقَدَرِ، لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ فِيهِ حُجَّةٌ إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ لَكَفَى بِهَا حُجَّةً». [1]

وقال الله جلَّ وعَلَا: ﴿وَتُنذِرَ يَوْمَ ٱلْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧]، أي: منهم فريقٌ في الجنة، وهم الذين آمنوا بالله واتبعوا ما جاءهم به رسولُه، ومنهم فريقٌ في المُوقَدَةِ مِن نَارِ الله المَسْعُورَة على أهلِها، وهُم الذين كفروا بالله، وخالَفوا ما جاءهم به رسوله. [2]

وعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العَاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَفِي يَدِهِ كِتَابَانِ، فَقَالَ: «**أَتَدْرُونَ مَا هَذَانِ الكِتَابَانِ؟**» فَقُلْنَا: لاَ يَا رَسُولَ اللهِ إِلاَّ أَنْ تُخْبِرَنَا، فَقَالَ لِلَّذِي فِي يَدِهِ اليُمْنَى: «**هَذَا كِتَابٌ مِنْ رَبِّ العَالَمِينَ فِيهِ أَسْمَاءُ أَهْلِ الجَنَّةِ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ وَقَبَائِلِهِمْ، ثُمَّ أُجْمِلَ عَلَى آخِرِهِمْ فَلاَ يُزَادُ فِيهِمْ وَلاَ يُنْقَصُ مِنْهُمْ أَبَدًا**»، ثُمَّ قَالَ لِلَّذِي فِي شِمَالِهِ: «**هَذَا كِتَابٌ مِنْ رَبِّ العَالَمِينَ فِيهِ أَسْمَاءُ أَهْلِ النَّارِ وَأَسْمَاءُ آبَائِهِمْ وَقَبَائِلِهِمْ، ثُمَّ أُجْمِلَ عَلَى آخِرِهِمْ فَلاَ يُزَادُ فِيهِمْ وَلاَ يُنْقَصُ مِنْهُمْ أَبَدًا**»، فَقَالَ أَصْحَابُهُ: فَفِيمَ العَمَلُ يَا رَسُولَ اللهِ إِنْ كَانَ أَمْرٌ قَدْ فُرِغَ مِنْهُ؟ فَقَالَ: «**سَدِّدُوا وَقَارِبُوا، فَإِنَّ صَاحِبَ الجَنَّةِ يُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ وَإِنْ عَمِلَ أَيَّ عَمَلٍ، وَإِنَّ صَاحِبَ النَّارِ يُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ وَإِنْ عَمِلَ أَيَّ عَمَلٍ**»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ

(1) «الشريعة» (2/ 724، 914).

(2) «تفسير الطبري» باختصار.

ﷺ بِيَدَيْهِ فَنَبَذَهُمَا، ثُمَّ قَالَ: «**فَرَغَ رَبُّكُمْ مِنَ العِبَادِ فَرِيقٌ فِي الجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ**».[1]

قال العلامة الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ مُتحدثا عن الفرق بين الإرادة الشرعية والكونية[2]: «والحاصل: أن الله دعا جميعَ الناسِ على أَلسِنَةِ رُسلِه إلى الإيمان به وعبادتِه وحدَه وأَمرَهم بذلك، وأَمْرُه بذلك مُستَلزِمٌ للإرادة الدِّينية الشَّرعية، ثم إن الله جلَّ وعلا يَهدِي مَن يَشاءُ منهم ويُضِلُّ مَن يَشاءُ بإرادتِه الكَونِية القَدَرية فيَصيرونَ إلى ما سَبقَ به العِلمُ من شَقَاوةٍ وسَعادَة...». انتهى

---

(1) رواه أحمد (رقم: 6563) والترمذي (رقم: 2141)، وحسَّنه الألباني في: «السلسلة الصحيحة» (رقم: 848).

فائدة: قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (6/ 349) لما تكلَّم عن حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه: «قام فينا النبي ﷺ مقاما، فأخبرنا عن بدء الخلق، حتى دخل أهل الجنة منازلهم، وأهل النار منازلهم، حفظ ذلك من حفظه، ونسيه من نسيه» [البخاري، رقم: 3192]، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي تيسير إيراد ذلك كلِّهِ في مَجلِس واحد من خَوارِق العادة أَمرٌ عَظِيم، **ويَقرُبُ ذلك، مَع كَونِ مُعجزاتِه لا مِريةَ في كَثرتها، أنه ﷺ أُعطِيَ جَوامِعَ الكَلِم**، ومثلُ هذا مِن جِهَة أُخرى ما رواه الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص...»، وذكر حديث الباب الذي نحن بصدده، ثم قال: «**وَوَجهُ الشَّبَهِ بَينهما أنَّ الأوَّلَ فيه تَيسيرُ القَولِ الكثير في الزمن القليل، وهذا فيه تَيسير الجُرْمِ الواسِع في الظَّرْفِ الضَّيِّق**، وظاهر قوله: «فنبذهما» بعد قوله: «وفي يده كتابان»، أنهما كانا مرئِيَّيْنِ لَهم، والله أعلم». انتهى كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ وهو في غاية المتانة.

(2) «أضواء البيان» (7/ 400)، وانظر: «دفع إيهام الاضطراب» (ص 89) له أيضا، ففيه تحقيق بديع في التفريق بين الإرادة الشرعية والكونية، قال في آخره: «الدعوة عامة والتوفيق خاص، كما بينه تعالى بقوله: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾[يونس: ٢٥]، فصرَّحَ بأَنَّه يَدعُو الكُلَّ، ويَهدي مَن شاءَ مِنهم». انتهى

وصدَقَ الشاعرُ لمَّا قال:

إذا مُدَّ الصِّرَاطُ عَلَى جَحِيمٍ ... تَصُولُ عَلَى العُصَاةِ وتَسْتَطِيلُ
فَقَومٌ في الجَحِيمِ لَهُمْ ثُبُورُ ... وقَوْمٌ في الجِنَانِ لَهُمْ مَقِيلُ
وبَانَ الحَقُّ وانْكَشَفَ الغِطَاءُ ... وطَالَ الوَيْلُ واتَّصَلَ العَوِيلُ

الجنَّة والنار

وَأَهْلُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ فِي الْجَنَّة يَتنعَّمُون، وبِصُنُوفِ اللَّذَّاتِ يَتَلَذَّذُون، وبِأَفْضَلِ الكَرامَاتِ يُحْبَرُون، فَهُم حِينَئِذٍ إِلَى رَبِّهِم يَنْظُرُون، لَا يُمَارُونَ فِي النَّظَرِ إِلَيْهِ وَلَا يَشُكُّون، فَوُجُوهُهُمْ بِكَرَامَتِهِ نَاضِرَة، وَأَعْيُنُهُمْ بِفَضْلِهِ إِلَيْهِ نَاظِرَة، فِي نَعِيمٍ دَائِمٍ مُقِيم، ﴿ لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴾[الحجر: ٤٨]، ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَاۚ تِلْكَ عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْۖ وَّعُقْبَى ٱلْكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ ﴾[الرعد: ٣٥].

وَأَهْلُ الْجَحْدِ عَنْ رَبِّهِم مَحْجُوبُون، وَفِي النَّارِ يُسْجَرُون ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ ﴾[المائدة: ٨٠]، ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَاۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ ﴾[فاطر: ٣٦] الْآيَة، خَلَا مَن شَاءَ اللهُ مِن الْمُوَحِّدِينَ إِخْرَاجَهُم مِنْهَا.

بعدَ أن تكلَّمَ المُصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ عما يَقعُ يومَ الجَزاء، وعن انقسام الخَلق إلى سُعداء وأشقياء، عقَّبَ ذلك بذِكر مآل كل فريق، وتباعد ما بين كل طريق وطريق، فالمؤمنون صائرون إلى دار الكرامة، والكافرون إلى دار الحَسرَة والندامة.

نَعيمُ أهلِ الجَنَّة

وبدأ أولا بذكر حال أهل النعيم، فقال رَحِمَهُ اللهُ: (وَأَهْلُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ فِي الْجَنَّة يَتنعَّمُون، وبِصُنُوفِ اللَّذَّاتِ يَتَلَذَّذُون، وبِأَفْضَلِ الكَرامَاتِ يُحْبَرُون، فَهُم حِينَئِذٍ إِلَى رَبِّهِم يَنْظُرُون، لَا يُمَارُونَ فِي النَّظَرِ إِلَيْهِ وَلَا يَشُكُّون، فَوُجُوهُهُمْ بِكَرَامَتِهِ نَاضِرَة، وَأَعْيُنُهُمْ بِفَضْلِهِ إِلَيْهِ نَاظِرَة، فِي نَعِيمٍ دَائِمٍ مُقِيم، ﴿ لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم

مِّنۡهَا بِمُخۡرَجِينَ ﴾، ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَاۚ تِلۡكَ عُقۡبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْۖ وَّعُقۡبَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ ﴾)، نسألُ اللهَ الكَريمَ من فَضله.

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَأَهْلُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ فِي الْجَنَّة يَتنعَّمُون**)، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَ ثَمَّ رَأَيۡتَ نَعِيمٗا وَمُلۡكٗا كَبِيرًا ﴿٢٠﴾ عَٰلِيَهُمۡ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضۡرٞ وَإِسۡتَبۡرَقٞۖ وَحُلُّوٓاْ أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٖ وَسَقَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ شَرَابٗا طَهُورًا ﴿٢١﴾ إِنَّ هَٰذَا كَانَ لَكُمۡ جَزَآءٗ وَكَانَ سَعۡيُكُم مَّشۡكُورًا ﴾[الإنسان: ٢٠ - ٢٢]، وقال: ﴿يُبَشِّرُهُمۡ رَبُّهُم بِرَحۡمَةٖ مِّنۡهُ وَرِضۡوَٰنٖ وَجَنَّٰتٖ لَّهُمۡ فِيهَا نَعِيمٞ مُّقِيمٌ ﴿٢١﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجۡرٌ عَظِيمٞ ﴾[التوبة: ٢١ - ٢٢]، والآيات في هذا كثيرة.

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ يَنْعَمُ لا يَبْأَسُ، لا تَبْلَى ثِيَابُهُ وَلا يَفْنَى شَبَابُهُ**»[1]، ومعنى: «يَنْعَمُ» أَيْ: يَدُومُ تَنعُّمُهُ فيها، ومَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَأْكُلُونَ فِيهَا وَيَشْرَبُونَ، يَتَنَعَّمُونَ بِذَلِكَ وَبغَيْرِهِ من ملاذ، وأنواع نعيمها، تَنعُّمًا دائما لا آخرَ له ولا انقطاعَ أَبَدًا، وَإِنَّ تَنَعُّمَهُمْ بِذَلِكَ عَلَى هَيْئَةِ تَنَعُّمِ أهلِ الدنيا، إلا ما بَيْنَهُمَا مِنَ التَّفَاضُلِ فِي اللَّذَّةِ وَالنَّفَاسَةِ الَّتِي لا يُشارِك نَعيمَ الدنيا إلا في التَّسْمِيَةِ وَأَصْلِ الْهَيْئَةِ.[2]

والجنة: **لغة**: من الاجتِنان وهو السَّتر، لتكاثُف أشجارها، وتَظليلها بالتفافِ أغصانها، وسُمّيَتْ بالجَنَّة وَهِيَ المَرّة الواحِدة مِنْ مَصْدَر جَنَّه جَنًّا: إِذَا سَتَره،

---

(1) رواه مسلم (رقم: 2836).

(2) «شرح صحيح مسلم» (9/ 191) للنووي.

فكأنَّها سَتْرةٌ واحِدة؛ لِشدّة الْتِفَافها وإظْلالِهَا [1]، **وفي اصطلاح الشرع هي:** دارُ الكَرامَة التي أعدَّها اللهُ لأوليائِه يومَ القيامة.[2]

قال ابن تيمية[3]: «**الجنة هي الدار الجامعة لكل نعيم، وأعلى ما فيها النظر الى وجه الله**».

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وبِصُنُوفِ اللَّذَّاتِ يَتَلَذَّذُون**)، أي: بأنواع المَلَذَّات يتنعَّمون، ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّٰتِ عَدْنٍ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[التوبة: ٧٢]، ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ﴿٥١﴾ فِي جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٥٢﴾ يَلْبَسُونَ مِن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَقَٰبِلِينَ ﴿٥٣﴾ كَذَٰلِكَ وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ ﴿٥٤﴾ يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَٰكِهَةٍ ءَامِنِينَ ﴿٥٥﴾ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ وَوَقَىٰهُمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ ﴿٥٦﴾ فَضْلًا مِّن رَّبِّكَ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[الدخان: ٥١ - ٥٧]، ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٣٠﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَآءُونَ كَذَٰلِكَ يَجْزِي ٱللَّهُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٣١﴾ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ

---

(1) «النهاية في غريب الحديث» (246، جنن) لابن الأثير.

(2) «أضواء البيان» (7/ 98).

(3) «الفتاوى» (10/ 63). وقال ابن القيم في «مدارج السالكين» (1/ 452): «والتحقيق أن يقال: الجنة ليست اسما لمجرد الأشجار والفواكه، والطعام والشراب، والحور العين، والأنهار والقصور. **وأكثر الناس يغلطون في مسمى «الجنة»**. فإن الجنة اسم لدار النعيم المطلق الكامل. ومن أعظم نعيم الجنة التمتع بالنظر إلى وجه الله الكريم، وسماع كلامه، وقرة العين بالقرب منه وبرضوانه. فلا نسبة للذة ما فيها من المأكول والمشروب والملبوس والصور، إلى هذه اللذة أبدا. فأيسر يسير من رضوانه أكبر من الجنان وما فيها من ذلك. كما قال تعالى: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾[التوبة: ٧٢]». انتهى

ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ ۙ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[النحل: ٣٠ - ٣٢]، ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴿٤٩﴾ جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴿٥٠﴾ مُتَّكِـِٔينَ فِيهَا يَدْعُونَ فِيهَا بِفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ وَشَرَابٍ ﴿٥١﴾ ۞ وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ أَتْرَابٌ ﴿٥٢﴾ هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ ٱلْحِسَابِ ﴿٥٣﴾ إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ ﴾[ص: ٤٩ - ٥٤]...

وفي «**الصحيحين**»[1]، قَالَ اللهُ تَعَالَى: «**أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لاَ عَيْنٌ رَأَتْ، وَلاَ أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلاَ خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، فَاقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ:** ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾[السجدة: ١٧]».

وقوله رَحِمَهُ اللهُ: (**وبِأَفْضَلِ الكَرامَاتِ يُحْبَرُون**)، أي: يُسَرُّون، قال تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَهُمْ فِى رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ ﴾[الروم: ١٥]، أي: بين أنواع الزَّهر في الجِنَان يُسَرُّون، ويُلَذَّذُون بالسماع وطيب العَيش الهَنِيّ.[2]

وفي قوله رَحِمَهُ اللهُ: (**وبِأَفْضَلِ الكَرامَاتِ**)، إشارَةٌ إلى أن الجنَّةَ دارٌ للكرامة، كما أنَّ النارَ والعياذ بالله دارٌ للحَسرة والندامة. فلما تَحلَّى المؤمنون بالاستقامة التي هي أعظمِ كرامة في الدنيا، ناسَبَ أن يُخَلَّدُوا في الجنة التي هي دارُ الكرامة في الآخرة، ﴿ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٤٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ رِزْقٌ مَّعْلُومٌ ﴿٤١﴾ فَوَٰكِهُ ۖ وَهُم مُّكْرَمُونَ ﴿٤٢﴾ فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴾[الصافات: ٤٠ - ٤٣]، أي: مُكْرَمُونَ بكرامة الله التي أكرمهم الله بها.[3]

---

(1) البخاري (رقم: 3244)، ومسلم (رقم: 2824).

(2) «تفسير الطبري».

(3) «تفسير الطبري».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية [1]: «**وَإِنَّمَا غَايَةُ الْكَرَامَةِ لُزُومُ الِاسْتِقَامَةِ، فَلَمْ يُكْرِمِ اللهُ عَبْدًا بِمِثْلِ أَنْ يُعِينَهُ عَلَى مَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ، وَيَزِيدُهُ مِمَّا يُقَرِّبُهُ إِلَيْهِ وَيَرْفَعُ بِهِ دَرَجَتَهُ**». انتهى

ولقد لاحَظ هذا المعنى أحد السلف فقال: «**إِنَّهُ لَيَمُرُّ بِالْقَلْبِ أَوْقَاتٌ أَقُولُ فِيهَا: إِنْ كَانَ أَهْلُ الْجَنَّةِ فِي مِثْلِ هَذَا، إِنَّهُمْ لَفِي عَيْشٍ طَيِّبٍ**»، واشتهر عن شيخ الإسلام قوله: «**إِنَّ فِي الدُّنْيَا جَنَّةً مَنْ لَمْ يَدْخُلْهَا لَمْ يَدْخُلْ جَنَّةَ الْآخِرَةِ**».

علَّق ابن القيم على هذا الكلام وغيره قائلا [2]: «وَلَا تَظُنَّ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ﴾[الانفطار: ١٣]، وَ﴿وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾[الانفطار: ١٤]، مُخْتَصٌّ بِيَوْمِ الْمَعَادِ فَقَطْ، بَلْ هَؤُلَاءِ فِي نَعِيمٍ فِي دُورِهِمُ الثَّلَاثَةِ، وَهَؤُلَاءِ فِي جَحِيمٍ فِي دُورِهِمُ الثَّلَاثَةِ، **وَأَيُّ لَذَّةٍ وَنَعِيمٍ فِي الدُّنْيَا أَطْيَبُ مِنْ بِرِّ الْقَلْبِ، وَسَلَامَةِ الصَّدْرِ، وَمَعْرِفَةِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَمَحَبَّتِهِ، وَالْعَمَلِ عَلَى مُوَافَقَتِهِ؟ وَهَلِ الْعَيْشُ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَّا عَيْشُ الْقَلْبِ السَّلِيمِ؟**»، وقال رَحِمَهُ اللهُ [3]: «**فمن كانت هذه الجنّة مأواه ها هنا، كانت جنة الخلد مأواه يوم المعاد، ومن حُرِم هذه الجنّة، فهو لتلك أشدّ حرمانًا.**

والأبرار في النعيم، وإن اشتدّ بهم العيش، وضاقت عليهم الدنيا. والفجار في جحيم، وإن اتسعت عليهم الدنيا، قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾[النحل: ٩٧]، وطيب الحياة جَنَّة الدنيا». انتهى

---

(1) «الفرقان بين أولياء الرحمان وأولياء الشيطان» (ص 132)، وفي مواضع أخرى.

(2) «الجواب الكافي» (ص 79)، وفي مواضع أخرى من كتبه.

(3) «الجواب الكافي» (ص 79).

رؤيَةُ أهلِ الجَنَّة لربِّهم

ثم قال المُزَني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**فَهُم حِينَئِذٍ إِلَى رَبِّهِم يَنْظُرُون، لا يُمَارُونَ فِي النَّظَرِ إِلَيْهِ وَلَا يَشُكُّون، فَوُجُوهُهُمْ بِكَرَامَتِهِ نَاضِرَة، وَأَعْيُنُهُمْ بِفَضْلِهِ إِلَيْهِ نَاظِرَة**) كما قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾[القيامة: ٢٢]، أي: حَسَنَة جميلة من النعيم، وفي التنزيل: ﴿وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾[الإنسان: ١١]، وقوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[القيامة: ٢٣]، قال الحسن البَصري: **تنظر إلى الخالِق، وحُقَّ لها أن تُنضَر وهي تَنظُر إلى الخالق**[1]، ونظيره قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿٢٢﴾ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴿٢٣﴾ تَعْرِفُ فِى وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ ٱلنَّعِيمِ﴾[المطففين: ٢٢ - ٢٤].

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**لَا يُمَارُونَ فِي النَّظَرِ إِلَيْهِ وَلَا يَشُكُّون**): فيه بيانٌ لوُضوحِ تلك الرُّؤية، وبهذا صحَّت الأخبار، فعَن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟ فقَالَ: «**هَلْ تُمَارُونَ فِي القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ**» قَالُوا: لاَ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «**فَهَلْ تُمَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ**» قَالُوا: لاَ، قَالَ: «**فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ**»[2]، وهذا تَشبيهٌ للرُّؤية بالرُّؤية لا للمَرئي بالمَرئي، فإن الله سُبحانه لا سَمِيَّ ولا مَثِيلَ ولا كُفْءَ له.

---

(1) انظر: «تفسير الطبري».

(2) البخاري (رقم: 806) واللفظ له، ومسلم (رقم: 182)، وفي روايات أخرى في «الصحيح»: «**هَلْ تُضَارُّونَ**»: من الضَّرر، أي لا يضر بعضُكم بعضا بمنازعة أو جدال أو بحجب عن الرؤية، أو حين تتضارُّون بالتزاحم للتأكد من الرؤية؛ وروي: «**هَلْ تُضَامُونَ**»: من الضَّيم، وهو الظلم، فلا تُظلمون فيه برؤية بعضِكم دون بعض؛ وروي: «**هَلْ تُضَّامُونَ**»: بالتَّشديد، أي: لا تجتمعون لرؤيته في جهة، ولا يَنضَمُّ بعضُكم إلى بعض (لوضوح الرؤية)؛ وروي: «**هَلْ تُضَاهُونَ**»: أي لا يشتبِه عليكم ولا تَرتابون فيه

قال أبو السعادات ابن الأثير رَحِمَهُ اللَّهُ[1]: «**قَدْ يُخَيَّل إِلَى بَعْضِ السَّامِعِينَ أَنَّ الْكَافَ كَافُ التَّشْبِيهِ لِلْمَرئي، وَإِنَّمَا هِيَ لِلرُّؤية، وَهِيَ فِعْل الرَّائِي**. وَمَعْنَاهُ: أَنَّكُمْ تَرَوْن رَبَّكُمْ رُؤْيَةً يَنْزاح مَعَهَا الشَّكُّ، كرُؤيَتِكم الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، لَا تَرْتابون فِيهِ وَلَا تَمْترون». انتهى

ومعنى: (**لَا يُمَارُونَ فِي النَّظَرِ إِلَيْهِ**): من المِرية وهو الشكُّ، أي لا يُجادِلون في ذلك، ولا يدخلُهم فيه شَكٌّ[2]، ثم أكَّد ذلك بقوله: (**وَلَا يَشُكُّون**)، **فهم لا يناظِرون ولا يُجادلون لانتفاء الشك عنهم في رؤيته** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.[3]

قال الإمام أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ[4]: «**وليس نَعيمٌ في الجَنة أفضلَ من رؤية الله** عَزَّ وَجَلَّ **بالأبصار، وأكثرُ مَن عَبَدَ الله** عَزَّ وَجَلَّ**، عَبَدَه للنظر إلى وجهه الكريم -أرانا الله إياه بفضله-**». انتهى

ورؤية المؤمنين لربهم هي الغاية التي شمَّرَ إليها المُشَمِّرُون، وتَنَافَس فِيها المُتنافِسُون، وتَسابَق إليها المُتَسابِقون، ولِمِثلِها فَلْيَعمَل العامِلُون، اتَّفَقَ عَليها الأنبياءُ والمُرسَلُون، وجَميعُ الصحابةِ والتابعون، وأئمة الإسلام على تتابع القُرون، وأنكرها أهل البدع المارقون والجهمية المُتَهَوِّكُون، والفِرعونية

فيعارِض بعضُكم بعضا. انظر: «فتح الباري» (11/ 543-544، 13/ 526، مع تَعليق الشبل عليه، و«الفتاوى» (16/ 85-86).

(1) «النهاية في غريب الحديث» (1066، كما).

(2) انظر: «فتح الباري» (11/ 544) لابن حجر، و«النهاية في غريب الحديث» (1132، مرا).

(3) انظر: «الفروق اللغوية» (ص 99) لأبي هلال العَسكري، «**الفرق بَين الشَّك والامتراء**».

(4) «الإبانة عن أصول الديانة» (ص 31).

المُعَطِّلُون، والباطنية الذين هم من جميع الأديان مُنسَلِخُون، والرافضة الذين هم بِحبائِلِ الشَّيطانِ مُتَمَسِّكون، ومن حَبلِ اللهِ مُنقَطِعُون.[1]

ومن جَميل أبيات «النونية» للإمامِ ابنِ القيم رَحِمَهُ اللهُ**، قولُه لما ذَكَر ما يتفضَّلُ الله به على عباده المُؤمنين إذا دخلوا الجنَّة:**

أَو مَا سَمِعت مُنَادِيَ الايمانِ يُخْـ ... ـبِـرُ عَن مُنَادِي جنَّةِ الْحَيَوَان

يَا أَهلهَا لَكُمُ لَدَى الرَّحْمَنِ وَعْـ ... ـدٌ وَهُوَ مُنْجِزُهُ لَكُمْ بِضَمَان

قَالُوا أَمَا بَيَّضْتَ أَوجُهَنَا كَذَا ... أَعمالنَا أَثْقَلْتَ فِي الْمِيزَانِ

وكَذاكَ قَدْ أَدْخَلْتَنَا الجَنَّاتِ حِيـ ... ـنَ أَجَرْتَنَا مِنْ مَدخَلِ النِّيرانِ

فيقُولُ عِندِي مَوْعِدٌ قَدْ آنَ أَنْ ... أُعطِيكُمُوهُ بِرَحمَتِي وحَنَانِي

فَيَرَوْنَهُ مِن بَعدِ كَشْفِ حِجَابِهِ ... جَهْرًا رَوَى ذَا مُسْلِمٌ بِبَيَانِ

وَأَلَذُّ شَيْءٍ لِلْقُلُوبِ فَهَذِهِ الْـ ... أَخْبَارُ مَعْ أَمْثَالِهَا هِيَ بَهْجَةُ الإيمانِ

وَاللهِ لَولَا رُؤْيَةُ الرَّحْمَنِ فِي الْـ ... ـجَنَّاتِ مَا طابَتْ لِذِي العِرفَانِ

وَإِذا رَآهُ الْمُؤْمِنُونَ نَسُوا الَّذِي ... هُمْ فِيهِ مِمَّا نَالَتِ العَينَانِ

فإِذَا تَوارَى عَنْهُمُ عَادُوا إِلَى ... لَذَّاتِهِمْ مِن سَائِرِ الأَلْوانِ

وَاللهِ مَا فِي هَذِه الدُّنْيَا أَلَذْ ... ذُ مِن اشتِيَاقِ العَبْدِ للرَّحْمَنِ

وكَذاكَ رُؤْيَةُ وَجْهِهِ سُبْحَانَهُ ... هِيَ أَكْمَلُ اللَّذَّاتِ لِلإِنْسَانِ

يقول شيخ الإسلام[2]: «**فأطيب ما في الدنيا معرفته، وأطيب ما في الآخرة النظر إليه سبحانه**». انتهى

---

(1) من كلام ابن القيم في: «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح» (ص 251) باختصار، وعنه ابن أبي العز في «شرح الطحاوية» (ص 109).

(2) «الفتاوى» (14/ 163).

تنبيه حول مذهب الأشاعرة والماتردية في باب رؤية الله

وههنا تنبيه بخصوص مذهب الأشاعرة والماتردية في باب الرؤية، **فإنهم في الظاهر يثبتون رؤية الله جلَّ وعَلا يوم القيامة، ولكن عند التدقيق يظهر أن مذْهَبَهُم مَكْسُوٌّ بالحَقِّ وهْوَ بَاطِل، لأنهم أحبُّوا نُصرةَ مذهب أهل السنة والحديث مع إبقاء ما عندهم من البدع السابقة كإنكار عُلُوِّ الله تعالى بذاته على خلقه، فجمعوا بين مُتناقضين**، وقالوا: إن اللهَ يُرَى لا إلى جِهة لا أمام الرائي ولا خَلفه، ولا عن يمينه ولا عن شماله، ولا فوقه ولا تحته، فجَعَلوا الرُّؤية من قبيل المُستحيلات في عالم العُقلاء، وأتَوْا بعقيدة لا يُقِرُّها عَقلٌ صريح، ولا نَقل ضَعيفٌ فَضلا عن الثابت الصحيح، ولا يُقرها أيضا لا لُغةٌ ولا عُرف، فخالَفوا إجماعَ أهلِ السنة، وإجماعَ أهلِ البدعة.[1]

قال شيخُ الإسلام[2]: «**وَمَعْلُومٌ أَنَّا نَرَى الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ عِيَانًا مُوَاجَهَةً فَيَجِبُ أَنْ نَرَاهُ كَذَلِكَ، وَأَمَّا رُؤْيَةُ مَا لا نُعَايِنُ وَلَا نُوَاجِهُهُ فَهَذِهِ غَيْرُ مُتَصَوَّرَةٍ فِي الْعَقْلِ فَضْلًا عَنْ أَنْ تَكُونَ كَرُؤْيَةِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ**». انتهى

والأشاعرة، لما لم يستطيعوا إنكار الرؤية، وكانوا مع المعتزلة في نَفي الجهة، التزموا إثبات رؤيةٍ بلا وَجه، بل قال بعضُهم جَهلا: تقع الرؤية من كل جهة، ولا يتأتى هذا إلا إذا انقلبَ الجسمُ كُلُّه عُيونًا ترى، **وما أوقَع الأشاعرة في هذا التناقض**

(1) لتحرير مذهب الأشاعرة والماتردية في هذا الباب، مع النقل من كتبهم المُعتمدة، انظر: «التوضيحات الجلية على شرح العقيدة الطحاوية» للخميس (1/ 430-441)، فإنه مفيد ومُختصر.

(2) «الفتاوى» (16/ 85).

الشنيع الذي سَلِمَ منه المُعتزلة إلا تأرجُحُهم بين المذاهب، وأخذهم من كل مذهب منها بطرف حتى سُمُّوا بـ«المُلَفِّقَة».[1]

قال ابن تيمية[2]: «**وَلِهَذَا صَارَ حُذَّاقُهُمْ إِلَى إِنْكَارِ الرُّؤْيَةِ وَقَالُوا: قَوْلُنَا هُوَ قَوْلُ الْمُعْتَزِلَةِ فِي الْبَاطِنِ؛ فَإِنَّهُمْ فَسَّرُوا الرُّؤْيَةَ بِزِيَادَةِ انْكِشَافٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَا نُنَازِعُ فِيهِ الْمُعْتَزِلَةَ**». انتهى

والشيخ محمد خليل هراس، وهو مِمَّن خَبِرَ مسالِك المُتكلِّمين، وعاش في رحابها بضع سنين، حتى رجع إلى الطريقة السلفية الراشدة، بيَّن طريقة مُتأخِّري الأشاعرة، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ[3]: «**ومن تأمَّل كتب المتأخرين من الأشاعرة** مثل الرازي، وعضد الدين الإيجي، والشريف الجرجاني، والسعد التفتازاني، والجلال الدواني، وغيرهم، **وجدها مليئة بأمثال هذه المُحاولات التي تُبذَل لرفع الخلاف بين مذهبَي الأشاعرة والمُعتزلة، على حين أنهم لا يَذكرون مذهب السلف إلا مَقرونا بالاستخفاف والتَّحقير، ومع ذلك يُسَمُّونَ أنفُسَهم أهلَ السنة والجماعة**». انتهى

---

(1) نقلا عن «شرح النونية» (1/ 207) للهراس، بتصرُّف.

(2) «الفتاوى» (16/ 85).

(3) «شرح النونية» (1/ 208-209).

الجنَّة فضل الله ورَحمتُه وسببُها الإيمان والأعمال الصالحة

وقول المُصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وَأَعْيُنُهُمْ بِفَضْلِهِ إِلَيْهِ نَاظِرَة)**: فيه إشارَة إلى أن الجنَّة مَحضُ تفضُّلٍ من الله سبحانه، كما في قوله جلَّ وعلا: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ ۝٥١ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ۝٥٢ يَلْبَسُونَ مِن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَقَٰبِلِينَ ۝٥٣ كَذَٰلِكَ وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ ۝٥٤ يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَٰكِهَةٍ ءَامِنِينَ ۝٥٥ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَوَقَىٰهُمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ ۝٥٦ فَضْلًا مِّن رَّبِّكَ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[الدخان: ٥١ - ٥٧].

وفي الحديث، قال ﷺ: «**لَنْ يُنْجِيَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ**» قَالَ رَجُلٌ: وَلَا إِيَّاكَ؟ يَا رَسُولَ اللهِ قَالَ: «**وَلَا إِيَّايَ، إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِيَ اللهُ مِنْهُ بِرَحْمَةٍ، وَلكِنْ سَدِّدُوا**»[1].

قال ابن رجب[2]: «**وجميعُ ما في الجنة من النعيم** بالمخلوقات، ومِن رضى الله وقُربه ومشاهدته وزيارته **فإنَّه من رحمة الله**». انتهى

فالأعمَال سَبَبٌ لدخول الجَنة كما في قوله تعالى: ﴿كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ هَنِيٓـًٔا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[الطور: ١٩]، وقوله: ﴿وَنُودُوٓا۟ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[الأعراف: ٤٣]، **أي: بسبب أعمالِكم نالَتكُم الرحمةُ فدَخلتُم الجنة، وتَبوَّأتُم منازِلَكُم بحَسَب أعمالِكُم**[3]، وليست أعمالُ العَبد كافيةً لينال تلك الدرجات العالية عند الله، وإنما هو فضل منه سُبحانه، جعل الله سبَبَه الاستقامةَ على دينه،

---

(1) البخاري (رقم: 6463)، ومسلم (رقم: 2816) واللَّفظ له.

(2) «الرسائل» (1/ 139).

(3) قاله ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في «تفسيره».

والاتباع لمنهج أنبيائه، ورتَّب عليه جزاءً عظيما لا يَخطُر ببال، ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾[السجدة: ١٧].[1]

وَرَوى ابن أبي حاتم عن بِلَال بْنِ سَعْدٍ خَطِيبِ دِمَشْقَ قال فِي بَعْضِ خُطَبِهِ: «وَاللهِ لَوْ عُجِّل لَكُمُ الثَّوَابُ فِي الدُّنْيَا لَاسْتَقْلَلْتُمْ كُلُّكُمْ مَا افْتُرِضَ عَلَيْكُمْ».[2]

وقد وَصَفَ المُزَني رَحِمَهُ اللَّهُ ما تَفَضَّلَ اللهُ به على أهل الجنة بقوله: (فِي نَعِيمٍ دَائِمٍ مُقِيم، ﴿ لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴾، ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَاۚ تِلْكَ عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْۖ وَّعُقْبَى ٱلْكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ ﴾).

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (**فِي نَعِيمٍ دَائِمٍ مُقِيم**)، أي: في نَعيمٍ مُستمرٍّ لا يَنقَطِعُ ويَزول، كما في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٢٠﴾ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ وَجَنَّٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴿٢١﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾[التوبة: ٢٠ - ٢٢]، فقوله: ﴿مُّقِيمٌ﴾ أي: «لا يزول ولا يبيد، ثابت دائمٌ أبدًا لهم».[3]

(**﴿ لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴾**): والآية في سياق ذكر ما أعد الله لعباده المتقين في الجنة، فقال جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٤٥﴾ ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ﴿٤٦﴾ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ

---

(1) قال بعض السلف: «أخفوا لله العمل فأخفي لهم الجزاء». وقال ابن رجب («الرسائل» 2/ 472): «من قرت عينه بمناجاة الله سرا في ظلمة الليل، أقر الله عينه عنده بما لم يُطلع بشرا». انتهى

(2) «تفسير ابن كثير» (2/ 325).

(3) قاله الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ في «تفسيره».

﴿٤٧﴾ لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴾ [الحجر: ٤٥ - ٤٨]، أي: «لا يَمسّ هؤلاء المتقين الذين وَصفَ صِفتَهُم في الجنات نَصَبٌ، يعني تَعَب، ﴿وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ أي: وما هم من الجنة ونعيمها وما أعطاهُم اللهُ فيها بمُخرَجين، بل ذلك دائمٌ أبدا».[1]

وفِي «الصَّحِيحَيْنِ»[2]، قال ﷺ: «**إِنَّ اللهَ أَمَرَنِي أَنْ أُبَشِّرَ خَدِيجَةَ بِبَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ قصَب، لَا صَخَبَ فِيهِ وَلَا نَصَبَ**».

ثم استشهد المُصَنِّف بآية «الرعد»: (﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ۚ تِلْكَ عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا ۖ وَّعُقْبَى ٱلْكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ﴾)، وأَوَّلُهَا: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ۚ تِلْكَ عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا ۖ وَّعُقْبَى ٱلْكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ﴾[الرعد: ٣٥]، وقوله: ﴿**أُكُلُها دائِمٌ**﴾ أي: لَا يَنْقَطِعُ، ، ﴿**وَظِلُّها**﴾ أَي: وَظِلُّهَا كَذَلِكَ، فثَمَرُهَا لَا يَنْقَطِعُ، وَظِلُّهَا لَا يَزُولُ، وَهَذَا رَدٌّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ فِي زَعْمِهِمْ أَنَّ نَعِيمَ الْجَنَّةِ يَزُولُ وَيَفْنَى، ﴿**تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَوْا وَعُقْبَى الْكَافِرِينَ النَّارُ**﴾ أَي: عَاقِبَةُ أمر المُكَذِّبين وآخرتُهم النارُ يدخلونها.[3]

وفِي «الصَّحِيحَيْنِ»[4] مِن حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ، وَفِيهِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، رَأَيْنَاكَ تناوَلْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ هَذَا، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ تَكَعْكعت،

(1) قاله الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ في «تفسيره»، باختصار.

(2) البخاري (رقم: 3821)، ومسلم (رقم: 2432).

(3) قاله القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ في «تفسيره»، بتصرف.

(4) البخاري (رقم: 748)، ومسلم (رقم: 907).

فقال ﷺ: «إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ -أَوْ: أُرِيتُ الْجَنَّةَ - فَتَنَاوَلْتُ مِنْهَا عُنْقُودًا، ولَوْ أَخَذْتُهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيَتِ الدُّنْيَا».

عَذابُ أهلِ النَّار

وبعد كلامه عن نعيم أهل الجنة انتقل المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ إلى الحديث عن أهل النار أعاذَنا الله من حالِهم، وهذا أسلوب قرآني بديع، حيث يكثر في سور القرآن الانتقال من حال أهل النعيم إلى حال أهل الجحيم، حتى يشتاق المؤمن إلى الجنة وينشَطَ لفعل الطاعات، ويَرهب من حال أهل النار بترك المُهلِكات.

يقول الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ **في تفسير قول الله تعالى:** ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا﴾ [النبأ: ٣١][1]: «ذكر الله عَزَّ وَجَلَّ ما للمتقين من النعيم بعد قوله: ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ۝٢١ لِّلطَّٰغِينَ مَـَٔابًا﴾[النبأ: ٢١ - ٢٢]، **لأن القرآن مثاني**: إذا ذُكِر فيه العِقابُ ذُكِر فيه الثوابُ، وإذا ذُكِر الثوابُ ذُكِر العِقابُ، وإذا ذُكِر أهلُ الخَير ذُكِر أهلُ الشَّر، وإذا ذُكِر الحقُّ ذُكِر الباطلُ، مَثَانيَ حتى يكونَ سيرُ الإنسانِ إلى ربِّهِ بين الخوفِ والرَّجاء[2]... **ولئَلَّا تَمَلَّ النُّفوسُ مِن ذِكرِ حالٍ واحدةٍ والإسهابِ فيها دُونَ ما يُقابِلُها**، وهكذا، لأجل أن يكون الإنسان حِينَ يَقرأُ القرآنَ راغِباً راهِباً، وهذا مِن بلاغة القرآن الكريم». انتهى

قال المُزَنيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (**وَأَهْلُ الْجَحْدِ عَنْ رَبِّهِم مَحْجُوبُون، وَفِي النَّارِ يُسْجَرُون،** ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ﴾[المائدة: ٨٠]، ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى كُلَّ كَفُورٍ﴾[فاطر: ٣٦] **الْآيَة، خَلَا مَن شَاءَ اللهُ مِن الْمُوَحِّدِينَ إِخْرَاجَهُم مِنْهَا**).

---

(1) «تفسير جزء عَمَّ» (ص 34)، باختصار.

(2) انظر تفصيل تلك المنازل القلبية في «شرح منظومة السير إلى الله»، للمؤلف.

كما أن أهل الجنة يُنَعَّمُون بنِعَمٍ كثيرةٍ أعظَمُها: رُؤيةُ الله ﷻ في الجَنة، فهؤلاء الكفارُ يُعذَّبون بألوانٍ من العذاب أشَدُّها عليهم: حِجابُهم عن الله ﷻ، كما قال سُبحانه: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، «فَاجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ عَذَابُ الْحِجَابِ وَعَذَابُ الْجَحِيم»[1].

«قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: **لَمَّا حَجَبَ أَعْدَاءَهُ فَلَمْ يَرَوْهُ تَجَلَّى لِأَوْلِيَائِهِ حَتَّى رَأَوْهُ**. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: **لَمَّا حَجَبَ قَوْمًا بِالسُّخْطِ، دَلَّ عَلَى أَنَّ قَوْمًا يَرَوْنَهُ بِالرِّضَا**. ثُمَّ قَالَ: **أَمَا وَاللهِ لَوْ لَمْ يُوقِنْ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ أَنَّهُ يَرَى رَبَّهُ فِي الْمَعَادِ لَمَا عَبَدَهُ فِي الدُّنْيَا**. وَقَالَ الْحُسَيْنُ بْنُ الْفَضْلِ: **لَمَّا حَجَبَهُمْ فِي الدُّنْيَا عَنْ نُورِ تَوْحِيدِهِ حَجَبَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَنْ رُؤْيَتِهِ**»[2].

---

(1) «مدارج السالكين» (2/ 333). وانظر: «جامع العلوم» (ص 57).

(2) «تفسير القرطبي».

أشد العذاب عذاب الحجاب

ومن بديع الكَلِم المأثور عن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قولُه [1]: «**فعَذابُ الحِجاب أَعظَمُ أَنواعِ العَذاب**». انتهى

قال ابن القيم [2]: «وَلِهَذَا جَمَعَ اللهُ سُبْحَانَهُ لِأَوْلِيَائِهِ بَيْنَ النَّعِيمَيْنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، فَالْحُسْنَى الْجَنَّةُ، وَالزِّيَادَةُ: رُؤْيَةُ وَجْهِهِ الْكَرِيم فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ، وَجَمَعَ لِأَعْدَائِهِ بَيْنَ الْعَذَابَيْنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥ ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُواْ ٱلْجَحِيمِ﴾ [المطففين: ١٥ - ١٦]». انتهى

وفي «النونية»:

أَعلَى النَّعيمِ نَعِيمُ رُؤْيَةِ وَجْهِهِ ... وخِطابُهُ فِي جنَّةِ الحَيَوَانِ

وَأَشَدُّ شَيْءٍ فِي الْعَذَابِ حِجابُهُ ... سُبْحَانَهُ عَن سَاكِنِي النِّيرَانِ

وقال أيضا [3]: «وَكَذَلِكَ النَّارُ أَعَاذَنَا اللهُ مِنْهَا، فَإِنَّ لِأَرْبَابِهَا مِنْ عَذَابِ الْحِجَابِ عَنِ اللهِ وَإِهَانَتِهِ، وَغَضَبِهِ وَسَخَطِهِ، **وَالْبُعْدِ عَنْهُ: أَعْظَمَ مِنَ الْتِهَابِ النَّارِ فِي أَجْسَامِهِمْ وَأَرْوَاحِهِمْ، بَلِ الْتِهَابُ هَذِهِ النَّارِ فِي قُلُوبِهِمْ هُوَ الَّذِي أَوْجَبَ الْتِهَابَهَا فِي أَبْدَانِهِمْ،** وَمِنْهَا سَرَتْ إِلَيْهَا». انتهى

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ [4]: «**والحِجَابُ عنه لأهلِ الجَحِيم أَشدُّ عَلِيهِم مِن عذابِ الجَحِيم**».

---

(1) «الفتاوى» (1/ 27، 39).

(2) «مدارج السالكين» (2/ 421).

(3) «مدارج السالكين» (1/ 453)، ولما تكلم عن وحشة القلب من جَرَّاء الذنوب، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الجواب الكافي» (ص 78): «والوحشة سببُها الحجاب، وكلما غَلُظَ الحجاب زادت الوحشة». انتهى

(4) «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح» (ص 251).

قال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في رسالته «تحريم الخمر»**: «لو لم يكن للسَّكران إلا طردُه عن مُنَاجاة الرحمان، لكفاه بُعدا، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ ﴾[النساء: ٤٣]». انتهى. فطرد السَّكران عن باب مناجاة ربه أعظم خِزي ورَدع له، فإنك لو أحببت إنسانا وأتيت إليه وقال لك: «ابتعد عني، لا تأتني، ولا تكلمني»!، فكيف ستُحس حينها؟! عذاب الجسد أرحم عندك من هذا العذاب! ولله المثل الأعلى، فما بالك إذا كان المُبعَد المحجوب في النار، والذي حجَبه وأبعده هو العلي الجبار؟!نسأل الله أن يعافينا من حال أهل النار.

عشرة أسباب تَحجُب القلبَ عن ربه

وحِجاب الآخرة هو نتيجَة لحِجاب الدنيا، وقد ذكر الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «مدارج السالكين»**[1] **حُجُبًا عشرةً تَحُول بين المرءِ وربِّه، وهي:**

الأول: حِجابُ التَّعطيل، ونَفيُ حقائقِ الأسماءِ والصِّفات، وهو أغلظُها، فلا يتهيأُ لصاحبِ هذا الحِجابِ أَنْ يعرِفَ اللهَ، ولا يصِلُ إليه أَلْبَتَّة.

الثاني: حِجابُ الشرك، وهو أن يتعبَّدَ قلبُه لغيرِ الله.

الثالث: حِجابُ البدعة القَولية، كحِجاب أهل الأهواء، والمقالات الفاسدة على اختلافها.

الرابع: حِجابُ البدعة العَمَلِية، كحِجاب أهلِ السُّلوكِ المُبتدِعين في طريقهم وسُلوكِهم.

الخامس: حِجابُ أهلِ الكَبائر الباطنة، كحِجاب أهلِ الكِبر والعُجْب والرِّياء والحَسد...

---

(1) «مدارج السالكين» (2/ 377) باختصار وتصرف.

السادس: حِجابُ أهلِ الكَبائر الظاهرة، وحِجابُهم أَرَقُّ مِن حِجاب إخوانهم من أهل الكبائر الباطنة، وهم أقربُ إلى التوبة وأدنى إلى السلامة منهم، وقلوبُهم خيرٌ من قلوبِهم.

السابع: حِجابُ أهلِ الصغائر.

الثامن: حِجابُ أهلِ الفَضلات، والتوسع في المُباحات.

التاسع: حِجابُ أهلِ الغَفلة عن استحضار ما خُلِقوا له وأُريد منهم، وما لله عليهم من دوامِ ذكرِه وشكرِه وعبوديتِه.

العاشر: حِجابُ المُجتَهِدين السالِكين، المُشَمِّرين في السَّير عن المَقصود.

فهذه عَشَرةُ حُجُب بين القلب وبين الله ﷻ، تَحُولُ بينه وبين هذا الشأن، **وهذه الحُجُب تنشأ من أربعة عناصر: عنصر النفس، وعنصر الشيطان، وعنصر الدنيا، وعنصر الهوى**، فلا يُمكِن كَشفُ هذه الحُجُب مع بقاء أصولِها وعناصِرها في القلب أَلْبَتَّة.

وقوله رَحِمَهُ اللهُ: (**وَأَهْلُ الْجَحْدِ عَنْ رَبِّهِم مَحْجُوبُون، وَفِي النَّارِ يُسْجَرُون**): مأخوذ من قوله جلَّ وعلا: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِٱلْكِتَـٰبِ وَبِمَآ أَرْسَلْنَا بِهِۦ رُسُلَنَا ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ ٱلْأَغْلَـٰلُ فِىٓ أَعْنَـٰقِهِمْ وَٱلسَّلَـٰسِلُ يُسْحَبُونَ ﴿٧١﴾ فِى ٱلْحَمِيمِ ثُمَّ فِى ٱلنَّارِ يُسْجَرُونَ﴾[غافر: ٧٠ - ٧٢]، أي: يُحرَقُون في النار، ويُوقَدُ عليهم فيها.[1]

ومن تأمَّل عذابَ أهلِ النار، وما أعدَّ الله لهم من الخِزي في دار البَوار، واستحضَر أحوالَهم، وخَبرَ سوءَ مآلِهم، وقامَ هذا الواعِظُ بقَلبه، «انخلَعَ من الذنوبِ والمعاصي، واتباعِ الشهوات، ولَبِس ثيابَ الخَوف والحَذَر، وأَخصَبَ قلبُه من مَطَرِ أجفانِه، وهانَ عليه كلُّ مُصيبَةٍ تُصيبُه في غَير دينِه وقلبِه».[2]

ثم ذكر قولَ الله تعالى: (﴿**لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَـٰلِدُونَ**﴾): فما جَنَوْا إلا «هذه البضاعةَ الكاسدة، والصفقةَ الخاسرة، وهي سخط الله الذي يَسخَط لسخطِه كلُّ شيء، والخلودَ الدائمَ في العذاب العظيم، فقد ظلمَتهم أنفسُهم حيث قدَّمت لهم هذا النُّزُلَ غيرَ الكريم، وقد ظلموا أنفسَهم إِذْ فَوَّتُوهَا النعيمَ المُقِيم».[3]

ثم بيَّن المُصنِّف رَحِمَهُ اللهُ **أن عذابَ الكُفارِ سَرمَدِيٌّ، لا ينقطع عنهم بحال من الأحوال**، (﴿**وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى كُلَّ كَفُورٍ**﴾ **الْآيَةَ**): وهذا نظير قولِه تَعالَى: ﴿لَا

(1) انظر: «تفسير الطبري».

(2) «مدارج السالكين» (2/ 397).

(3) «تفسير السعدي».

يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾[طه: ٧٤]، وَثَبَتَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا، فَلَا يَمُوتُونَ فِيهَا وَلَا يَحْيَوْنَ»(1)، وقال تعالى: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّاكِثُونَ﴾[الزخرف: ٧٧]، فَهُمْ فِي حَالِهِم ذَلِكَ يَرَوْنَ مَوْتَهُمْ رَاحَةً لَهُمْ، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى ذَلِكَ، ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴿٧٤﴾ لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾[الزخرف: ٧٤ - ٧٥]، ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾[النساء: ٥٦]، وَقَالَ تعالى: ﴿فَذُوقُوا فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾[النبأ: ٣٠]، وهَذَا جَزَاءُ كُلِّ مَنْ كَفَرَ بِرَبِّهِ وَكَذَّبَ بِالْحَقِّ، ولهذا ختَمها سُبحانه بقوله: ﴿كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ﴾[فاطر: ٣٦].(2)

وقد يقول قائل: لِمَ خُلِّد الكافر في النار، وعُذب بلا نهاية مع أن كُفرَه دام فترة محدودةً وإن طالت؟

والجواب أن يقال -والله أعلم-: إنَّ الكفارَ لو عُمِّرُوا في الدنيا بلا حَد، لما تابوا عمَّا نُهوا عنه إلى الأبَد، ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾[الأنعام: ٢٨]، فكذلك استحقوا عذابًا دائِمًا، كما أنَّ كُفرَهم دائم لو خَلَدوا في الدنيا، والجزاء من جِنس العمل، ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾[الكهف: ٤٩].(3)

وقَولُ المُزَني رَحِمَهُ اللهُ: (**الْآيَةَ**): على النَّصب، وهي مُتعلِّقة بفعل محذوف تَقديرُه: «أَكمِل»، أي: أَكمِل الآيةَ، أو «اقرَأ»، أي: اقرَأ تمامَ الآية التي بعدَها، وهي وقولُه

---

(1) مسلم (رقم: 185).

(2) انظر: «تفسير ابن كثير» و«تفسير القرطبي».

(3) انظر: كلاما حسنا في الباب للشنقيطي في «مجالس مع فضيلة الشيخ محمد الأمين» (ص 58).

سُبحانه: ﴿وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ۚ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُ ۖ فَذُوقُوا۟ فَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِن نَّصِيرٍ﴾[فاطر: ٣٧]. نعوذ بالله من حالِ أهلِ النار.

وأما المُوَحِّدُ، فمهما عُذِّب في النار بسبب ذنوبه، فإنه لا مَحالةَ خارِجٌ منها، لأنَّ من مات على التوحيد، حُرِّمت عليه النار، إما تَحريما أبديا إن حقق التوحيد كما يحب الله ويرضى، أو تحريمًا أمديا، إن اكتسبَ معه سيئاتٍ رجحت على حسناته، ولهذا استثنى المُصَنِّفُ المُوحِّدين من جُملة أهلِ النار الذين هم أهلُها، فقال رَحِمَهُ اللهُ: (**خَلَا مَن شَاءَ اللهُ مِن الْمُوَحِّدِينَ إِخْرَاجَهُم مِنْهَا**).

وعلى هذا حَملَ كثيرٌ من أهلِ العلم المُتقدِّمين والمُتأخِّرين قولَه تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[هود: ١٠٦ - ١٠٧]، وهو أنَّ الاستثناءَ عائدٌ على العُصاة مِن أهلِ التوحيد، ممن يُخرِجُهم اللهُ من النار بشفاعة الشافعين، من الملائكة والنبيين والمؤمنين، حين يشفعون في أصحاب الكبائر، ثم تأتي رحمةُ أَرحمِ الراحمين، فتُخرجُ من النار مَن لم يَعملْ خيرًا قَطُّ، وقال يومًا من الدهر: «لا إله إلا الله»، كما وردت بذلك الأخبار الصحيحة المستفيضة عن رسول الله ﷺ.[1]

---

(1) انظر: «تفسير ابن كثير».

ولمّا عدَّد العلامة ابن سعدي رَحِمَهُ اللَّهُ فضائل التوحيد[1]، قال: «**ومن أجلِّ فوائده (أي: التوحيد): أنّه يَمنع الخلود في النّار، إذا كان في القلب منه أدنى مثقالِ حَبّةِ خَردلٍ، وأنّه إذا كَمُلَ في القلب يمنع دخوله النّار بالكليّة**». انتهى

السمع والطاعة لأئمة المسلمين وأمرائهم ومنع الخروج عليهم وإن جارُوا

«وَالطَّاعَةُ لأُولِي الْأَمْرِ فِيمَا كَانَ عِنْدَ اللهِ عَجَلَّ مَرضِيًّا، وَاجْتنَابُ مَا كَانَ عِنْدَ اللهِ مُسْخِطًا، وَترك الْخُرُوجِ عِنْدَ تَعَدِّيهِم وجَوْرِهِم، وَالتَّوْبَةُ إِلَى اللهِ عَجَلَّ كَيْمَا يُعْطِفَ بِهِم عَلى رَعِيَّتِهِم.

بعدَ إنهاء الحديث عن منازل الخَلق عند الحق يومَ القيامة، **أتبعَ المُصنِّفُ** رَحِمَهُ اللَّهُ **ذلك بالحديث عن عقيدة مهمة، آثارُها جَمَّة، سبَّب الجَهلُ بها ومُحادَّتُها القلاقلَ والفِتنَ والتفرُّقَ بين الناس**، وذلك منذ عهد الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إلى يومنا هذا، وهذه العقيدة هي عقيدة السمع والطاعة في المعروف لولاة أمور المسلمين بَرِّهم وفاجِرِهم، ما لم يَرتكِبوا كُفرًا بَواحًا عندنا فيه من الله بُرهان، وعدم الخُروج عليهم ولو كَفروا إذا لم تكن لنا قُدرة على قتالهم، **فإن مصلحةَ تغييرِهم ليست بأولى من حَقن دِماء المسلمين، وعدمِ إراقتها، والحرصِ على أَمنِهم ودينهم ودُنياهم.**

الطاعة للحاكم تكون في المعروف

قال المُزَنيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَالطَّاعَةُ لأُولِي الْأَمْرِ فِيمَا كَانَ عِنْدَ اللهِ عَجَلَّ مَرضِيًّا**): أي: على المسلم السَّمعُ والطاعةُ فيما أحبَّ وكره، دِيانَةً لا سياسةً، وحقيقة الطاعة امتثال

---

(1) انظر: «القول السديد» (ص 14-15).

الأمر، كما أن المعصية ضدها وهي مخالفة الأمر، والطاعة مأخوذة من أطاع إذا انقاد، والمعصية مأخوذة من عصى إذا اشتد[1]، و «أولو الأمر»: أي: «ذوو الأمر وأصحابه»، الذين يأمرون الناس، ويشترك في ذلك العلماء والأمراء.[2]

قال ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ[3]: «**وأما السمعُ والطاعة لولاة أمورِ المسلمين ففيها سعادةُ الدنيا، وبها تنظيم مصالح العباد في معاشهم، وبها يستعينون على إظهار دينهم وطاعة ربِّهم**، كما قال علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[4]: «إنَّ الناسَ لا يُصلِحهم إلا إمام بَرٌّ أو فاجر، إن كان فاجِرًا عَبَدَ المؤمنُ فيه ربَّه، وحَمَلَ الفاجِرَ فيها إلى أجله»». انتهى

ولكنَّ هذه الطاعة لأولي الأمر مُقَيَّدةٌ بطاعة الله، ولهذا قال المُزَنيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (**وَالطَّاعَةُ لأُولِي الْأَمْرِ فِيمَا كَانَ عِنْدَ اللهِ عَجَلَّ مَرضِيًّا، وَاجْتِنَابُ مَا كَانَ عِنْدَ اللهِ مُسْخِطًا**):فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، كما قال النبي ﷺ: «**إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ**»[5]، فالطاعة إنما تكون فيما يُحُبُّ اللهُ ويرضاه، لا فيما يَسخطُه ويأباه، والله جَلَّ جَلَالُهُ يقول في بيعة المؤمنات للنبي ﷺ: ﴿وَلَا يَعْصِينَكَ فِي

---

(1) انظر: «تفسير القرطبي» (5/ 261).

(2) انظر: «مجموع الفتاوى» (28/ 170).

(3) «جامع العلوم والحكم» (ص 408).

(4) ذكر هذا الأثر ابن تيمية في «السياسة الشرعية» (ص 51) بلفظ: «قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: لَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ إمَارَةٍ: بَرَّةً كَانَتْ أَوْ فَاجِرَةً. فَقِيلَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَذِهِ الْبَرَّةُ قَدْ عَرَفْنَاهَا. فَمَا بَالُ الْفَاجِرَةِ؛ فَقَالَ: يُقَامُ بِهَا الْحُدُودُ، وَتَأْمَنُ بِهَا السُّبُلُ، وَيُجَاهَدُ بِهَا الْعَدُوُّ، وَيُقْسَمُ بِهَا الْفَيْءُ».

(5) رواه البخاري (رقم: 4085)، ومسلم (رقم: 1840).

مَعۡرُوفٖ﴾[الممتحنة: ١٢]، وإِنَّمَا شَرَطَ المَعرُوفَ في بَيعَةِ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى يَكُونَ تَنبِيهًا عَلَى أَنَّ غَيرَهُ أَوْلَى بِذَلِكَ وَأَلْزَمَ لَهُ [1]، ويقول سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾[النساء: ٥٩]، فكرر الأمر بالطاعة لله ولرسوله ﷺ لاستقلالهما بالطاعة، ولم يكررها لوليِّ الأمر لأن طاعة وليِّ الأمر تَبَعٌ لطاعة الله وطاعة رسوله ﷺ.[2]

وقال النبي ﷺ: «**عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ**»[3]، وقد ذكره البخاري في «صحيحه» تحت باب: «**السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِلْإِمَامِ مَا لَمْ تَكُنْ مَعْصِيَةً**».

وفي حديث العِرْبَاضِ بنِ سَارِيَة، قال النبي ﷺ: «**أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ تَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ...**»[4]، وفي هذا نُكتَةٌ بديعة نبَّه عليها الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ[5] بقوله: «وفي ذكر هذا الكلام بعد الأمر بالسَّمع والطَّاعة لأُولي الأمر إشارةٌ إلى أنَّه لا طاعةَ لأولي الأمر إلاّ في طاعة الله». انتهى

---

(1) انظر: «تفسير القرطبي» للآية.

(2) انظر: «بدائع التفسير» (1/ 278) لابن القيم، و«شرح الطحاوية» (ص 282) لابن أبي العز، و«محاسن التأويل» (3/ 194-191) للقاسمي، وفتح الباري (13/ 139) لابن حجر...

(3) رواه البخاري (رقم: 7144)، ومسلم (رقم: 1839)، واللفظ له.

(4) رواه أحمد (رقم: 17144) وأبو داود (رقم: 4607) الترمذي وغيرهم، وصححه الألباني في: «السلسلة الصحيحة» (رقم: (937، 3007).

(5) «جامع العلوم والحكم» (ص 410).

قال الإمام الطبري في «تفسيره» بعد ذكر الخلاف في معنى «أولي الأمر»: **«وأولى الأقوال في ذلك بالصواب، قول من قال: هم الأمراء والولاة لصحة الأخبار عن رسول الله ﷺ بالأمر بطاعة الأئمة والولاة فيما كان لله طاعةً، وللمسلمين مصلحة»**. انتهى

وقال العلامة ابن عاشور في «التحرير والتنوير»: «لما أمر الله الأمة بالحكم بالعدل (1) عقَّبَ ذلك بخطابهم بالأمر بطاعة الحكامِ وُلَّاةِ أمورِهم لأن الطاعةَ لهم هي مَظهَرُ نُفوذِ العَدل الذي يَحكُمُ به حُكَّامُهُم... وطاعةُ ولاة الأمور تنفيذٌ للعدل، وأشار بهذا التعقيب إلى أن الطاعة المأمور بها هي الطاعة في المعروف، ولهذا قال علي: «**حَقٌّ على الإمامِ أن يَحكُم بالعَدل ويؤدِّيَ الأمانةَ، فإذا فَعل ذلك فَحَقٌّ على الرَّعِيةِ أن يَسمَعُوا ويُطِيعُوا**»». انتهى باختصار.

وفي نظم أحمد بن مشرف الأحسائي المالكي لمقدّمة «رسالة ابن أبي زيد القيرواني»، قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وأنَّ طاعةَ أولي الأمرِ واجبةٌ ... من الهُداة نجومِ العِلم والأُمَرَا
إلاَّ إذا أَمَروا يومـًا بمعصيةٍ ... من المعاصي فيُلغى أَمْرُهم هَدَرَا

وقد نَقَل القاضي عياض إجماع العلماء على وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وعلى تحريمها في المعصية. (2)

---

(1) وذلك في الآية قبلَها، وهي قوله سُبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا﴾ [النساء: ٥٨].

(2) انظر: «شرح صحيح مسلم» (6/ 469) للنووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال الإمام ابن عبد البر[1]: «**وأجمع العلماء على أنَّ مَن أمرَ بمُنكرٍ لا تلزم طاعته، قال الله ﷻ: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ﴾**[المائدة: ٢]». انتهى

قال القحطاني في «نونيَّته»:

وتَحَرَّبَرَّ الوالدَين فإنهُ ... فَرضٌ عليك وطاعةُ السلطانِ

لا تَخْرُجَنَّ على الإمامِ مُحارِبًا ... ولو أَنه رَجُلٌ مِن الحُبْشانِ

ومَتى أُمِرْتَ بِبِدعةٍ أو زَلَّةٍ ... فاهرُبْ بِدِينكَ آخِرَ البُلْدانِ

الدِّينُ رَأْسُ المالِ فاستَمسِكْ بِهِ ... فَضَياعُهُ مِن أَعظَمِ الخُسْرانِ

فجَمعَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأبيات بين حق السلطان -وهو طاعته في المعروف وعدم الخروج عليه ولو جار- وبين حق الله سبحانه، وهو طاعته المُطلقة، التي هي رأس مال العبد في الدنيا والآخرة.

---

(1) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (23/ 277)، عند شرح حديث عبادة بن الصامت في السمع والطاعة.

عدم الخروج على ولاة أمور المسلمين وإن جاروا

ثم ذكرَ المُزَنيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عدمَ الخروجِ على ولاة أمور المسلمين عند تعديهم وجورهم، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَتركُ الْخُرُوجِ عِنْدَ تَعَدِّيهِم وجَوْرِهِم**): فإن فِسقَهم لا يُجوِّزُ الخروجَ عليهم، وذلك بإجماع المسلمين كما حكاه الحافظ النووي[1] بقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وأما الخروجُ عليهم وقتالُهم فحرامٌ بإجماع المسلمين، وإن كانوا فَسَقَةً ظالمين**، وقد تظاهرت الأحاديثُ بمعنى ما ذكرتُه، **وأجمع أهلُ السنة أنه لا يَنعزِلُ السلطانُ بالفِسق...**». انتهى

وفي «الصحيحين»[2]، عن عُبادةَ بنِ الصَّامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: دَعَانَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَايَعْنَاهُ، فَقَالَ فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا: «**أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا وَأَثَرَةً عَلَيْنَا، وَأَنْ لاَ نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ**».

ومعنى: «**بَوَاحًا**»: أَيْ جِهَاراً، مِنْ بَاحَ بِالشَّيْءِ يَبُوحُ بِهِ إِذَا أَعْلَنَه[3]، والبَاءُ وَالوَاوُ وَالحَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ سَعَةُ الشَّيْءِ وَبُرُوزُهُ وَظُهُورُهُ[4].

وهل إذا ظهرَ الكفرُ البواحُ الواضحُ، والذي يَحكمُ به أهلُ الحَلِّ والعَقد -لا الدهماءُ والغَوغاءُ وإخوانُ أبي جَهل-، **فهل يجوز حينها الخروج أم يجب؟ للعلماء في هذه المسألة قولان**[5]:

---

(1) «شرح صحيح مسلم» (6/ 470) للنووي رَحِمَهُ اللَّهُ.

(2) رواه البخاري (رقم: 7055)، ومسلم (رقم: 1709).

(3) «النهاية في غريب الحديث» (155، بوح) لابن الأثير.

(4) «مقاييس اللغة» (117، بوح) لابن فارس.

(5) انظر: «شرح الطحاوية» (2/ 148) لصالح آل الشيخ.

فمنهم من قال: يجبُ الخروجُ عند رؤيةِ الكُفرِ البَواح.

ومنهم من قال: بل يجوز، ولا يجب، والصبر أولى إلا إذا كان تغييرُ هذا الحاكم الكافر ليس فيه مفسدة كسفك دماء المسلمين.

قال الشيخ صالح الفوزان[1]: «لو كان الوالي كافرا، وهم ما عندهم استعداد لأن يُقيموا بدله من يضبط الأمور، فإنهم يصبرون ويكونون معذورين، فالله جل وعلا يقول: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ [التغابن: ١٦]». انتهى

الحكمة في ترك الخروج على الحاكم الظالم

تكلَّم أهلُ العلم سَلَفًا وخَلَفًا عن عواقب الخروج على حُكام الجور، مهما بلغ ظلمهم ما لم يظهَر منهم كفرٌ بَواحٌ، وبيَّنُوا رحمهم الله أنَّ مفاسد الخروج أضعافُ مفسدة الجَور.[2]

نقل الحافظ النوويُّ[3] عن العلماء قولهم: «**وسببُ عَدَمِ انعزالِه، وتحريمِ الخروجِ عليه ما يترتبُ على ذلك من الفتنِ وإراقةِ الدماء وفسادِ ذات البَين، فتكونُ المفسدةُ في عزله أكثرَ منها في بقائه**». انتهى

وروي: «سِتُّونَ سَنَةً مِنْ إمَامٍ جَائِرٍ أَصْلَحُ مِنْ لَيْلَةٍ واحدة بِلَا سُلْطَانٍ»، والتجربةُ تُبيِّنُ ذلك.[4]

---

(1) في تعليقاته النفيسة على كتاب «الإصباح في بيان منهج السلف في التربية والإصلاح» (ص 109) لعبد الله العبيلان.

(2) انظر: «شرح الطحاوية» (ص 282) لابن أبي العز رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(3) «شرح صحيح مسلم» (6/ 470) للنووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(4) «السياسة الشرعية» (ص 113).

وروي أنّ عَمرو بنَ العاص أوصى ابنه فقال: «**إمامٌ عادل خَيرٌ مِن مَطَرٍ وابِل، وأَسَدٌ خَطُوم خَيرٌ مِن إمامٍ ظلوم، وإمامٌ ظلوم غشوم خيرٌ من فتنة تدوم**».

وقال عبد الله بن المبارك[1]:

إنَّ الجماعةَ حَبلُ اللهِ فاعتَصِمُوا ... منه بعُرْوَتِه الوُثقى لِمَن دَانَا

كَمْ يَدْفَعُ اللهُ بالسلطانِ مُعضِلةً ... في دينِنا رحمةً منه ودُنيانَـا

لولا الإمامةُ لم تَأمَنْ لنَـا سُبُلٌ ... وكان أضعفُنَا نَهْبًا لأقوَانَـا

قال الإمام أبو عمر بن عبد البَر رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: «**الآثار المرفوعة في هذا الباب كُلُّها تَدُلُّ على أَنَّ مُفارَقةَ الجَماعة**، وشَقَّ عَصا المسلمين، والخِلافَ على السُّلطان المُجتَمعِ عليه، **يُريقُ الدَّمَ ويُبِيحُه**، ويوجِبُ قِتالَ مَن فعل ذلك». انتهى

وذكر القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ في «تفسيره»[3]، أنَّ الصبرَ على طاعةِ الإمامِ الجائرِ أولى من الخُروجِ عليه، **لأنَّ في مُنازَعتِه والخروجِ عليه**:

استبدالَ الأمنِ بالخَوف،

وإراقةَ الدماءِ،

وانطلاقَ أيدي السُّفَهاء،

وشَنَّ الغاراتِ على المسلمين،

والفسادَ في الأرض.

(1) انظر: «التمهيد» (21/ 275) لابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ، و«الآداب الشرعية» (1/ 238) لابن مفلح.

(2) «التمهيد» (21/ 282).

(3) «تفسير القرطبي» (2/ 109)، عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[البقرة: ١٢٤]، ونحوه عند ابن البر في «التمهيد» (23/ 279).

قلت: وتأمَّل كلام القُرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ وطَبِّقْهُ على واقع بلاد المُسلمين وما حلَّ بها من المفاسد بل والمصائب باسم: «الرَّبيع العربي» -زورًا وخداعًا-، ولا أدري أين هذا الربيع؟ وحُسنُ الربيع؟ وخُضرة الربيع؟ بل هو خَريفٌ أتى على الأخضر واليابس، تسلَّط فيه الكُفَّار والخوارج والسُّفهاء على بلاد المُسلمين، **فلا الدين أُقيمَ، ولا الدُّنيا بقِيت،** فأيُّ ربيع هذا؟ أسأل الله أن يحفظ بلادَ المُسلمين من شر كلِّ ذي شر، وأن يُوليَّ عليهم خيارهم، وأن يجنِّبهم شرارهم، آمين.

قال المعلمي[1]: «**وقد جرب المسلمون الخروج فلم يروا منه إلا الشر**». انتهى

ولقد صدق ابن حَزم الأندلُسي رَحِمَهُ اللَّهُ حينَ قال [2]، مُبيِّنًا خَطَر وبَلاءَ هذه المسالِك: «واعلَموا رَحِمَكم الله، أنَّ جميعَ فِرَقِ الضلالةِ لم يُجْرِ اللهُ على أيدِيهم خَيرا، ولا فَتحَ بهم مِن بلاد الكُفْر قَريَةً، ولا رَفعَ للإسلام رايَة، **وما زالوا يَسْعَون في قَلب نظامِ المسلمين، ويُفَرِّقون كلِمة المؤمنين، ويَسُلُّون السيفَ على أهلِ الدين، ويَسْعَون في الأرضِ مُفْسِدين،** أما الخوارجُ والشيعة فأَمْرُهم في هذا أَشهَرُ من أن يُتكَلَّف». انتهى

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ [3]: «**فَلَا رَأْيَ أعظمُ ذَمًّا مِن رَأْيٍ أُرِيقَ به دَمُ أُلُوفٍ مُؤَلَّفَةٍ مِن المسلمين، ولم يَحصُل بِقَتْلِهم مَصْلحةٌ للمسلمين،** لا في دينِهم ولا في دُنياهم، بل نَقَصَ الخَيرُ عَمَّا كان، وزادَ الشَّرُّ على ما كان». انتهى

(1) «التنكيل» (1/ 288).

(2) «الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحَل» (4/ 171).

(3) «منهاج السنة النبوية» (6/ 112).

قِيلَ لِلحَسَنِ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، خَرَجَ خَارِجِيٌّ بِالْخُرَيْبَةِ(1) فَقَالَ(2): «**المِسْكِينُ رَأَى مُنْكَرًا فَأَنْكَرَهُ، فَوَقَعَ فِيمَا هُوَ أَنْكَرُ مِنْهُ**».

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ(3): «**والفِتنةُ إذا وقَعَت عَجَزَ العُقَلاءُ فيها عن دَفْعِ السُّفَهاء**، فصار الأكابرُ عاجِزينَ عن إطفاءِ الفِتنةِ وكَفِّ أهلِها، وهذا شأنُ الفِتَنِ كما قال تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗ ﴾[الأنفال: ٢٥]، وإذا وقَعَت الفِتنةُ لم يَسْلَم من التَلَوُّثِ بها إلَّا مَن عَصَمَهُ الله». انتهى

وقامَ عبدُ الله ابن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خطيبًا في النَّاس، فقال: «يا أيها الناس! عليكم بالطاعة والجماعة، فإنهما السبيلُ إلى حبل اللهِ الذي أمر به، **وإنَّ ما تكرَهونَ في الجماعة خَيرٌ مِمَّا تُحِبُّونَ في الفُرقة**».(4)

وتَعظُم الفتنة، ويشتدُّ الخَطْبُ، ويستفحِلُ الأمر، إذا تَصدَّى لتحريض الناس من يَشارُ إليه في علم أو تَنَسُّك، فإن ثقةَ الخَلق بهم كبيرة، ولسان حالِهم ومقالهم يقول: «لو كان الخروج باطلا لما رأينا الشيخَ فُلانا يحث عليه!؟، «ولما شاهدنا العابد الزاهد فلانا في جُملة الخارجين!؟»، فيَكثُر الأتباعُ، وتَعلُوا الأصوات، ويزدادُ الضجيج، فيغتَرَّ التابعُ بالمَتبوع، كما اغترَّ المتبوع بالتابع، فلا يُسمَعُ صوتُ الحقِّ من كَثرة المُلبِّسين والمُغترِّين، **حتىَّ إذا انجلى النَّهار، علِمَ القومُ أنَّ الفرسَ**

---

(1) موضع بالبصرة.

(2) «الشريعة» (1/ 345).

(3) «منهاج السنة النبوية» (1/ 195).

(4) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (1/ 82، رقم: 159) للالكائي رَحِمَهُ اللَّهُ، وانظر: «التمهيد» (21/ 273) لابن عبد البر.

حِمار، ولكن الفتنة تُعمي وتصُمُّ، فيأتي وقتُ النَّدم، ولاتَ حينَ مَندَم، وإلى هذا نبَّه العلامة عبدُ الرحمن بن خلدون رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مقدمته الشهيرة»[1]، فقال بعد أن تكلَّم عن بعض الثائرين في الأندلس: «**ومن هذا الباب أحوالُ الثُّوَّارِ القائِمينَ بِتَغيِيرِ المُنكَرِ مِن العامَّة والفقهاء، فإنّ كثيرا من المُنتَحِلِينَ للعبادة، وسُلوكِ طُرِقِ الدِّين، يَذهبون إلى القيام على أهلِ الجَوْرِ مِن الأُمراءِ، داعِينَ إلى تَغيِيرِ المُنكَرِ والنَّهْيِ عَنهُ والأمرِ بالمَعروف**، رَجاءً في الثَّوابِ عليه من الله، فيَكثُرُ أَتباعُهم والمُتشبثون بهم من الغَوغاء والدَّهماء، ويُعَرِّضونَ أَنفُسَهم في ذلك للمَهالِك، **وأكثرُهم يَهلَكون في هذا السّبيل مأزورينَ غَيرَ مَأجورين**، لأنّ اللهَ سبحانه لم يَكتُب ذلِك عليهم، وإنَّمَا أَمَر به[2] حَيثُ تَكُونُ القُدْرَةُ عَليه». انتهى

ومن هذا حذَّر الإمامُ الآجُرِّيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فأحسَنَ حينَ قال[3]: «فلَا ينبَغي لِمَن رَأى اجتهادَ خَارِجِيٍّ قَد خرجَ عَلى إمام عَدلًا كَانَ الإمامُ أو جائِرًا، فخرجَ وجمَعَ جماعَةً وسَلَّ سَيفَهُ، واستَحَلَّ قِتالَ المُسلِمِينَ، **فلَا يَنبَغِي له أن يَغتَرَّ بقِرَاءَتِه للقُرْآنِ،**

---

(1) «المقدمة» (ص 159).

(2) يتكلَّم هنا عن مُطلق إنكار المنكر، وأنَّ ذلك مَنوطٌ بالقُدرة. انظر للفائدة فُصولًا في باب الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر في كتاب: «التّعليقات السَّنيّة والفوائد البهيّة شرح مختصر في أصول العقائد الدّينيّة» لراقم هذه الأسطُر عفا اللهُ عنه.

وأما الخروجُ على حُكام الجَورِ فهو مُحَرَّمٌ -كما مرَّ معنا-، وأن ذلك لا يجوز إلا إذا صدر منه كُفرٌ بَواحٌ بيِّنٌ يَحكُمُ به أهلُ الحَلِّ والعَقد، لا العامَّةُ والدَّهماء.

(3) «الشريعة» (1/ 373).

ولَا بِطُولِ قِيَامِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَلَا بِدَوَامِ صِيَامِهِ، وَلَا بِحُسْنِ أَلفَاظِهِ فِي العِلمِ إذا كان مَذهَبُهُ مَذهَبَ الخَوَارِجِ». انتهى

صَلاحُ الرَّاعي من صَلاحِ الرَّعيَّة

ثم قال الإمامُ المُزَنيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (وَالتَّوْبَةُ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ كَيْمَا يُعْطِفَ بِهِم عَلى رَعِيَّتِهِم)، وهذا من أحسن الكَلِمِ والنُّصحِ للأمَّة من هذا الإمام عليه رحمةُ الله ورِضوانُه، ونَظيرُه قولُ ابنِ أبي العز رَحِمَهُ اللهُ [1]: «**فَإِذَا أَرَادَ الرَّعِيَّةُ أَنْ يَتَخَلَّصُوا مِنْ ظُلْمِ الْأَمِيرِ الظَّالِمِ، فَلْيَتْرُكُوا الظُّلْمَ**». انتهى

ورَوى الآجُرِّي رَحِمَهُ اللهُ [2] عن عُمَرَ بنِ يَزِيدَ أَنَّهُ قَالَ: «سَمِعْتُ الْحَسَنَ أَيَّامَ يَزِيدَ بْنِ الْمُهَلَّبِ قَالَ: وَأَتَاهُ رَهْطٌ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَلْزَمُوا بُيُوتَهُمْ، وَيُغْلِقُوا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَهُمْ، ثُمَّ قَالَ: «**وَاللهِ لَوْ أَنَّ النَّاسَ إِذَا ابْتُلُوا مِنْ قِبَلِ سُلْطَانِهِمْ صَبَرُوا مَا لَبِثُوا أَنْ يَرْفَعَ اللهُ ذَلِكَ**

---

(1) «شرح الطحاوية» (ص 283)، وانظر أصلَ هذه المقولة عند كلام المُفسِّرين لقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضَۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٩]. قال العلامة الألباني في: «تعليقه على العقيدة الطحاوية» (ص 69) بعد أن ساق كلمة ابن أبي العز هذه: «وفي هذا بيان لطريق الخَلاص من ظُلم الحُكام الذين هم «**من جلدتنا و يتكلمون بألسنتنا**»، وهو أنْ يتوبَ المسلمون إلى ربهم، ويُصَحِحوا عقيدَتهم، ويُربوا أنفسَهم وأهليهم على الإسلام الصحيح، تحقيقا لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]، وإلى ذلك أشار أحد الدعاة المعاصرين بقوله : «**أقيموا دولة الإسلام في قلوبكم، تُقَم لكم على أرضكم**».

وليس طريقُ الخَلاص ما يتوهم بعض الناس، وهو الثورة بالسلاح على الحكـــام، بواسطة الانقلابات العسكرية، فإنها مع كونها من بدع العصر الحاضر، فهي مخالفة للنصوص الشرعية التي منها الأمر بتغيير ما بالأنفس، وكذلك فلا بد من إصلاح القاعدة لتأسيس البناء عليها، ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠]». انتهى

(2) «الشريعة» (1/ 373).

عَنْهُمْ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يَفْزَعُونَ إِلَى السَّيْفِ فَيُوكَلُوا إِلَيْهِ، وَوَاللهِ مَا جَاءُوا بِيَوْمِ خَيْرٍ قَطُّ»، ثُمَّ تَلَا: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُواْۖ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُواْ يَعْرِشُونَ﴾[الأعراف: ١٣٧]».

ومن المتقرِّرِ **شَرعًا وقَدَرا** أنَّ «**الجَزاءَ مِن جِنسِ العَمل**»، حتى قالوا: «**دلَّ الكتابُ والسُّنَّة في أكثرَ مِن مئةِ مَوضعٍ على أنَّ الجَزاءَ مِن جِنسِ العَمل في الخَيرِ والشَّر**، كما قال تعالى: ﴿جَزَآءً وِفَاقًا﴾[النبأ: ٢٦]، أي: وِفْقَ أعمالِهم». [1]

وعلى هذا، فاعلم -رحمك الله- أنَّ اللهَ جَلَّ إذا سلّط عليك ظالِمًا، فإنَّ فيكَ من الظُّلم ما استَوجبَ ذلك -جزاءً وِفاقا-، قال جلَّ علَا: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضَۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٩]، **فمن جارَ سَلَّطَ اللهُ عليه -بعدله- أهلَ الجَور، ومَن عَدَلَ ولَّى اللهُ عليه -بفضله- أهل العدل.**

ولهذا، كان الصَّلاحُ واجِبًا على الراعي والرَّعية مَعًا حتى تستقيمَ أحوالُ الخَلق على أمر الله، قال ابن عبد البر[2]: «**ويجب على الإمام من النُّصح لرعيته كالذي يجب عليهم له**، قال ﷺ: «**كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَن رَعِيَّتِه، فَالإِمَامُ الذي على النَّاسِ رَاعٍ عَليهِم وَهُوَ مَسْئُولٌ عنهم**»، الحديث». انتهى

قال شيخ الإسلام [3]: «وينبغي أن يُعرفَ أنَّ أولي الأمرِ كالسوق، ما نُفِقَ فيه جُلِبَ إليه، هكذا قال عمر بن عبد العزيز رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فإن نُفِقَ فيه الصدقُ والبِرُّ والعَدلُ

---

(1) انظر: «تهذيب سُنن أبي داود» لابن القيم رَحِمَهُ اللهُ (التعليق على الحديث رقم: 5224).

(2) «التمهيد» (21/ 288).

(3) «السياسة الشرعية» (ص 31).

والأمانةُ جُلبَ إليه ذلك، وإن نُفِقَ فيه الكذِبُ والفُجورُ والجَورُ والخِيانةُ جُلبَ إليه ذلك». انتهى

وللإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ **كلامٌ حَسَنٌ مُتَفَرِّق في عِدَّة مواطن من كُتبه**[1]، ومن ذلك قوله في «مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة»[2]: «**وَتَأمل حكمته تَعَالَى فِي أَن جَعَل مُلُوكَ العِبادِ وأُمَراءَهُم وَوُلَّاتَهم مِن جِنس أعمالِهم، بل كأَنَّ أَعمالَهم ظَهرت فِي صُوَرِ وُلَّاتِهم ومُلوكِهم**، فَإِن استقاموا استقامَت مُلُوكُهم، وَإِن جارُوا جارَت مُلُوكهمْ ووُلَّاتُهم، فعُمَّالُهُم ظَهرت فِي صُوَرِ أَعمالِهم.

وَليسَ فِي الحِكمَة الإلهية أَن يُوَلَّىَ على الأشرارِ الفُجَّارِ إلَّا مَن يَكونُ مِن جِنسِهِم، ولمَّا كان الصَّدرُ الأَوَّلُ خِيَارَ الْقُرُونِ وأَبَرَّهَا كانَت وُلَّاتُهم كذَلِك، فلَمَّا شابُوا شابَت لَهُم الوُلَّاةُ، **فَحِكمَةُ اللهِ تَأْبَى أَن يُوَلِّيَ عَلَينا فِي مِثل هَذِه الأَزمانِ مِثلَ مُعَاوِيَةَ وَعُمَرَ بنَ عبدِ العزيزِ، فَضلًا عَن مِثلِ أبي بَكرٍ وعُمَرَ، بل وُلَّاتُنا على قَدْرِنَا**...». انتهى

---

(1) ولقد جمع شتاتَ هذا الكلام، وعلَّق عليه وزادَ عليه مباحِث نافعة مُتعلِّقة بهذا الموضوع، الشيخُ الفاضل عبد المالك رمضاني سدَّده الله، في رسالته المَوسومة: «**كما تكونوا يُوَلَّى عليكم**»، فراجعها غيرَ مأمور، تغنيكَ في بابها.

(2) (1/ 296) باختصار، وهو كلام ماتع نفيس من هذا العالِم الناصح عليه رحمة الله ورضوانه.

وذَكَرَ ابنُ أَبِي الدُّنيَا في «العُقُوبات»[1] عن الفُضَيلِ بنِ عِيَاضٍ قَالَ: أَوْحَى اللهُ إِلَى بَعْضِ الْأَنْبِيَاءِ: «**إِذَا عَصَانِي مَنْ يَعْرِفُنِي سَلَّطْتُ عَلَيْهِ مَنْ لَا يَعْرِفُنِي**».[2]

ومن بدائع ابن الجَوزي[3]: «**من أحبَّ تَصفيَةَ الأحوال، فليَجتَهِد في تَصفيَة الأعمال**». انتهى

ونظيرُهُ قَولُ ابن تيميَّة[4]: «**أحوالُ البِلاد كأحوالِ العِبَاد**». انتهى

ومع هذا، فإنَّ اللهَ سُبحانه يَدفَعُ بالمَلِك الظالِم من الشَّرِّ أكثَرَ من ظُلمِه، وإذا قُدِّرَ كثرةُ ظُلمِه فذاك خيرٌ في الدين، كالمصائب تكونُ كفَّارَةً لذنوبِ الرَّعيَّة، ويُثابونَ بالصبر عليه، ويرجِعون فيه إلى الله، ويستغفرونه ويتوبون إليه، وهذا حالُ كثيرٍ من المُلوك الظَّلمة، بخلافِ المتنبِّئين الكذَّابين فإنَّ اللهَ لا يَطيلُ تَمكينَهم، بل لا بد أن يُهلِكَهم، لأنّ فَسادَهم عامٌّ في الدِّين والدُّنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذۡنَا مِنۡهُ بِٱلۡيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعۡنَا مِنۡهُ ٱلۡوَتِينَ﴾[الحاقة: ٤٤ – ٤٦].[5]

---

(1) (الأثر رقم: 33، ص 38).

(2) وروى أيضا (الأثر رقم: 32، ص 37) عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّه قَالَ: «قَالَ مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ: يَا رَبِّ، أَنْتَ فِي السَّمَاءِ وَنَحْنُ فِي الْأَرْضِ، فَمَا عَلَامَةُ غَضَبِكَ مِنْ رِضَاكَ؟ قَالَ: **إِذَا اسْتَعْمَلْتُ عَلَيْكُمْ خِيَارَكُمْ فَهُوَ عَلَامَةُ رِضَايَ عَلَيْكُمْ، وَإِذَا اسْتَعْمَلْتُ عَلَيْكُمْ شِرَارَكُمْ فَهُوَ عَلَامَةُ سَخَطِي عَلَيْكُمْ**».

(3) «صيد الخاطر» (ص 12).

(4) انظر: «الفتاوى» (18/ 284).

(5) انظر: «الفتاوى» (14/ 269-268)، و«شرح الطحاوية» (ص 269).

معاملةُ عُصاةِ المُسلمين وأهلِ البدع

والإمساكُ عَن تَكْفِير أهلِ الْقِبْلَة، والبراءةُ مِنْهُم فِيمَا أَحْدَثُوا، مَا لم يَبتدِعُوا ضَلالًا، فَمَن ابتَدَعَ مِنهُم ضَلالًا كَانَ على أهلِ الْقِبْلَة خَارِجًا، وَمِن الدِّينِ مارِقًا، ويُتَقَرَّبُ إِلَى اللهِ ﷻ بِالْبَرَاءَةِ مِنْهُ، ويُهجَرُ، ويُحتَقَرُ، وتُجْتَنَبُ غُدَّتُهُ، فَهِيَ أَعْدَى مِن غُدَّةِ الجَرَب.

الإمساك عن تكفير أهلِ القِبلة

بعد أن تكلَّم الإمام المُزنيُّ عن الحُكَّام وطريقةِ التعامُل معهم إذا أذنَبُوا وجارُوا وتَعدَّوا، وذلك بقوله: (**وَالطَّاعَةُ لأُولِي الْأَمْرِ فِيمَا كَانَ عِنْدَ اللهِ ﷻ مَرضِيًّا، وَاجْتنَابُ مَا كَانَ عِنْدَ اللهِ مُسْخِطًا، وَترك الْخُرُوجِ عِنْدَ تَعَدِّيهِم وجَورِهِم، وَالتَّوْبَةُ إِلَى اللهِ ﷻ كَيْمَا يُعْطِفَ بِهم عَلى رَعِيَّتِهِم**)، تكلَّم هنا رَحِمَهُ اللهُ عن المَحكومين إذا وَقعوا في المعاصي والبِدَع، وعن وَجهِ التعامُلِ معهم على ما تُوجِبُه الشريعة، **فقال** رَحِمَهُ اللهُ: (**والإمساكُ عَن تَكْفِير أهلِ الْقِبْلَة**): أي: ومن طَريقَة أهلِ السنة والجَماعة المُتَّبِعين للنصوص الشرعية، الكَفُّ والامتناعُ من تَكفير المُسلمين المُنتَسِبين للقِبلة.

والتَّكفيرُ: نِسبَةُ الشخصِ إلى الكُفر، وهو **لُغةً**[1]: التَّغطِيَةُ والسَّترُ، **وشَرعًا**: الحُكمُ على أحَدٍ من الناس بأنَّه قد خرجَ من الإسلام.[2]

وقوله رَحِمَهُ اللهُ: (**أهل الْقِبْلَة**): يعني الذين يتوجَّهونَ في صلاتهم إلى الكعبة، وهم المُسلِمون عمومًا: طائعُهم وعاصيهم، سنيُّهم وبِدعِيُّهم.

---

(1) انظر: «المصباح المُنير» (ص 282، كَفَرَ)، و«النهاية» (ص 1058، كفر).

(2) انظر: «التوضيحات الجَليَّة على شرح العقيدة الطحاوية» (2/ 750) للخميِّس.

فعن أنسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«مَنْ صَلَّى صَلاَتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَذَلِكَ المُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ، فَلاَ تُخْفِرُوا اللهَ فِي ذِمَّتِهِ»** [1]، وفي لفظ [2]: **«أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَإِذَا قَالُوهَا، وَصَلَّوْا صَلاَتَنَا، وَاسْتَقْبَلُوا قِبْلَتَنَا، وَذَبَحُوا ذَبِيحَتَنَا، فَقَدْ حَرُمَتْ عَلَيْنَا دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ، إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ»**.

قال ابن أبي العز عند قول أبي جَعفر الطحاوي رحمها الله تعالى: **«وَنُسَمِّي أَهْلَ قِبْلَتِنَا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ»** [3]، قال «والمراد بقوله: **«أَهْلَ قِبْلَتِنَا»**، مَن يَدَّعِي الإسلامَ ويَستقبِلُ الكعبة، وإن كان مِن أهلِ الأهواء، أو مِن أهلِ المَعاصي، ما لم يكذب بشيء مما جاء به الرسولُ ﷺ». انتهى

---

(1) رواه البخاري (رقم: 391).

(2) عند البخاري أيضا (رقم: 392). قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في «الفتح» (3/ 56): «وذكر استقبال القبلة إشارة إلى أنه لا بد من الإتيان بصلاة المسلمين المشروعة في كتابهم المنزل على نبيهم وهي الصلاة إلى الكعبة، وإلا فمن صلى إلى بيت المقدس بعد نسخه كاليهود أو إلى المشرق كالنصارى فليس بمسلم، ولو شهد بشهادة التوحيد.

وفي هذا دليل على عظم موقع استقبال القبلة من الصلاة؛ فإنه لم يذكر من شرائط الصلاة غيرها، كالطهارة وغيرها». انتهى

(3) «شرح الطحاوية» (ص 221)، وانظر تفصيل مسمى «أهل القبلة» عند الشيخ صالح آل الشيخ في «شرح الطحاوية» (1/ 534-538).

إذن، من شِعار أهل السنة والجماعة عدمُ تَكفير المُسلمين بكل ذنب، خلافا للوَعيدية من الخوارج والمعتزلة، وفي هذا يقول الإمام أبو بكر بن أبي داود في «حائيَّته»[1]:

ولا تُكْفِرَنْ أَهْلَ الصَّلاةِ وإنْ عَصَوْا فَكُلُّهُمْ يَعْصِي وَذُو العَرْشِ يَصْفَحُ

وفي التَّنزيل: ﴿وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلۡأَلۡقَٰبِۖ بِئۡسَ ٱلِٱسۡمُ ٱلۡفُسُوقُ بَعۡدَ ٱلۡإِيمَٰنِ﴾[الحجرات: ١١]، قال مجاهد: «**يُدْعَى بِالكُفْرِ بَعْدَ الإِسْلاَمِ**»[2]، أي: يَنسبُه للكفر وهو مسلم.

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَنۡ أَلۡقَىٰٓ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسۡتَ مُؤۡمِنٗا تَبۡتَغُونَ عَرَضَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فَعِندَ ٱللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٞۚ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبۡلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ فَتَبَيَّنُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا﴾[النساء: ٩٤]، وفي هذا نهي صريحٌ عن التسرُّع في تكفير الناس، بل يجب قُبول ما أظهروا من إسلام، حتى يُبدُوا خِلافَ ذلك مما يُنافي الإيمان.

قال المازري المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[3]: «إدخال كافر في الملة، وإخراج مسلم منها عظيم في الدين». انتهى

(1) انظر: «نهج الاقتصاد شرح حائية الاعتقاد»، للمؤلف -عفا الله عنه-.

(2) أورده البخاري عند «تفسير سُورَة الحُجُرَات».

(3) «شرح صحيح مسلم» (4/ 181) للنووي.

وفي «صحيح البخاري» [1]، عَن ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ، عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**وَمَنْ رَمَى مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ فَهُوَ كَقَتْلِهِ**»، يَعنِي: فِي الْحُرْمَة، وَقيل: لِأَن نسبته إِلَى الْكفْر الْمُوجب لقَتله كالقَتل، لِأَن المُتَسبِّبَ للشَّيْء كفاعله. [2]

وفي «الصحيحين»، واللفظ لـ«مسلم» [3]، عن ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَيُّمَا امْرِئٍ قَالَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا، إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ، وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ**».

قال الإمام ابن عبد البر المالكي [4]: «**وَهَذَا غَايَةٌ فِي التَّحْذِيرِ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ**، وَالنَّهْيِ عَنْ أَنْ يُقَالَ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ: يَا كَافِرُ». انتهى

وقوله ﷺ: «**وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ**»: من نُصوص الوَعيد، وهي لا تعني الكُفرَ الأكبر، بل الكُفرَ الأصغر، وتفصيل ذلك عند الرجوع إلى شُرَّاح الحديث رحمهم الله. **والقاعدة العامة في نُصوص الوَعيد** هو أنَّ كُلَّ عملٍ دُونَ الشركِ والكُفرِ المُخرِجِ عَن مِلَّةِ الإسلام، فإنَّه يَرجِع إلى مَشيئةِ الله، فإنْ عَذَّبه فقد استَوْجَبَ العذابَ، وإنْ غَفرَ له فَبِفَضلِه وعَفْوِهِ ورَحمته. [5]

وقد ذكر هذه الأحاديث الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في «صحيحه» وبوَّبَ عليها: «**بَاب مَنْ كَفَّرَ أَخَاهُ بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ فَهُوَ كَمَا قَالَ**»، ثم أَتبَعَه بـ «**بَاب مَنْ لَمْ يَرَ إِكْفَارَ مَنْ**

(1) (رقم: 6105).

(2) «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (23/ 180) لبدر الدين العَيني رَحِمَهُ اللَّهُ.

(3) (رقم: 60)، وعند البخاري (رقم: 6103-6104).

(4) «التمهيد» (17/ 22).

(5) انظر: «فتح المجيد» (ص 343).

قَالَ ذَلِكَ مُتَأَوِّلًا أَوْ جَاهِلًا»، وكأنَّه أراد إخراج هذه الصورة من عموم قوله: «**فَهُوَ كَمَا قَالَ**».

وفي هذا يقول أَهلُ العِلم [1]: «**والخَطأَ فِي تَرْك أَلْفِ كافِرٍ، أَهْونُ مِن الخَطأ فِي سَفْك مِحْجَمَة** [2] **من دمِ مُسْلِمٍ وَاحِدٍ**». انتهى

قال العلامة مُلَّا علي القاري مُعلِّقًا [3]: «**وقد قال علماؤنا: إذا وُجِد تسعةٌ وتسعون وَجْهًا تُشيرُ إلى تكفير مُسلمٍ، وَوجْهٌ واحِدٌ إلى إبقائِه على إسلامِه، فينبغي للمفتي والقاضي أن يَعملا بذلك الوَجه**». انتهى

وموضوع التَّكفير يُرجَعُ فيه لخَواصِّ أهلِ العلم، وإلى هذا أَنْبَهَ الشهابُ القرافي رَحِمَهُ اللَّهُ، بقوله [4]: «**ليس كُلُّ الفُقَهاءِ له أَهليَّةُ النَّظَرِ في مسائلِ التَّكفير**». انتهى

وذلك، أنَّ الكُفر حقٌّ لله ولرسولِه ﷺ، فلا يُكَفِّرُ أهلُ السنة إلا مَن كفَّره اللهُ ورسولُه ﷺ، ولا يتساهلون في هذا الأمر العظيم، لأنَّ مَن دخل في الإيمان ببُرهان، فلا يُحكَم عليه بالكفر إلا ببرهان.

يقول العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «القصيدة النونية»:

الكــــفر حقُّ الله ثم رسولِه ... بالنصِّ يثبت لا بقول فُـلان

من كان ربُّ العالمين وعبدُه ... قد كفّراه فذاك ذو الكفــران

---

(1) «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» (ص 473) للقاضي عياض المالكي رَحِمَهُ اللَّهُ.

(2) بكسر الميم الأولى، وهي آلة الحِجامة. قاله مُلَّا علي القاري رَحِمَهُ اللَّهُ في: «شرح الشفا» (2/ 499).

(3) «شرح الشفا» (2/ 499).

(4) «الفُروق» (1/ 292)، وانظر: تعليق ابن الشاط رَحِمَهُ اللَّهُ على هذا الموضع من كلام القرافي.

وأتممت هذين البيتين الجميلين، ببيتين نظمت فيهما **أصولَ أنواعِ الردة**، وهي: الردة بالقول، أو بالفعل [1]، أو بالاعتقاد [2]، أو بالشك، فقلت [3]:

والكـــفرُ إما كائنٌ بالقول أو بالفعل أو بالشك في الإيمـانِ
ويكون أيضا في العقائد مثلما كَفَر اليهودُ وعابِدو الصُّلبـانِ

وكما أنَّ أهلَ السنة لا يُكفِّرون المسلمين بمُطلَقِ الكبائر، فإنهم يتبرَّؤون من كلِّ ما خالفَ الشرع الحنيف، **ولهذا قال المُزَنيُّ بعدها**: (**والبراءةُ مِنْهُم فِيمَا أَحْدَثُوا**): أي: نَبرأُ إلى الله من كُلِّ حَدَثٍ أي: ذَنبٍ كبيرٍ أو صَغيرٍ، ظاهِرٍ أو باطِنٍ، من جهة الشبهات أو من جهة الشهوات.

---

(1) ويدخُل فيه «الترك» (وهو المسمى «كفر الإعراض»)، كما هو معلوم في كتب الأصول، والدليل قوله تعالى: ﴿كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ﴾[المائدة: ٧٩]، وقوله: ﴿لَوۡلَا يَنۡهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ عَن قَوۡلِهِمُ ٱلۡإِثۡمَ وَأَكۡلِهِمُ ٱلسُّحۡتَۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ﴾[المائدة: ٦٣].

(2) ويدخُل فيه «كفر النفاق».

(3) عرضت هذين البيتين على شيخنا صالح العصيمي وفقه الله، فاستحسنهما.

وقد جَمعتُ أنواع الكفر: كفر الجحود والتكذيب، وكفر الاستكبار، وكفر الإعراض، وكفر الشك، وكفر النفاق [وزاد بعضهم غير هذه الأنواع: كالسب والاستهزاء]، فقلت:

وبالنفـــــاقِ كَفَّــــــرُوا والشـــــكَّ زِدْ ومُعْــــرِضٌ مُســـــتكبِرٌ ومَـــــن جَحَـــــدْ

تنبيه حول النسخة المحقَّقة

ضَبَط المُحقِّقُ د. جمال عزُّون سدَّده الله كلامَ المُزَني على هذا الوجه: (والبراءةِ مِنْهُم فِيمَا أَحْدَثُوا): معطوفَةً على قوله: (والإمساكُ عَن تَكْفِير أهلِ الْقِبْلَة): فيكون المعنى: (والإمساكُ عن البَراءَةِ منهم).

والذي حَمله على هذا، والله أعلم، قولُ المُصنف بعدها: (مَا لم يَبتدِعُوا ضَلالًا، فَمَن ابتَدَعَ مِنْهُم ضَلالًا كَانَ على أهلِ الْقِبْلَة خَارِجًا، وَمِن الدِّينِ مارِقًا، ويُتَقَرَّبُ إِلَى اللهِ ﷻ بِالْبَراءَةِ مِنْهُ...)، فظنَّ أنَّ البراءةَ ثابتَةٌ تُجاه أهلِ البِدع فقط دونَ العُصاة الذين ذَكر المؤلِّفُ أنهم لا يَكفرون بمُطلَق الذنوب، وفي هذا، والله أعلم، نَظَرٌ، **فإنَّ البراءةَ حاصِلة من كُل فعل خالف الشرع**، ويدخل في هذا الصغائر والكبائر فضلا عن البدع والشرك والكفر، وأما الفاعل فبِحسب الأحوال والمقالات والأزمنة والأمكنة.[1]

البراءةُ من البدع وهُجرانُ أهلِها

ثم تَكلَّمَ المُصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ عن نوع خاصٍّ من المُخالفات الشرعية، وهي البدع والمُحدَثات في الدين، فقال رَحِمَهُ اللهُ: (مَا لم يَبتدِعُوا ضَلالًا، فَمَن ابتَدَعَ مِنْهُم ضَلالًا كَانَ على أهلِ الْقِبْلَة خَارِجًا، وَمِن الدِّينِ مارِقًا، ويُتَقَرَّبُ إِلَى اللهِ ﷻ بِالْبَراءَةِ مِنْهُ، ويُهجَرُ، ويُحتَقَرُ، وتُجْتَنَبُ غُدَّتُهُ، فَهِيَ أَعْدَى مِن غُدَّةِ الجَرَب): أي: وإن كانَ أهلُ السنة لا يكَفِّرونَ المسلمين بمُطلق المعاصي، غيرَ أنهم لا يُجامِلونَ أحدًا على حِساب دينِ الله، وخاصَّةً من وقع في البدع والأهواء، **لأنَّ جِنسَ البدعَة أشدُّ**

---

(1) وكلامي -بحمد الله- يُوافق من تيسر لي سماعُه مِن شُرَّاح هذه الرسالة المباركة، والله أعلم.

وأخطرُ وأضَرُّ على المَرْء من جِنس الكبائِر إجمَاعًا [1]، وفي الحديث [2]: «وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا».

قال سُفيان الثوري: «البِدعَةُ أَحَبُّ إلى إِبليسَ مِن المَعصِية، والمَعصِيةُ يُتابُ مِنها، والبِدعَةُ لا يُتابُ مِنها». [3]

والبدعة، عَرَّفها أبو إسحاق الشاطبي المالكي بقوله رَحِمَهُ اللَّهُ [4]: «فالبِدعَةُ إِذَن عِبَارَةٌ عَن: طَرِيقَةٍ فِي الدِّينِ مُخْتَرَعَةٍ، تُضَاهِي الشَّرعِيَّةَ، يُقْصَدُ بِالسُّلُوكِ عَلَيهَا المُبَالَغَةُ فِي التَّعَبُّدِ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ».

وقولُ المُزَني: (مَا لم يَبتدِعُوا ضَلالًا): إشارة إلى أنَّ البِدعَ في الشرع ضَلالٌ وباطل ومُنكَر، وفي هذا يقول ﷺ [5]: «وَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»، وقال ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ، وإِنْ رَآهَا النَّاسُ حَسَنَةً». [6]

---

(1) قد حكى الاتفاق على ذلك ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ. انظر: «الفتاوى» (20/ 103؛ 28/ 470).

(2) رواه مسلم (رقم: 867)، وانظر: «صحيح البخاري» (رقم: 7277).

(3) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (1/ 103، رقم: 238) للالكائي رَحِمَهُ اللَّهُ.

(4) «الاعتصام» (1/ 47). قلت: وعرَّفها شيخُنا صالح بن عبد الله العصيمي -في عدة مواضع- بتعريف مُختصر جامع مانع مُستنبطا إياه من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»، فقال حفظه الله: «البِدعَةُ شَرعًا: ما أُحدِثَ في الدِّينِ مِمَّا لَيس مِنه بِقَصد التَعَبُّد».

(5) رواه مسلم (رقم: 867).

(6) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (1/ 71، رقم: 126) للالكائي رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال ابن جزي الغرناطي[1]: «فالخير كُله فِي التَّمَسُّك بِالْكتاب والسنة، والاقتداء بالسلف الصَّالح، وتجنب كل مُحدث وبدعة، **وقد كان المتقدمون يذمون البدع على الاطلاق**». انتهى

وقد بوَّب على هذا الشاطبي في كتابه «الاعتصام»[2]، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**البابُ الثالثُ: فِي أَنَّ ذَمَّ الْبِدَعِ وَالْمُحْدَثَاتِ عَامٌّ لَا يَخُصُّ مُحْدَثَةً دُونَ غَيْرِهَا**»، وكان مِمَّا قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَلَو كانَ هُنَالِكَ مُحْدَثَةٌ يَقتَضِي النَّظَرُ الشَّرعِيُّ فِيهَا الاِسْتِحسَانَ، أَوْ أَنَّهَا لَاحِقَةٌ بِالْمَشْرُوعَاتِ، لَذُكِرَ ذَلِكَ فِي آيَةٍ أَو حَدِيثٍ، لَكِنَّهُ لَا يُوجَدُ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ تِلكَ الأَدِلَّةَ[3] بِأَسْرِهَا عَلَى حَقِيقَةِ ظَاهِرِهَا مِنَ الكُلِّيَّةِ الَّتِي لَا يَتَخَلَّفُ عن مُقتَضاها فَرْدٌ مِنَ الأَفْرادِ».

قال الحافظ ابن رجب[4]: «قول النبي ﷺ: «**كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ**»، من جوامع الكلم، **لا يَخرُجُ عنه شيء**، وهو أصل عظيم من أصول الدين». انتهى

وقد جاءت النصوص من الكتاب والسنة وآثار السلف بهَجر ومُفارقة البدع وأهلِها، ومن ذلك قَولُه سُبحانه: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ

(1) «القوانين الفقهية» (ص 17).

(2) «الاعتصام» (1/ 245).

(3) المُحرِّمة للبدع.

(4) «جامع العلوم والحِكَم» (ص 415).

﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[الأنعام: ٦٨]، وكانَ مُحَمَّد ابنُ سِيرِينَ يَرَى أَنَّ أَسرَعَ النَّاسِ رِدَّةً أَهلُ الْأَهْوَاءِ، وَكَانَ يَرَى أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ أُنْزِلَت فِيهِم.(1)

قال القُرطبي في «تفسيره»: «قال ابن العربي: وهذا دليلٌ على أنَّ مُجالَسةَ أهلِ الكَبائرِ لا تَحِلُّ. قَالَ ابْنُ خُوَيْزِ مِنْدَادَ: **مَن خاض في آياتِ اللهِ تُرِكَت مُجالَسَتُهُ وهُجِرَ، مُؤمِنًا كان أو كافِرًا**. قال: وكذلك مَنَع أصحابُنا [أي: المالكية] الدُّخولَ إلى أرضِ العَدُوِّ، ودخولَ كنائِسِهم والبِيَعِ، ومَجالِسَ الكُفَّارِ وأَهلِ البِدَعِ، وألا تُعتَقدَ مَوَدَّتُهُم، ولا يُسمعَ كلامُهم، ولا مُناظَرتهم». انتهى

قال أبو عُثمانَ الصَّابونيُّ الشافعي في «عقيدة السلف أصحاب الحديث»: «ويُبغِضونَ أهلَ البِدَع الذين أَحدَثُوا في الدين ما ليس منه، ولا يُحِبُّونهم ولا يَصْحَبونهم، ولا يَسمعون كلامَهم، ولا يُجالِسونهم، ولا يُجادِلونهم في الدين ولا يُناظرونهم، **ويَرَون صَوْنَ آذانِهم عن سماع أباطيلهم التي إذا مَرَّت بالآذان وقَرَّت في القلوب ضَرَّت، وجَرَّت إليها من الوَساوِس والخَطَرات الفاسدة ما جَرَّت**»، ثم استدلَّ بآية «الأنعام».

وما أجمل تبويب الإمام ابن بَطة (2) بقوله: «**بَابُ التَّحذِيرِ مِن صُحبَةِ قَومٍ يُمْرِضُونَ القُلُوبَ وَيُفْسِدُونَ الإِيمَانَ**».

وفي «الصحيحين»(3)، أنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «تَلَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ

(1) انظر: «الإبانة الكُبرى» (2/ 426).

(2) انظر: «الإبانة الكُبرى» (2/ 431، رقم: 353).

(3) رواه البخاري (رقم: 4547)، ومسلم (رقم: 2665).

زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[آل عمران: ٧]، قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ فَاحْذَرُوهُم**».

ومن فوائِد هذا الحديث: التحذيرُ من مُخالطةِ أهلِ الزَّيغِ وأهلِ البِدَع.[1]

قال بعض السلف: «**لو ادَّهنَ صاحبُ البِدعة كلَّ يومٍ بدِهانٍ، إنَّ سَوادَ البِدعة لفِي وجهِه**».[2]

وكلام السلف وصَنيعُهم في مجانبَة أهل البدع وهُجرانِهم كثير، ويَصعُبُ حَصره[3]، ومن ذلك قولُ ابن عبَّاس رضي الله عنهما: «**لَا تُجَالِسْ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ، فَإِنَّ مُجَالَسَتَهُمْ مَمْرَضَةٌ لِلْقُلُوبِ**»[4]، ونَحوُه قولُ أبي قُلابَةَ: «**لَا تُجَالِسُوا أَهْلَ الْأَهْوَاءِ وَلَا تُجَادِلُوهُمْ**، فَإِنِّي لَا آمَنُ أَنْ يَغْمِسُوكُمْ فِي الضَّلَالَةِ، أَوْ يَلْبِسُوا عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ بَعْضَ مَا لُبِّسَ عَلَيْهِم».[5]

---

(1) «شرح صحيح مسلم» (8/ 471) للحافظ النووي رحمه الله.

(2) «الجوابُ الصحيح لمن بَدَّلَ دينَ المَسيح» (6/ 217) لشيخ الإسلام رحمه الله.

(3) انظر للتَّوسُّع في مواقف المُتقدمين والمتأخرين في هذا الباب: «**موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية**» (أكثر من 9000 موقف لأكثر من 1000 عالم على مدى 15 قرنًا) للشيخ محمد المغراوي، والكتاب يقع في 10 أجزاء.

(4) «الشريعة» للآجري (1/ 452، رقم: 133).

(5) «الشريعة» للآجري (5/ 2544، رقم: 2044، وفي مواضع أخرى).

وكَم نَصَحَ أبو العاليَةَ حينَ قال: «تَعَلَّمُوا الْإِسْلَامَ، فَإِذَا تَعَلَّمْتُوهُ فَلَا تَرْغَبُوا عَنْهُ، وَعَلَيْكُمْ بِالصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، فَإِنَّهُ الْإِسْلَامُ، وَلَا تَنْحَرِفُوا عَنِ الصِّرَاطِ يَمِينًا وَلَا شِمَالًا، وَعَلَيْكُمْ بِسُنَّةِ نَبِيِّكُمْ وَالَّذِي كَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ، **وَإِيَّاكُمْ وَهَذِهِ الْأَهْوَاءَ الَّتِي تُلْقِي بَيْنَ النَّاسِ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ**». [1]

قال أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ [2]: «ونرى مُفارقةَ كلِّ داعيةٍ إلى بدعة، ومُجانبةَ أهلِ الأهواء».

وقد سُمِّيَ أهلُ البدع أهلَ الأهواء لأنَّ البدعةَ جهلٌ وظُلمٌ، وفيها اتِّباعُ الظنِّ وما تهوى الأنفُسُ، بخلاف طريقِ السُّنَّةِ، فإنَّه علمٌ وعَدلٌ وهُدى. [3]

---

(1) رواه الآجري في: «الشريعة» (1/ 300، رقم: 19)، واللالكائي في: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (1/ 43، رقم: 16)، بألفاظ متقاربة.

قلت: علَّقَ الشيخ محمد بن عبد الوهاب على كلام أبي العالية في رسالته: «فضل الإسلام»، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «تأمَّل كلامَ أبي العالية هذا، ما أجَلَّه! واعرِف زمانَه الذي يُحَذِّرُ فيه مِن الأهواءِ التي مَن اتَّبَعَها فقد رَغِبَ عن الإسلام، وتَفسيرَ الإسلامِ بالسُّنَّة، وخَوفَه على أعلامِ التابعينَ وعُلمائِهم مِن الخُروج عن الإسلامِ والسُّنَّة = يَتَبَيَّنُ لك معنى قولِه تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ﴾[البقرة: ١٣١]، وقولِه: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[البقرة: ١٣٢]، وقولِه تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[البقرة: ١٣٠]، وأشباهَ هذه الأصولِ الكِبارِ التي هي أصلُ الأصول، والناسُ عنها في غَفلة». انتهى

(2) «الإبانة عن أصول الدّيانة» (ص 21).

(3) انظر: «الفتاوى» (10/ 568).

ومن مَظاهِر تعظيمِ هذا الأصل عند السلفُ جَعلُهم مُجانَبةَ أهلِ الأهواء علامَةً فاصِلَةً بين السُّنِّي والبِدعِيِّ، فلمَّا سُئلَ أبو بَكرٍ بن عيَّاش: مَنِ السُّنِّيُّ؟ قَالَ: «**الَّذِي إِذَا ذُكِرَتِ الْأَهْوَاءُ لَمْ يَتَعَصَّبْ لِشَيْءٍ مِنْهَا**». [1]

قال ابن عقيل رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: «إذا أردتَ أن تَعلَمَ مَحَلَّ الإسلامِ مِن أهلِ الزمانِ فلا تَنظُر إلى زِحامِهم في أبواب الجوامعِ، ولا ضَجِيجهم في الموقف بلَبَّيك، **وإنما انظر إلى مواطأتِهم أعداءَ الشريعة**».

قال القحطانيُّ الأندلُسيُّ المالكي في «نونيَّته»:

لا يَصحَبُ البِدْعِيَّ إلا مِثْلَهُ   تَحتَ الدُّخَانِ تَأَجُّجُ النِّيرانِ

---

(1) رواه الآجري في: «الشريعة» (5/ 2550، رقم: 2058)، واللالكائي في: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (1/ 50، رقم: 53).

(2) «الآداب الشرعية» (1/ 309) لابن مُفلح رَحِمَهُ اللَّهُ.

من ضوابط الهَجر

وللهَجر ضوابِطُ بيَّنَها أهلُ العِلم في مُصَنَّفاتِهم [1]، وخُلاصَتُها أنَّ الأصلَ في المُسلمِ المُسالَمة، والأصلَ بين المؤمنينَ البِرُّ والصِّلَةُ، ولا يُخرَجُ عن هذا الأصلِ إلا بمُوجِبٍ شَرعيٍّ.

وهذا المُوجِبُ يَختَلفُ باختلافِ:

الهاجِر،

والمَهجور،

والمَقالَة،

والزمان،

والمكان.

ومسألة الهَجر فيها خَلط وخَبْط من جهتين:

إحداهما: التأصيل، وهذا من فُشُوِّ الجهل والتَّقليد بين الناس.

وثانيهما: التنزيل، وهذا من بلية التعصُّبِ والظلم، وقلة الإنصاف.

---

(1) انظر أدلة الهجر من الكتاب والسنة والإجماع وهَدي الصحابة والسلف، مع ضوابطه في عدة تبويبات من كتب السنة، و«الشريعة» للآجري، و«شرح أصول الاعتقاد» للالكائي، و«الإبانة الكبرى» لابن بطة، والجزء 28 من «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام، و«تُحفة الإخوان بما جاء في الموالاة والمعاداة والحب والبغض والهجران» لحمود التويجري، و«هجر المبتدع» لبكر أبو زيد، و«إضاءة الشموع في بيان الهجر الممنوع» لمشهور حسن، و«تأمُّلات في مسألة الهجر في ضوء الكتاب والسُّنَّة وفهم سلف الأمَّة» لعبد الله البخاري، وغيرها من الكتب...

قلت: ولشيخنا بدر بن علي العتيبي سدده الله تلخيص حسن لهذه الضوابط ذكره في عدة مواضع من مؤلفاته: كـ«الرسالة العَينية»، و«الرسالة الكويتية»، و«الرسالة الأوروبية»، وغيرها.

والله تعالى يقول: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَـٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾[الأحزاب: ٧٢]، فالسعيد من تاب الله عليه من جهله وظلمه، وإلا فالإنسان ظلوم جهول، **وإذا وقع الظلم والجهل في الأمور العامة الكبار، أوجبت بين الناس العداوة والبغضاء، فعلى الإنسان أن يتحرى العلم والعدل فيما يقوله في مقالات الناس**، فإن الحُكمَ بالعلم والعدل في ذلك أولى منه في الأمور الصغار.»[1]

قال ابن القيم في «القصيدة الميمية»:

وما أنتَ إلا جاهلٌ ثم ظالمٌ وإنك بين الجاهلينَ مُقَدَّمُ

وبعد هذا، نعود للوقوف مع كلام الإمام المزني، حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (**فَمَن ابتَدَعَ مِنْهُم ضَلالًا كَانَ على أهلِ الْقِبْلَة**): أي المسلمين، (**خَارِجًا، وَمِن الدِّينِ مارِقًا**): أي: خارِجًا، فإنَّ المُروقَ: هو المُجاوَزَةُ والاختراقُ، وفي حديثِ الخَوَارِجِ: «**يَمْرُقُون مِنَ الدِّين مُرُوقَ السَّهم مِنَ الرَّمِيَّةِ**» أَي: يَجُوزُونَهُ وَيَخْرِقُونَهُ وَيَتَعَدَّونَهُ، كَمَا يَخرِقُ السَّهمُ الشَّيءَ المَرْمِيَّ بِهِ وَيَخرُجُ مِنهُ.»[2]

وعلى هذا، فالمُبتَدِعُ خارِجٌ عن أهلِ القبلة، ومارِقٌ من الدين، **وهل يعني هذا أن كلَّ مُبتدِعٍ كافرٌ؟**

(1) «درء تعارض العقل والنقل» (8/ 409) لشيخ الإسلام

(2) انظر: «النهاية» (ص 1131، مرق)، و«المصباح المُنير» (ص 299، مَرَقَ).

الجواب: أنَّ التفصيل في هذا المَقام هو سبيل أهلِ الحق والعدلِ والإيمانِ[1]، كما قال العلامة ابن أبي العِز الحنفي رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: «**وكم يزُول بالاستفسار والتفصيل كثيرٌ من الأضاليلِ والأباطيل**». انتهى

وما أجملَ قولَ ابنِ القيم في «النونية»:

فعَلَيكَ بالتَّفصِيلِ إِنْ هُمْ أَطلَقُوا أو أَجْمَلُوا فعَلَيكَ بالتِّبْيَانِ

والتفصيلُ في هذا المقام أن يُقال: **إنَّ الخروجَ والمُروقَ من الدين نوعان**، كما أن الشرك والكفر نوعان، والفسقَ والظلمَ نوعان:

مُروقٌ أكبرُ: يَذهَبُ معه أصلُ الإيمان، ويَخرُجُ صاحبُه عن الإسلام بالكلية.

ومُروقٌ أصغرُ: لا يَذهَبُ معه أصلُ الإيمان، ولا يَخرُجُ صاحبُه عن الإسلام بالكلية، ولكنه يُنقِصُ كمالَ الإيمان الواجب، وصاحِبُه من أهل الوَعيد، إن شاءَ اللهُ عذَّبَهُ وإن شاءَ غفرَ له.

وكلامُ الإمام المُزَني هنا يَشملُ النَّوعين: المُروقَ الأكبر، والأصغر، وذلك تَبَعٌ لأثَرِ البدعَةِ، **فإنَّ البِدعَ وإن اتفقت في اسم «البدعة» باعتبار أصل وضعها، فإنها تنقسِمُ باعتبار أثَرِها وإخلالِها بالدين إلى قِسمين**[3]:

بِدعَة مُكفِّرَة: يَذهَبُ معها أصلُ الإيمان، ويَخرُجُ صاحبُها عن الإسلام بالكلية، **وضابطها: من أنكر أمرا مُجمَعا عليه، متواتِرا من الشرع، معلوما من الدين**

---

(1) انظر للفائدة: «معركة التوحيد والشرك» لراقم هذه الأسطر (فصل: الدعوة إلى التوحيد تكون بالتفصيل).

(2) «شرح الطحاوية» (ص 126).

(3) انظر: «هدي الساري» (ص 549) للحافظ ابن حجر، و«فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء» (1/ 459-462)، و«أعلام السنة المنشورة» لحافظ حكمي، مع تعليق شيخنا صالح العصيمي عليه.

بالضرورة؛ لأن ذلك تكذيب بالكتاب وبما أرسل الله به رُسُلَه، كبدع الجهمية، والروافض، وغُلاة القدرية، وغيرها.

وبِدعَة دون ذلك: أي غير مُكفِّرة، وتُسمَّى «**مُفَسِّقَةً**»، لا يَذهَبُ معها أصلُ الإيمان، ولا يَخرُجُ صاحبُها عن الإسلام بالكلية، **وضابطها: ما لا يتعلَّقُ بإنكار أَمرٍ مجمَعٍ عليه، ولا متواترٍ من الشرع، ولا معلومٍ من الدين بالضرورة**؛ لأن ذلك لا يَلزَمُ منه تكذيبٌ بالكتاب ولا بشيء مما أرسل الله به رُسُلَه، كبدعة الاحتفال بالمولد النبوي، والذكر الجماعي، وإقامة وليمة ليلة الأربعين من وفاة الميت، وقراءةُ القرآن جماعةً بصوت واحد[1]، وغيرها[2].

---

(1) ولراقم هذه الأسطر رسالة بعنوان: «الإذاعة لحكم قراءة القرآن جماعة» يسَّر اللهُ نَشرَها.

(2) قلت: وقد اعتنى العلماء قديما وحديثا باستقصاء هذه البدع، ونقض أصولها، وإبطالها، والتحذير منها في مؤلفات عديدة، منها:

- «البدع والنهي عنها» لابن وضاح.
- «الاعتصام» للشاطبي المالكي.
- «السنن والمبتدعات» لمحمد الشقيري.
- «الإبداع في مضار الابتداع» لعلي محفوظ.
- «تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين وتحذير السالكين من أعمال الهالكين» للنحاس.
- «الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع» للسيوطي.
- «بدع الجنائز» للألباني.
- ... إلخ.

وفي آخر كتابي «نهج الاقتصاد» ذكرت جملة من المراجع القديمة والحديثة في عدد من مسائل الاعتقاد.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (**ويُتَقَرَّبُ إِلَى اللهِ عَجَّلَ بِالْبَراءَةِ مِنْهُ**): فإنَّ من لوازِمِ التَّوحيد المُولاةَ والمُعاداةَ في دين الله، فكما يتَقرَّبُ المُسلِمِ إلى الله بالحُب فيه، فكذلك يتقرَّبُ إليه سُبحانه بالبُغضِ فيه، وذلك استجابَةً لقوله تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾[المجادلة: ٢٢]، الآية [1]، وتَحقيقا لقوله ﷺ: «**مَنْ أَحَبَّ لِلَّهِ، وَأَبْغَضَ لِلَّهِ، وَأَعْطَى لِلَّهِ، وَمَنَعَ لِلَّهِ فَقَدِ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ**» [2].

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (**ويُهجَرُ، ويُحتَقَرُ**): فلا يُعَظَّمُ، حتى يَغترَّ به من الناس من يَجهلُ حالَه، وهذا رَحمةً به وإحسانًا إليه، لو كان يفقهُ، وإليك هذه القصة من كلام السلف، فعن أبي صَالِحٍ الفَرَّاء رَحِمَهُ اللَّهُ، قال:

«حَكَيتُ لِيُوسُفَ بنِ أَسْبَاطٍ عَن وَكِيعٍ شَيئًا مِن أَمرِ الفِتَن، فقال: ذاك يُشْبِهُ أُستَاذَهُ، يَعني: الحَسَنَ بنَ حَيٍّ.

فَقُلْتُ لِيُوْسُفَ: أَمَا تَخَافُ أَن تَكُونَ هَذهِ غِيبَةً؟

---

(1) استَدَلَّ بهذه الآية الإمام مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى مُعَادَاةِ الْقَدَرِيَّةِ وَتَرْكِ مُجَالَسَتِهِم. قال القُرطبي في «تفسيره»: «وَفِي مَعْنَى أَهْلِ الْقَدَرِ جَمِيعُ أَهْلِ الظُّلْمِ وَالْعُدْوَانِ». انتهى

(2) رواه أبو داود (رقم: 4681) وغيرُه بلفظ مقارب، وصَحَّحَه الألباني في: «السلسلة الصحيحة»: (رقم 380).

قال المناوي في «فيض القدير» (6/ 29): «قال بعضهم: وجهُ جعلِه ذلك استكمالا للإيمان أنَّ مدارَ **الدين على أربعة قواعد**: قاعدتان **باطنتان** وقاعدتان **ظاهرتان**؛ **فالباطنتان**: الحبُّ والبُغض، **والظاهرتان**: الفعلُ والتركُ، فمن استقامت نيته في حبه وبغضه وفعله وتركه لله فقد استكمل مراتب الإيمان». انتهى

فقال: لِمَ يَا أحمَق، **أنا خَيرٌ لِهَؤُلاءِ مِن آبَائِهِم وَأُمَّهَاتِهِم، أَنَا أَنهَى النَّاسَ أَن يَعمَلُوا بِمَا أَحدَثُوا، فَتَتْبَعُهُم أَوزَارُهُم**[1]**، وَمَن أَطْرَاهُم كَانَ أَضَرَّ عَلَيْهِم»**.[2]

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: (**وتُجْتَنَبُ غُدَّتُهُ**): أي: بدعتُه، ثم عَلَّلَ، فقال: (**فَهِيَ أَعْدَى مِن غُدَّةِ الجَرَب**).

والغُدَّةُ: لَحمٌ يَحْدُثُ مِن دَاءٍ بَينَ الجِلدِ وَاللَّحمِ، وَالْغُدَّةُ لِلبَعِيرِ كَالطَّاعُونِ لِلإِنسَانِ.[3]

والجَرَبُ: داءٌ جِلديٌّ يَكُونُ مَعَهُ بُثُورٌ، وَرُبَّمَا حَصَلَ مَعَهُ هُزَالٌ لِكَثرَتِهِ.[4]

وكلامُ المُزني مُستقى من كلام السلف كقولِ ابنِ مَسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**مَن أَحَبَّ أَن يُكرِمَ دينَهُ فَليَعتَزِل مُخَالَطَةَ السُّلطَانِ، وَمُجَالَسَةَ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ، فَإِنَّ مُجَالَسَتَهُمْ أَلْصَقُ مِنَ الجَرَبِ**»[5]، وقولِ مُجاهد رَحِمَهُ اللهُ: «**لَا تُجَالِسُوا أَهْلَ الْأَهْوَاءِ، فَإِنَّ لَهُم عُرَّةً كَعُرَّةِ الجَرَبِ**».[6] **والعُرَّةُ**، ويُقالُ العَرُّ: القَذَرُ، ويُطلَقُ على الجَرَب.[7]

---

(1) وذلك لقوله تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوٓاْ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾[النحل: ٢٥].

(2) «سير أعلام النبلاء» (7/ 364) للذهبي، نقلا عن: «لَمِّ الدُّرِّ المَنثور من القول المأثور في الاعتقاد والسنة» للحارثي (ص 136).

(3) انظر: «النهاية» (ص 875، غدد)، و«المصباح المُنير» (ص 234، الغُدَّةُ).

(4) انظر: «المصباح المُنير» (ص 55، جَرِبَ).

(5) «البدع والنهي عنها» (ص 56) لابن وضاح القرطبي المالكي.

(6) «الإبانة الكُبرى» (2/ 469، رقم: 382).

(7) انظر: «النهاية» (ص 796، عرر)، و«المصباح المُنير» (ص 214، العُرَّةُ).

وهذا الكلام أصل في البُعد عن أهل البدع، لأنَّ في مُخاطَتهم مُخاطَرَةً بالنَّفس، فإنَّ البدعة مرضُ شُبُهاتيٌّ يُعدِي بالمُجالسة والمُخاطة كما يُعدِي داءُ الجَرَب.

وما يَنفعُ الجَرْباءَ قُرْبُ صَحيحَةٍ إليها ولكِنَّ الصحيحَةَ تَمْرَضُ

والشُّبهةُ، هي الأمر الذي اختلط فيه الحق بالباطل، فاشتبه أمره على الناس، فلا يُميِّزه منهم إلا من رزقه اللهُ علما نافعا، لأنَّ الباطلَ إذا اختلط بشيء من الحق كانت خطورتُه على النفوس أعظمَ، وانطلاؤُه على ضعفاء العلم والعقل أسهلَ، وتمكنُّه من القلب أقوَى، وفي هذا يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «**ولا يُنفَقُ الباطلُ في الوُجود إلا بشَوْبٍ مِن الحق**». انتهى [1]

وصدقَ مَن قال[2]: «**إن الشَّيْطَانَ لَيَفتحُ للعَبد تِسعةً وتِسعينَ بابا مِن الخَير يُريدُ به بابا مِن الشَّر**».

ولهذا، قال الإمامُ ابنُ بطة [3]، بعد أن ذكر قولَ النبيِ ﷺ: «**مَنْ سَمِعَ مِنْكُمْ بِخُرُوجِ الدَّجَّالِ، فَلْيَنْأَ عَنْهُ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنَّ الرَّجُلَ يَأْتِيهِ وَهُوَ يَحْسَبُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ، فَمَا يَزَالُ بِهِ حَتَّى يَتْبَعَهُ لِمَا يَرَى مِنَ الشُّبُهَاتِ**»، قال رَحِمَهُ اللهُ: « هذا قول الرسولِ ﷺ، وهو الصادقُ المَصدوقُ، فاللهَ اللهَ مَعشَرَ المسلمينَ! لا يَحْمِلَنَّ أحدا منكم حُسنُ ظنِّه بنفسه، وما عَهِدَهُ مِن معرفتِه بصحةِ مذهبه، على المُخاطرة بدينه في مجالسة بعضِ أهلِ هذه الأهواء، فيقولَ: أُداخِله لأناظرَه، أو لأستخرِجَ منه مَذهبَه، فإنهم أشَدُّ

(1) «الفتاوى» (35/ 190)، وانظر للاستزادة: «التعليق المختصر على منظومة (الأبيات بِنَظم مُهِمّات كَشفِ الشُّبُهَات)»، للمؤلِّف عفا اللهُ عنه.

(2) «تلبيس إبليس» (ص 37) لابن الجوزي.

(3) «الإبانة الكُبرى» (2/ 469).

فتنةً من الدجَّالِ، وكلامُهم أَلصَقُ من الجَرَبِ، وأَحرَقُ للقلوبِ من اللَّهَبِ [1]، **ولقد رأيتُ جَماعةً من الناسِ كانوا يَلعنُونهم ويسبُّونهم، فجالسُوهم على سبيل الإنكار والردِّ عليهم، فما زالت بهم المُباسَطَةُ، وخَفِيُّ المَكْرِ، ودَقِيقُ الكُفرِ، حتى صَبَوْا إليهم**». انتهى كلامه.

وقد روى ابن وضَّاحٍ المالِكي [2] عن سُفيانَ الثوري أنَّه قال: «**مَن جَالَسَ صَاحِبَ بِدعَةٍ لَمْ يَسْلَمْ مِنْ إِحْدَى ثَلَاثٍ:**

إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِتْنَةً لِغَيْرِهِ،

وَإِمَّا أَنْ يَقَعَ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ فَيَزِلَّ بِهِ فَيُدْخِلَهُ اللهُ النَّارَ،

وَإِمَّا أَنْ يَقُولَ: وَاللهِ مَا أُبَالِي مَا تَكَلَّمُوا، وَإِنِّي وَاثِقٌ بِنَفسِي، فَمَنْ أَمِنَ اللهَ عَلَى دِينِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ سَلَبَهُ إِيَّاهُ».

اللهُمَّ أصلِح أحوالَنا، وتُب علينا، واحشُرنا في زُمرةِ الصالحين.

---

(1) ولقد تكلَّمتُ عن خَطر صُحبَة البطالين في رسالتي: «نُصحُ المؤمِنين وتِبيَانُ مَنازِلِ السَّائِرين: شرحٌ لِقَصِيدَةٍ في السَّيرِ إِلى اللهِ والدَّارِ الآخِرَة» (فصل: أصحاب هذه المنازل هم أحق الناس بالصحبة).

(2) «البدع والنهي عنها» (ص 54).

واجِبُنَا نَحوَ الصَّحابة رضي الله عنهم

وَيُقَالُ بِفضلِ خَليفَةِ رَسُولِ الله صلى اللهُ عليه وآلِه وسلَّم: أبي بكر الصّديق ﵁، فَهُوَ أَفضلُ الخَلْقِ وأَخْيَرُهُم بعدَ النَّبي ﷺ، ونُثنِّي بَعدَه بالفاروقِ: وَهُوَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ ﵁، فهُمَا وزِيرَا رَسُولِ الله ﷺ، وضَجِيعاهُ فِي قَبرِه، وجَلِيساهُ فِي الجنَّة، ونثلِّث بِذِي النُّورَينِ عُثمَانَ بنِ عَفَّان ﵁، ثمَّ بِذِي الفَضْلِ والتُّقَى عَليِّ بنِ أبي طَالبٍ ﵃ أَجْمَعِينَ، ثمَّ البَاقِينَ مِن الْعشَرَةِ الَّذين أَوْجَبَ لَهُم رَسُولُ الله ﷺ الجنَّةَ.

ونُخْلِصُ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنهُم مِن المَحبَّةِ بِقَدْرِ الَّذِي أَوْجَبَ لَهُم رَسُولُ الله ﷺ مِن التَّفضِيل، ثمَّ لسَائِرِ أَصحَابِه مِن بَعدِهم ﵃ أَجْمَعِينَ.

وَيُقَالُ بِفَضْلِهم، ويُذْكَرونَ بِمَحَاسِنِ أَفْعالِهم، ونُمْسِكُ عَن الخَوْضِ فِيمَا شَجَر بَينَهم؛ فهُم خِيَارُ أَهلِ الأَرْضِ بَعدَ نَبِيّهِم، ارتَضاهُم اللهُ ﷻ لنَبيِّه، وخَلَقَهم أَنصارًا لِدِينِه، فَهُم أَئِمَّةُ الدّينِ، وأَعلامُ المُسلِمينَ، فرَحمَةُ الله عَلَيهِم أَجْمَعِينَ.

بعد أن ذكرَ الإمامُ المُزنيُّ ﵀ المَوقِفَ الشَّرعيَّ ممن حادَّ اللهَ ورسولَه من أهل المَعاصي والبدع، ذكر هنا ما يَجبُ على المُسلمِ تُجاهَ سادات أولياء الله تعالى من هذه الأمة، وهم الصحابة ﵃ أجمعين، وعلى رأسهم الخلفاءُ الأربعةُ، وباقي العشرة، ثم سائر الصحابة ﵃.

وفضائل الصحابة ﵃ ثابتةٌ بالقرآن، والسنة، وإجماع الأمة، ولم يخالف في ذلك إلا الرَّوافض والخوارج، ولا يُعتَدُّ بقولهم، فإن حُبَّ الصحابة دينٌ يُدانُ اللهُ به، وهو مِن أعظمِ ما يَتقرَّبُ به العبدُ إلى ربِّه سُبحانه بعد حُب الأنبياءِ ﵈.

وسأقتصر في هذا المَقام -إن شاء الله- على بعض الأدلة والآثار، هربًا من الإسهاب، وطَلبًا للاختصار، وتنبيهًا بالأدنى على الأعلى، ومن أرادَ البَسطَ وجدهُ في مواطنه المعروفة.(1)

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[التوبة: ١٠٠]، وقولُه: ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ ۚ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ مِنْهُمْ وَٱتَّقَوْا۟ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿١٧٢﴾ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾[آل عمران: ١٧٢ - ١٧٣]، وفي هذه الآية مَدح عظيم للصّحابة رضي الله عنهم، بقوّة الإيمان والصَّبر على البلاء، وتفويض كلّ الأمور لله تعالى.(2)

وقال سُبحانه: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١٨]، أي: من الصِّدقِ والوفاءِ، والسمعِ والطاعة(3)، ﴿فَأَنزَلَ

---

(1) وقد يسَّر الله لي تفصيل تلك الأدلة، ونقل كلام أهل العلم في ذلك، في: «التعليقات السَّنيّة والفوائد البهية شرح مختصر في أصول العقائد الدينية» (فصل: عقيدة أهل السنة في الصحابة).

(2) انظر: «العقائد السّلفيّة بادلّتها النّقليّة والعقليّة» (2/ 296) للعلامة أحمد ابن حجر آل بوطامي.

(3) «تفسير ابن كثير».

ٱلسَّكِينَةَ عَلَيۡهِمۡ وَأَثَـٰبَهُمۡ فَتۡحٗا قَرِيبٗا ﴾[الفتح: ١٨]، وفيهم قال النَّبِيَّ ﷺ: «**لاَ يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ**»[1].

قالَ ابنُ حَزم رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: «**لقد خَابَ وخسر من ردَّ قَولَ ربِّه عَزَّ وَجَلَّ أَنَّه رَضِيَ عَنِ المُبَايِعين تَحت الشَّجَرَة** وَعلم مَا فِي قُلُوبهم فَأنْزل السكينَة عَلَيْهِم، وَقد علِم كُلُّ أحدٍ لَهُ أدنى علم أَن أَبَا بكر وَعُمرَ وَعُثْمَانَ وعلياً وَطَلحَةَ وَالزُّبَيْرَ وعمارَ والمُغيرةَ بنَ شُعْبَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِن أهل هَذِه الصّفة...». انتهى

وقال جلَّ وعَلَا: ﴿لَا يَسۡتَوِي مِنكُم مَّنۡ أَنفَقَ مِن قَبۡلِ ٱلۡفَتۡحِ وَقَٰتَلَۚ أُوْلَـٰٓئِكَ أَعۡظَمُ دَرَجَةٗ مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعۡدُ وَقَٰتَلُواْۚ وَكُلّٗا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾[الحديد: ١٠]، أي: المُتَقَدِّمُونَ السَّابِقُونَ، والمُتَأَخِّرُونَ اللَّاحِقُونَ، وَعَدَهُمُ اللهُ جَمِيعًا الجَنَّةَ مع تَفَاوُتِ الدَّرَجاتِ فيمَا بينهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.[3]

وقال جلَّ شَأنُه: ﴿قُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَىٰٓ﴾[النمل: ٥٩]، والمَقصودُ بهم أصحابُ رسولِ الله ﷺ، الذين اجتباهم الله لنبيه محمد ﷺ، فجعلهم أصحابَه ووُزراءَه على الدِّين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وبه قال ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.[4]

---

(1) رواه أبو داود (رقم: 4653)، والترمذي (رقم: 3860)، وغيرُهما، وصَحَّحَه الألباني في: «صحيح الترمذي»: (رقم 3860).

(2) «الفِصَل في المِلَل والأهواء والنِّحَل» (4/ 117).

(3) انظر: «تفسير القرطبي»، و«الفِصَل في المِلَل والأهواء والنِّحَل» (4/ 117) لابن حزم.

(4) انظر: «تفسير الطبري».

وفي «الصحيحين» [1]، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قالَ: **«لاَ تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ، ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلاَ نَصِيفَهُ»**، فالقَليلُ منهم كثيرٌ عند الله، **وذلك راجع لأسباب منها:** شرفُ الصُّحبة الذي لا يُدانيه فضلٌ بعد النبوَّة، وكذلك ما اتصَّفُوا به من اليَقين والصدق والزهد، كما قال ابن مسعود رضي الله عنه لأصحابه: «أنتم أكثرُ صلاةً، وأكثرُ صيامًا مِن أصحابِ محمدٍ ﷺ، وهم كانوا خيرا منكم، قالوا: وبِمَ؟ قال: **كانوا أزهدَ منكم في الدنيا، وأَرغَبَ منكم في الآخرة**».[2]

وأمَّا عن عَدَدِ الصَّحابة، فقيل: مئة ألف وأربعة وعشرون ألفا (000 124)، كما قال السيوطي: [3]

والفَضْلُ فيما بَيْنَهُمْ مَراتِبُ   وعَدُّهُم للأَنْبيَا يُقَارِبُ

---

(1) رواه البخاري (رقم: 3673)، ومسلم (رقم: 2540).

(2) «لطائف المعارف» (ص 355) لابن رجب رحمه الله.

(3) نقلا عن «التنبيهات السنيَّة» (ص 273) للرَّشيد رحمه الله. وانظر مقدمة «الإصابة» لابن حجر.

أوجُه تَمَيُّزِ جيلِ الصحابة عن غيرهم

وقد تميَّزَ جيلُ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عن غيرهم بعِدة أمور بيَّنها العلامة العلائي رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله [1]: «والحَقُّ الذي ذهب إليه الأكثرون أن فَضِيلة صُحبةِ النبيِّ ﷺ، والفَوزَ برؤيته لا يُعْدَلُ بعمل، **وأنَّ مَن مَنحَه اللهُ تعالى ذلك فهو أفضَلُ مِمَّن جاء بعدَه على الإطلاق لوجوه:**

أحدها: مشاهدةُ النبيِّ ﷺ.

وثانيها: فَضِيلةُ السَّبق إلى الإسلام.

وثالثها: فَضِيلةُ الذَّبِّ عن حَضْرَته ﷺ.

ورابعها: فَضِيلةُ الهِجرة معه، أو إليه، أو النُّصرة له.

وخامسها: ضَبْطُهم الشريعة، وحِفظُهم عنه ﷺ.

وسادسها: تَبليغُهم إيَّاه إلى مَن بعدَهم.

وسابعها: السَّبق بالنفقة في أوَّل الإسلام.

وثامنها: إنَّ كُلَّ فَضلٍ وخَيرٍ وعِلمٍ وجِهادٍ ومَعروفٍ عُمِلَ في هذه الشريعة إلى يوم القيامة، فَحَظُّهم منه أَجَلُّ ونَوالُهم منه أَجْزَلُ، لأنهم سَنُّوا سُنَنَ الخَير، وفَتَحوا أبوابَه، ونَقَلوا مَعالِمَ الدِّين وتَفاصِيلَ الشريعة إلى مَن بَعدَهم».

وعن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّه قال: «**إنَّ اللهَ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ ﷺ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَاصْطَفَاهُ لِنَفْسِهِ، فَابْتَعَثَهُ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ**

---

(1) «تحقيقُ مُنِيف الرُّتبة لمَن ثَبت له شريفُ الصُّحبة» (ص 74).

قَالَ ابن حَزم في «الفِصَل» (5/ 15): «**وَمن صحب رَسُول الله ﷺ من الجِنّ لَهُ من الْفضل مَا لسَائِر الصَّحَابَة**».

الْعِبَادِ بَعْدَ قَلْبِ مُحَمَّدٍ، فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَجَعَلَهُمْ وُزَرَاءَ نَبِيِّهِ، يُقَاتِلُونَ عَلَى دِينِهِ». [1]

تعريف الصحابي

عرَّفَ أهلُ العلم «الصحابيّ» بعدَّة تعريفات، منها: قولُ الإمام البخاري في «صحيحه»: «**وَمَن صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ، أَو رَآهُ مِنَ المُسْلِمِينَ، فَهُوَ مِن أَصْحَابِهِ**»، وعرَّفهُ آخَرون بقولهم: «**الصَّحَابي: مَن لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ مؤمِنًا بِهِ وماتَ عَلى الإِسلامِ، ولو تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ في الأَصَحِّ**». [2]

فقولهم: «**مَن لَقِيَ**»، يدخُل فيه: مَن طالت مجالستُه له أو قصُرت، ومن رَوى عنه أو لم يروِ، رآه أو لم يَره لعارضٍ كالعَمى.

وقولهم: «**مَن لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ**»، يخرجُ به: من لقيَهُ مؤمِنًا به قبل أن يَصيرَ نبيًّا، أي: مؤمِنًا بأنه سيُبعثُ، ولكنه لم يُدرك البِعثة، كما وقَع لـ«بَحيرَا الرَّاهِب».

وقولهم: «**مؤمِنًا**»، يدخُلُ فيه: كلّ مكلف من الجن والإنس، ويخرُج به: من لَقيه في حالِ كونِه كافراً، ثم أسلَمَ بعد موتِه ﷺ.

وقولهم: «**بِهِ**»، يخرُج به: من لَقيه مُؤمِنًا بغيره من الأنبياء عليهم السلام، كمن لقيَه من مؤمني أهل الكتاب قبل البعثة.

وقولهم: «**وماتَ عَلى الإِسلامِ**»، يخرُجُ به: من لقيَه مؤمنا به ثم ارتدَّ، ومات على رِدَّته، فإنه لا يُعَدُّ صحابيًّا.

---

(1) رواه أحمد في «المسند» (رقم: 3600)، وأبو داود الطيالسي في «المسند» (رقم: 246)، وصححه الألباني موقوفا في: «الضعيفة» (رقم: 532).

(2) وهذا أحسنُ التعاريف، قاله الحافظ ابن حجر في «نخبة الفكر»، وشرحه في: «نُزهة النظر» (ص 111)، و«الإصابة في تمييز الصحابة» (1/ 158).

وقولهم: «**ولو تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ**»، يعنون به: من ارتدَّ بعد أن لقِيَ النبيَّ ﷺ مؤمنًا به، ثم تابَ وماتَ على الإسلام، فإِنَّ اسمَ الصُّحبةِ باقٍ لهُ، سواءٌ أَرجَعَ إِلى الإسلامِ في حياتِهِ ﷺ أَو بعدَه، ومما يؤكد هذا اتفاقُ أهلِ الحديث على عدّ الأشعث بن قيس مِن جُملة الصحابة.

وقولهم: «**في الأَصَحِّ**»: إِشارةٌ إِلى الخِلافِ في المسأَلةِ.

عدالة الصحابة

اتَّفقَ العُلماء على أنَّ الصحابةَ رضي الله عنهم عُدُولٌ بتعديلِ الله تعالى لهم، فإذا كان التعديلُ يَثبُتُ بقول اثنين من الناس، فكيف لا يَثبتُ بالثناء العظيم من الله جل جلاله ومن رسولِه ﷺ عليهم، وفي هذا يقول ابن الصلاح[1]: «**إِنَّ الأُمَّةَ مُجْمِعَةٌ عَلَى تَعدِيلِ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ**»، وقال العلائي[2]: «**لم يخالِف في عَدَالة الصحابةِ مِن حيث الجُملة أَحدٌ مِن أهل السنة، وإنما الخلاف عن المعتزلة والخوارج وأمثالِهم**». انتهى

وليس المُرادُ بإثبات عدالتهم رضي الله عنهم أنَّهم معصومون، وأنَّ المعصيةَ مُستحِيلةٌ عليهم، كلَّا! فإنَّ العِصمة للأنبياء عليهم السلام، ولكن المُرادَ ألَّا نتكَلَّف البحثَ عن عدالتهم، ولا طلبَ التزكية فيهم رضي الله عنهم.[3]

قال العلائي[4]: «**فيا لله العجبُ! كيف يداني أحداً من هؤلاء مَن بعدهم؟! فضلاً** عن مساواتهم، حتى إنه يحتاج الواحدُ منهم إلى الكَشف عن حاله وتزكيتِه». انتهى

---

(1) «مقدمة ابن الصلاح» (ص 295)، **وقد نقل الإجماع على عدالة الصحابة جماعة من أهل العلماء**: كابن عبد البر في «الاستيعاب» (1/ 19)، والخطيب البغدادي في «الكفاية» (46-49)، والنووي في «إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق» (2/ 592)، والتقريب (2/ 674، مع «تدريب الراوي»)، وابن حجر في «الإصابة» (1/ 21-23)، في آخرين. انظر: «شرح الكوكب المنير» (2/ 480-473) لابن النجار الفُتوحي، و«عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام» (2/ 795-825)، لناصر الشيخ. وفي الباب كتاب مستقل بعنوان: «عدالة الصحابة رضي الله عنهم في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية ودفع الشبهات»، لعماد الشربينى.

(2) «تحقيقُ مُنِيف الرُّتبة لمن ثبت له شريفُ الصُّحبة» (ص 78).

(3) انظر: «شرح الكوكب المنير» (2/ 477) لابن النجار الفُتوحي رحمه الله.

(4) «تحقيقُ مُنِيف الرُّتبة لمَن ثَبت له شريفُ الصُّحبة» (ص 81).

وخُلاصَةُ القول فيهم، ما قاله الإمام الشافعيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**هُم فَوقَنا في كُلِّ عِلمٍ وعَقلٍ ودينٍ وفَضْلٍ، وكُلُّ سببٍ يُنالُ به عِلمٌ، أو يُدركُ به هُدًى، ورأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا**».[1]

(1) نقلا عن «الفتاوى» (4/ 158)، وانظر: «مناقب الشافعي» (1/ 442) للبيهَقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وبعد هذا، نعود لشرح كلام الماتن، وهو **قوله** رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَيُقَالُ بِفضلِ خَليفَةِ رَسُولِ الله صلى اللهُ عليه وآلِه وسلَّم: أبي بكر الصّديق** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، **فَهُوَ أَفضلُ الخَلْقِ وأَخْيَرُهُم بَعدَ النَّبِي** ﷺ): **وهذا بإجماع الأمة، فهو** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **أوَّلُ من آمَن برسول الله** ﷺ **من الرجال، وصدَّقَه في كل ما قال، وواساه بالنَّفس والمال، وثَبتَ معه في أصعبِ الأحوال**، وكان صاحِبَه في الغار، ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾[التوبة: ٤٠]، قالَ اللَّيثُ بنُ سَعدٍ: «**مَا صَحِبَ الْأَنْبِيَاءَ** عَلَيْهِمُ السَّلَامُ **مِثلُ أَبِي بَكرٍ الصِّدِّيقِ**»، وقالَ سُفيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ: «**خَرَجَ أَبُو بَكْرٍ بِهَذِهِ الآيَةِ مِنَ الْمُعَاتَبَةِ الَّتِي فِي قَولِهِ: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ﴾**»، وقيل: «إِنَّمَا استَحَقَّ الصِّدِّيقُ أَن يُقالَ لهُ ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾ لِقِيامِهِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ بالأَمرِ كَقِيامِ النَّبِيِّ ﷺ به أَوَّلًا، ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَـٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا﴾[التوبة: ٤٠]، وقوله: ﴿**فَأَنْزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ**﴾، أي: عَلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَأَمَّا النَّبِي ﷺ فَقَدْ كَانَتِ السَّكِينَةُ عَلَيْهِ.

ولهذا، فالَّذي يُقطَعُ به مِن الكتابِ وَالسُّنَّةِ وَأَقوالِ عُلماءِ الأُمَّةِ وَيَجبُ أَن تُؤمِنَ به القُلوبُ والأَفئِدَةُ فَضْلُ الصِّدِّيقِ عَلَى جميعِ الصَّحابةِ، ولا مُبالَاةَ بِأَقوالِ أَهلِ الشِّيَعِ وَلَا أَهلِ البِدَعِ، فَإِنَّهُم بينَ مُكفِّرٍ تُضرَبُ رَقَبَتُهُ، وَبَينَ مُبْتَدِعٍ مُفَسَّقٍ لَا تُقبَلُ كَلِمَتُهُ.[1]

(1) انظر: «تفسير القرطبي» للآية، و«الشريعة» (4/ 1710، 1821، رقم: 1283) للآجري.

فائدة: قال القرافي في: «الفُروق» (2/ 294): «وَقَدْ سُئِلَ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْقَيْرَوَانِ مَنْ كَانَ مُسْتَحِقًّا لِلْخِلَافَةِ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: سُبْحَانَ اللهِ إِنَّا بِالْقَيْرَوَانِ وَإِنَّا نَعْلَمُ مَنْ هُوَ أَصْلَحُ مِنَّا بِالْقَضَاءِ، وَمَنْ هُوَ

ثم قال المُزنيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**ونُثنّي بَعدَه بالفاروقِ: وَهُوَ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**): الذي جَعلَ اللهُ إسلامَه فتحًا للمسلمين، ونُصرةً للمؤمنين، وذِلّةً للكافرين، أجرى اللهُ الحقَّ على قلبه ولسانه، صَحبَ النبيَّ ﷺ فماتَ وهو عنه راضٍ، وصحِبَ بعده أبابكرٍ وماتَ وهو عنه راضٍ، واستخلفَهُ بعده، فحكمَ فعدلَ، وماتَ شهيدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**كان إسلَامُ عُمَرَ عِزًّا، وكانت هِجرَتُهُ نَصرًا، وكانت خِلَافَتُهُ رَحمَةً، واللهِ ما استطَعنَا أن نُصَلِّيَ ظَاهِرِينَ حَتَّى أسلمَ عُمَرُ، وَإِنِّي لَأَحسَبُ** أَنَّ بينَ عَينَيْ عُمَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ، فإذا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّ هَلا بِعُمَرَ».[1]

ثم قال المُزنيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**فهُمَا وزيرَا رَسُولِ الله ﷺ**): كما رُوِيَ أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «**مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَلَهُ وَزِيرَانِ مِنْ أَهْلِ السَّمَاءِ وَوَزِيرَانِ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، فَأَمَّا وَزِيرَايَ مِنْ أَهْلِ السَّمَاءِ: فَجِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَأَمَّا وَزِيرَايَ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ: فَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ**»[2]، وكذلك قال زَيدُ بنُ عَلِيِّ بنِ الحُسَينِ بنِ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ لمَّا طَلَبوا منه أن يتبرأَ مِنَ الشَّيْخَيْنِ: أَبِي بَكْرٍ وعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فقَالَ: «**مَعَاذَ اللهِ، وَزِيرَا جَدِّي**، فَتَرَكُوهُ وَرَفَضُوهُ، فَسُمُّوا الرَّافِضَةَ»[3]، والوزيرُ: مُشتَقٌّ من المُؤازَرَة،

أَصْلَحُ مِنَّا لِلْفُتْيَا، وَمَنْ هُوَ أَصْلَحُ مِنَّا لِلْإِمَامَةِ، أَيَخْفَى ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ؟ إِنَّمَا يَسْأَلُ عَنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَهْلُ الْعِرَاقِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ». انتهى

(1) «الشريعة» (4/ 1736) للآجري. وقوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَحَيَّ هَلا»، أي: فأَقْبِلْ بِهِ وأسرِع، وَهِيَ كَلِمَتَان جُعِلتَا كَلِمَةً واحِدَة، فَحَيَّ بمعنى أقْبِل، وهَلًا بمعْنَى أَسْرِعْ، وَقِيلَ: بِمَعْنَى اسْكُنْ عِنْد ذِكْرِه حَتَّى تَنْقَضِيَ فَضائلُه، وَفِيهَا لُغات. انتهى من «النهاية» (ص 1315، هلا) لابن الأثير.

(2) رواه الترمذي (رقم: 3680)، وضَعَّفَه الألباني في: «ضعيف الجامع»: (رقم: 6065).

(3) انظر: «لوامع الأنوار البهية» (1/ 78) للسفاريني، و«الفرق بين الفرق» (ص 61) لعبد القاهر البغدادي.

وهي المُعاوَنَةُ وحَملُ الوِزر وهو الثِّقَلُ، وسُمِّيَ الوَزيرُ بذلك لأنَّه يُعينُ الأميرَ وَيُوازِرُه، ويَحمِلِ عَنْهُ مَا حُمِّلَه مِنَ الأَثْقال [1]، وفي التنزيل: ﴿وَجَعَلْنَا مَعَهُۥٓ أَخَاهُ هَٰرُونَ وَزِيرًا﴾[الفرقان: ٣٥]، أي: معينا وظهيرا.

وهكذا كان أبو بكر وعُمر لرسول الله ﷺ، ولهذا جاء في الحديث أنَّ النبيَّ ﷺ قال فيهما: «**هَذَانِ السَّمْعُ وَالبَصَرُ**»[2]، وعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذْ طَلَعَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**هَذَانِ سَيِّدَا كُهُولِ أَهْلِ الجَنَّةِ مِنَ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ إِلَّا النَّبِيِّينَ وَالمُرْسَلِينَ، يَا عَلِيُّ لَا تُخْبِرْهُمَا**»، وفي لفظ: «**مَا دَامَا حَيَّيْنِ**». [3]

ثم قال المُزنيُّ رحمه الله: (**وضَجِيعاهُ فِي قَبرِه**)، لأنَّهما رفيقاه في قبره ﷺ، والضَّجيع: هو المُلازِمُ، والرفيقُ في الفراش، ويُقصَدُ به أيضا: المدفونُ جَنبَ الآخَر [4]، **وهذا ثابتٌ لأبي بَكر وعُمَرَ** رضي الله عنهما **بإجماع الأمة، بل يُعَدُّ هذا من العلم الضروري الذي لا يُحتاجُ معه إلى بحث ونظر**، وفي هذا يقول الإمام الآجُرِّيُّ رحمه الله[5]: «لم يَختلِف جميعُ من شَمِلَهُ الإسلامُ، وأذاقَه اللهُ الكريمُ طعمَ الإيمان، أن

---

(1) انظر: «النهاية» (ص 1264، وزر) لابن الأثير، و«مقاييس اللغة» (954، وزر) لابن فارس.

(2) رواه الترمذي (رقم: 3671)، وصَحَّحَه الألباني في: «الصحيحة»: (رقم: 814). انظر: «فيض القدير» (1/ 89) للمناوي.

(3) رواه الترمذي (رقم: 3665)، وابن ماجه: (رقم: 95)، وصَحَّحَه الألباني في: «الصحيحة»: (رقم: 824).

(4) انظر: «المصباح المُنير» (ص 191، ضَجَعتُ).

(5) «الشريعة» (5/ 2368).

أبا بكر وعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا دُفِنا مع النبي ﷺ في بيت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وليس هذا مما يُحتَاجُ فيه إلى الأَخبار والأسانيدِ المَرويَّة: فلان عن فلان، **بل هذا من الأمر العام المشهور الذي لا يُنكِره عالمٌ ولا جاهلٌ بالعلم**، بل يُستغنَى بشُهرة دفنِهما مع النبي ﷺ عن نقل الأخبار». انتهى

ورُوِيَ أنَّ هَارُونَ الرَّشِيدَ رَحِمَهُ اللَّهُ قال لِلإمامِ مَالِكِ بنِ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كيف كانت مَنزِلَةُ أَبِي بَكرٍ وعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِن رَسولِ اللهِ ﷺ؟»، فقال مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: «**كَقُرْبِ قَبرَيهِمَا مِن قَبرِهِ بَعدَ وَفَاتِهِ**».[1]

وصدقَ الشاعِرُ في وَصفِ النبي ﷺ وصاحِبيه: أبي بكرٍ وعُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لمَّا أنشدَ:[2]

وَصَارُوا بَعْدَ مَوْتِهِمُ جَمِيعًا ... إِلَى قَبْرٍ تَضَمَّنَ بِاعْتِنَاقِ

إِلَى مَا فِيهِ قَدْ خُلِقُوا أُعِيدُوا ... وَمِنْهَا يُبْعَثُونَ إِلَى السِّيَاقِ

ثم قال المُزنيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وجَلِيساهُ فِي الجنَّة**): هذه منزِلَتُهما في الجنة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وبهذا تَمَّ لهما الشرف والفضل، **فهما الوزيران في الدنيا، والضجيعان في البرزخ، والجليسان في الجنة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقد أخبر النبيُّ ﷺ عن عُلُوِّ درجتِهما في الجنة فقال ﷺ: «**إِنَّ أَهْلَ الدَّرَجَاتِ الْعُلَى لَيَرَاهُمْ مَنْ تَحْتَهُمْ كَمَا يُرَى النَّجْمُ الزَّاهِرُ فِي السَّمَاءِ، وَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ مِنْهُمْ وَأَنْعَمَا**»[3]، وقوله: «وأَنْعَمَا» أَيْ زَادَا وفَضَلا.[4]

---

(1) «الشريعة» (5/ 2369، رقم: 1849) للآجري، ونَحوُه في: «ترتيب المدارك» (2/ 19) للقاضي عياض المالكي.

(2) والقصيدة بتمامِها في: «الشريعة» (5/ 2371) للآجري.

(3) رواه أبو داود (رقم: 3987)، الترمذي (رقم: 3658)، وابن ماجه: (رقم: 96)، وصَحَّحَه الألباني في: «صحيح الجامع»: (رقم: 2030).

(4) «النهاية» (ص 1209، نعم) لابن الأثير.

قال القحطانيُّ في «نونيَّته»:

قُل إنَّ خَيرَ الأنبياءِ مُحمَّدٌ وأَجَلُّ مَن يَمشي على الكُثبانِ
وأَجَلُّ صَحْبِ الرُّسْلِ صَحْبُ مُحمَّدٍ وكذاكَ أفضَلُ صَحبِهِ العُمَرانِ
فهما اللَّذانِ تَظاهَرا لنَبِيِّنَا في نَصرِهِ وهما له صِهْرانِ
وهما وَزيراهُ اللَّذانِ هُمَا هُمَا لفضائلِ الأعمالِ مُسْتَبِقانِ
وهُمَا لأَحمَدَ ناظِراهُ وسَمْعُهُ وبِقُرْبِه في القَبرِ مُضْطَجِعانِ
كانا على الإسلامِ أَشْفَقَ أهلِهِ وهُمَا لدينِ مُحَمَّدٍ جَبَلانِ

قَالَ مَسْرُوقٌ: «**حُبُّ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا**، وَمَعْرِفَةُ فَضْلِهِمَا مِنَ السُّنَّةِ**».[1]

(1) «جامع بيان العلم وفضله» (ص 480) لابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ.

وبعد ذكر الشيخين رضي الله عنهما، انتقل المُزنيُّ إلى ثالثِ الخُلفاء الراشدين: عُثمانَ بنِ عفَّانَ رضي الله عنه، فقال رحمه الله: (**ونثلِّث بِذِي النُّورَينِ عُثمَانَ بنِ عَفَّان رضي الله عنه**): وسُمِّيَ بذلك لأنه تزوَّجَ من بِنتي رسولِ الله ﷺ: رقيَّةَ وأمِّ كلثوم رضي الله عنهن، ولم يَجمع بين ابنَتَي نبيٍّ أحدٌ قبله رضي الله عنه[1]، وله المناقِبُ الكثيرة، والفضائلُ الشهيرة، أحبه النبي ﷺ حتى صاهره مرتين، فكان حقا ذَا النورين. يُضرب به المثل في الحياء، حتى استحت منه ملائكة السماء، وهو الذي اشترى بمالِه دَرَجَ الجِنان، فجهَّزَ جيشَ العُسرة، وسَقى ببئرِ رُومَة الظمآن. هو الإمام العادل الصابر الزاهد العابد الذي يخَتم في ركعة واحدةٍ كُلَّ القرآن، سار على طريقةِ الشيخين فكان خيرَ خلَفٍ لخيرِ سلف، ولم تكُن خلافَتُه فَجوةً كما زعمَ مَفتونٌ طَعَّان!؟

ثم نُربِّعُ بعليِّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه، ولهذا قال المُزنيُّ رحمه الله: (**ثمَّ بِذِي الفَضْلِ والتُّقَى عَليِّ بنِ أبي طَالبٍ**): ابن عمِّ رسول الله ﷺ، وأوَّلُ من آمَن به من الصِّبيان، زوَّجه النبيُّ ﷺ ابنتَه فاطمةَ الزَّهراءَ، التي فَضُلت على سائر النساء رضي الله عنها، وفَضائلُه رضي الله عنه معلومة لكلِّ مُسلمٍ عافاهُ اللهُ من بدع النَّواصب، فهو الذي يُحبُّ اللهَ ورَسولَهُ ويُحبُّه اللهُ ورَسولُه، وهو الذي كان من النبي ﷺ بمنزلَة هارون من موسى عليه السلام، ويُضرَبُ به المثلُ في الشجاعة والإقدام، فهو التَّقي النقِيُّ الذي أخمدَ اللهُ به سَطوةَ الأعداء، فكان حَربًا على المُشركين، مُعلِيًا بسيفه كَلِمة الحق والدين، حَكمَ الناسَ وهو يومئذٍ خيرُهم بإجماع المُسلمين، فسار بهم على نهج من سَبقهُ من الخُلفاء الراشدين، وكان من أعظمِ مناقِبه أن كفَّ اللهُ به شرَّ الخوارج المارِقين، فقاتَلهم

(1) «الشريعة» (4/ 1938، رقم: 1405).

وانتصَر عليهم يومَ النهروان، وكان قد بشَّره بذلك النبيُّ ﷺ، فرضي الله عنه ورفع درجته في عليِّين. آمين.

ولهذا قال المُصنِّفُ بعدها: (رضي الله عنهم أَجْمَعِينَ): وهذا يحتَمِلُ أن يكونَ دُعاءً، أي: اللهم ارضَ عنهُم، أو إخبارًا، أي: أنَّ اللهَ قد رَضيَ عنهم، كما قال سُبحانه: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

ثم قال المُزنيُّ رحمه الله: (ثمَّ البَاقِينَ مِن الْعشَرَةِ الَّذين أَوْجَبَ لَهُم رَسُولُ الله ﷺ الجنَّةَ): وقد مرَّ ذكرُهم لمَّا تحدَّثنا عن الشهادة للمُعيَّن بالجنة، وذكرنا قولَ النَّبيِ ﷺ فيهم: **«عَشْرَةٌ فِي الْجَنَّةِ: أَبُو بَكْرٍ فِي الْجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الْجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ فِي الْجَنَّةِ، وَالزُّبَيْرُ فِي الْجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ فِي الْجَنَّةِ، وَابْنُ عَوْفٍ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعْدٌ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ فِي الْجَنَّةِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ في الجَنَّة»**[1].

وهؤلاء الذين ذكرَهم الإمامُ المُزنيُّ وهمُ: الخُلَفاءُ الأربَعَة، ومعهم السِتَّةُ الباقُون، ذَكَرهم ابنُ أبي داود في **«حائيَّتِه»**[2]، فقال:

وَقُلْ إنَّ خَيْرَ النَّاسِ بَعْدَ مُحَمَّدٍ ... وَزِيراهُ قُدْمًا ثُمَّ عُثْمَانُ الارْجَحُ

ورابِعُهُم خَيْرُ البريَّةِ بَعْدَهُم ... عَلِيٌّ حَليفُ الخَيرِ بالخَيرِ مُنْجِحُ

وإنَّهمُ للرَّهْطُ لا رَيْبَ فِيهِمُ ... عَلَى نُجُبِ الفِرْدَوْسِ بالنُّورِ تَسْرَحُ

سَعِيدٌ وَسَعْدٌ وابنُ عَوْفٍ وطَلْحَةٌ ... وعَامِرُ فِهْرٍ والزُّبَيْرُ المُمَدَّحُ

وَقُلْ خَيْرَ قولٍ في الصَّحَابَةِ كُلِّهِمْ ... ولا تَكُ طَعَّانًا تَعِيبُ وَتَجْرَحُ

---

(1) رواه ابن حبان في «صحيحه» (رقم: 7002)، واللفظ له، وأحمد في المسند (رقم: 1675)، والترمذي (رقم: 3747)، وصححه الألباني في: «صحيح الجامع» (رقم: 50).

(2) انظر شرح هذه الأبيات في: «**نهج الاقتصاد شرح حائية الاعتقاد**»، للمؤلف -عفا الله عنه-.

فَقَدْ نَطَقَ الوَحْيُ المُبينُ بِفَضْلِهِمْ وفي الفَتْحِ آيٌ للصَّحابةِ تَمْدَحُ

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ [1] **مثنيا على صحابة رسول الله** ﷺ: «مِن أَينَ في الأُمَمِ مِثلُ أبي بكرٍ الصدّيق؟ أو عُمرَ الذي ما سلَك طريقًا إلّا هربَ الشيطانُ مِن ذلكَ الطريق؟ أو عثمانَ الصابرِ على مُرِّ الضيق؟ أو عليٍّ بَحرِ العِلم العَميق؟ أو حمزةَ والعباس؟ أفيهم مِثلُ طلحةَ والزبير القَرينَين؟ أو مِثلُ سَعد وسعيد هيهات، من أين؟ أو مِثلُ ابنِ عَوفٍ وأبي عُبَيدةَ، ومن مِثلُ الاثنين؟ إن شَبَّهْتَهُم بهم فقد أبعَدتَ القياس». انتهى

وما أحسن قول الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **مثنيا على هؤلاء العشرة من أهل الجنة، بعد أن ساق سيرتهم** [2]: «فهم أفضل قريش، وأفضل السابقين المهاجرين، وأفضل البدريين، وأفضل أصحاب الشجرة، وسادة هذه الأمة في الدنيا والآخرة.

فأبعدَ اللهُ الرافضة ما أغواهم، وأشد هواهم، كيف اعترفوا بفضل واحد منهم، وبخسوا التسعة حقهم...». انتهى

وبعد ذِكر شيءٍ من فَضائِلهم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ**، لا بُدَّ من مَعرفةِ واجِبنا تُجاههم، وحقِّهم علينا، ولهذا قال المُزنيُّ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَنُخْلِصُ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنهُم مِن المَحبَّةِ بِقَدْرِ الَّذِي أَوْجَبَ لَهُم رَسُولُ الله ﷺ مِن التَّفضِيل، ثمَّ لسَائِرِ أَصحَابِه مِن بَعدِهم** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ **أَجْمَعِينَ. وَيُقَالُ بِفَضْلِهِم، ويُذْكَرونَ بِمَحَاسِنِ أَفْعالِهِم**): فإذا كُنَّا نتوَلَّى أقلَّ المؤمنين منزلَةً لما عنده من التَّقوى والإيمان، فما بالُك بسادات الأولياء، والأئمة الأتقياء، وصحابة خير الأنبياء ﷺ؟! بل هُم أولى بولائنا وحُبِّنا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

---

(1) «لطائف المعارف» (ص 130).

(2) «سير أعلام النبلاء» (1/ 140).

قال أبو جَعفَرٍ الطحاويُّ رَحِمَهُ اللهُ في «عقيدته»: «**وَنُحِبُّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَا نُفْرِطُ فِي حُبِّ أَحَدٍ مِنهُمْ، وَلَا نَتبَرَّأُ مِنْ أَحَدٍ مِنهُم، وَنُبغِضُ مَن يُبغِضُهُمْ، وَبِغَيرِ الخَيرِ يَذكرُهُم، وَلَا نَذكرُهُم إِلَّا بِخَيرٍ، وَحُبُّهُم دِينٌ وَإِيمَانٌ وَإِحسَان، وَبُغضُهُم كُفرٌ وَنِفَاقٌ وَطُغيَان**». انتهى

مراتب الصحابة

والصحابة ﵃ طبقاتُهم في الفَضل من حيث الإجمال على هذا النحو:[1]

المهاجرون أفضلُ الصحابة لجَمعهم بين الهجرة والنُّصرة،

ثم أهلُ بَدر،

ويليهم الأنصار،

ثم مَن شهِد بيعة الرضوان، الذين قال الله فيهم: ﴿لَا يَسۡتَوِي مِنكُم مَّنۡ أَنفَقَ مِن قَبۡلِ ٱلۡفَتۡحِ وَقَٰتَلَۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعۡظَمُ دَرَجَةٗ مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعۡدُ وَقَٰتَلُواْۚ﴾، والفتح هنا: هو صُلحُ الحُديبية على الصحيح.

ثم مَن أسلم قبل الفتح، أي: فتح مكة.

ويليهم مَن أسلم بعد ذلك.

وأما على التفصيل، فأفضَلُ المُهاجِرين:

العَشَرة المُبَشَّرون بالجنة،

وأفضلُ العَشرة: الخلفاء الراشدون الأربعة،

وأفضلُ الخُلفاء الراشدين: أبو بكر، ثم عُمَرُ، وعثمانُ، ثم عليٌّ ﵃،

ثم باقي العَشَرة ﵃ أجمعين.

وعلى هذا، فحُبُّنا للصحابة ﵃ يتفاوَتُ على قَدر فضلِهم ومَنزلَتهم، لأنَّ حب المؤمن تَبَعٌ لمَحَبَّة الله ﷻ ومَحبَّة رسوله ﷺ، كما قال المُصنِّفُ ﵀: (**ونُخْلِصُ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنهُم مِن المَحبَّةِ بِقَدْرِ الَّذِي أَوْجَبَ لَهُم رَسُولُ الله ﷺ مِن التَّفضِيل**)،

---

(1) انظر: «اللآلئ البهية» (2/ 434-425) لصالح آل الشيخ، ولتفصيل القول في ذلك: «لوامع الأنوار البهية» (2/ 324-396) للسفاريني.

فحُبُّنا لأبي بكر أعظَمُ من حُبِّنا لعُمرَ، وحُبُّنا لعُمرَ أعظَمُ من حُبِّنا لعُثمانَ، وحُبُّنا لعثمانَ أعظَمُ من حُبِّنا لعليٍ رضي الله عنهم جميعا، وهكذا.

وحُبُّهم رضي الله عنهم دينٌ نرجو أن نَلقى اللهَ عليه يومَ القيامة، فقد قالَ الْفُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ: «**حُبُّ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ ذُخْرٌ أَدَّخِرُهُ، ثُمَّ قَالَ: رَحِمَ اللهُ مَنْ تَرَحَّمَ عَلَى أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَإِنَّمَا يَحْسُنُ هَذَا كُلُّهُ بِحُبِّ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ**»، وقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: «**خَصْلَتَانِ مَنْ كَانَتَا فِيهِ نَجا: الصِّدْقُ، وَحُبُّ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ**».[1]

وعَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، قَالَ: «**مَنْ أَحَبَّ أَبَا بَكْرٍ فَقَدْ أَقَامَ الدِّينَ، وَمَنْ أَحَبَّ عُمَرَ فَقَدْ أَوْضَحَ السَّبِيلَ، وَمَنْ أَحَبَّ عُثْمَانَ فَقَدِ اسْتَنَارَ بِنُورِ اللهِ عز وجل، وَمَنْ أَحَبَّ عَلِيًّا فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى، وَمَنْ أَحْسَنَ الْقَوْلَ فِي أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ فَقَدْ بَرِئَ مِنَ النِّفَاقِ**».[2]

حقوقُ الصحابة علينا

وحقوق الصحابة رضي الله عنهم على الأمة من أعظم الحُقُوق، فلهم على الأمة:[3]

محبَّتُهم بالقلب، والثناءُ عليهم باللسان،

والترحُّم عليهم، والاستغفار لهم،

والكَفُّ عن مساوئهم -إن وُجدت-، والإمساك عمَّا شَجَر بينهم.

---

(1) «الشريعة» (4/ 1687، رقم: 1164) للآجري، ولفظُ ابنِ المبارك نقلته عن «الشفا» (2/ 298) للقاضي عياض المالكي.

(2) «الشريعة» (4/ 1772، رقم: 1231) للآجري.

(3) انظر: «التعليق على لمعة الاعتقاد» (ص 78) للعلامة ابن عثيمين.

الإمساك عمّا شَجَرَ بينَ الصحابة

ومِن مظاهِرِ حُبِّنا لله ﷻ، ولرسولِه ﷺ، ولصحابتِه الكِرام ﷺ: الإمساكُ عما شَجَرَ بينهم، والسُّكوتُ عن الفتنة التي وقعت في زَمنهم، ولهذا قال المُزنيُّ: (ونُمْسِكُ عَن الخَوْضِ فِيمَا شَجَر بَينَهم؛ فهُم خِيَارُ أَهلِ الأَرْضِ بَعدَ نَبيِّهِم، ارتَضاهُم اللهُ ﷻ لنَبيِّه، وخَلَقَهم أَنصارًا لِدِينِه، فَهُم أَئِمَّةُ الدِّينِ، وأَعلامُ المُسلِمينَ، فَرَحمَةُ الله عَلَيهِم أَجْمَعِينَ).

قال القاضي عياض المالكي رحمه الله [1]: «ومن توقِيره وبِرِّه ﷺ: تَوقيرُ أصحابِه وبِرُّهم، ومعرفَةُ حَقِّهم، والاقتداءُ بهم، وحُسنُ الثناء عليهم، والاستغفارُ لهم، **والإمساكُ عمَّا شَجَرَ بينهم** [2]، ومُعاداةُ من عاداهم، **والإضراب عن أخبار المؤرِّخين، وجَهَلةِ الرُّوَّاة، وضُلَّالِ الشيعة، والمُبتَدِعين القادِحة** [3] **في أحَدٍ منهم**، وأن يُلتَمَس لهم -فيما نُقِل عنهم من مثل ذلك فيما كان بينهم من الفتن- أَحسَنُ التأويلات، ويُخَرَّجَ لهم أَصوَبُ المخارِجِ، إذْ هُم أهلُ ذلك، ولا يذكر أحد منهم بسوء...». انتهى

ومِن أحسنِ مَن قرَّرَ هذهِ المسألةَ شيخُ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في عقيدته المباركة المُسمَّاة: «العقيدة الواسطيّة»، وكذلك في: «منهاج السنة» [4] حيث قال رحمه الله: **«ومَن عَلِمَ ما دَلَّ عليه القرآنُ والسنةُ مِن الثناء على القوم، ورِضا الله عنهم،**

(1) «الشفا» (ص 2/ 296).

(2) انظر الإجماع على ذلك في: «معارج القبول» (2/ 485) لحافظ حكمي.

(3) وصفٌ راجع إلى الأخبار المَرويَّة.

(4) «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية» (4/ 312). واستفدت هذا النَّقل من «التنبيهات السنيَّة» (ص 308) للرَّشيد رحمه الله.

واستِحقاقَهم الجنة، وأنَّهم خَيرُ هذه الأمة التي هي خَيرُ أُمة أُخرِجت للناس، لم يُعارِض هذا المُتيَقَّنَ المعلومَ بأمور مُشتبِهة:

منها: ما لا يُعلَم صحته،

ومنها: ما يتَبين كَذِبه،

ومنها: ما لا يُعلَم كيف وقع،

ومنها: ما يُعلَم عُذْرُ القومِ فيه،

ومنها: ما يُعلَم تَوبتُهم منه،

ومنها: ما يُعلَم أنَّ لهم من الحسنات ما يَغْمُرُه،

فمَن سَلَك سبيلَ أهلِ السنة استَقام قولُه، وكان مِن أهلِ الحق والاستقامة والاعتدال، وإلا حَصَل في جَهل وكَذِب وتناقُضٍ كحال هؤلاء الضلال»[1]. انتهى كلامه عليه رحمة الله ورضوانه.

وفي نظم أحمد بن مشرف الأحسائي المالكي لمقدّمة «رسالة ابن أبي زيد القيرواني»، قوله رَحِمَهُ اللَّهُ:

وواجِبٌ ذِكرُ كُلٍّ مِن صَحابَتِهِ ... بالخَيرِ والكَفُّ عمَّا بَينهُمْ شَجَرَا

فلا تَخُضْ في حُروبٍ بَينَهُمْ وَقَعتْ ... عن اجتهادٍ وكُنْ إنْ خُضْتَ مُعْتَذِرَا

والاقتداءُ بِهِمْ في الدِّين مُفتَرَضٌ ... فاقتَدْ بِهِمْ واتْبَعِ الآثارَ والسُّوَرَا

وكلامُ السَّلف في هذا الباب كثير، ولمَّا سُئِلَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ قِتَالِ أَهْلِ صِفِّينَ، قال: «**تِلْكَ دِمَاءٌ كَفَّ اللهُ عَنْهَا يَدِي، لَا أُرِيدُ أَنْ أُلَطِّخَ بِهَا لِسَانِي**». [2]

---

(1) يعني الرافضة.

(2) «جامع بيان العلم وفضله» (ص 364) لابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ.

وروى اللالّكائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ [1] عن سعد بن أبي وقاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنّه قال: «**الناسُ على ثلاثِ منازِلَ، فمضت منزلتان، وبقيت واحدة، فأحسَنُ ما أنتم كائنونَ عليه أن تكونوا على التي بَقِيَت**، ثم قرأ: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ﴾[الحشر: ٨]، **هؤلاء المهاجرون، وهذه منزلة**، ثمّ قرأ: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[الحشر: ٩]، قال: **هؤلاء الأنصارُ، وهذه منزلة قد مضَت**، ثم قرأ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَـٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[الحشر: ١٠]، **قد مضت هاتان، وبقيت هذه المنزلة، فأحسَنُ ما أنتم كائنون عليه أن تكونوا بهذه المنزلةِ التي قد بقِيَت، أي: أن تستغفروا لهم**».

وصدق مَن قال مِن السلف: «**مثل أصحاب محمد مثل العين، ودواء العين ترك مسها**» [2].

وقالَ العَوَّامُ بنُ حَوْشَبٍ: «**اذْكُرُوا مَحَاسِنَ أَصحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ تَأْتَلِفُ الْقُلُوبُ عَلَيْهِم، وَلَا تَذكُرُوا مَسَاوِئَهُمْ تُحَرِّشُوا النَّاسَ عَلَيهِم**» [3].

---

(1) «شرح أصول الاعتقاد» (7/ 235، رقم: 2354).

(2) «زاد المعاد» (4/ 100).

(3) «جامع بيان العلم وفضله» (ص 480) لابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ولمَّا قِيلَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إِنَّ نَاسًا يَتَنَاوَلُونَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، حَتَّى أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ! فقَالَتْ: «**وَمَا تَعْجَبُونَ مِنْ هَذَا! انْقَطَعَ عَنْهُمُ الْعَمَلُ، فَأَحَبَّ اللهُ أَنْ لَا يَقْطَعَ عَنْهُمُ الْأَجْرَ**». (1)

واعلم سدَّد اللهُ خُطاك، أنَّ سبَّ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مُحرَّمٌ بالكتاب، والسنة، والإجماع، ومن تلطَّخَ بهذه الجريمة النَّكراء، فقد استوجبَ لَعنة أهلِ الأرض والسماء، فقد قال النبيُّ ﷺ: «**مَنْ سَبَّ أَصحابِي، فَعَلَيْهِ لَعنَةُ اللهِ والمَلائكةِ والنَّاسِ أَجمعين**» (2)، وقال ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَمَرَنَا بِالِاسْتِغْفَارِ لَهُمْ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ سَيَقْتَتِلُونَ**». (3)

قال القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ (4): «**وسَبُّ آلِ بيتِه، وأزواجِه، وأصحابِه ﷺ، وتَنَقُّصُهم حَرامٌ مَلعُونٌ فاعِلُه**». انتهى

---

(1) «شرح الطحاوية» (ص 360) لابن أبي العز رَحِمَهُ اللَّهُ.

(2) قال الألباني: رواه الطبراني (3 / 174 / 1)، ثم صَحَّحَه في: «الصحيحة»: (رقم: 2340).

(3) «الشريعة» (5/ 2491، رقم: 1979) للآجري.

(4) «الشفا» (2/ 492).

التفصيلُ في حكم سَبِّ الصحابة

ذَكَر أهلُ العلم أنَّ سَبِّ الصحابة ﵃ على ثلاثة أقسام: [1]

الأول: أن يَسُبَّهم بما يقتضي كُفرَ أكثرِهم، أو أنَّ عامَّتَهم فَسَقوا فهذا كفر؛ لأنه تكذيبٌ للهِ ورسولِه ﷺ بالثناء عليهم والترضي عنهم.

الثاني: أن يَسُبَّهم باللَّعن والتَّقبيحِ، ففي كُفرِه قولان لأهل العلم، وعلى القول بأنه لا يكفر يجب أن يُجلَد ويُحبَس حتى يموتَ، أو يرجِعَ عمَّا قال.

الثالث: أن **يَسُبَّهم بِما لا يَقدَحُ في دينِهم، كالجُبن والبُخل فلا يَكفُر،** ولكن يُعَزَّر بما يَرْدَعُه عن ذلك.

والقدح في الصحابة ﵃ هو في الحقيقة: قدحٌ في الله ﷻ، وفي رسوله ﷺ، وفي دينه، وفي كتابه، لأنَّ جَرحَ الناقل يعُود بالجَرح على المنقول، ومن المعلوم أنَّ الصحابةَ ﵃ هُم نَقَلَةُ الشريعة، فإذا سقطت عدالتُهم لم يبقَ ثِقَةٌ فيما نقلوه من الشريعة، وقد نبَّهَ على هذا أهلُ العلم قديمًا وحديثًا. [2]

---

(1) انظر: «الصّارم المسلول على شاتم الرسول» (ص 419-435) لشيخ الإسلام، و«الشفا» (ص 2/ 492-495) لعياض، و«التعليق على لمعة الاعتقاد» (ص 79) لابن عثيمين، و«منهج الإمام مالك في إثبات العقيدة» (ص 449-462) للدَّعجان، و«شرح الطحاوية» (2/ 347-352) لصالح آل الشيخ، وهناك تَفصيلٌ حَسنٌ ذكرهُ ذياب الغامدي في كتابه: «تسديد الإصابة فيما شجر بين الصحابة» (142-144).

(2) وقد عقدت فصلا في كتابي: «التّعليقات السَّنيّة» بعنوان: **(غاية الرّوافض من وراء سبّ صحابة رسول الله ﷺ)**، وانظر لهذا: «شرح أصول الاعتقاد» (8/ 387، رقم: 2812) للالكائي، و«الكفاية في علم الرواية» (ص 49) للخطيب البغدادي، و«ذبّ الإمام الشّوكاني عن صحابة النّبيّ العدناني» (40، 51-52) للرازحي، «شرح العقيدة الواسطية» (ص 472) لابن عثيمين...

وقد جَرَت سُنَّةُ الله سُبحانه، أنَّه **ما خاض أحدٌ في عِرض صحابة رسول الله ﷺ إلا رأى الناس فيه من آيات الله عَجَبًا**، وما تلَوَّثَ أحدٌ بسبِّ الصحابة إلا رأيتَهُ مُحتَقَرا ذليلًا مَهينًا في الدنيا قبل الآخرة، لأنَّ اللهَ قد أعلنَ الحَربَ على من آذى لهُ وَليًّا واحِدًا، فكيف إذا كان هذا الولي هم سادةُ الخَلق بعد الأنبياء، وهم الصحابة رضي الله عنهم!؟ (1)

(1) وقد عقدت فصلا في كتابي: «التّعليقات السَّنيّة» بعنوان: (**سنّة الله فيمن سبّ صحابة رسوله ﷺ**)، انظر لهذا: «الصّارم المسلول» (ص 434)، و«الفتاوى» (4/ 329) لابن تيمية، و«ذبّ الإمام الشّوكاني عن صحابة النّبيّ العدناني» (44) للرازحي...

الصَّلاةُ وراء الأئمَّة والجهادُ معهم

وَلَا نَترُكُ حُضُورَ صَلَاةِ الجُمُعَة، وصلاتُها مَعَ بَرِّ هَذِه الْأَمَّةِ وفاجِرِها لَازِمٌ، مَا كَانَ من البِدعَةِ بَريئًا، فَإِن ابتَدَعَ ضَلالًا فَلَا صَلَاةَ خَلفَهُ، والجِهَادُ مَعَ كُلِّ إِمَامٍ عَدْلٍ أَو جَائِرٍ، وَالحَجُّ.

بعد الكلام على حُقوقِ الصحابة ﷺ، عادَ الإمامُ المُزنيُّ لتأصيل مسألة عظيمة، وهي الصلاة والجِهاد وراء أَئِمَّةِ المُسلمين، **فقال** رَحِمَهُ اللهُ: (**وَلَا نَترُكُ حُضُورَ صَلَاةِ الجُمُعَة، وصلاتُها مَعَ بَرِّ هَذِه الْأَمَّةِ وفاجِرِها لَازِمٌ**): وهذا من عقائد أهلِ السنة التي دَوَّنوها ونَصُّوا عليها في كُتبهم، وضَلَّلوا من خالفها وصاحُوا عليه بالبدعة، **فإنَّ مِن أنواعِ الاجتماع على الدين وعَدَم التَّفَرُّق فيه، ما أَمَر به الشارعُ مِن الاجتماعات العامة**، كاجتماع الحج والأعياد، والجُمَع والصلوات الخَمسِ والجهاد، وغيرِ ذلك من العبادات التي لا تتم ولا تَكمُل إلا بالاجتماع لها وعَدَم التَّفَرُّق.[1]

قال أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللهُ[2]: «**ومن دينِنا أَن نُصَلِّيَ الجُمُعة والأعيادَ وسائرَ الصلواتِ والجَماعاتِ خَلف كُلِّ بَرٍّ وفاجِرٍ، كما رُويَ أَنَّ عبدَ اللهِ بنَ عُمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا كان يُصَلِّي خَلفَ الحَجَّاج...**

ونَرى الدُّعاءَ لأئمَّةِ المُسلمينَ بالصَّلاحِ، والإقرارَ بإمامَتِهم، وتَضليلَ مَن رأى الخُروجَ عليهم إذا ظَهر منهم تَركُ الاستقامة، ونَدينُ بإنكارِ الخُروجِ بالسَّيفِ، وتركِ القتالِ في الفتنة». انتهى

---

(1) انظر: «تفسير السعدي» (ص 888).

(2) «الإبانة عن أصول الديانة» (ص 20).

صلاةُ الجُمعة مع البَر والفاجر

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَلَا نَترُكُ حُضُورَ صَلَاةِ الجُمُعَةِ**): لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلۡبَيۡعَ﴾[الجمعة: ٩]، وهذا خِطَابٌ لِلمُكَلَّفِينَ بِإِجمَاعٍ، ويَخرُجُ منهُ المَرضَى والمُسَافِرُونَ وَالعَبِيدُ والنِّسَاءُ ومن لهُ عُذرٌ شرعيٌّ[1]، **خلافًا للرَّافضة الذين هَجَروا المساجِدَ وعمَّروا المشاهِدَ**، وزَعَموا -زُورًا- أنَّهم لا يُصَلُّون إلا وراء إمامِهم المَعصُوم، الذي هو في الحقيقة مَفقودٌ بَل مَعدُوم.

قال أبو بكر الإسماعيلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُبيِّنًا اعتقاد أهلِ السنة في هذا الباب[2]: «ويَرون الصلاة -الجمعة وغيرها- خَلفَ كُلِّ إمامٍ مسلِمٍ: بَرًّا كان أو فاجِرًا، **فإن الله** عَزَّوَجَلَّ **فَرَض الجمعة وأمر بإتيانها فرضًا مُطلَقا، مع عِلمه تعالى بأنَّ القائِمين يكون منهُم الفاجِرُ والفاسِقُ، ولم يَستَثْنِ وقتًا دون وقتٍ، ولا أمرا بالنداء للجمعة دون أمرٍ**». انتهى

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وصلاتُها مَعَ بَرِّ هَذِه الأُمَّةِ وفاجِرِها لازِمٌ**): ومن ترك الجمعة والجماعة خلف الإمام الفاجر، فهو مبتدع عند أكثر العلماء[3]، والصحيح أنه

---

(1) انظر: «تفسير القرطبي».

(2) «اعتقاد أئمة الحديث» (ص 75)، ونَحوُه في: «أصول السنة» (ص 281) لابن أبي زَمنين المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(3) قال الإمامُ أحمَدُ في: «أصول السنة»: «والغزو مَاضٍ مَعَ الإمَام إِلَى يَوْم الْقِيَامَة: الْبرِّ والفاجرِ، لَا يُترك، وَقِسْمَةُ الْفَيْء، وَإِقَامَةُ الْحُدُود إِلَى الْأَئِمَّة مَاضٍ، لَيْسَ لأحد أَن يطعن عَلَيْهِم وَلَا ينازِعَهم، وَدفعُ الصَّدقَات إِلَيْهِم جَائِزَة نَافِذَة، مَنْ دفعهَا إِلَيْهِم أَجْزَأت عَنهُ: بَرًّا كَانَ أَو فَاجِرًا، وَصَلَاةُ الْجُمُعَة خَلفه وَخلف

يصليها ولا يعيدها، فإن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يصلون الجمعة والجماعة خَلف الأئمةِ الفُجَّارِ ولا يُعيدون، ولما حُصِرَ عُثمانُ بنُ عَفانَ رضي الله عنه صَلَّى بالناس شَخصٌ، فسأل سائلٌ عُثمانَ: إنك إمام عامة، وهذا الذي صَلَّى بالناس إمام فتنة؟ فقال: «**يَا ابنَ أَخِي، إِنَّ الصَّلَاةَ مِن أَحسَنِ مَا يَعمَلُ النَّاسُ، فَإِذَا أَحسَنُوا فَأَحسِنْ مَعَهُم، وَإِذَا أَسَاءُوا فَاجتَنِبْ إِسَاءَتَهُم**» (1)، وقد روى هذا الأثرَ البُخاريُّ في «صحيحه»، فقال: «**بَابُ إِمَامَةِ المَفْتُونِ وَالمُبْتَدِعِ**، وَقَالَ الحَسَن: تُصَلِّي وعليه بِدعتُه»، ثم ساق الأثر.

وروى أيضا في: «صحيحه» (2)، أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم قال في الوُلَّاة والأمراء: «**يُصَلُّونَ لَكُمْ، فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ، وَإِنْ أَخْطَئُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ**».

ثمَّ استثنى المُصَنِّفُ صورَةً خاصةً من عُمُوم الصلاة وراء البَرِّ والفاجِر، وهي الصلاة وراء المُبتدِع، فقال رحمه الله: (**مَا كَانَ من البِدعَةِ بَريئًا**): أي: لا نَترُكُ حُضُورَ الجُمعة والجماعات وراء الإمام البرِّ أو الفاجِر ما دامَ من البِدعة بريئًا أي: سالِمًا،

من وَلَّاه جَائِزَةٌ بَاقِيَةٌ تَامَّةٌ: رَكْعَتَيْنِ، مَن أعادهما فَهُوَ مُبْتَدع تَارِكٌ للآثارِ، مُخَالفٌ للسّنة، لَيْسَ لَهُ من فضل الْجُمُعَة شَيْء إذا لم يَرَ الصَّلَاة خلف الْأَئِمَّة من كَانُوا: برِّهم وفاجِرهم، فَالسنة بِأَن يُصَلِّي مَعَهم رَكْعَتَيْنِ، وَتَدينُ بِأَنَّهَا تَامَّةٌ، لَا يكن فِي صدرك من ذَلِك شَيْء». انتهى

وقال ابنُ أبي زَمنين المالكي في: «أصول السنة» (ص 281): «ومِن قول أهلِ السنة: أنَّ صلاةَ الجمعة والعِيدين وعَرفة مع كُلِّ أميرٍ بَرٍّ أو فاجِرٍ، مِن السنة والحقِّ، وأنَّ مَن صلى معهم ثم أعادَها فقد خَرج مِن جماعة مَن مَضى مِن صالِح سلفِ هذه الأمة...». انتهى

(1) «صحيح البخاري» (رقم: 695). وانظر: «الفتاوى» (3/ 280)، وعنه ابن أبي العزِّ في: «شرح الطحاوية» (ص 289).

(2) (رقم: 694).

(**فَإِن ابتَدَعَ ضَلالًا فَلَا صَلَاةَ خَلفَهُ**): لأنَّ مَن أظهَر بدعَةً لا ينبَغي أن يُقَدَّمَ إمامًا للمسلمين، والواجِبُ على وُلَّاةِ الأمور أن لا يُقَدِّموا أهلَ البدع في المَحاريب، ولا أن يَرفعُوهم على المنابر، وفي هذا يقولُ ابن عبد البر[1]: «**وينبغي أَن يُختارَ الإمامُ الرَّاتِبُ فيكونَ فقيهًا عالِمًا بأحكامِ الصلاة، مُحسِنا بالقُرآن سالِمًا من البِدَع والكبائر**». انتهى

ورُبَّما كان في تَركِ الصلاة خَلفَه زَجْرٌ له حتَّى يَرتَدِعَ ويُقلِعَ عن بدعته، **وأما إذا كان تركُ الصلاة خلفه يُفَوِّتُ على المأمومِ الجمعةَ والجماعةَ، فهُنا لا يَترك الصلاةَ خَلفَه إلا مُبتَدِع مُخالِفٌ للصحابة** رضي الله عنهم.

والصلاةُ خَلفَ الأفضلِ أفضلُ، ولكن إذا كان الإمامُ قد رتَّبَه وُلَّاةُ الأمور، فليس في تَركِ الصلاةِ خَلفَه مَصلحةٌ شرعية، فهُنا لا يَترُكُ الصلاةَ خَلفَه، خاصة إذا كان لا يُمكِن له تَغييرُ هذا الإمام الراتب، أو كان لا يتمكن من تَغييرِه إلا بشر أعظمَ ضَرَرا مِن ضَرَر ما أظهرَ من المُنكَر، **فلا يجوز دفع الفساد القليل بالفساد الكثير**، فإنَّ تفويتَ الجُمَعِ والجَمَاعاتِ أعظمُ فسادا من الاقتداء فيهما بالإمام الفاجِر، لا سِيَّما إذا كان التَّخلُّفُ عنها لا يدفع فُجُورا، فيَبقى تعطيلُ المَصلَحة الشرعية بدون دَفع تلك المَفسدة.[2]

---

(1) «الكافي في فقه أهل المدينة» (ص 46).

(2)انظر: «الفتاوى» (23/ 351-354)، وعنه ابن أبي العزِّ في: «شرح الطحاوية» (ص 277)، وقد نقلتُه باختصار وتصرُّف.

الجهاد مع الإمام بَرًّا كان أو فاجرًا

ثم قال المُزَنيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (**والجِهَادُ مَعَ كُلِّ إِمَامٍ عَدْلٍ أَو جَائِرٍ، وَالحَجُّ**): أي: والحَجُّ كذلك يكون مع كل إمام برٍّ أو فاجرٍ، **لأنَّ الحجَّ والجهادَ فَرضانِ يَتعلَّقانِ بالسَّفَر، فلا بُدَّ مِن سائِسٍ يَسُوسُ النَّاسَ فيهما، ويُقَاوِمُ فِيها العَدُوَّ، وهذا المَعنى كَمَا يَحصُلُ بالإمامِ البَرِّ يَحصُلُ بالإمامِ الفاجِرِ.** [1]

وعليه، **فلا بُدَّ من الجِهاد تَحتَ رايَةٍ واضِحَةٍ جَليَّةٍ، وفي سبيل غايَةٍ شريفَةٍ سَنيَّةٍ، فأمَّا الرايةُ**: فهي أن يَكونَ الجهادُ تحتَ لِواءِ الإمام والحاكم المُسلم، **وأما الغايةُ**: فهي نُصرة الدين، وإعلاءُ كلمة ربِّ العالمين، سبحانه.

ولغَلَبَة الجَهل والتَّعصُّب، صارَ هذا الأصلُ عند الناس غَرِيبًا، وأغربُ منه من نادَى به ودعَا إليه وأنكر على مَن خَالَفه، بالرَّغم من تَظافُرِ أدلَّتِه في نُصوص الوَحيَين، وإجماع أهل العلم والفضل، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمۡ﴾[التوبة: ٤٣]، وقولُه ﷻ: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰٓ إِذۡ قَالُواْ لِنَبِيّٖ لَّهُمُ ٱبۡعَثۡ لَنَا مَلِكٗا نُّقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ووجهُ الدِّلالة طَلَبُهم مَلِكًا حتى يَستطيعوا أن يُقاتِلوا في سبيل الله، وهذا ما بيَّنته السنة بقوله ﷺ: «**إِنَّمَا الإِمَامُ جُنَّةٌ، يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ، وَيُتَّقَى بِهِ، فَإِنْ أَمَرَ بِتَقْوَى اللهِ وَعَدَلَ، فَإِنَّ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرًا وَإِنْ قَالَ بِغَيْرِهِ فَإِنَّ عَلَيْهِ مِنْهُ**»[2]، وقوله: «**الإِمَامُ جُنَّةٌ**»:

---

(1) «شرح الطحاوية» (ص 289) لابن أبي العزِّ الحَنَفِي رَحِمَهُ اللهُ.

(2) رواه البخاري (رقم: 2957)، ومسلم (رقم: 1841).

أي: كالسَّتر، لأنَّه يَمنَع العَدُوَّ مِن أذى المسلمين، ويَمنَع الناسَ بعضَهم مِن بعض، ويَحمي بَيْضةَ الإسلام، ويتَّقيه الناسُ ويخافون سطوته، وقوله: «**يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ**»: أي: يُقاتَلُ معه الكُفَّارُ، والبُغاةُ، والخوارِجُ، وسائِرُ أهلِ الفَساد والظُّلم مُطلَقًا. [1]

فإن أَذِنَ بمثل هذا القتال الإمامُ فهو كذلك، وإن عطَّله لغير عُذرٍ شَرعيٍّ فالإثمُ عليه، ولا ينبغي للناس أن يُبايِعُوا أقوامًا بيعاتٍ حِزبية سرِّيَّة، وأن يتَّخِذوا رؤوسًا جُهَّالا يقاتلوا مِن ورائهم [2]، فإنَّ هذه هي الرايات العُمِّية التي أخبر عنها رسول الله ﷺ بقوله: «**مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الجَمَاعَةَ فَمَاتَ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ (أو عُمِّيَّةٍ) يَغْضَبُ لِعَصَبَةٍ، أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصَبَةٍ، أَوْ يَنْصُرُ عَصَبَةً، فَقُتِلَ، فَقِتْلَةٌ جَاهِلِيَّةٌ، وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي، يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا، وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا، وَلَا يَفِي لِذِي عَهْدٍ عَهْدَهُ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ**»[3]. وما أكثر المِيتات الجاهلية في زماننا، والعِياذ بالله!؟

قال شيخُ الإسلام [4]: «وسَمَّى الرايةَ عُمِيَّةً، لأنَّه الأمرُ الأعمَى الذي لا يُدرَى وجهُه، **فكذلك قتالُ العَصَبِيَّة يكون عن غَير عِلم بجواز قتال هذا**». انتهى

---

(1) «شرح صحيح مسلم» (6/ 472) للنووي.

(2) انظر كتابا نافِعًا في بابه: «الجهاد: أنواعه وأحكامه، والحد الفاصل بينه وبين الفوضى»، للشيخ حمد بن إبراهيم العُثمان وفقه الله، فقد بيَّن فيه (شروط الجهاد) (ص 119-184) ودلَّل عليها وردَّ على من خالَفها بعِلم وعَقل، وهي: **القدرة، والذُّكورية، وإذن الوالدين، والحرية، والتكليف، ووضوح الراية، وإذن ولي الأمر، وتمايُز الصفوف.**

(3) رواه مسلم (رقم: 1848).

(4) «اقتضاء الصراط المستقيم مخالفةَ أصحاب الجحيم» (1/ 249)، وانظر: «الفتاوى» (28/ 487)

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ بن أبي زيد القيرواني رَحِمَهُ اللَّهُ [1]: «وَكُلُّ مَن وَلِيَ أَمْرَ المُسلِمِينَ عَن رِضًا، أَو غَلَبَةٍ، فَاشتَدَّت وَطْأَتُهُ، مِن بَرٍّ وَفَاجِرٍ، فَلَا يُخْرَجُ عَلَيهِ، جَارَ أَو عَدَلَ، **وَيُغزَى مَعَهُ العَدُوُّ، وَيُحَجُّ البَيتُ**». انتهى

فالجِهادُ مَوكولٌ للإمام، وعلى هذا إجماع أهلِ العلم، كما حكاه القَرافي المالكي رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله [2]: «فإذا تقرَّرَ الفرقُ بين آثار تَصَرُّفه ﷺ بالإمامةِ والقضاءِ والفُتيا، **فاعلم أنَّ تصرُّفَه عليه الصلاة والسلام** ينقسمُ إلى أربعة أقسام: **قسمٌ اتفق العلماء على أنه تصرُّفٌ بالإمامة**، كالإقطاع، وإقامةِ الحدود، **وإرسالِ الجيوش**، ونحوِها». انتهى

قال الحسن البَصري في الأمراء: «هم يَلُونَ من أمورِنا خمساً: الجمعةَ، والجماعة، والعيد، والثُّغور، والحدود، واللهِ ما يستقيم الدِّين إلاَّ بهم، وإنْ جارُوا وظَلَموا، واللهِ لَمَا يُصْلحُ اللهُ بهم أكثرُ ممَّا يُفسدون، مع أنَّ -واللهِ- إنَّ طاعتَهم لغيظٌ، وإنَّ فُرْقتَهم لكفرٌ». [3]

وقال سهل بن عبد الله رَحِمَهُ اللَّهُ: «**لا يزالُ الناسُ بخَير ما عَظَّمُوا السُّلطانَ والعلماءَ، فإذا عَظَّمُوا هَذَين أصلحَ اللهُ دنياهم وأخراهم، وإذا استَخَفُّوا بهَذَين أفسدَ دنياهم وأخراهم**». [4]

---

(1) «الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ» (ص 116)، وعنه ابن يونس الصقلي رَحِمَهُ اللَّهُ في: «الجامع لمسائل المدونة» (24/ 62).

(2) «الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام» (ص 109)

(3) «جامع العلوم والحِكم» (ص 408) لابن رجب.

(4) «تفسير القرطبي» (5/ 260).

ولمَّا عَرَضَ الماوَرديُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لمَا تَصلُحُ به حالُ الدنيا [1]، وتَنتظِمُ به أحوالُها، ذَكَر سِتَّ قواعدَ، منها: «**سُلْطَانٌ قَاهِرٌ تَأْتَلِفُ بِرَهْبَتِهِ الأَهوَاءُ الْمُخْتَلِفَةُ، وَتَجْتَمِعُ بِهَيْبَتِهِ الْقُلُوبُ الْمُتَفَرِّقَةُ**، وَتَنكَفُّ بِسَطْوَتِهِ الْأَيْدِي الْمُتَغَالِبَةُ، وتَنقَمِعُ مِنْ خَوْفِهِ النُّفُوسُ المُعانِدة، **لِأَنَّ فِي طِبَاعِ النَّاسِ مِنْ حُبِّ الْمُغَالَبَةِ عَلَى مَا آثَرُوهُ وَالْقَهْرِ لِمَن عَانَدُوهُ، مَا لَا يَنْكَفُّونَ عَنْهُ إِلَّا بِمَانِعٍ قَوِيٍّ، وَرَادِعٍ مَلِيٍّ**».

قالَ ابنُ الْمُعْتَزِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: [2]

الْمُلْكُ بِالدِّينِ يَبْقَى وَالدِّينُ بِالْمُلْكِ يَقْوَى

وما أجمل عبارة الفقيه أبي عبد الله القَلْعِي الشّافعي في كتابه «تهذيب الرّياسة»[3]، **لما قال:** «نظامُ أمرِ الدين والدنيا مقصود، ولا يحصلُ ذلك إلّا بإمامٍ موجود. لو لم نَقُل بوجوب الإمامة، لأدَّى ذلك إلى دوام الاختلاف والهَرج إلى يوم القيامة. لو لم يكن للناس إمام مطاع، لانثَلَمَ شرفُ الإسلامِ وضاع. لو لم يكن للأمة إمام قاهر، لتعطلت المحاريب والمنابر، وتعطلت السبل للوارد والصادر.

لو خلا عصر من إمام، لتعطلت فيه الأحكام، وضاعت الأيتام، ولم يُحج البيت الحرام. لولا الأئمة والقضاة والسلاطين والولاة، لما نُكِحَت الأيامى ولا كُفِلت اليتامى. لولا السلطان؛ لكان الناس فوضى، ولأكل بعضهم بعضا». انتهى

---

(1) «أدب الدنيا والدين» (ص 216-236).

(2) «أدب الدنيا والدين» (ص 220).

(3) (ص 94 – 95) بتصرّف، بواسطة كتاب الشّيخ عبد السّلام بن برجس رَحِمَهُ اللَّهُ المسمّى «معاملة الحكام في ضوء الكتاب والسّنّة» (55 – 62)، وهو من أحسن ما أُلِّف في هذا الباب، وقد أثنى على هذا الكتاب الشّيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ أثناء تعليقه على كتاب «السّياسة الشّرعية» لشيخ الإسلام ابن تيميّة.

قَصرُ الصَّلاة في الأسفار، والتَّخيير فيه بين الصيام والإفطار

وإقصارُ الصَّلَاة فِي الْأَسْفَار، وَالِاخْتِيَار فِيهِ بَين الصّيام والإفطار فِي الْأَسْفَار، إِن شَاءَ صَامَ، وَإِن شَاءَ أَفطَرَ.

بعد الكلامِ على الحجَّ والجِهاد وراء إمام المُسلمين، بَرًّا كان أم فاجِرًا، عَرَّجَ المُصنِّفُ لذكر ما يَراهُ أهلُ السنة في بعض الأبواب، كالصلاة والصوم، **فقال** رَحِمَهُ اللهُ:

(**وإقصارُ الصَّلَاة فِي الْأَسْفَار، وَالِاخْتِيَار فِيهِ بَين الصّيام والإفطار فِي الْأَسْفَار، إِن شَاءَ صَامَ، وَإِن شَاءَ أَفطَرَ**).

أسبابُ إيراد بعض الفُروع في كتب الاعتقاد

وهذا من جُملة الأمور الفَرعية، أو العَمَلِيَّة، أو السُّلوكية، التي يَضُمُّها أهلُ السنة في مُصَنَّفاتِهم إلى سائر مَباحِث الاعتقاد، **وذلك راجع لعدَّة أسباب منها:**[1]

بيان أنَّ دينَ اللهِ تعالى شاملٌ للأصول والفروع، والاعتقادات، والأقوال، والأعمال.

بيان أنَّ وَسَطيَّةَ أهلِ السنة ليست خاصة بالاعتقادات فقط، بل هي شاملة لكل أبواب الديانة.

بيان ما كانَ عليه السلفُ الصالح من تعظيم السنة وتوقيرها في كُلِّ تفاصيلها.

---

(1) انظر بَحثًا نافِعًا في هذا الموضوع بعنوان: «**مسائل الفُروع الواردة في مُصَنَّفات العقيدة**»، للدكتور آل عبد اللطيف، ضمن كتابه: «بُحوثٌ علميَّة مُحَكَّمة» (ص 239-291)، ومنه استفدتُ في جُلِّ مَباحث مسائل الفُروع الفقهية التي ستُذكر من خلال هذا التعليق إن شاء الله.

إظهارُ مُخالفَة أهلِ البدع، بل والكُفَّار، الذين ضَلُّوا عن الحق غُلُوًّا وجَفاءً.

الردُّ على أصحابِ الأقوال الشاذة، والآراء الغَريبة.

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وإقصارُ الصَّلاة فِي الْأَسْفَار**): وبذلك تواترت السنة، خلافًا لبعض الخوارج الذين لا يَرَونَ القصر إلا مع الخوف[1]، لجهلِهم وتَنَطُّعِهم، وقد سألَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عن قولَه تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾[النساء: ١٠١]، فَقَالَ ﷺ: «**صَدَقَةٌ تَصَدَّقَ اللهُ بِهَا عَلَيْكُمْ، فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ**».[2]

وقد سُئِلَ عَبْدُ اللهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ، فَقَالَ: «**رَكْعَتَانِ، مَنْ خَالَفَ السُّنَّةَ كَفَرَ**».[3]

ثم قال المُصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَالِاخْتِيَار فِيهِ بَين الصّيام والإفطار فِي الْأَسْفَار، إِن شَاءَ صَامَ، وَإِن شَاءَ أَفطَرَ**): لقوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾[البقرة: ١٨٥]، **وقد دلَّ مَجموعُ النصوص على أنَّ المسافِرَ مخيَّرٌ بين الصيام والإفطار**، فإن كان يَشقُّ عليه، فالإفطارُ في حقِّه أولى، وإن كانَ يَضرُّه الصوم، فالإفطارُ في حقِّه واجِبٌ،

---

(1) انظر: «الفتاوى» (24/ 22).

(2) رواه مسلم (رقم: 686).

(3) «جامع بيان العلم وفضله» (ص 490)، وقد أوضحَ ابنُ عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ معنى قول ابن عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «مَنْ خَالَفَ السُّنَّةَ كَفَرَ»، فقال في: «التمهيد» (11/ 175): «الكُفرُ ههنا كُفْرُ النِّعْمَةِ وَلَيْسَ بِكُفْرٍ يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ، كَأَنَّهُ قَالَ: كَفَرَ لِنِعْمَةِ التَّأَسِّي الَّتِي أَنْعَمَ اللهُ عَلَى عِبَادِهِ بِالنَّبِيِّ ﷺ، فَفِيهِ الْأُسْوَةُ الْحَسَنَةُ فِي قَبُولِ رُخْصَتِهِ، كَمَا فِي امْتِثَالِ عَزِيمَتِهِ ﷺ». انتهى

والصيامُ عليه مُحرَّمٌ، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[البقرة: ١٩٥]، وأمَّا إن كان الصَّومُ لا يَضُرُّه ولا يشُقُّ عليه، فالأولى به أَن يصومَ إبراءً للذمَّة، ومُسارَعة في الطاعة.[1]

(1) انظر: «التدليل والبيان على الخلاصة في أحكام الصيام»، للملف –عفا الله عنه–.

اجتماع أئمة الهدى على هذه المقالات

هَذِه مقالاتٌ وأفعالٌ اجْتمَع عَلَيْهَا الماضُون الْأَوَّلون مِن أَئِمَّة الهدى، وبتوفيق الله اعْتصمَ بهَا التابعون قُدْوَةً ورِضى، وجانَبوا التَّكَلُّف فِيمَا كُفُوا، فسُدِّدُوا بعَون الله ووُفِّقُوا، لم يَرْغَبُوا عَن الِاتِّبَاع فيُقَصِّرُوا، وَلم يُجَاوِزُوهُ تَزَيُّدا فيَعْتَدُوا؛ فَنحْن بِالله واثِقُون، وَعَلِيهِ مُتَوكِّلُون، وَإِلَيْهِ فِي اتِّبَاع آثَارِهم راغِبُون.

السلامة في اتباع منهج السلف الصالح

بعد ذِكر جُملة من مباحِث الاعتقاد التي قَرَّرَها أهلُ السنة والجَماعة، ونافَحُوا عنها، وبيَّنوا ضَلالَ مَن خالفَها، بيَّن الإمامُ المُزنيُّ هنا أنَّه لم يأتِ ببدع من القَول، وحَدَثٍ في الدين، وإنَّما هذا هو سبيلُ السلف الصالح الذي أجمعوا عليه، **فقال** رَحِمَهُ اللهُ: (**هَذِه مقالاتٌ وأفعالٌ اجْتمَع عَلَيْهَا الماضُون الْأَوَّلون مِن أَئِمَّة الهدى**)، الذين هُم خَيرُ القُرون، كما قال ﷺ: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»(1)، فمن أراد النَّجاةَ فعليه بهذا السبيل، فإنَّهم عايَشوا التَّنزيل، وسَمِعوا التأويل، فكانوا أحقَّ الناس بالصواب، وأجدرَ باتباع السنة والكتاب، ولهذا **قال** رَحِمَهُ اللهُ: (**وبتوفيق الله اعْتصمَ بهَا التابعون قُدْوَةً ورِضى**)، لأن الفَلاحَ في اقتِفاء النَّهج الذي كان عليه الماضون، والرضا بما كان عليه أسلافُنا الصالحون، وهم رسول الله ﷺ، وصحابته الكرام رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، ومَن تَبِعهم بإحسان من أهل القُرون المُفَضَّلة، الذين أُمرنا باتباعهم، كما قال تعالى: ﴿وَٱتَّبِعۡ سَبِيلَ مَنۡ أَنَابَ إِلَيَّ﴾[لقمان: ١٥]،

(1) رواه البخاري (رقم: 2652)، ومسلم (رقم: 2533).

ومِن المَعلوم أنَّ خيرَ مَن أنابَ إلى الله ﷻ بعد رسولِ الله ﷺ: هُم الصحابة [1]، ثم تابِعوهم، ثم تابعو تابِعيهم رضي الله عنهم أجمعين، كما في قوله سُبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجۡتَنَبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعۡبُدُوهَا وَأَنَابُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ لَهُمُ ٱلۡبُشۡرَىٰۚ فَبَشِّرۡ عِبَادِ ۝١٧ ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحۡسَنَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾[الزمر: ١٧ - ١٨]، فالمُوَفَّقُ مَن سارَ على دَربِهم، واستَمسَك بغَرزِهم.

قال الإمام ابن بطَّة [2]: «فَلِلَّهِ دَرُّ أَقوَامٍ دقَّت فِطَنُهُم، وَصَفَت أَذْهَانُهُم، وَتَعَالَت بِهِم الهِمَمُ فِي اتِّبَاعِ نَبِيِّهِم، وَتَنَاهَت بِهِمُ المَحَبَّةُ حَتَّى اتَّبَعُوهُ هَذَا الِاتِّبَاعَ، **فَبِمِثلِ هَديِ هَؤُلَاءِ الْعُقَلَاءِ إِخْوَانِي فَاهتَدُوا، وَلِآثَارِهِم فَاقتَفُوا تَرشُدُوا**». انتهى

قال الشاطبي [3]: «**سُنَّةُ الصَّحَابةِ رضي الله عنهم سُنَّةٌ يُعمَلُ عليها، ويُرجَعُ إِلَيهَا**»، ثمَّ دلَّلَ على ذلك فأحسنَ رحمه الله.

ثم بيَّن المُزَنيُّ رحمه الله أنَّ أهلَ السنة الذين اقتفَوا آثارَ أعلامِ الهُدى من الصحابة والسلف الصالح، كانُوا في اتباعِهم على طَريقٍ سَويٍّ، بعيدٍ عن غُلو الغالِين وتَفريط الجافين، فقال: (وجانَبوا التَّكَلُّف فِيمَا كُفُوا، فسُدِّدُوا بعَون الله ووُفِّقُوا، لم يَرْغَبُوا عَن الِاتِّبَاع فيُقَصِّرُوا، وَلم يُجَاوِزُوهُ تَزَيُّدا فيَعْتَدُوا)، وهذا هو نَهجُ الأمة الوَسط، كما قال سُبحانه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي

---

(1) قال ابن سعدي في: «تفسيره» (ص 888): «مع العلم بأحوال الصحابة رضي الله عنهم، وشدة إنابتهم، دليل على أنَّ قولَهم حُجَّة، خُصوصا الخلفاء الراشدين، رضي الله عنهم أجمعين». انتهى

(2) «الإبانة الكُبرى» (1/ 244).

(3) «الموافقات» (4/ 446).

عدولًا خِيارًا، ومن ذلك أنَّهم تَوسَّطُوا في كُلِّ أمورِ الدين، فلا هُم أهل غُلوٍّ فيه، ولا هُم أهلُ تقصير فيه، وما عدا الوسط، فأطراف داخلة تحت الخطر.[1]

مُجانَبةُ التكَلُّف فيما كفانا فيه السلف

وعلى هذا، فالذي يَتَّبعُ طريقَ السلف الصالح فلا بُدَّ له أن يتَحقَّق مِن أمورٍ ذكَرها المُصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ، وهي:

مُجانَبةُ التكلُّفِ فيمَا كُفينا، أي: فيما كَفانا القَومُ من الدِّين، كما قال حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ: «**اتَّبِعُوا، وَلَا تَبْتَدِعُوا، فَقَدْ كُفِيتُمْ، اتَّبِعُوا آثَارَنَا، فَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبْقًا بَعِيدًا، وَإِنْ أَخْطَأْتُمْ فَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا**»[2]، ولهذا قال: (**وجانَبوا التَّكَلُّف فِيمَا كُفُوا**)، أي: ابتعدوا عن **التَكَلُّف**، وهو: **تَعَرُّضُ العَبدِ لما لا يَعنِيه**[3]، والله يقول: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾[ص: ٨٦]، أي: ومَا أَزِيدُ على ما أرسلَني اللهُ به، ولا أَبتَغي زيادةً عليه، بل ما أُمِرتُ به أَدَّيتُه لا أَزِيدُ عليه، ولا أَنقُص منه[4]، وفي «الصحيحين»[5] عن ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنَّه قال: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا اللهَ، مَنْ عَلِمَ مِنْكُمْ شَيْئًا، فَلْيَقُلْ بِمَا يَعْلَمُ، وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلْيَقُلْ: اللهُ أَعْلَمُ، فَإِنَّهُ أَعْلَمُ لِأَحَدِكُمْ أَنْ يَقُولَ: لِمَا لَا يَعْلَمُ: اللهُ أَعْلَمُ**»، ثمَّ استدَلَّ بهذه الآية، وقال عُمَر بنُ الخطَّاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

---

(1) انظر: «تفسير الطبري»، «تفسير السعدي».

(2) «الإبانة الكُبرى» (1/ 335، رقم: 197) لابن بطة رَحِمَهُ اللهُ.

(3) «النهاية» (ص 1064، كلف) لابن الأثير.

(4) قاله ابن كثير في: «تفسيره».

(5) رواه البخاري (رقم: 4809)، ومسلم (رقم: 2798)، واللَّفظُ له.

«**نُهِينَا عَنِ التَّكَلُّفِ**»[1]، أي: كَثرَة السؤال عن الأشياء الغامِضة، التي لا يَجِبُ البَحثُ عنها، والأخذُ بظاهر الشريعة، وقبولُ ما أتَت به.[2] وهذا هُو نَهجُ الصحابة الذين تَربَّوا على يدي رسول الله ﷺ، وفيهم قال ابن مسعود رضي الله عنه[3]: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُتَأَسِّيًا فَلْيَتَأَسَّ بِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ **فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَبَرَّ هَذِهِ الْأُمَّةِ قُلُوبًا، وَأَعْمَقَهَا عِلْمًا، وَأَقَلَّهَا تَكَلُّفًا، وَأَقْوَمَهَا هَدْيًا، وَأَحْسَنَهَا حَالًا**، قَوْمًا اخْتَارَهُمُ اللهُ تَعَالَى لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ ﷺ، **فَاعْرِفُوا لَهُمْ فَضْلَهُمْ، وَاتَّبِعُوهُمْ فِي آثَارِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْهُدَى الْمُسْتَقِيمِ**»[4]، ومَن اقتدى بهم لهُ نَصيبٌ من فضلهم بحَسَب صدقه واتباعه، ولهذا قال المُزنيُّ بعدَها: (**فسُدِّدُوا بعَون الله ووُفِّقُوا**)، وهذا هو المَطلبُ الأسمى لكُل مُريدٍ للنَّجاة في هذه الحياة الدنيا، ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٖ﴾[فصلت: ٣٥].

---

(1) رواه البخاري (رقم: 7293).

(2) «النهاية» (ص 1065، كلف) لابن الأثير.

(3) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (ص 370) لابن عبد البر رحمه الله.

(4) قال ابن رجب الحنبلي رحمه الله في: «فضل علم السّلف على الخلف» (ص 28): «وفي هذا إشارة إلى أنَّ مَن بعدَهم أقلُّ عُلومًا، وأكثرُ تكلّفًا». انتهى

التوسُّط والبُعد عن الإفراط والتَّفريط

التوَسُّطُ في الاتِّباع، ومُجانَبَةُ سبيل أهلِ الجَفاءِ والغلوِّ والابتداع، وعن هذا المعنى أَفصَحَ المُزَنيُّ بقوله رَحِمَهُ اللهُ: (**لم يَرْغَبُوا عَن الِاتِّبَاع فيُقَصِّرُوا، وَلم يُجَاوِزُوهُ تَزَيُّدا فيَعْتَدُوا**)، وهذا المَعنى ظاهِرٌ في نُصوص الشَّرع الداعيَة إلى اتباع الصراط المُستقيم الذي لا يُضَيِّعه انحِرافٌ مِن جَرَّاء التَّفريط، ولا تُكَدِّرُه نَزَعات أهلِ التنَطُّعِ والإفراط، وما أجمَل وَصيَّةَ الخليفةِ العادلِ الصالحِ عُمرَ بنِ عبد العزيز لرَجُلٍ سأله عن القَدر، فقال رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ناصِحًا: «أُوصِيكَ بِتَقْوَى اللهِ، وَالِاقْتِصَادِ فِي أَمْرِهِ، وَاتِّبَاعِ سُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ، وَتَرْكِ مَا أَحْدَثَ الْمُحْدِثُونَ بَعْدَ مَا جَرَتْ بِهِ سُنَّتُهُ، وَكُفُوا مُؤْنَتَهُ، فَعَلَيْكَ بِلُزُومِ السُّنَّةِ فَإِنَّهَا لَكَ -بِإِذْنِ اللهِ- عِصْمَةٌ، ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّهُ لَمْ يَبْتَدِعِ النَّاسُ بِدْعَةً إِلَّا قَدْ مَضَى قَبْلَهَا مَا هُوَ دَلِيلٌ عَلَيْهَا أَوْ عِبْرَةٌ فِيهَا، فَإِنَّ السُّنَّةَ إِنَّمَا سَنَّهَا مَنْ قَدْ عَلِمَ مَا فِي خِلَافِهَا مِنْ الْخَطَأِ وَالزَّلَلِ وَالْحُمْقِ وَالتَّعَمُّقِ، **فَارْضَ لِنَفْسِكَ مَا رَضِيَ بِهِ الْقَوْمُ لِأَنْفُسِهِمْ، فَإِنَّهُمْ عَلَى عِلْمٍ وَقَفُوا، وَبِبَصَرٍ نَافِذٍ كَفُّوا، وَهُمْ عَلَى كَشْفِ الْأُمُورِ كَانُوا أَقْوَى، وَبِفَضْلِ مَا كَانُوا فِيهِ أَوْلَى**، فَإِنْ كَانَ الْهُدَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ لَقَدْ سَبَقْتُمُوهُمْ إِلَيْهِ وَلَئِنْ قُلْتُمْ إِنَّمَا حَدَثَ بَعْدَهُمْ مَا أَحْدَثَهُ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ وَرَغِبَ بِنَفْسِهِ عَنْهُمْ، فَإِنَّهُمْ هُمُ السَّابِقُونَ، فَقَدْ تَكَلَّمُوا فِيهِ بِمَا يَكْفِي، وَوَصَفُوا مِنْهُ مَا يَشْفِي، **فَمَا دُونَهُمْ مِنْ مَقْصَرٍ، وَمَا فَوْقَهُمْ مِنْ مَحْسَرٍ، وَقَدْ قَصَّرَ قَوْمٌ دُونَهُمْ فَجَفَوْا، وَطَمَحَ عَنْهُمْ أَقْوَامٌ فَغَلَوْا، وَإِنَّهُمْ بَيْنَ ذَلِكَ لَعَلَى هُدًى مُسْتَقِيمٍ**»[1].

---

(1) رواه أبو داود في: «السنن» (رقم: 4612)، وغيرُه، وصحَّحه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (رقم: 4612).

قال العلامة صالح آل الشيخ تعليقا على هذا الأثر في: «شرح لمعة الاعتقاد» (ص 46): «كلام عمر بن عبد العزيز كمنهج عام، وهو الذي اتبعه الأئمة في أبواب الاعتقاد، والعمل، والسلوك». انتهى

قال القحطاني في «نونيّته»:

فاقصِد هُديتَ ولا تَكُنْ مُتَغالِيًا إنَّ القُدورَ تَفورُ بالغَلَيانِ

ولمَّا كان الأوَّلون على الهُدى والصراط المستقيم، (فَنحْن بِالله واثِقُون، وَعَلِيهِ مُتَوكِّلُون، وَإِلَيْهِ فِي اتِّبَاع آثَارِهم راغِبُون)، والتَّوفيق من عِند الله ﷻ.

المُحافظةُ على أداء الفرائض والرواتب واجتناب المُحرَّمات

فهَذَا شرح السّنة، تَحرَّيتُ كَشفَها، وأَوْضَحتُها، فمَن وَفَّقهُ اللهُ للقِيَام بِمَا أَبَنتُه مَعَ مَعُونَتِه لَهُ بِالقيام على أَدَاء فَرَائِضه، بِالِاحْتِيَاطِ فِي النَّجَاسَات، وإسباغِ الطَّهَارَة على الطَّاعَات، وَأَدَاء الصَّلَوَات على الاستطاعات، وإيتاءِ الزَّكَاة على أهل الجدَّات، وَالحجِّ على أهل الجَدَّة والاستطاعات، وَصِيَامِ الشَّهرِ لأهلِ الصِّحَّات، وَخمْسِ صلوَاتٍ سنّهَا رَسُولُ الله ﷺ: صَلَاةَ الوتر فِي كل لَيلَة، وركعتَي الْفجر، وصَلَاة الفطر والنَّحر، وَصَلَاةَ كُسوفِ الشَّمس وَالقَمَر إِذا نزل، وَصَلَاةَ الاسْتِسْقَاء مَتى وَجب.

وَاجْتنَابُ المَحَارِم، والاحتِرازُ مِن النَّمِيمة، وَالكَذِب، والغِيبة، وَالبَغي بِغَيْر الحَقِّ، وَأَن يُقَال على اللهِ مَا لَا يُعلم، كُلُّ هَذَا كبائِرُ مُحَرَّمَاتٌ.

والتَّحَرِّي فِي المَكاسِب، والمَطاعِم، والمَحارِم، والمَشارِب، والمَلابِس، وَاجتنَابُ الشَّهَوَاتِ، فَإِنَّهَا دَاعِيَةٌ لرُكوبِ المُحَرَّمَات، فمَن رَعَى حَول الحِمَى فَإِنَّهُ يُوشِك أَن يُواقِع الحِمَى.

بعد أَن ذَكَر المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ اعتقادات أهلِ السُّنَّة، بيَّنَ في هذا الفَصل أنَّ هذه العقيدة الصحيحةَ تَحْدُو المؤمنَ نَحو العمل الصالح، وتَزجُرُه عن مُقارَفَة

القبائح، **فإنّ دينَ أهلِ السُّنَّة والجماعة ليس عقائد قلبيّة فحسب، بل دينُ أهلِ السُّنَّة والجماعة هو: عقائدُ قلبيةٌ، وحقائقُ إيمانيةٌ، تَبدُوا على الجوارح والأركان.**[1]

أنواع المسائل التي يذكرُها أهل السنة في كتب الاعتقاد

والمُتأمِّلُ في الكُتب المُصَنَّفة في اعتقاد أهلِ السنة والجماعة، يجِدُ أنَّ المسائلَ المُودَعَةَ فيها على أربعة أقسامٍ:[2]

القسم الأول: ما يتعلَّق بأركان الإيمان الستة.

القسم الثاني: ما تميَّز به أهلُ السنة عن غَيرهم في مسائل المُعامَلة: مُعاملَة وُلاة الأمر، أو مُعاملَة المبتدِع، أو مُعاملَة العُصاة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو التَّعامُل مع صحابة رسول الله ﷺ وزوجاته.

القسم الثالث: ما هو من المسائل الفُروعية، التي صارَ القولُ بها عَلَمَـًا لأهل السنة في مقابلة بعض فرق الضَّلال، فتُذْكَرُ في العقائد لأنها ميزَةٌ لهم في مقابلة الفِرَق التي خالفت في ذلك.

القسم الرابع: أخلاقُ أهلِ السنة، وصفاتُهم التي تَحَلَّوا بها: مِن العبادةِ، واحتقارِ النَّفس، والعملِ الصالح، والإحسان إلى الخَلق، وغير ذلك من الأخلاق الحميدة.

---

(1) انظر: تقريرات شيخنا العصيمي على «مختصر في أصول العقائد الدينية» لابن سعدي، لمَّا تَكلَّم عن (طريق أهل السنة في العلم والعمل).

(2) انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» (2/ 181) لصالح آل الشيخ.

وبهذا يَجمَعُ أتباعُ السَّلف بين الهدى، وهو العلم النافع، ودين الحق، وهو العمل الصالح، وهذان الأمران هما دعوةُ الحقّ المذكوران في قوله تعالى: ﴿لَهُۥ دَعۡوَةُ ٱلۡحَقِّۖ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسۡتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيۡءٍ﴾[الرعد: ١٤].[1]

وأعظَمُ كَرامَة للمؤمِن هي أَن يُوفَّقَ لهذين الأمرين: العلم والعمل، فعَليهما مَدارُ الاستقامة في الدنيا، والفلاح في الآخرة، وفي هذا يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: «**إنّما غاية الكرامة لزوم الاستقامة**، فلم يُكْرِم اللهُ عَبدًا بِمِثل أَن يُعِينَه على ما يُحبُّه ويَرضاه، ويَزيدَه مِمَّا يقرّبه إليه، ويَرفعَ به درجتَه». انتهى

---

(1) انظر: «مجموع الفوائد واقتناص الأوابد» (ص 5) لابن سعدي رَحِمَهُ اللَّهُ.

(2) «الفُرقان بين أولياء الرحمان واولياء الشيطان» (ص 132)، وقد مر ذكرُه، عند الكلام على نعيم أهل الإيمان في الدنيا قبل الآخرة.

قال الإمامُ المُزَنيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**فهَذَا شرح السّنة**): أي: هذا بيان العقيدة الصحيحة، (**تَحرَّيتُ كَشفَها، وأَوْضَحتُها**)، أي: بذلتُ جُهدي وطاقتي في إيضاحها، وبيان أصولِها، وصدق رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد قرَّر العقيدة على وَجه صحيح، وعبَّر بلفظٍ سَلِسٍ فصيح، واستوعب جُملة كثيرة من أصول اعتقاد أهلِ السنة والجماعة.

المُحافظَةُ على أداء الفرائض والرّواتب

ثم قال الإمامُ المُزَنيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**فمَن وَفَّقهُ اللهُ للقِيَام بِمَا أَبَنتُه**): أي: مَن رزَقَهُ اللهُ التَّوفيقَ فتَحقَّقَ مسائلَ هذه العقيدة المباركة، التي أبانَها المُصَنِّفُ، أي: وضَّحَها وكَشَفَ عن مَعانيها، ثم استعانَ على ذلك بفعل الطاعات، واجتناب المُحَرَّمات، فهو المُوَفَّقُ حقًّا، والمُسدَّدُ صِدقًا، ولهذا قال **المُزَنيُّ** رَحِمَهُ اللَّهُ: (**مَعَ مَعُونَتِه لَهُ بِالقيام على أَدَاء فَرَائِضه**): عمَلًا بقول الله تعالى: ﴿وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾[البقرة: ٤٥]، أي: على مَرضاته سُبحانه، ولهذا كان النبيُّ ﷺ إذا حَزَبَه -أي: نَزَلَ وألَمَّ به- أمرٌ فزَعَ إلى الصلاة[1]، ولمَّا سأل رَبِيعَةُ بْنُ كَعْبٍ الْأَسْلَمِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النبيَّ ﷺ مُرَافقته فِي الْجَنَّةِ، قَالَ له: «**فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ**»[2].

---

(1) رواه أحمد في: «المُسند» (رقم: 23299)، وأبو داود (رقم: 1319)، وحسَّنه الألباني في: «صحيح سنن أبي داود» (رقم: 1319).

(2) رواه مسلم (رقم: 489).

فعلى قَدر تَقَرُّبِ العبدِ مِن الله بطاعاته، وموافقة مَحبوباته، وحِفاظِه على حُدودِه وحُرماته، يكونُ تَقَرُّبُ اللهِ منه، وصلاحُه وفلاحُه، ولهذا لمَّا ذكَر العلامة ابن سعدي رَحِمَهُ اللَّهُ صفاتِ السائرينَ إلى الله قال:[1]

يَتَقَرَّبُونَ إِلَى الْمَلِيْكِ بِفِعْلِهِمْ طاعاتِهِ وَالتَّرْكِ للعِصْيَانِ
فِعْلُ الفَرَائِضِ وَالنَّوافِلِ دَأْبُهُم مَع رُؤْيَةِ التَّقْصِيرِ والنُّقْصَانِ

ثم فصَّلَ المُزَنيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ هذه الأوامِرَ والنَّواهي، بقوله: (بِالِاحْتِيَاطِ فِي النَّجَاسَات): أي: بالحَذَر والتنزُّه من النجاسات، وهي جَمعُ: نَجاسَةٍ، وهي الشيء القَذِرُ غيرُ النَّظيف[2]، كالبَول، والعَذِرَة، وسائِر النَّجاسات، وهُم في هذا وَسَطٌ بين المِلَل، فلا هُم في تَشديدِ اليَهود وتَنَطُّعِهم، ولا هُم في تفريطِ النَّصارى وتَساهُلِهم[3]. وقد مَدَحَ اللهُ تَعَالَى المُتَطَهِّرينَ بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾[البقرة: ٢٢٢]، أي: المُتَنَزِّهينَ عن النَّجاسات المَعنوية، وهي الآثام، والمُتَنَزِّهينَ حِسِّيا مِن الأنجاسِ والأحداث.[4]

---

(1) «قصيدة في السير إلى الله واليوم الآخر»، وانظر للاستزادة: شرحي على هذه المنظومة المُسمَّى: «نُصحُ المؤمِنين وتِبيَانُ مَنازِلِ السَّائِرين: شرحٌ لِقَصِيدَةٍ في السَّيرِ إلى اللهِ والدَّارِ الآخِرَة»، ففيه -بفضل الله- نقولات وافية في منزلة الطاعة من الإيمان، وفضل النوافل بعد الفرائض في حياة المُسلم.

(2) انظر: «المصباح المُنير» (ص 214، نجس).

(3) انظر: «الفتاوى» (21/ 18)، «منهاج السنة» (5/ 171) لشيخ الإسلام.

(4) انظر: «تفسير السعدي».

ثم قال المُزَنيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وإسباغِ الطَّهَارَة على الطَّاعَات**): أي: إتمامُ الطهارة[1]، وذلك استعدادًا لفعل الطاعات كالصلاة ونَحوها، فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللهُ بِهِ الْخَطَايَا، وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟**» قَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «**إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ، وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَذَلِكُمُ الرِّبَاطُ**».[2]

قال القحطانيُّ في «نونيَّته»:

أَسبِغْ وُضُوءَكَ لا تُفَرِّقْ شَمْلَهُ فالفَوْرُ والإِسباغُ مُفترِضانِ

يقول ابن رجب[3]: «**إسباغ الوضوء في شدة البرد مِن أعلى خصال الإيمان**». انتهى

ثم قال المُزَنيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَأَدَاء الصَّلَوَات على الاستطاعات**): امتثالًا لقوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾[البقرة: ٢٣٨]، قوله: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾[البقرة: ٤٣]، والآيات في هذا الباب كثيرة، وهي مِن المَعلوم من الدين بالضرورة، وقد قال النبيُّ ﷺ: «**خمسُ صلواتٍ افترَضَهُنَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، مَن أحسَنَ وُضوءَهُنَّ وصَلاَّهنّ لوقتِهنَّ وأتمَّ ركوعَهُنَّ وخُشوعَهُنَّ كانَ له على الله عَهدٌ أن يَغفِرَ له، ومن لم يَفعَل فليسَ له على الله عَهدٌ، إن شاءَ غفَرَ له، وإن شاءَ عَذَّبَه**».[4]

---

(1) انظر: «المصباح المُنير» (ص 144، سَبَغَ).

(2) رواه مسلم (رقم: 251)، قال ابن الأثير رَحِمَهُ اللَّهُ في: «النهاية» (ص 1049، كره): «الْمَكَارِه: هِيَ جَمْعُ مَكْرَه، وَهُوَ مَا يكرَهُه الْإِنْسَانُ ويَشُقُّ عَلَيْه، والكُرْه بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ: الْمَشَقَّة».

(3) «لطائف المعارف» (ص 328).

(4) رواه أحمد في: «المُسند» (رقم: 22704)، وأبو داود (رقم: 425)، وغيرُهما، وصححه الألباني في: «صحيح سنن أبي داود» (رقم: 425).

قال القحطاني:

وإذا دُعيتَ إلى أداءِ فَريضَةٍ فانطُطْ ولا تَكُ في الإجابَةِ وانِي

قُمْ بالصَّلاةِ الخَمْسِ واعرِفْ قَدْرَها فَلَهُنَّ عِندَ اللهِ أَعظَمُ شانِ

والأمر بإقامَةِ الصلاةِ إنَّما يكونُ على حَسَب استطاعةِ المَرْء، لقوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾[التغابن: ١٦]، وقول النبي ﷺ: «**صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ**».[1]

ثم قال المُزَنيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وإيتاءِ الزَّكَاة على أهل الجدَّات**): والمَعنى: أداءُ فريضَةِ الزَّكاة على أهلِ الغِنى، وهُم مَن مَلَك أموالًا زَكَوِيَّةً[2]، بَلَغت النِّصابَ وحالَ عليها الحَولُ، لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾[البينة: ٥]، ولقوله جلَّ وعَلَا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[البقرة: ٢٧٧]، وغير ذلك من النُّصوص.

وفي «نونية القحطاني»:

لا تَمْنَعَنَّ زَكاةَ مالِك ظالِمًا فصَلاتُنا وزَكاتُنا أُختَانِ

ثم قال المُزَنيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَالحجِّ على أهل الجَدَّة والاستطاعات**): أي: أنَّ الحجَّ واجِبٌ على أهلِ الغِنى والاستطاعة، وهو من باب عَطفِ العام على الخاص، لأنَّ الغِنى داخِلٌ في عُموم الاستطاعة التي تكونُ: بالمال، والصِّحَّة، وأَمنِ الطَّريق،

---

(1) رواه البخاري (رقم: 1117).

(2) وهذا هو الأفصَحُ، كما صوَّبَه الفيُّومي رَحِمَهُ اللَّهُ في: «المصباح المُنير» (ص 139، الزَّكَاءُ).

ويُضافُ اشتراطُ المَحرَم للمرأة، وكلُّ هذا في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[آل عمران: ٩٧][1]، وما جاءَ مِن بيانٍ لذلك في سُنَّة النبي ﷺ.

قال القحطاني:

والحَجُّ مُفتَرَضٌ عليكَ وشَرطُهُ أَمْنُ الطَّريقِ وصِحَّةُ الأبدانِ

ثم قال المُزَنيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَصِيَامِ الشَّهرِ لأهلِ الصِّحَّات**): لقوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾[البقرة: ١٨٥]، وأمّا الصحيحُ المُقيمُ الخالِي مِن المَوانِع فَيَنبَغِي له أن يَصومَ شَهرَه، إلَّا مِن عُذر.

ثم قال المُزَنيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَخمْسِ صلوَاتٍ سنّهَا رَسُولُ الله ﷺ**): أي: هي ليسَت واجِبَةً كالصلوات الخَمس التي مرَّ ذكرُها، ولكنَّها مَسنونَةٌ، وهي مُتفاوِتَةٌ فيما بينها، على قَدرِ الإكثارِ منها يَكونُ نَصيبُ المَرء مِن مَحَبَّةِ الله له، وفي الحَديث القُدسي: «**وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ**»، الحديثَ[2]، والمُداوَمَةُ على ترك السُّنَن نقصٌ في دينه، وَتركُها تهاوُنًا بها ورَغبَةً عنها فِسقٌ، وقد كان صَدرُ الصَّحابة ومَن

(1) انظر: الأحكامَ الفقهية المُستنبَطَة من هذه الآية في: «تفسير القرطبي»، فقد أحسنَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(2) رواه البخاري (رقم: 6137).

تَبِعَهُم يواظبون على السُّنَن مواظَبَتَهُم على الفرائض، ولا يفرِّقون بينهما في اغتنام ثوابهما.[1]

ثم فصَّلَ المُصنِّفُ الصلوات التي سنَّها رسولُ الله ﷺ، فقال رَحِمَهُ اللهُ: (**صَلَاةَ الوتر فِي كل لَيلَة**): وهي ليست واجِبَةً على الصحيح، ولكنَّها سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، واظَبَ عليها رَسولُ الله ﷺ، ولم يَترُكها في سفَرٍ ولا حَضَرٍ، فعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ حَتَّى يَكُونَ آخِرَ صَلَاتِهِ الْوِتْرُ**»[2]، وقال ﷺ: «**أَوْتِرُوا قَبْلَ الصُّبْحِ**»[3]، وعليه، فلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَتَعَمَّدَ تَركَ الوِترِ حَتَّى يُصْبِحَ، وقد قال الإمامُ أحمَدُ رَحِمَهُ اللهُ في رَجُلٍ استمَرَّ على تَركِ الوِتر عَمْدًا: «هذا رَجُلُ سُوءٍ، ولا ينبغي أن تُقبَلَ لهُ شهادَةٌ»، وَأَرَادَ الْمُبَالَغَةَ فِي تَأْكِيدِهِ؛ لِمَا قَد وَرَدَ فِيهِ مِن الْأَحَادِيثِ فِي الْأَمْرِ بِهِ، وَالْحَثِّ عَلَيْهِ، ولأنَّ الاستِمرارَ على تَركِ السُّنَنِ خِذلانٌ، وصاحِبُهُ خَليقٌ بأن يُضيِّعَ ما افتَرَضَ اللهُ عليه.[4]

---

(1) مِن كلام القرطبي بمَعناه. انظر: «فتح الباري» (3/ 336). وقد قال الحافظ في: «الفتح» (11/ 417): «المراد من التقرب بالنوافل أن تقع ممن أدى الفرائض لا من أخل بها، كما قال بعض الأكابر: من شغله الفرض عن النفل فهو معذور ومن شغله النفل عن الفرض فهو مغرور». انتهى

(2) رواه مسلم (رقم: 740).

(3) رواه البخاري (رقم: 754).

(4) انظر: «المُغني» (2/ 88، 118) لابن قُدامَة المَقدِسي رَحِمَهُ اللهُ.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وركعتَي الفَجر**): وهُما رَكعتان قَبل فَريضَة الصُّبح، قال فيهما النبي ﷺ: «**رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا**»[1]، وهُما مِن السُّنن الرَّواتِبِ التي حافظَ عليها رسولُ الله ﷺ في حِلِّه وترحالِه.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وصَلَاةِ الفطر والنَّحر**): يعني صلاةَ العِيدَين: الفِطر بعد عبادة الصيام، والأضحى بعد عبادة الحج، وقد كان لأهلِ الجاهليَّةِ يومان في كُلِّ سَنَةٍ يَلعبون فيهما، فلمَّا قَدِمَ النبيُّ ﷺ المدينةَ قال: «**قَدْ أَبْدَلَكُمُ اللهُ بِهِمَا خَيْرًا مِنْهُمَا: يَوْمَ الْفِطْرِ، وَيَوْمَ الْأَضْحَى**»[2] أي: أنَّ اللهَ أبدلَ هذه الأمة بيومي اللعب واللهو يومَي الذكر والشكر والمغفرة والعفو.[3]

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَصَلَاةِ كُسوفِ الشَّمس وَالقَمَر إذا نزل**): أي: وأداءُ صلاةِ الكُسوفِ إذا حلَّ سَبَبُه، والكُسوفُ والخُسوفُ يكونان للشَّمس والقَمر: وهو ذَهَابُ نورِهما وإظْلَامُهُمَا[4]، وفي «الصحيح»[5] عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَانْكَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَجُرُّ رِدَاءَهُ حَتَّى دَخَلَ المَسْجِدَ، فَدَخَلْنَا، فَصَلَّى بِنَا رَكْعَتَيْنِ حَتَّى انْجَلَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ ﷺ: «**إِنَّ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ لاَ يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا، فَصَلُّوا، وَادْعُوا حَتَّى يُكْشَفَ مَا بِكُمْ**».

---

(1) رواه مسلم (رقم: 725).

(2) رواه النسائي (رقم: 1556)، وغيرُه، وصححه الألباني في: «الصحيحة» (رقم: 2021).

(3) «لطائف المعارف» (ص 383) لابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(4) انظر: «النهاية» (ص 369، خسف؛ ص 1052، كسف).

(5) رواه البخاري (رقم: 1040)، واللفظ له، ومسلم (رقم: 901).

قال القحطاني في «نونيَّته»:

والوِتْرُ بَعدَ الفَرْضِ آكَدُ سُنَّةٍ والجُمْعَةُ الزَّهْراءُ والعِيدانِ
مَعْ كُلِّ بَرٍّ صَلِّها أو فاجِرٍ ما لَم يَكُنْ في دِينِهِ بِمُشَانِ

ثم قال المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَصَلَاةِ الاسْتِسْقَاء مَتى وَجب**): أي: وأداءُ صلاةِ الاستسقاء إذا كانَ لها مُوجِبٌ بسبب القَحطِ وقِلَّة الأمطار. والاستِسقاءُ: طَلَبُ السُّقْيا، أي: إنزالُ الغَيثِ على البلاد والعِباد [1]، وقد صحَّ **أَنَّ النَّبِيَ** ﷺ **خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى، فَاسْتَسْقَى وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَقَلَبَ رِدَاءَهُ، وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ** [2]، وفي هذا: دليلٌ لجُمهور العلماء على مَشروعيَّة صلاةِ الاستسقاء، خلافًا لأبي حنيفة وغيرِه من عُلماء الكوفة، الذين قالوا: إنما يستحب في الاستسقاء الدعاءُ والاستغفارُ خاصة، وهؤلاء لم تَبلُغهم سنةُ الصلاة، كما بلغ جمهور العلماء. [3]

---

(1) انظر: «النهاية» (ص 588، سقا).

(2) رواه البخاري (رقم: 1012)، ومسلم (رقم: 894).

(3) انظر: «فتح الباري» (9/ 205) لابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ.

اجتنابُ المُحرَّمات

بعد الكَلامِ على ما تَحلَّى به أهلُ السنة من الطاعات، ذكَر المُصنِّفُ بعدَها ما تَخَلَّوا عنه مِن المُهلِكات، فجَمعوا في هذا بين التَّحلية والتَّخلية، كما قال العلامة ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ [1]:

سَعِدَ الَّذينَ تَجنَّبوا سُبُلَ الرَّدَى ... وَتَيَمَّمُوا لِمَنَازِلِ الرِّضْوانِ

يقول الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ [2]: «**وَقَد أَجمَعَ السَّائِرُونَ إلى اللهِ أَنَّ القُلوبَ لَا تُعطَى مُنَاهَا حَتَّى تَصِلَ إِلَى مَولاهَا، وَلَا تَصِلُ إِلَى مَولاهَا حَتَّى تَكُونَ صَحِيحَةً سَلِيمَةً،** وَلَا تَكُونُ صَحِيحَةً سَلِيمَةً حَتَّى يَنقَلِبَ دَاؤُهَا، فَيَصِيرَ نَفْسَ دَوَائِهَا، وَلَا يَصِحُّ لَهَا ذَلِكَ إِلَّا بِمُخَالَفَةِ هَوَاهَا، **فَهَوَاهَا مَرَضُهَا، وَشِفَاؤُهَا مُخَالَفَتُهُ،** فَإِنِ استَحْكَمَ المَرَضُ قَتَلَ أَو كَادَ». انتهى

قال الإمامُ المُزَنيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وَاجْتِنَابُ المَحَارِمِ**): أي: والبُعدُ عن انتِهاكِ مَحارِمِ الله جَلَّ جَلَالُهُ، فإنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ حَمَى هذه المُحَرَّمات، ومَنَع عِبادَه مِن قُربانِها، وسَمَّاها: حُدودَه، فقال سُبحانه: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾[البقرة: ١٨٧]، وهذا فيه بيان أنَّه حدَّ لهم ما أحلَّ لهم وما حرَّم عليهم، فلا يَقْرَبوا الحرامَ، ولا يتعدَّوا الحلالَ، ولذلك قال في آية أخرى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾[البقرة: ٢٢٩].[3]

---

(1) «قصيدة في السير إلى الله واليوم الآخر»، وانظر للاستزادة: شرحي على هذه المنظومة المُسمَّى: «نُصحُ المؤمنين».

(2) «الجواب الكافي» (ص 79).

(3) انظر: «جامع العلوم والحِكم» (ص 110).

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**والاحتِرازُ مِن النَّمِيمة**): أي: بالتَحفُّظِ مِن النَّميمة، التي هي: **نَقْلُ الحَدِيثِ بينَ النَّاسِ عَلَى جِهَةِ الإفسادِ والشَّرّ**[1]، ولهذا قال النبي ﷺ: «**أَلَا أُنَبِّئُكُمْ مَا الْعَضْهُ؟ هِيَ النَّمِيمَةُ الْقَالَةُ بَيْنَ النَّاسِ**»[2]، فهي:

إمَّا العَضْهُ، وهو: القَطْعُ، لأنَّها تَقطَعُ الصِّلة.

أو العِضَةُ، وهي: التَّفرِقَةُ، وجَمعُها: عِضينَ، ومنه قوله تعالى: ﴿جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾[الحجر: ٩١]، أي: فرَّقوهُ فآمنوا ببعض وكَفَروا ببعض، ولَعَلَّ النميمة سُمِّيت عِضَةً لأنها تُفَرِّق بين النّاس.[3]

قال القحطاني:

لا تَسْعَ بينَ العالَمِينَ نَميمَةً ... فلأجلِها يَتَباغَضُ الخِلَّانِ

والنَّميمة مِن كبائر الذنوب[4]، ففي «الصحيحين» عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنّ النبي ﷺ قال في الرَّجُلَينِ الَّذين يُعَذَّبانِ في قَبريهما: «**وَأَمَّا الآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ**»،

---

(1) وهذا التعريف وَرَد في الحديث: «**أَتَدْرُونَ مَا العَضَهُ؟ نَقْلُ الحديثِ مِنْ بَعضِ النَّاسِ إِلَى بعضٍ لِيُفْسِدُوا بَيْنَهُمْ**»، وهو في: «صحيح الجامع» (رقم: 85). وانظر: «النهاية» (ص 1230، نمم). قال العِزّ بن عبد السلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في: «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (1/ 154): «النَّمِيمَةُ مَفْسَدَةٌ مُحَرَّمَةٌ، لَكِنَّهَا جَائِزَةٌ أَوْ مَأْمُورٌ بِهَا إِذَا اشْتَمَلَتْ عَلَى مَصْلَحَةٍ لِلْمَنْمُومِ إِلَيْهِ»، ثم ذكَر أمثلَةً لذلك.

(2) رواه مسلم (رقم: 2606).

(3) انظر: «المُعْلِم بفوائد مسلم» (3/ 298) للمازِري المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، و«القول المُفيد» (1/ 302) لابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(4) انظر: «فيض القدير» (1/ 114) للمناوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فعُذِّب في قبره لأجل إفسادِه بين الناس، وقد مرَّ الكلامُ عليه عند ذكر عذاب القبر من هذا الشرح.

قال يَحيَى بنُ أبي كَثِير: «**يُفسِدُ النَّمامُ والكَذَّابُ في ساعةٍ ما لا يُفسِدُ السَّاحِرُ في سَنةٍ**».[1]

وقد قيل: «**مَن سَعى بالنَّمِيمَة حَذَرُه القَريب، ومَقَتَه الغَرِيب**»، وقيل أيضا: «**النَّمِيمَة لا تَقرَبُ مَوَدَّةً إلا أَفْسَدَتها، ولا عَداوَةً إلا جَدَّدَتها، ولا جَماعَةً إلا بَدَّدَتها**».[2]

وأنشَدَ بعضُهم:

مَن نَمَّ في الناسِ لَم تُؤْمَنْ عَقَارِبُهُ ... على الصَّديقِ ولم تؤمن أفاعيه

كالسَّيلِ باللَّيلِ لا يَدرِي بهِ أَحَدٌ ... مِن أَينَ جاءَ ولا مِن أَينَ يَأتِيهِ

الوَيلُ للعَهدِ منه كيفَ يَنقُضهُ ... والوَيلُ للوِدِّ منه كيفَ يُفْنِيهِ

ورحِمَ اللهُ ابنَ عبدِ البر حين قال[3]: «والتحريشُ بين البَهائِم: مَكروه، **والتحريشُ بين الآدَمِيِّين حوبٌ كبير، وأبغضُ الخلقِ إلى الله وأبعدهم من رسول ﷺ المشّاؤُون بالنميمة، المُفَرِّقُون بين الأحِبَّة، المُلتَمِسُون لأهل البِرِّ العَثَرات!**». انتهى

---

(1) «بهجة المجالس وأُنسُ المُجالِس» (1/ 403).

(2) انظر: «المستطرَف في كل فن مستطرَف» (ص 139).

(3) «الكافي في فقه أهل المدينة» (ص 615).

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَالكَذِب**): أي: واجتناب الكَذب، **وهو: الإخبارُ عن الشيء بخلافِ ما هُو عليه**[1]، وقد حذَّرَ اللهُ سُبحانه منه في غير ما آية، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ۖ وَقَدْ خَابَ مَنِ ٱفْتَرَىٰ﴾ [طه: ٦١] ، وقولُ: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۖ وَكَفَىٰ بِهِۦٓ إِثْمًا مُّبِينًا﴾[النساء: ٥٠]، وقولُه: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾[النحل: ١٠٥]، وهو ليس مِن صِفاتِ المُؤمنين، بَل مِن صفات المنافقين، وفي الحديث الَّذي عَدَّدَ علاماتِ المُنافقين، قال ﷺ: «**وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ**»[2].

---

(1) «المصباح المُنير» (ص 278، كَذَبَ).

(2) رواه البخاري (رقم: 34)، ومسلم (رقم: 58). **قلت: النفاق له جهتان:**

- **جهة باطنة**، وهي إبطان الكفر خلافا للظاهر.
- **وجهة ظاهرة**، وهي علامات جعلها الله كالبرهان على نفاقهم الباطن، كما قال سبحانه: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْ ۚ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَٰلَكُمْ﴾[محمد: ٣٠]، وهذا من رحمة الله بعباده أن جعل على الحق نورا وعلى الباطل ظلمة.

وعليه، فمن صفات المنافقين الظاهرة ما ورد في هذا الحديث كالكذب وإخلاف الوعد والغدر، فمن وقع فيها من المسلمين فقد شابه المنافقين الخُلَّصَ في الظاهر وإن كان بريئا من نِفاقهم في الباطن، **ولهذا قال أهل العلم: النفاق نوعان:**

- **أكبر،**
- **وأصغر.**

ومأخذهم ما ذكرت من التفصيل، والله أعلم.

وكما أن الكذب من صفات المنافقين، فإنَّ الصدق من علامات المؤمنين، حتى قال بعضهم: «**حقيقة الصدق أن يَصدُق العبدُ في مَوطن يَرى أنه لا ينجيه فيه إلا الكذب**». [1]

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (**والغِيبة**): وقد فسَّرَها النبيُّ ﷺ بقوله: «**ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ**»[2]، وقد حذَّرنا اللهُ جَلَّ جَلَالُهُ مِنها بقوله سُبحانه: ﴿**وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ**﴾ [الحجرات: ١٢]، وقال جلَّ وعَلا: ﴿**وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ**﴾[الهمزة: ١]، قال مُجاهِد: هو الطَّعَّانُ، الذي يأكلُ لُحومَ النَّاس[3]، ورَحِمَ اللهُ عُمرَ القائل: «مَن أَدَّى الأمانةَ، وكفَّ عن أعراضِ المسلمين، فهو الرَّجُلُ»، وقال أبو حاتم: «**أربَحُ التِّجارة ذِكرُ الله، وأخسَرُ التِّجارة ذِكرُ النّاس**».[4]

قال ابن عبد البر [5]: «**والله لقد تجاوز الناسُ الحد في الغيبة والذم**، فلم يَقنعوا بذم العامة دون الخاصة، ولا بذم الجهال دون العلماء، **وهذا كله يحمل عليه الجهل والحسد**». انتهى

(1) انظر: «رسائل ابن رجب» (1/ 358).

(2) رواه مسلم (رقم: 2589).

(3) انظر: «تفسير الطبري».

(4) انظر: «بهجة المجالس وأُنسُ المُجالِس» (1/ 397-405) (باب: الغيبة والنَّميمة).

(5) «جامع البيان» (ص 448).

وبالرَّغمِ مِن بَشاعَةِ الغيبَة، فإنَّ الشَّرعَ استثنى مِنها سِتَّ صُوَرٍ، رَجَحت مَصلَحَتُها على مَفسدَةِ ذِكر الآخَرِ بَما يَكرَهُ[1]، وهذه الصُّوَرُ ذَكرها ودَلَّل عليها أهلُ العِلم[2]، **وقد نَظمَها العلامةُ محمد علي آدم الأثيُوبي، فقال**[3]:

يَا طَالِبًا فَائِدَةً جَلِيلَهْ اعْلَمْ هَدَاكَ اللهُ لِلْفَضِيلَهْ

أَنَّ اغْتِيَابَ الشَّخْص حَيًّا أَوْ لاَ مُحَرَّمٌ قَطْعًا بِنَصٍّ يُتْلَى

لَكِنَّهُ لِغَرَضٍ صَحِيحِ أُبِيحَ عَدَّهَا ذَوُو التَّرْجِيحِ

فذَكَروها سِتَّةً تَظَلُّمِ واستَفْتِ واستَعِنْ لِرَدْعِ مُجْرِمِ

وَعِبْ مُجَاهِرًا بِفِسْقٍ أَوْ بِدَعْ بِمَا بِهِ جَاهَرَ لاَ بِمَا امْتَنَعْ

وَعَرِّفَنْ بِلَقَبٍ مَنْ عُرِفَا بِهِ كَقَوْلِكَ رَأَيْتُ الأَحْنَفَا[4]

وَحَذِّرَنْ مِنْ شَرِّ ذِي الشَّرِّ إِذا تَخَافُ أَنْ يُلْحِقَ بِالنَّاسِ الأَذَى

وَفِي سِوَى هَذَا احْذَرَنْ لاَ تَغْتَبِ تَكُنْ مُوَفَّقًا لِنَيْلِ الأَرَب[5]

---

(1) انظر في الفرق بين النصيحة والغيبة: «الروح» (ص 298) لابن القيم. ولتلميذه ابن رجب رسالة مستقلة بعنوان: «الفرق بين النصيحة والتعيير» **نقل فيها الإجماع على أنه لا فرق بين الطعن في رواة الحديث وتبيين خطأ من أخطأ في فهم معاني الكتاب والسنة.**

(2) انظرها في: «رياض الصالحين» (ص 425-426) للنَّوَوي رَحِمَهُ اللهُ (باب مَا يُباح من الغيبة)، و«الفُروق» (4/ 315-310) للقَرافي رَحِمَهُ اللهُ (الفرق الثالث والخمسون والمائتان بين قاعدة الغيبة المُحَرَّمة وقاعدة الغيبة التي لا تَحرُم)، نقلًا عن شيخِه العِزِّ بنِ عبد السلام في: «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (1/ 153، وما بعدها).

(3) «الفوائد السَّمِيَّة في قواعد وضوابط علمية» (ص 49) (فائدة في بيان مَا يُباح من الغيبة).

(4) الأحنف: هو الأعرج.

(5) الأَرَب: هو البُغْيَةُ والأُمنية والحاجة.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَالبَغي بِغَيْر الحَقِّ**): أي: والاعتِداءُ على النَّاس بغير حقٍّ، وقولُه: (**بِغَيْر الحَقِّ**) صِفَةٌ كَاشِفَةٌ لِلبَغي، لأَنَّ البَغْيَ لا يَكُونُ إِلَّا بِغَيرِ حَقٍّ، وقد يَكونُ بالاعتداءِ ابتداءً أو بِمُجَاوَزَةِ الحَدِّ فِي مُقَابَلَةِ الذَّنبِ كَالإِفرَاطِ فِي الْمُؤَاخَذَةِ[1]، وهو مِن صِفاتِ أهلِ الجاهلية التي ذَمَّها الشَّرعُ ونَهَى عنها في عِدَّة مَواضِع، منها قولُه جلَّ وعَلا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ﴾ [النحل: ٩٠]، وقولُه: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّۚ أُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[الشورى: ٤٢]، وقَد صحَّت الأخبارُ بتَعجيلِ العِقاب للباغِي، ومن ذلك قولُ النبيِّ ﷺ: «**مَا مِنْ ذَنْبٍ أَجْدَرُ أَنْ يُعَجِّلَ اللهُ لِصَاحِبِهِ العُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا مَعَ مَا يَدَّخِرُ لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنَ البَغْيِ وَقَطِيعَةِ الرَّحِمِ**»[2]، وثبت عن ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّه قال: «**لَو بَغَى جَبَلٌ على جَبَلٍ، لَدُكَّ البَاغِي منهما**».[3]

والكِبرُ على النَّاسِ مِن البَغْيِ[4]، ولهذا فسَّرَهُ النبيُّ ﷺ بقولِه: «**الكِبْرُ بَطَرُ الحَقِّ، وَغَمْطُ النَّاسِ**»[5]، أي: احتقارُهم.

---

(1) انظر: «التحرير والتنوير» (8/ 101؛ 14/ 258) لابن عاشور رَحِمَهُ اللَّهُ.

(2) رواه أبو داود (رقم: 4902)، والترمذي (رقم: 2511)، وغيرُهما، وصححه الألباني في: «الصحيحة» (رقم: 918).

(3) «صحيح الأدب المفرد» (458). وانظر: «ذم البغي» (7) لابن أبي الدنيا، و«روضة العقلاء» (ص 63) لابن حبان، و«بهجة المجالس وأُنسُ المُجالِس» (1/ 406).

(4) «التحرير والتنوير» (8/ 100) لابن عاشور رَحِمَهُ اللَّهُ.

(5) رواه مسلم (رقم: 91).

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَأَن يُقَالَ على اللهِ مَا لا يُعلَم**): أي: واجتنابُ القَولِ على اللهِ بغير عِلم، لأنَّه سَببُ كُلِّ بَلاء، وقد حذَّرَنا اللهُ جَلَّ جَلَالُهُ منه في عِدَّة آيات، ومِن ذلك قولُه سُبحانه: ﴿وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ۖ وَقَدْ خَابَ مَنِ ٱفْتَرَىٰ﴾[طه: ٦١]، وقولُه جلَّ وعَلا في سِياقِ إبطالِ عقائد المُشركين: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[الأنعام: ١٤٤]، وقولُه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، فذَكَر سُبحانه المُحَرَّماتِ الأربَع مُبتدِئًا بالأسهلِ منها، ثم ما هو أصعبُ منه، حتى خَتمَها بأعظَمِها وأشدِّها، وهو القَولُ عليه بلا عِلم، فكيفَ بالكذبِ عليه؟ [1]

وكذلكَ الكذِبُ على رَسولِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ففي الحَديث المُتواترِ قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**» [2]، وقال سعيدُ بنُ جُبير رَحِمَهُ اللَّهُ: «**قَدْ أَحْسَنَ مَنِ انْتَهَى إِلَى مَا سَمِعَ**» [3]، ومَفهُومُه: أنَّ مَن تَكلَّمَ بِما لَم يَسمَع فقد تَعدَّى وأساءَ، وهكذا كانَ السَّلفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فعن ابن وَهب أنَّه قال: «**لَوْ كَتَبْنَا عَنْ مَالِكٍ: لَا أَدْرِي لَمَلَأْنَا الْأَلْوَاحَ**» [4]، ولهذا قال الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ في «عقيدتِه»: «**وَنَقُولُ: اللهُ أَعْلَمُ، فِيمَا**

(1) «بدائع التَّفسير» (1/ 388) لابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ.

(2) رواه البخاري (رقم: 110)، ومسلم (رقم: 3).

(3) رواه مسلم (رقم: 220).

(4) «جامع بيان العلم وفضله» (ص 315).

اشْتبَه عَلَيْنَا عِلْمُه»، ومَن تَكَلَّمَ بِغَيرِ عِلْمٍ فَإِنَّمَا يَتَّبِعُ هَوَاه، كما قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيۡرِ هُدٗى مِّنَ ٱللَّهِ﴾[القصص: ٥٠].[1]

وأنشَدَ بعضُهم:

إِذَا مَا قَتَلْتَ الْأَمْرَ عِلْمًا فَقُلْ بِهِ ... وَإِيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي أَنْتَ جَاهِلُهُ

والقَولُ على اللهِ بغَير عِلم هو دَيدَنُ أهلِ الباطِل، لأنَّهم تَكلَّموا في دينِ الله بغير عِلم، فضَلُّوا وأضلُّوا، ولهذا قال عُمر بنُ الخَطَّاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**اتَّقُوا الرَّأْيَ فِي دِينِكُمْ**»، قالَ سُحْنُونُ: «**يَعنِي الْبِدَعَ**»، وقالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: «**لِيَكُنِ الْأَمْرُ الَّذِي تَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ هَذَا الْأَثَرَ، وَخُذُوا مِنَ الرَّأْيِ مَا يُفَسِّرُ لَكُمُ الْحَدِيثَ**».[2]

ويقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ[3]: «**والذي يدل عليه القرآن: أنَّ كل من تكلّم بلا علم، فأخطأ، فهو كاذب**». انتهى

وضَبطُ العِلم الأصِيل، وتَمييزُ ما عَلِقَ به مِن الأباطيل، مَطلَبٌ شَرعيٌّ ضَروريٌّ، حتَّى يتَضِّح الحَقُّ، ويَستَبينَ السَّبيل، وإلى هذا أشارَ ابنُ رجَب بقوله[4]: «**وفي هذه الأزمان التي بَعُدَ العَهدُ فيها بعُلوم السَّلَف يتعيَّن ضبطُ ما نُقِلَ عنهم مِن ذلك كلِّه، ليتميَّزَ به ما كان مِن العِلم موجوداً في زمانهم، وما حَدَث مِن ذلك بعدَهم، فيُعْلَم بذلك السنةُ مِن البدعة**». انتهى

---

(1) انظر: «شرح الطحاوية» (ص 285).

(2) «جامع بيان العلم وفضله» (ص 416، 419). وانظر «نهج الاقتصاد» للمؤلف –عفا الله عنه–.

(3) «النبوات» (2/ 814).

(4) «جامع العلوم والحِكم» (ص 417).

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**كُلُّ هَذَا كبائِرُ مُحَرَّمَاتٌ**): أي: أنَّ النَّميمةَ، وَالكَذِبَ، والغِيبةَ، وَالبَغيَ بِغَيْر الحَقِّ، والقولَ على اللهِ بغَيرِ عِلم، كُلُّ هَذَا مِن كبائِرِ الآثامِ، الَّتي يَنبغِي اجتِنابُها، كما قال سُبحانه: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾[النساء: ٣١]، وقال: ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ وَٰسِعُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾[النجم: ٣٢]، وقد تَقَدَّمَ الحديثُ عن الكَبيرَة، وحدِّها، وحُكمِ فاعِلها، فليُراجَع في مَوضِعه.

ثم قال الإمامُ المُزَنيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والتَّحَرِّي فِي المَكاسِب، والمَطاعِم، والمَحارِم، والمَشارِب، والمَلابِس، وَاجتنَابُ الشَّهَوَاتِ، فَإِنَّهَا دَاعِيَةٌ لِرُكوبِ المُحَرَّمَات، فمَن رَعَى حَول الحِمَى فَإِنَّهُ يُوشِك أَن يُواقِع الحِمَى): أي: أنَّه مع فعل الفَرائض، واجتنابِ المُحرَّمات، يَنبَغي للمُسلِم السُّنيِّ أن يتَحلَّى بعِدَّةِ أمورٍ، ومن ذلك: (التَّحَرِّي فِي المَكاسِب، والمَطاعِم، والمَحارِم، والمَشارِب، والمَلابِس)، والتَّحَرِّي: هو القَصدُ والاجتِهادُ في الطَّلَب[1]، أي: على العَبدِ أن يَحرِصَ على الرِّزقِ الحَلال، وألَّا يُدخِلَ جَوفَه شيئًا مِمَّا حرَّمَ اللهُ، وألَّا يَكسُوَ نَفسَه على وَجهٍ يُغضِبُ مَولاه، فإنَّ ذلك مِن موانعِ إجابَةِ الدُّعاء، كما قال النبي ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ، فَقَالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾[المؤمنون: ٥١]، وَقَالَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾[البقرة: ١٧٢]، ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ، يَا رَبِّ، يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟»[2]، فهذا رَجُلٌ اجتمَعَ فيه أربَعةُ أسباب تَقتَضي إجابة الدعاء، وهي:[3]

إطالةُ السَّفر،

وحُصُولُ التَّبَذُّل في اللِّباسِ والهَيئَة،

ومَدُّ يَديه إلى السماء،

---

(1) «النهاية» (ص 289، حرا).

(2) رواه مسلم (رقم: 1015).

(3) انظر: «جامع العلوم والحِكم» (ص 152-155).

والإلحاحُ على الله بقوله: يا ربِّ، يا ربِّ.

ولَكنَّ اللهَ سُبحانَهُ لَم يَستجِب له، لأنَّه أوغَلَ في الحَرام: أَكلًا، وشُربًا، ولُبسًا، وتَغذِيَةً، بَل إنَّ أَكلَ الحَرامِ يُفسِدُ العَمَل ويَمنَعُ قَبُولَه.

وقَد عدَّ السَّلَف الكَسبَ الحَلالَ مِن عَلاماتِ السُّنِّي، ومِن ذلِك قولُ الفُضَيل بنِ عِياضٍ: «**إِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا يَحْيَى بِهِمُ الْعِبَادُ وَالْبِلَادُ، وَهُمْ أَصْحَابُ سُنَّةٍ، مَنْ كَانَ يَعْقِلُ مَا يَدْخُلُ جَوْفَهُ مِنْ حِلِّهِ، كَانَ فِي حِزْبِ اللهِ تَعَالَى**»(1).

وكَما يَنبَغِي الحَذَرُ مِن عَدَمِ التَّحَرِّي في المَكاسِب، فكذلك لا يَنبَغي تَحريمُ الاكتِساب، والتَّمتُّعِ بالمُباح، والله يَقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ۝٨٧ وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبٗاۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِيٓ أَنتُم بِهِۦ مُؤۡمِنُونَ﴾[المائدة: ٨٧ - ٨٨]، ولأهَميَّة هذا الأصل، دُوِّنَ في كُتُب المُعتقَد، ومِن ذلك قولُ أبي عَبدِ الله بنِ خَفيف رَحِمَهُ اللهُ(2): «**ومِمَّا نَعتقِدُه**: أنَّ اللهَ أباح المكاسِبَ والتِّجاراتِ والصِّناعاتِ، وإنَّما حَرَّمَ اللهُ الغِشَّ والظُّلمَ، **وأنَّ مَن قال بتَحريم المكاسِب، فهو ضالٌّ مُضِلٌّ مُبتَدِعٌ، إذْ ليس الفَسادُ والظُّلمُ والغِشُّ مِن التِّجاراتِ والصِّناعاتِ في شيء، وإنَّما حَرَّم اللهُ ورسولُه الفسادَ لا الكَسبَ والتِّجارةَ**، فإنَّ ذلك على أَصلِ الكتابِ والسُّنةِ جائزٌ إلى يومِ القيامة.

---

(1) رواه اللالكائي في: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (1/ 49، رقم: 51)، وانظر: «مسائل الفُروع الواردة في مُصَنَّفات العقيدة»، للدكتور آل عبد اللطيف، ضمن كتابه: «بُحوثٌ علميَّة مُحَكَّمة» (ص 264) (الأطعِمة والأشرِبة).

(2) «الفتوى الحَمَويَّة الكُبرى» (ص 442)، وانظر: حاشيةَ المُحقِّق د. التويجري عليها.

وإنَّ مِمَّا نَعتقِدُه: أنَّ اللهَ لا يَأمُرُ بأكلِ الحلالِ، ثم يُعدِمُهُم الوصولَ إليه مِن جميع الجِهات؛ لأنَّ ما طالبَهُم به مَوجودٌ إلى يوم القيامة، **والمُعتَقِدُ أنَّ الأرضَ تَخلُو مِن الحَلالِ، والنَّاسُ يَتقلَّبُون في الحَرامِ فهو مُبتَدِعٌ ضالٌّ، إلا أنَّه يَقِلُّ في مَوضِعٍ ويَكثُرُ في مَوضِعٍ؛ لا أنَّه مَفقودٌ مِن الأرض**». انتهى

ثم قال الإمامُ المُزَنيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (**وَاجتنَابُ الشَّهَوَاتِ**): أي: والبُعد والاحتِرازُ مِن الشَّهَوات، جَمعُ شَهوةٍ، وهي: ما تَشتاقُ إليه النَّفسُ وتَميلُ إليه[1]، وقد بيَّنَ اللهُ جلَّ وعَلَا الأمورَ الَّتي يَشتَهيها النَّاس، فقال: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ﴾[آل عمران: ١٤]، ففي هذه الآية: بَيانٌ لأُصُولِ الشَّهَوَاتِ البَشَرِيَّةِ: الَّتِي تَجمَعُ مُشْتَهَيَاتٍ كَثِيرَةً، وَالَّتِي لَا تَختَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأُمَمِ وَالْعُصُورِ وَالْأَقْطَارِ[2]، وبيَّن سُبحانَهُ أنَّ دُعاةَ الباطِل يُريدُونَ أن يُوغِلَ الخَلقُ في اتِّباعِ الشَّهوات، حتَّى يَنسَلِخَ حُبُّ الآخِرة والعَملُ لها مِن قُلوبِهم، فقال جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا﴾[النساء: ٢٧].

واللهُ جَلَّ وَعَلَا قَد أباحَ للمُسلِمِ التَّمتُّعَ بالدُنيا على وَجهٍ لا يَضُرُّ بالآخِرة، فقال: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[الأعراف: ٣٢]، وقال: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ

---

(1) انظر: «المصباح المُنير» (ص 176، الشَّهوَةُ).

(2) انظر: «التحرير والتنوير».

وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴾[الكهف: ٤٦]، وقال: ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾[القصص: ٧٧].

ولهذا، كان الاستِرسالُ في المَلَذَّات، والرَّكضُ خلفَ الشَّهوات، مَدعاةً للغفلَةِ، وسُلَّمًا لمُواقَعَةِ المُهلِكات، **ولهذا قال الإمامُ المُزَنيُّ** رَحِمَهُ اللهُ: (**وَاجتنَابُ الشَّهَوَاتِ، فَإِنَّهَا دَاعِيَةٌ لرُكوبِ المُحَرَّمَات**): أي: لمُقارَفَتِها وغَشَيانِها.

ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: (**فَمَن رَعَى حَول الحِمَى فَإِنَّهُ يُوشِك أَن يُواقِع الحِمَى**): أي: أنَّ المُستَرسِلَ في الشَّهوات، والمُواقِعَ للشُّبُهات، قارَبَ الوُقوعَ في الحَرامِ المَحضِ، وذلكَ بارتِكابِ المَنهِيَّات، وتركِ المأمورات، وهذا الَّذي حذَّرَ منه النَّاصِحُ الأمين ﷺ بقولِه: «**فَمَنْ تَرَكَ مَا شُبِّهَ عَلَيْهِ مِنَ الإِثْمِ، كَانَ لِمَا اسْتَبَانَ أَتْرَكَ، وَمَنِ اجْتَرَأَ عَلَى مَا يَشُكُّ فِيهِ مِنَ الإِثْمِ، أَوْشَكَ أَنْ يُوَاقِعَ مَا اسْتَبَانَ، وَالمَعَاصِي حِمَى اللهِ، مَنْ يَرْتَعْ حَوْلَ الحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ**»[1]، وهذا الحديثُ أصلٌ كَبيرٌ في الوَرَع، الَّذي هُو: تَركُ ما قَد يَضُرُّ في الآخِرة.[2]

والحِمَى: هو ما يَحمِيه المُلوك، ويَمنَعونَ غيرَهم مِن قُربانه[3]، **فكما لا يَنبَغِي قُرْبَانُ حِمَى المُلوكِ حذَرًا مِن دُخولِها في الدُّنيا، فكذلك لا يَنبَغِي غَشَيانُ حِمَى مَلِكِ المُلوكِ** جَلَّ جَلَالُهُ **خَوفًا مِن انتِهاكِها والهَلاك في الدُّنيا والآخِرة**، وهذا الَّذي أصَّلَهُ

---

(1) رواه البخاري (رقم: 2051)، واللَّفظ له، ومسلم (رقم: 1599).

(2) انظر: «الفتاوى» (10/ 21؛ 21/ 305)، و«إحكام الأحكام» (4/ 140) لابن دقيق العيد رَحِمَهُ اللهُ.

(3) «جامع العلوم والحِكم» (ص 110).

المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بقولِه: (وَاجتنَابُ الشَّهَوَاتِ، فَإِنَّهَا دَاعِيَةٌ لرُكوبِ المُحَرَّمَاتِ)، لأنَّ التَّحذيرَ مِن الغايات يَستَدعِي التَّحذيرَ مِن البِدايات.[1]

(1) انظر: «التحرير والتنوير» (3/ 178).

خاتِمَةُ الرِّسالة

فَمن يُسِّرَ لهَذَا فَإِنَّهُ مِن الدِّينِ على هُدى، ومِن الرَّحمَة على رَجَاء، ووَفَّقَنا اللهُ وَإِيَّاكَ إِلَى سَبيلِه الأقْوَمِ، بِمَنِّه الجَزِيلِ الأقْدَمِ، وجَلالِه العَلِيِّ الأكرَمِ، وَالسَّلَامُ عَليكُم وَرَحمَةُ اللهِ وبرَكاتُهُ، وعلى مَن قَرَأَ عَلَينا السَّلَامَ، وَلا يَنالُ سَلامُ اللهِ الضَّالِّينَ، وَالحَمدُ للهِ ربِّ العَالَمِين.

نجزت الرسَالَة بِحَمْد الله ومَنِّه، وصلواتُه على مُحَمَّدٍ وَآلِه وَأَصحَابِه وأزواجِه الطاهِرات، وسلَّمَ كثيرًا كثيرًا.

ثُمَّ خَتَمَ الإمامُ المُزَنيُّ رَحِمَهُ اللهُ هذه الرسالَة المُبارَكَة، بقوله: (فَمن يُسِّرَ لهَذَا فَإِنَّهُ مِن الدِّينِ على هُدى، ومِن الرَّحمَة على رَجَاء)، أي: مَن وُفِّقَ لاعتقادِ السَّلَف، وكَمَّل ذلِك بالعَمل الصالح، مِن فِعل الطَّاعات، وتَركِ المُحَرَّمات، فإنَّهُ على هُدًى في دِينه، أي: على صِراطٍ مُستَقيم، كما قال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾[طه: ١٢٣]، فالمُهتَدِي: هُو الذي وُفِّقَ للعِلم النَّافِع، والعَمل الصالح، بِخِلاف الضَّالِّ الَّذي جَهِل الحَقَّ، والشَّقيِّ الغَاوِي الَّذي عَرَفَ الحقَّ ولم يَتَّبِعه.[1]

وقولُه رَحِمَهُ اللهُ: (ومِن الرَّحمَة على رَجَاء): أي: أنَّه خَليقٌ بأن يَرجُوَ رَحمَةَ ربِّه، لأنَّ مَن أحسنَ العَمَلَ أحسنَ الرَّجاء، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٨]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا

---

(1) انظر: «تفسير ابن سعدي» (ص 40).

وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ ﴾ [فاطر: ٢٩]، فعلى العَبدِ أن يَعمَل، وعليه أن يَرجُوَ ويَطمَعَ، فبِالعَملِ والطَّمَعِ يَحصُلُ له النَّجَاحُ.[1]

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (**ووَفَّقَنا اللهُ وَإِيَّاكَ إِلَى سَبيلِه الأقْوَمِ، بِمَنِّه الجَزيلِ الأقْدَمِ، وجَلالِه العَلِيِّ الأكرَمِ**)، فسأَلَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ لهُ وللسائل والقارِئ التَّوفيقَ إلى السَّبيلِ الأَقْوَمِ، وهو الصِّراطُ المُستَقيمُ الذي لا اعوِجاجَ فيه، ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ وَمِنْهَا جَآئِرٌ﴾[النحل: ٩]، ومَن حادَ عنهُ فقد ضَلَّ وهَلَك، ﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴾[البقرة: ١٠٨]. وهذا التَّوفيقُ إلى السَّبيلِ الأقوَمِ يَحصُلُ بمَحضِ تَفَضُّلِ اللهِ سُبحانه، **ولهذا قال** رَحِمَهُ اللَّهُ: (**ووَفَّقَنا اللهُ وَإِيَّاكَ إِلَى سَبيلِه الأقْوَمِ، بِمَنِّه الجَزيلِ الأقْدَمِ، وجَلالِه العَلِيِّ الأكرَمِ**)، أي: بواسِعِ فَضلِهِ ووافِرِ عطائِه، ووقُوَّتِه وكَرَمِه ﷻ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على مسألة «التَّوفيق والخِذلان» أثناءَ هذا الشرح.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (**وَالسَّلَامُ عَليكُم وَرَحمَةُ اللهِ وبرَكاتُهُ، وعلى مَن قَرَأَ عَلَينا السَّلَامَ، وَلَا يَنالُ سَلامُ اللهِ الضَّالِّينَ**)، فإنَّهُم مَحجُوبونَ عن السلامَة في الدنيا، لوُقوعِهم في الشُّبهات، وعن السلامَة في الآخِرة، لحِرمانِهم مِن دُخولِ الجَنَّات، الَّتي هي دارُ السَّلام بحَقٍّ.

(1) «مجموع الفوائد واقتناص الأوابد» (ص 199) لابن سعدي، نقلًا عن كتابي: «نُصحُ المؤمِنين» (مَنزِلة الرَّجاء).

ثم خَتَمَ الإمامُ المُزَنيُّ هذه العَقيدةَ المُبارَكةَ حامِدًا ربَّه، ومُصَليًّا ومُسَلِّمًا على نَبيِّه وآلِه وصَحبِه، فقال رَحِمَهُ اللهُ: (نَجَزَت الرسَالَة بِحَمْد الله ومَنِّه، وصلواتُه على مُحَمَّدٍ وَآلِه وَأَصحَابِه وأزواجِه الطاهِرات، وسلَّمَ كثيرًا كثيرًا).

أسألُ اللهَ الكَريم، بِواسِع مَنِّه، وجَزيلِ عطائِه، أن يَغفِرَ للإمام المُزَنيِّ، ويُجزِلَ له الثواب، ويَرفعَ قَدرهُ في جَنَّاتِ النَّعيم، كمَا نَصَحَ وأحسنَ في تأليف هذا الكِتاب.

وهذا آخِرُ التَّعليقِ على هذه الرِّسالَة المُبارَكة، وآخرُ كلامي كأَوَّلِه: أَن الحَمدُ للهِ ربِّ العالمين، وصلاتُه وسلامُه على سَيِّد المُرسَلين وخاتَم النَّبيين، وآلِه الطيِّبين الطاهِرين، وصحبِه الرَّاشِدين المهديين إلى يوم الدِّين.

إني سألتُكَ باللهِ الذي خَضَعَتْ ... لهُ السَّماواتُ وهو الواحِدُ البَارِي

إذا تَأَمَّلتَ فاستَغفِرْ لجَامِعِهِ ... لَعَلَّ جَامِعَهُ يَنجُو مِن النَّارِ

وكـتـب

الصـــغـيَّـــر بـن عَـــمَّـــار

فهرس المحتويات